
د. فؤاد شاهين
الطائفية في لبنان
حاضرها وجذورها التاريخية
والاجتماعية

فؤاد شاهين
دكتور في العلوم الإجتماعية
مدير كلية الآداب والعلوم الانسانية في صيدا

الطائفيّة في لبْنان
حاضرها وجذورها التاريخيّة والإجتماعيّة



دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
لبنان. بيروت ص.ب ١٤/٥٦٣٦

طريق المطار - شارع مدرسة القتال
بناية حلمي عويدات - تلفون
٨٣٣٩٨٩ - ص. ب. ١٤/٥٦٣٦
الطبعة الثانية ١٩٨٦

تقديم
الانعزالية مرض الطفولة القومية

بقلم الدكتور خليل أحمد خليل
أستاذ علم الاجتماع في معهد العلوم الاجتماعية

منذ قرابة العشر سنوات ، دأب الدكتور فؤاد شاهين على استشفاف الوجه التاريخي الاجتماعي للمسألة الطائفية . ففيما يتعدى الظاهرة الايديولوجية الطافية على سطح المجتمع اللبناني ، كان الدكتور شاهين يطمح إلى اظهار الاعماق المميزة لهذه الظاهرة ، وأنه لمن الجدة والجدية ، أن ينكب عالم الاجتماع ، وهو داخل هذا المغطس العجيب ، وبنفس الوقت من موقع الالتزام الصريح ، أن ينكب على نسج رؤية علمية لمشكلة من أشد مشكلات المشرق العربي اثارة للاشكالات ، بعد القضية الفلسطينية . فالنقيضان الصهيوني والطائفي يتعاطفان فوق هذه المربعات الصغيرة الفلسطينية ، ثم اللبنانية ، ويتدافعان معا في صراع مضاد للفلسطينيين واللبنانيين والعرب اجمعين . وازاء هذه الاوضاع الصراعية ، ماذا يمكن لعالم الاجتماع أن يفعل ؟ هل يقف مثلا ، عند أحكام وابتسارات فئته السياسية أو طائفته أو طبقته ، فيسقط بذلك في الشعائرية الايديولوجية ، أم أنه ينطلق من الوقائع ، بما في ذلك الشعارات السياسية ، ليحلل ويظهر العمق

الاجتماعي التاريخي للمشكلة ؟

إن ما وصل إليه الدكتور شاهين من تنميط للفكر الانعزالي ومن تدقيق معاني اقترانه بلبنان وباللبنانية ، هو حصيلة تحليلات دؤوبة ونزيهة ، لمعطيات المسألة اللبنانية . المنفجرة في منتصف القرن التاسع عشر ، والمستمرة « نظائرها المشعة » في التفتيت السرطاني لمشروع الاجتماع اللبناني في دولة/ مجتمع . فالانعزالية كفكرة ، كمشروع قومية ، تعود جذورها المعلنة إلى ١٨٣٠ ، وتنطلق تلك الجذور من تخصيب مفتعل لخصوصية ثقافية ، أو كما نقول في علم الاجتماع لثقافة فرعية - Subculture - هي في الواقع ميزة عادية ، بالاصل ، وطبيعية نسبيا ، لكل طائفة اعتقادية تنتظم اجتماعيا . فعندما نقول مثلا أن الطائفة هي بنية اجتماعية/ ثقافية ، فإن الطائفية إذ تكسب هذه البنية تسييسا مفرطا ، إنما تريد الارتفاع بالخصوصية إلى شمولية اجتماعية ، وإلى قلب الثقافي إلى ايديولوجي ، وبالتالي إلى سياسي . في هذه التحولات تكمن بذور الفلسفة الأولى للانعزالية .

ومن مقوماتها ادعاء الخصوصية المتمايزة ، والدفع باتجاه التفاصل عن الآخرين ، بتغليب العوازل على القواسم المشتركة ، ثم ادعاء فوقية هذه الخصوصية مقابل ادعاء الدونية بالنسبة إلى الآخرين (الطوائف الأخرى في السياق الجبلي اللبناني) . وعلى لعبة التواصل والتفاصل ، الانتماء الاتصالي بالمحيط العربي وبالنمط الاولي للعروبة ، والانسلاخ الانفصالي عن المحيطين القومي والمحلي ، تقوم كل ايديولوجية الصراع بين الانعزاليين وخصومهم .

فالانعزالية ما هي إلا الحزب السياسي ، التنظيم الاجتماعي ، للخصوصية الطائفية ، وهي الاطار التاريخي الذي حاولت فيه المارونية أن ترتقي من وعاء طائفي إلى متحد قومي . وعلى الدوام كان الوصف اللبناني ، يراد به انعزاليا التستير على الخلفية الدينية/ المارونية لهذا التخصيص الطامح إلى تشكيل قويمة ، يسميها اخصام الانعزالية ، قومية زائفة أو ناقصة ، وإلى اعلاء الطائفة لمرتبة الأمة/ الدولة .

إن عالم الاجتماع لا يستطيع أن يغض الطرف عن المكونات السوسيو ثقافية لهذا التوجه الانعزالي في الطائفية وبين الطوائف . وعليه لذلك أن يربط بحزم معطيات التاريخ مع خصوصيات الجغرافيا ، وأن يتشدد في اكتشاف السياسي الكامن ضمن هذا التلازم الجغرافي التاريخي ، أو الزمكاني كما يقال في الفلسفة . وموضوع الفكر الانعزالي ليس موضوعا اثريا بذاته ، إلا أن تاريخ التراكب والتداخل الاجتماعي على هذه الارض القديمة المعروفة باسم لبنان وسورية وفلسطين تارة ، وباسم الهلال الخصيب ، والمشرق العربي تارة أخرى ، يجعلنا نقف متأملين في مرآة التعريب التاريخي لهذه المنطقة ، والتغالب المستمر بين قواها المندفعة وبين القوى المرتدة من الداخل أو الآتية من الخارج ، تارة في عربات هجوم مضاد ، وتارة اخرى فوق جياد الغزو .

لماذا ، اذن ، تميز التركيب الاجتماعي اللبناني بانتاج ما يسمى الآن الانعزالية والفكر الانعزالي ؟

لا مشاحة أن النضال العربي لأجل الهوية القومية للعرب من

خلال الانسلاخ التدرجي عن الامبراطورية العثمانية ، شكل خلفية لاعادة طرح مشكلات العلاقات الداخلية بين التشكيلات العربية المتألقة في الأفق القومي المشترك ، والمتباينة في البنى الاعتقادية والاثنية . وباستمرار كانت على المحك مسألة تقدمية العروبة ، تقدمية القومية العربية أي قدرتها على تكوين ذاتها تكوينا متحررا من تلك الرواسب التي يعود بعضها إلى مئات السنين ، وقدرتها من جهة ثانية على التعامل التطوري مع ما يسمى اقليات قومية/اثنية/دينية وثقافية . **إن جامع اللغة العربية ، وجامع الارض ، وجامع المصير ، والجوامع الاخرى ، تبدو اساسا في التكوين الاجتماعي للقوم وللقومية** . إلا أن العرب وهم يعانون مشكلة الانتقال ، في القرن التاسع عشر ، من التبعية إلى الاستقلال ، ومن الأمة إلى الدولة ، وقعوا في بناء مربعات ومستطيلات قومية لهذه الأمة ، اخذت اشكال دول لا تني تتزايد .

ومن هذه الاشكال جاء الشكل اللبناني للدولة ، بوصفها اتحادا طوائفيا ، محكوما بأوالية النمو الرأسمالي الداخلي والخارجي . وبين الارث العربي العام والارث المحلي ، ترتب على لبنان أن يجرب اشكالا متعددة من الحكم ومن نمط الدولة - وكان يرافق ذلك بالطبع تلك العقدة النزاعية المستمرة : انصهار طوائفي أم انغلاق وانعزال ؟ إن تجربة القائمقاميتين قدمت النموذج الأولي للانقسام البنيوي ، والتراجع عن المشروع الاتصالي بين الطوائف إلى الواقع الانفصالي . قائمقامية للنصارى محورها الموارنة ، وقائمقامية للمسلمين محورها الدروز .

هذا الشكل للانقسام السياسي القديم ، سعى الزعماء الانعزاليون من كل الطوائف إلى ترسيخه اجتماعيا كأساس للدولة المشتركة Co- état .

ومع ظهور الامتناع التجريبي لهذه المشاركة الانفصالية في تدويل امارتي الجبل الجنوبي والشمالي الدرزي والماروني ، جاء نموذج آخر وضعته بالتراضي والتوافق قوى مهيمنة أو قوى خارجية راغبة في الهيمنة : العثمانيون والقوى الاجنبية الاوروبية (القوى العظمى) . فجاءت صيغة (**المتصرف**) المسيحي/العثماني ارضاء في آن لهذا التحالف غير المنظور ، من داخل الصراع الاجتماعي اللبناني ، بين الطبقة العثمانية الحاكمة ، وبين الطبقات الأوروبية المعروفة بطموحها للهيمنة في المشرق من خلال طوائف تصطنع لها الولاء . فهل كان نموذج المتصرف الاجنبي ، المسيحي/العثماني ، هو المطلوب لبنانيا منذ ١٨٦٠ حتى ١٩١٤ ؟ إن الانقسام الاجتماعي/الثقافي انطلاقا من الكثارية الاعتقادية (تعدد الطوائف) ، كان بكل اسف يوحي بذلك ، ومن الواضح أن الفكر الانعزالي وجد في هذه الصيغة بعض طموحه ، الذي سيتجدد مع مجيء الانتداب الفرنسي ، وحلول المنتدب (المسيحي/الفرنسي) محل المتصرف (المسيحي العثماني). فمعيار طائفية الحاكم كان دائما يسلط عليه الضوء السياسي ، وإليه تتوجه الخيارات الايديولوجية لدى زعماء وامراء الطوائف .

من يحكم الطوائف ؟ وأي مجتمع ستنتج هذه الطوائف ؟ إن فلسفة الانعزالية تقوم على نشدان التمايز في كل المستويات : من

المستوى الاعتقادي ، مرورا بالحالة الثقافية (الفينقة ثم التغريب) ، وصولا إلى اللغة (ثنائية أو ثلاثية هربا من العربية الأم ، ثم حرف لاتيني هربا من الحرف العربي) والسياسة وبنية الدولة وبالاخص مؤسسة الرئاسة الأولى ومؤسسة الجيش . ومجمل هذه التمايزات كان يحظى في زمن الانتداب الفرنسي باهتمام كبير : ففي ظروف الانتقال من ملجأ جبل لبنان إلى دولة لبنان الكبير ، ابتكر المندوب السامي الفرنسي صيغة للامبريالية الوسيطة ما بين المنطقة المستعمرة وبين المتروبول الاستعماري .

وهذه الامبريالية الوسيطة تجلت في لبنان عبر طائفية المتحد الاجتماعي/الثقافي ، ثم تسييس هذا المجتمع طائفيا بدلا من التخطيط لجعله ينصهر ويتفاعل بأفق دولة الديمقراطية الوطنية الحديثة . ومما لا شك فيه أن الجذور العميقة للفكر الانعزالي قد تطورت وتعمقت كثيرا في هذه المرحلة (١٩١٤/١٩٤٣) وتسربت بعد الانتداب إلى داخل الدستور اللبناني وصيغة الميثاق (الوفاق الطوائفي النموذجي : استقلال عن الغرب مقابل الاستقلال عن العرب) . فكأن الانتداب أسس الانعزالية كإقليمية انفصالية واعطاها الواقعة الفكرية السياسية والبنية الحقوقية ، وصار التلازم واضحا بين الطائفية والنظام اللبناني . وهذا ما يثير ربما ، استغراب غير المطلعين في الغرب عموما وفي فرنسا خصوصا ، على لعبة الامبريالية الكبرى في مستعمراتها . إذ كيف يعقل لدولة علمانية كفرنسا ، أن تنتج منظومة طائفية كالتي تركتها في لبنان تحت جثة الاستقلال ؟

لقد اكتشف الدكتور فؤاد شاهين هذه المفارقة العجيبة : فهذا نظام طائفي يدَّعي الليبرالية إلى حد أن يحارب بكل قوته ، وقوة حلفائه المحليين والخارجيين ، كل توجه علماني، وبالقدر نفسه يمسخ نفسه قوميا إلى حد الانفصال عن قومية الأمة العربية ، دون أن يستطيع المجاهرة بقومية (الأمة اللبنانية) ذات المضمون الطائفي الاحدي (المسيحي ، بعامة ، والماروني بخاصة) . فرأى الدكتور شاهين أن الوجه الآخر لهذه اللعبَة ، هو قطب العلمنة والتعريب .

وحول هذا القطب يدور الصراع ويتعمق منذ ١٩٧٥ حتى الآن . والمفارقة الجديدة هي أن النموذج الصهيوني للامبريالية الوسيطة في فلسطين العربية المحتلة (باسم اسرائيل) مدّ جسوره مع بعض مراكز الانعزال السياسي اللبناني ، فتلاقت الانعزالية والصهيونية عند نقطة العداء الامبريالي التاريخي للعرب كحاضر يبحث عن مستقبل .

فما هو اذن مستقبل هذا الفكر الانعزالي الذي الحق نفسه بمخلفات الفكر الرجعي والعنصري والفاشي في العالم بأسره ، فشعر بذلك أنه ينتمي إلى العالمية الشوهاء ؟

إن قدرة الحركة التحررية العربية على انتاج ثورة ديمقراطية ، علمانية ، وتقدمية ، تشكل الشرط الموضوعي لحسم هذه الظاهرة ، ليس بالسلاح ، بل بالفكر اولا . فالفكر الانعزالي اللبناني لا يجابه إلا بفكر عربي متحرر ومتقدم ومستقبلي ، فكر عربي متفوق بانسانيته ، متحرر من كل عصبية ومن كل ارتهان . وما يصحّ لنا محليا في مقارعة انعزالية الفكر والسياسة ، يصح قوميا في مقارعة

الصهيونية والامبريالية العليا .

إن كل هذه المظاهر التي تتخفى وراءها الجبهة اللبنانية « ومنظمة الكسليك السوداء » ، يطمح كتاب الدكتور فؤاد شاهين إلى استقرائها النقدي والتحليلي والرد عليها بمنطق التقدمي العربي العلماني والاشتراكي . وهذا المنطق المبكر ، لكنه العلمي تماما ، سوف يفتح أبواب العصر العربي أمام ديموقراطية الثورة الاشتراكية ، وتحررية العلاقات الانسانية . وإن تجربة ، بل محنة لبنان بالانعزاليين وفكرهم ، تدعونا جميعا من عرب لبنان إلى عرب الوطن العربي ، لتعميق الثورة العربية بدفعها بدون وجل نحو ديمقراطية صحيحة ، تحترم الانسان بما يعتقد ويفعل . وإلا فإن غياب الديمقراطية ، غياب الحرية السياسية ، سوف يدفع بكل أسف الاقليات والطوائف والمذاهب في هذا الوطن العربي إلى الغوص وراء جذورها الظلامية ، بدلا من مواصلة الارتفاع إلى الافق القومي العربي المتحرر تماما من كل عصبية مذهبية ، ومن كل ارتهان طبقي . إن انتصارنا العربي على مشاريع الامبرياليات العليا والوسطى والصغرى ، يتوقف على ديمقراطية الحركة العربية الثورية والتوحيدية . وهذا كله رهان على مستقبل العرب كأمة ، ومستقبل الأمة كحضارة تبحث عن دولة . فهل نترك الامبرياليات تأكلنا ، بينما نواصل الخوف من حرياتنا الحقيقية المشروعة ؟ إن على العرب أن يحسموا ، إذن ، خيارهم بين القومية العربية الصحيحة ، وبين امراض الطفولات القومية التي تشكل الانعزالية والانفصالية الاقليمية بعض ظواهرها المرضية الشوهاء . الحقيقة أنه لا شيء

سيحرر العرب كديمقراطية الوحدة ، ولا شيء سيوحدهم كالحرية السياسية ، مفتاح كل الحريات العلمية والعقلانية في هذا الوطن الفسيح ، الذي لم تتمكن بعد قواه البشرية من استعادة السيطرة على مقدراته .

بيروت في ٩/١١/

مقدّمة

لا حاجة بنا للدلالة على أهمية هذا البحث ، فالكل أصبح يعرف معرفة واضحة أن الطائفية هي من أهم المعوقات التي تمنع مجتمعنا اللبناني من التطور والتقدم . والتطور ليس مفهوما مجردا بل حقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية ؛ أي حقيقة تاريخية لها اسبابها ودوافعها التي هي بدورها تاريخية ايضا . فعندما نقول إن الطائفية تعوق التطور لا نعني أنها تقف في وجه التاريخ وتمنعه من السير نحو الافضل ، بل نعني أنها دخلت التاريخ اللبناني من خلال دخولها في عقول اللبنانيين وعاداتهم وأعرافهم فأصبح فعلهم في التاريخ يتمّ على ضوئها وبتأثيرها المباشر وغير المباشر . وبما أن التاريخ هو من صنع الناس ، والطائفية هي ظاهرة تاريخية أضحت كذلك من فعل الناس ، ليس طبعا كل الناس وإنما الذين يملكون السيطرة على الآخرين ، فمهما اختلفت الآراء والنظريات فمما لا شك فيه أن الطائفية هي من صنع هؤلاء أكان ذلك عن وعي أو عن لا وعي . فصنع التاريخ لا يتم دائما بشكل واع واغلب الظن أنه تراكم افعال لا واعية، أو بالأحرى تراكم حتميات تفرضها العلاقات القائمة بين

المسيطرين والمسيطر عليهم . فمن هنا قولنا أن الطائفية في لبنان هي مظهر تاريخي وليست عرضا أو نزعة نفسية . فهي قد نشأت في ظروف تاريخية معينة طبع بها التاريخ اللبناني من جراء التحام التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية للبنان مع المحيط العربي من جهة والاتصال ، بشكل أو بآخر ، بالغرب الذي كانت تهزه الحركات الاجتماعية والسياسية والتحولات الاقتصادية مثل الثورة الصناعية والتطور الليبرالي والصراعات القومية ، من جهة اخرى .

وقولنا أن الطائفية هي تاريخية يعني أنها نشأت في مرحلة تاريخية معينة ثم تطورت وتشعبت وتجذرت حتى بتنا نرى وكأنها متأصلة في بنية هذا الشعب ، أما الحقيقة فلا ، فهي لكونها تاريخية ، ارتبطت بمرحلة معينة من مراحل النمو الاجتماعي ، ولا تزال امتدادات هذه المرحلة قائمة حتى اليوم ، إن من الوجهة الاجتماعية أو من الوجهة الاقتصادية أو من الوجهة السياسية . الأمر الذي يجعل الطائفية تمتد ايضا إلى اليوم بشكل أو بآخر . ولسنا لنقول إن المرحلة التاريخية المعينة كانت سببا مباشرا لولاه لما وجدت الطائفية ، إن هذا النمط من التفكير الصوري لا يقودنا إلا إلى تبسيطية في البحث الذي هو في الواقع اعمق من هذا . إن الترابط بين الطائفية « ومسبباتها » - إذا جاز لنا التعبير - هو ترابط جدلي : فالحقبة التي كانت في اساس الطائفية ما لبثت أن تطورت تحت تأثير الطائفية التي اصبحت فاعلة بدلا من أن تظل منفعلة .

من هذه الزاوية العلمية نريد، إذا، مواجهة الطائفية وليس من زاوية التبشير بمساوئها ومحاربتها بالخطب والمواعظ . فالمظهر

الاجتماعي التاريخي لا يواجه بالمحاربة الكلامية بل بالتفتيش عن اسبابه وتفاعلاته . فنحن لا نستطيع أن نرفع شعار التغيير لنواجه مظهرا واحدا ، بل يقتضي المنطق العلمي ربط هذا المظهر بالكل لمعرفة ما إذا كانت الاجزاء المتطورة تطوّر الكل أو أن الكل يؤثر على الاجزاء فيطورها أو يزيل بعضها .

هذا هو ، إذاً ، الاطار الذي نضعه لبحثنا عن الطائفية في لبنان ، وفي رأينا أن له أهمية كبرى أكان بالنسبة للباحثين عن اوضاع المجتمع اللبناني ، أو بالنسبة للعاملين على تغييره وتطويره . وبالطبع لا ندَّعي لنفسنا ولا لبحثنا الامكانية المتعالية للفعل في هذا المجتمع ، ولكن نرجو أن يكون له دور متواضع للمساهمة في كشف عمقيات المجتمع اللبناني حيث تظهر الطائفية على سطحه لأتفه الاسباب لتمنعه من التقدم وتهيمن على كل المظاهر الاجتماعية الاخرى اكانت اقتصادية أم سياسية . ومما يحدو بنا إلى الاعتقاد أن الطائفية متجذرة في أصول المجتمع هو هذا الفعل الذي تقوم به ، فهي إلى حد ما ، تمنع حتى الصراعات الاجتماعية التي تحمل بذور التطور من أن تتبلور وتطمس التناقضات وتحرفها . ولكن أليس لها من نقيض ؟ وما هو هذا النقيض ؟ وكيف يمكن للتناقضات الطائفية أن تتفجر ؟ وما الذي يحدث عند تفجرها ؟ كلها اسئلة باستطاعتها أن تكون عونا مهما للذين يريدون العمل للتخلص من الطائفية .

ونريد ، في هذا الصدد التنويه بأننا لا نقوم بالبحث لمجرد اللذة بالبحث ، فأهم الدوافع التي تكمن وراء العلم هي كونه الأداة في التغيير وهو لا يأتي مجردا عن الواقع بل هو من الواقع

وبالتالي هو اجتماعي ، أما الاداة فلن تصبح فاعلة إلا إذا استعملت وجربت ونقّيت من الشوائب . فليس أي علم نهائياً بل هو كالتاريخ يتطور ويتقدم وقد يتعثر . لذلك فإن دراستنا لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون مجردة عن كل هذه الأمور ولا يمكن أن تكون نهائية ، فقد تبقى جوانب كثيرة بحاجة لأن تبلور ، ولنا ملء الثقة بأن مجتمعنا لا يبخل بالذين سوف يصبح جهدهم ثمرة تنعم بها الأجيال الطالعة .

والمهم هنا هو التنويه ، بأن الكلام عن الطائفية يعني بالدرجة الأولى الكلام عن الفكر الانعزالي الذي تشكل الطائفية ايديولوجيته الرئيسة .

١ ـ تحديد طريقة البحث

لا يكفي أن نحدد الاطار أو الموضوع الذي نود أن نبحثه حتى يأتي البحث علميا وموافقا للواقع . إن المهم في مثل دراستنا أن ندل على الطريقة التي تحدد في الوقت نفسه الوسائل التي نعتمد عليها مع العمق النظري لبحثنا ، وهذا ما اصطلحنا على تسميته بالطرائقية Methodologie التي هي مجموعة من الوسائل والطرق العملية المسندة إلى عمق نظري . ويمكننا هنا أن نعطي بعض الأسس لهذه الطرائقية :

أ ـ أول هذه الأسس التي يرتكز عليها بحثنا هي هذه الفرضية التي تعتبر المجتمع **كلا واحدا أما التفاعلات الناتجة عنه**

فهي أجزاء من هذا الكل ترتبط به ارتباطا جدليا . واعتبار المجتمع كلا لا يعني أنه يهيمن هيمنة مطلقة على الفروع بل الاصح هو اعتبار الحركة بين الكل والاجزاء وكأنها هي المطلقة ، والحركة تعني أن الغلبة قد تكون تارة للكل وتارة للأجزاء . وهذا ما يمكن تطبيقه بشكل عملي على دراستنا فيما يختص بالطائفية : فلا يمكن بأي حال من الأحوال ، كما يفعل اصحاب المنطق الصوري ، اعطاء الغلبة للمجتمع اللبناني ككل على الطوائف التي تكونه ولا غلبة الطوائف أو بعضها على المجتمع . لقد ذهب بعض الباحثين إلى نكران الطائفية جملة وتفصيلا انطلاقا من مبدأ أن المجتمع الكلي هو الغالب ولا وجود للطائفية إلا من قبيل تكوينها للجوهر اللبناني أو لجوهر المجتمع اللبناني ، وهذا ما فعله الدكتور كمال الحاج في معرض تبيانه محاسن الطائفية واهميتها في الحفاظ على توازن المجتمع اللبناني .

وعلى النقيض من هذا المنطق يأتي منطق الذين يعتبرون المجتمع اللبناني لا وجود له وجودا فعليا ، إذ تصبح الوحدة الأساسية لهذا المجتمع الطائفة ، فإذا ما ذابت أو انقرضت أو تخلت عن مقوماتها الأساسية فقدت بذلك العنصر الاجتماعي المكون لها . ولا يبعد عن هذا المنطق أئمة الطوائف والمسيطرون عليها ، إذ تغدو الطائفة بالنسبة لهم مجالا للسيطرة . والغريب في ذلك أنهم يقعون في تناقض ؛ فهم ، من جهة يعملون لأن تكون الطوائف هي الأساس على ما تحويه من تجزئة وتفرقة للمجتمع الواحد ، ومن جهة أخرى ينادون بالأمة اللبنانية التي تفرض أن يكون هناك كلا

مجتمعيا . لا مجال هنا للتفصيل أكثر من ذلك لأن كل ما يهمنا هو تبيان عقم المنطق الصوري في فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية . فالارتباط ، إذا ، بين المجتمع الكلي ومظاهره واجزائه هو ارتباط جدلي ، فمهما كانت أهمية الجزء وسيطرته فهو لا يمكنه في أي حال من الأحوال أن يحوي على غنى المجتمع الكلي وتشعباته . هذا ، إذا ، هو المبدأ الأول ، ولن نستطرد اكثر من ذلك لأن لا حل على المستوى النظري لهذه العلاقة بين المجتمع واجزائه ، والنظرية لا تستطيع وحدها أن تقوم بهذا العمل ، إلا أن بحثنا الواقعي اللاحق سوف لا يحيد عن هذا المبدأ .

ب ـ أما المبدأ الثاني فهو اعتبار **الظاهرة الاجتماعية معقدة وبالتالي كلية إلا أنها ذات مستويات مختلفة في درجة العمق** . هذا يعني أن الذي يبدو للملاحظة من المجتمع ليس كل المجتمع بل هناك مستويات عميقة اخرى لا يمكن أن نكتشفها إلا إذا عمقنا البحث ، أما الذهاب فهو دائما من الظواهر الملموسة . وهذا بعيد كل البعد عن التجريبية التي تعتبر أن الحقيقة في المجتمع هي ما يخضع للحواس وللقوانين الحسابية أو الاحصائية . والذي ولد هذا التيار التجريبي هو فترات كانت فيها المعطيات المحسوسة مهيمنة مثل المعطيات الديموغرافية والاقتصادية وغيرها . إلا أن هيمنة احدى هذه المعطيات لا تعني زوال معطيات اخرى أعمق منها في سلم المستويات ، فبالنسبة للطائفية أننا نجدها تقريبا على جميع المستويات فهي في النفسية الاجتماعية كما أنها في العادات والرموز وقد تظهر أيضا في السلوك التغييري أو المجدد ، ونلمسها ايضا في المظاهر

المحسوسة مثل التوزيع الجغرافي للسكان والبناء والديموغرافيا إذ أنها مثلا تمنع الاحصاء . والمهم ايضاً من هذا المبدأ الطرائقي الثاني ليس فقط اعتبار المجتمع ذا مستويات وإنما ايجاد العلاقة بينها من جهة وبينها وبين المجتمع الكلي من جهة اخرى ، إن هذه العلاقة جدلية . ولا يمكن أن تكون إلا كذلك إذ لا يعقل مثلا أن تسيطر العادات والتقاليد والمواقف على الافكار والقيم وتمحوها محوا كليا ، إنها قد تؤخرها أو قد تدفعها للبروز في مظاهر أخرى .

كلمة اخرى قبل الانتقال إلى المبدأ الثالث ، كيف يمكن معرفة عمقيات المجتمع ما دامت لا تظهر إلى الخارج ؟ هنا تأتي الجدلية لتفعل ما هو شبه مستحيل على المنطق الصوري : فالظاهر من المجتمع لا بد أن يكشف الباطن أو العميق لأنه مرتبط بحركة فعل وانفعال . فكشف عمقيات المجتمع لن يتم إلا بعملية تحليل دقيقة لما هو ظاهر . وبالنسبة لموضوعنا ، إن الشيء الظاهر نوعا هو التاريخ ، لذلك لا بدّ من عملية تحليل تاريخي وهذا هو الوجه الثالث من طرائقيتنا .

ج ـ **إن التحليل التاريخي** هو من أهم الوسائل التي تساعد على كشف الواقع الحالي ، ذلك أن حتميات الحاضر لا بدّ وأن توجد في ترابط الوقائع التاريخية السابقة . وعلينا هنا أن نستطرد قليلا حول التاريخ والطريقة التاريخية لما لها من أهمية طرائقية ليس فقط بالنسبة لبحثنا بل أيضا بالنسبة لعدد لا يستهان به من الابحاث التي تعتمد التاريخ اساسا أو أنها ترتكز على عمق تاريخي . وحتى بالنسبة للذين يودون دراسة الواقع الحالي ، لن تكون دراستهم ذات شمولية علمية إلا إذا كان لها بعد تاريخي . وقد نلاحظ في

التحليلات الاجتماعية الجارية في هذه الآونة أن التاريخ إمّا أن يكون منعدما وإمّا أن يستعمل لتبريرات آنية وهذا ما يفسر عقم هذه التحليلات وبعدها عن الواقع ذلك أن لا وجود للطريقة التاريخية عند هؤلاء المحللين . وتجدر الملاحظة هنا أنه ليس من مهامنا اتباع التاريخ الاخباري واستجلاء الحوادث وتسلسلها السردي ، كما أننا لن نعمد إلى تسيير التاريخ حسب مزاجنا بغية البرهنة على فكرة مسبقة في الحاضر نعكسها على الماضي . فالتاريخ بالنسبة لنا هو المجتمع المتحرك ، فهو ليس مجالا للتنبؤات المستقبلية ولا مرجعا لاسناد رأي اكتشفناه ذاتيا . فكل واقعة تاريخية نستعملها سوف نضعها في اطارها ونفهمها بارتباطها مع الاحداث السابقة والتفاعلات المعاصرة لتلك الواقعة ، فعندما نقول عن واقعة ما إنها تاريخية يعني ذلك أنها ولدت في حقبة معينة مرتبطة بالمظاهر الاجتماعية لتلك الحقبة ، ثم استمرت تتفاعل مع تطور المجتمع حتى وصلت إلى الذروة ، وهي ما تلبث أن تزول شأنها شأن المجتمع نفسه أو بالاحرى شأن التشكيلة الاجتماعية . فعندما نقول إن الطائفية هي تاريخية لا يعني ذلك أنها ولدت منذ بداية التاريخ اللبناني[١] بل أنها نشأت في فترة معينة من فترات التاريخ اللبناني ، هذا يتوقف طبعا على المفهوم الذي سوف نعتمده للطائفية .

أما طريقتنا التاريخية فتعتبر أن التاريخ هو المجتمع ذو البعد الزمني ، يعني ذلك أن التاريخ ليس حوادث سابقة فحسب بل هو

(١) أنظر كتاب انيس الصايغ : لبنان الطائفي ، إذ يعيد الطائفية إلى بداية عهد الفينيقيين .

علاقة هذه الحوادث بعضها ببعض ، وعلاقتها بالبنية الاجتماعية على مر الحقبات . فتسلسل السنوات بالنسبة للطريقة التاريخية الاجتماعية ليس له أي اعتبار عملي ، إذ أن الزمن بحد ذاته هو مفهوم اجتماعي كما أن للمجتمع بعدا تاريخيا . المهم هو اعتبار المحطات التي إما تدخل جديدا على المجتمع وإما تغيره . فهذه « الاحداث ـ المحطات » لا تأتي منفصلة عن التطور البطيء الذي يهيء لها ، فالوقوف عند هذه المحطات وتحليل بنيتها يوفر على الباحث الاجتماعي عناء الغوص في التفاصيل اليومية المتصلة بعضها ببعض والتي هي من عمل المؤرخ العادي .

قد لا يتفق الجميع حول تلك المحطات ودرجة أهميتها لكن مهمتنا نحن كعلماء اجتماع أن نعيد كتابة التاريخ على ضوء مفهومنا الجديد : إن المجتمع التاريخي ذو بنية زمنية يصل بها الأمر إلى الانفجار فيتولد عنها بنية جديدة وهذا ما نسميه محطة . « فالتاريخ ـ إذا ـ يقول فرنان بروديل ـ هو ديالكتيك الزمن ، وهو بذلك وبفضل هذا الديالكتيك دراسة للاجتماع ، لكل الاجتماع ، دراسة للماضي وللحاضر أيضا ، فالاثنان لا ينفصلان »[٢] ويضيف الكاتب : « يبدو لي التاريخ وكأنه فرع من العلم الاجتماعي . . . فالزمن والتاريخ يفرضان نفسيهما أو يجب أن يفرضا نفسيهما على كل علوم الانسان »[٣] . فالتاريخ إذا ، مع كونه تسلسلا ، لا يمكن أن

(٢) Fernand Braudel من مقال في Traite de sociologie تأليف غورفيتش وهو بعنوان Histoire et sociologie ص ـ ٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٨٨ .

يكون إلا ذا « معنى » ولا يمكن له أن يكتسب معنى إلا بمقدار ما تنخرط حوادثه في البنية الاجتماعية . فلا معنى إذاً للتاريخ إلا إذا تضافرت الأبعاد المختلفة من زمنية واقتصادية وسياسية وحتى نفسية لتفسير الواقع الاجتماعي أو لفهم البنية الاجتماعية المعنية .

اما التقسيم الأولي إلى محطات تاريخية فلا يمكن أن يعطي نتيجة فعالة إلا إذا تبعه تصنيف اجتماعي ، « يعقد جورج لوفيفر G.Lefebvre أهمية خاصة على ملكية وسائل الانتاج وعلى الموقع بالنسبة للانتاج . لا اعتقد أن هذه التصنيفات تصلح للمجتمع الرأسمالي والصناعي فقط كما يقولون : فهي تنير كل التاريخ الاجتماعي . . . منذ ظهور القنانة حتى بروز المزارع الرأسمالي » وحتى « بروز الرأسمالي الصناعي »[٤] . والتصنيف الآخر الذي يفرض نفسه بعد هذا الاعتبار لوسائل الانتاج وملكيتها هو العلاقات الاجتماعية للانتاج ، « أي شكل الملكية والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية ، لأنه يرتكز على العنصر الأكثر ديمومة والأكثر عمقا للفاعلية الانسانية : العمل والانتاج »[٥] . وبما أننا منذ بداية بحثنا أكدنا على أهمية كشف عمقيات الواقع الاجتماعي المعقد ذي البعد التاريخي ، فلا يسعنا والحالة هذه إلا التركيز ، في بحثنا عن الطائفية ، على علاقات الانتاج والملكية واثرهما في الطائفية : هل

(٤) البير سوبول Description et mesure en histoire sociale-Soboul في كتاب Histoire sociale, sources et methodes E.D. - PUF ص ١٩ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٩ .

هي ناتجة أصلا عن اختلاف في الموقع من الانتاج بالنسبة للطوائف ، أو لزعماء الطوائف على الاقل ؟ يقتضي التنويه بأن الكلام عن الانتاج وعلاقة الانتاج والموقع من الانتاج لا يعني الوقوع في « الاقتصادية المذهبية » وإنما التأكيد على هذا البعد الانساني الذي غالبا ما يسهو عنه بال المؤرخين ، فكما يقول بروديل « هناك مستويات في الحقيقة التاريخية ، واكثر من ذلك هناك مستويات للتفسير التاريخي »[٦] . فالمستوى الاقتصادي هو الاكثر بروزا وهو بالتالي يساعد على كشف المستويات الاخرى . واكثر من ذلك فإن علاقات الانتاج ليست مفهوما اقتصاديا فقط إنها مفهوم سوسيولوجي معقد قد يبلغ البنى الفوقية كالعادات والاخلاق وحتى السياسة ومفهوم الدولة والأمة . . . فبالنسبة للطائفية لا مناص من الأخذ بعين الاعتبار بهذا التصنيف شبه « الايديولوجي » لأن الترابط محكم بين الطائفية والتبلور القومي . فبالاضافة إلى أن كل موقع من الانتاج تحتله ، إلى حد ما ، فئات من طوائف معينة فهناك ايضا موقع محدد من التيارات القومية . قد لا يكون هناك تعارض بين هذين الموقعين ، إنما علينا أن نبرز ذلك في سياق التحليل التاريخي .

فالمقصود إذا من هذا الاستطراد حول الطريقة التاريخية هو اعطاء فكرة اولية عن المفهوم الذي نتبناه للتاريخ وعن كيفية الاستفادة من الوثائق التاريخية لشرح وفهم واقع اجتماعي تعمقت جذوره التاريخية .

(٦) المصدر المذكور ص ٩٠ .

د ـ أما القضية الرابعة في مبادئنا الطرائقية فتتلخص في اعتبار أي ظاهرة اجتماعية معقدة ، فهي رغم جذورها وحتمياتها التاريخية تبقى متصلة ومتفاعلة مع ظاهرات أخرى تفعل فيها وتنفعل بها .
وهذا ما يقودنا إلى ربط الطائفية بغيرها من الظاهرات الاجتماعية وتبيان التأثيرات فيما بينها . لكن المشكلة هي في تحديد تلك الظاهرات الاجتماعية . إلا أننا لن نعقد الأمور كثيرا وعلينا أن نختار الظاهرات الاكثر نتوءا في مجتمعنا اللبناني أي الظاهرات الأكثر هيمنة وهي ، إلى حد كبير ، تتمثل بالظاهرات الدينية والاقطاعية والعشائرية ثم التنظيمات السياسية والعائلية وغيرها من عادات وتقاليد تتعلق بهذه الظاهرات . لن يتسع المجال طبعا لاجراء مقارنة بين الطائفية وهذه الظاهرات الاجتماعية الاخرى وإنما مجرد اعتبار الطائفية كجزء منها أي جزء من الظاهرات الاجتماعية الكلية يسهل علينا تحديد الموقع الذي تقع فيه الطائفية في سلم المستويات الاجتماعية . أما درجة تأثير الطائفية على هذه الظاهرات وتأثرها بها فتختلف من حقبة لأخرى ومن ظاهرة لأخرى .لذلك لا يمكننا القول ، وبشكل مطلق ، كما يفعل البعض ، أن لا علاقة بين التدين والتطيف أو أن العلاقة وثيقة بين الاقطاعية والطائفية . إذا كانت الطائفية وجدت في الحقبة الإقطاعية نفسها تقريباً فهذا لا يعني أن إحديها كانت سببا للأخرى وإلا كيف يفسر حاليا امتداد الطائفية إلى المجتمع الرأسمالي إذ نراها لا تزال قوية في المجتمع الذي يحافظ على بعض الامتدادات الاقطاعية . نكتفي بهذا القدر وحسبنا أننا دللنا على تعقيد موضوع الطائفية

وتشعبه ، على أن نحاول اظهار عناصر هذا التعقيد في سياق بحثنا .

٢ ـ الانعزالية والطائفية

إن الكلام عن الطائفية لا يعني مطلقا أننا اهملنا الفكر الانعزالي ، فنحن لا نزال بصدده بل أننا نتناول أبرز مظاهره . فالطائفية كما سوف نحددها في الفقرة التالية تشكل الاساس الايديولوجي وحتى التجريبي للفكر الانعزالي ، فهي إحدى أهم تبريراته ، فعلى ضوئها تتبلور المواقف السياسية وحتى الاجتماعية للإنعزالية. هذا طبعا ما سوف نبرزه في سياق تحليلنا لبعض نماذج الفكر الانعزالي .

فالطائفية ، إذاً ، ملتصقة بالانعزالية ، لا يمكن فصلها .
وإذا تحدثنا عن الانعزالية كايديولوجية يمكن أن نستعيض عن ذلك بالطائفية . فالطائفية في أبعد الاحتمالات هي ذلك الشعور الخفي أو المعلن أو المبطن الذي يدفع إحدى الطوائف إلى اعتبار مصلحتها تفوق أو تتقدم على مصالح الطوائف أو الفئات الأخرى وبالتالي تدفعها إلى الانكماش على ذاتها إذ لا ترى في علاقاتها مع الآخرين إلا استلابا لها أو تشويها لاصالتها أو افتئاتا على مصالحها . فهذه هي بالاختصار الانعزالية الناتجة عن الاستعلاء الفارغ وعن احتقار الطوائف الأخرى ، إنها نوع من العنصرية أو من الفاشية . وقد ظهرت على هذا النحو في الممارسة والعنف السادي ، الشرس الذي مورس ابان الحرب الاهلية اللبنانية .

لذلك فإن الوسيلة الوحيدة التي تمكننا من ملاحقة الفكر الانعزالي هي التي تلاحق الظواهر الطائفية تارة عبر التاريخ وطورا عبر الواقع الراهن في النظام السياسي والنظام الاقتصادي والاجتماعي وفي الافكار والمؤلفات التي يعبر عنها رواد الانعزالية ـ الطائفية إن فلسفيا أو تاريخيا أو ثقافيا واجتماعيا ونفسيا .

ولا يسعنا في هذا السياق إلا العودة أيضا إلى بعض الآراء التي برزت في الاوساط الوطنية والتقدمية مبررة هذه الانعزالية ـ الطائفية ومعتبرة اياها أنها جزء من الشعور بالاقلية مقابل اكثرية مهيمنة ، وبالتالي فإن الحق كل الحق هو بجانبها لأن على الاكثرية وليس على سواها مسؤولية بلورة حل لمشاكل الاقليات . هذا منطق غير مفهوم وسوف نتناوله بالتفصيل في معرض بحثنا عن الآفاق المستقبلية للانعزالية .

٣ ـ مفهوم الطائفية الاجتماعي

والآن لا بدّ من التوقف قليلا على مفهوم الطائفية في محاولة لتحديده من جهة ، ولوضع الفرضيات الاساسية من جهة اخرى . لذلك وبالاستناد إلى المبدأ الرابع من طرائقيتنا سوف نقارن الطائفية بالظاهرات الاجتماعية القريبة ، كما أننا سوف نصنف هذه الظاهرات كما يلي : **الظاهرات النفسية** التي تشمل التزمت العنصري والحساسية النفسية والمواقف والاحكام المسبقة ، ثم **الظاهرات الدينية** التي تشمل التدين ومظاهر العبادة ، **ثم الظاهرات الاجتماعية** التي تشمل النظم الاجتماعية مثل الاقطاعية

والعشائرية والعائلية وغيرها ، ثم **الظاهرات الاقتصادية والسياسية** التي تشمل التنظيم السياسي والعلاقات الاقتصادية وشكل الانتاج والملكية . وتجدر الاشارة إلى أن هذه الظاهرات ليست مستقلة بعضها عن بعض فهي تتداخل فيما بينها حتى ليصعب في بعض الاحيان التفريق فيما بينها وهي كلها ظاهرات اجتماعية تكون ملتقية مع الظاهرات الاجتماعية الكلية . إلا أن تصنيفنا هو لضرورة منهجية لا أكثر ولا أقل . أما علاقة الطائفية بكل هذه الظاهرات فتختلف بالنسبة لعلاقتها بالظاهرات الاخرى من جهة ، ولعلاقة هذه الظاهرات بعضها ببعض من جهة اخرى .

أ ـ الطائفية موقف نفسي

لقد درس علماء النفس الاجتماعي المواقف والاحكام المسبقة بالنسبة لمظاهر مختلفة تتعلق اكثر الاحيان بالعلاقات بين الجماعات الاثنية المختلفة . وقد تطورت هذه الدراسات عند الاميركيين بشكل خاص وذلك ناتج عن تكون المجتمع الاميركي وكثرة الاقليات العنصرية فيه . إلا أنه باستطاعتنا أن نتخذ المفاهيم والمبادىء الاساسية التي نتجت عن تلك الدراسات لنر ما إذا كانت تنطبق على الطائفية . إلا أنه تجدر الاشارة بأن أغلب علماء النفس الاميركيين اعتبروا المواقف النفسية والاحكام المسبقة كظاهرات مستقلة أو شبه مستقلة عن الظاهرات الاجتماعية الكلية ، الامر الذي جعل تحليلاتهم ناقصة فأوقعهم في التجريبية . ولكن رغم ذلك يمكننا أن نستعين بابحاثهم شرط أن نضعها في

الاطار الشمولي الذي يهم موضوعنا .

يقول اولبورت أن « الموقف هو استعداد للعقل وللاعصاب ويتخذ تنظيمه من التجربة ويمارس تأثيرا موجها أو ديناميا على انفعالات الفرد تجاه كل الاشياء وكل الحالات التي تتعلق به[7] » . أما نيوكومب فيقول إن موقف الفرد تجاه شيء معين « هو استعداده المسبق للعمل والادراك والتفكير والشعور بالنسبة لهذا الشيء »[8] . هنا قد تختلط المواقف بالآراء أما الحقيقة فهي أن المواقف هي استعدادات للعمل أما الآراء فهي ما نعتقده صحيحا . كيف تنطبق هذه التحديدات على الطائفية ، لا شك أن الطائفية عند الفرد هي موقف مسبق أو بالاحرى استعداد مسبق للعمل أو للتفكير وحتى للشعور طائفيا . والامثلة على ذلك كثيرة جدا في مجتمعنا اللبناني ، خاصة بالنسبة للوساطات والمداخلات ، فهي ليست فقط ذات مسألة حقوقية وإنما اصبحت ذات ارتكاز نفسي ، فمدير المؤسسة الطائفي ، مثلا يحاول استخدام اناس من طائفته نفسها في المراكز الحساسة . كذلك فإن الانسان العادي إذا كان طائفيا فهو يرد كل ما يحدث من ويلات في المجتمع إلى الطوائف الاخرى . وقد تكون الطائفية لا واعية إلا أنها تظهر حتما في ردود الفعل العملية ، لذلك لا يمكن استقصاؤ ها باسئلة مباشرة كما يفعل البعض . هذه هي إذا بشكل عام بعض خصائص المواقف الطائفية . أما كيف تتكون هذه المواقف حسب رأي اصحاب علم النفس الاجتماعي ؟ يقول

---

(7) ص ٥٤٢ Psychologie sociale (PUF) klineberg-T.II.

(8) المرجع السابق ص ٥٤٢ .

اولبورت[9] Allport هناك اربعة شروط عامة . **الأول** : تراكم التجربة ، فالذي خضع لتجارب مختلفة مع اناس من طوائف غير طائفته قد يحمل مواقف عدائية من تلك الطوائف . **الثاني** : له علاقة بالتمايز . **والثالث** : قد يعود إلى تجربة شخصية تزيد على الموقف السابق . **والرابع** : قد يأتي من التشبه بالأهل وبالمعلمين أو برفاق اللعب . . . ويضيف كلينبرغ اصلا خامسا : للمواقف بناء لآراء المحللين النفسيين الذين وجدوا أن « بعض المواقف يعكس مباشرة أو غير مباشرة العلاقات العائلية »[10] . فالطائفية إذا هي موقف نفسي عند الفرد يتكون بشكل اساسي من تراكم التجربة والتشبه بالآخرين الذين يشكلون مجتمع هذا الفرد . إن مجرد تفحصنا للطائفية يظهر لنا النقص في هذا التحديد ويحول الطائفية إلى استعداد نفسي فردي لا اكثر ولا أقل . صحيح أن أصل هذا الموقف بأغلبيته هو اجتماعي ، لكنه حسب تحليلات علماء النفس الاجتماعي ، فردي ، ويمكن تغييره بالتربية وبالتأثير على اصوله . وقد يكون الرد على خطأ هذا التحليل هو الفشل الذريع الذي مني به علم النفس الاجتماعي الاميركي في محاولاته للقضاء على التمايز العنصري ، الأمر الذي يدلنا على عمق هذه المواقف في النفسية الاجتماعية فهي ليست فقط في النفسية الفردية ، ويدلنا ايضا على تشعب الطائفية وتجذرها في المجتمع ، فهي كموقف لا يمكن أن تكون نفسية فقط بل تتعدى ذلك إلى جميع مظاهر الاجتماع وبالتالي

---

(9) المصدر السابق ص - ٥٤٣ .

(10) المصدر السابق ص - ٥٤٤ .

لها اتصال راسخ بالمظاهر الاجتماعية الكلية . **فالطائفية إذا هي موقف نفسي للفرد تفرض عليه نمطا معينا من السلوك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي** . إلا أن هذا التحديد لا يمكن أن يكون مطلقا وذا اتجاه واحد ، ذلك أن السلوك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي قد يفرض مواقف معينة . ولا نكتفي بهذا الربط الجدلي بين الطائفية والسلوك على الصعيد الآني بل يجب أن نتعداه إلى الصعيد التاريخي وهذا ما يعقّد الأمور اكثر فاكثر .

إلا أنّه يمكن اعتبار **الطائفية حكما مسبقا أي حكما اعتباطيا لا يرتكز على منطق عقلي ، أي « شعورا ورد فعل تجاه اشخاص أو اشياء سابقة لأي تجربة حقيقية »**[11] . ويلاحظ كلينبرغ أن الاحكام المسبقة قد تكون متأتية من علاقات اقتصادية أي مرتكزة مثلا على ربح اقتصادي[12] . إلا أن هذه العلاقة السببية بين الاحكام المسبقة والظاهرات الاقتصادية لا تعني ، بالنسبة لكلينبرغ ، التأكيد على البعد الاقتصادي في هذه الظاهرة النفسية ، وهذا هو مأخذنا الاساسي على تحليلات علماء النفس الاجتماعي الاميركيين . قد يمكننا اعتبار الطائفية حكما مسبقا ، ولكن للجماعة وهي اعقد مما يعتقد علماء النفس الاجتماعي . فهي وإن كانت ناتجة عن اختلاف بين الجماعات إلا أنها تبقى وإن زالت هذه الاختلافات وهذا ما يفسر قولنا بأن الطائفية تاريخية ولا يمكن

---

(١١) كلينبرغ ـ المصدر نفسه ص ـ ٥٧٥ .

(١٢) كلينبرغ ـ المصدر نفسه ص ٦٠٣ .

اعتبارها فقط حكما مسبقا أو موقفا نفسيا فرديا . لا يمكننا أن نتوسع اكثر من ذلك في تحليل البعد النفسي للطائفية وذلك لسببين اساسيين : الأول ، يتعلق بالابحاث العملية التي لا توجد والتي بامكانها اجلاء الجانب النفسي ، والثاني يتعلق بالطرائقية التي نعتمدها وهي أن الظاهرة النفسية لا يمكن ، بأي حال من الأحوال، أن تكون مستقلة عن الظاهرات الأخرى التي ذكرناها وهي الظاهرات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . إلا أن تأثير الطائفية النفسي يختلف بالنسبة لتأثير الظاهرات الأخرى فمثلا قد تقوى الظاهرة النفسية اثناء الأزمات الاجتماعية أو الاقتصادية وقد تضعف اثناء الرخاء الاقتصادي : فعندما قويت مثلا حركة الوحدة العربية سنة ١٩٥٨ ـ وهي ظاهرة سياسية ـ قويت الطائفية النفسية عند المسيحيين كردة فعل وكشعور بعدم الاستقرار . فالطائفية النفسية هي إذا جزء من الطائفية ولا يمكن تحويل الطائفية إلى مظهرها النفسي وحسب .

ب ـ الطائفية ظاهرة دينية .

هذا يعني أن للدين ولرجال الدين وللعبادة تأثيراً على الطائفية . كيف لا والطائفية في اساسها هي الانتماء إلى أديان مختلفة وإلى طوائف مختلفة . وعندما نقول إن الطائفية ظاهرة دينية لا يعني ذلك أنها من صلب الجوهر الديني بل يعني أن الممارسة الدينية التي هي في الاساس ظاهرة اجتماعية تدخل تمايزا بين المنتمين إلى اديان أو طوائف مختلفة . ولكن لا بد من التنويه بأنّ الدين بحد ذاته

هو ظاهرة اجتماعية ولا مجال هنا للتفصيل اكثر من ذلك، أما لماذا افردنا فقرة خاصة للطائفية كظاهرة دينية ولم ندمجها بالظاهرة الاجتماعية فهذا عائد إلى اسباب طرائقية من جهة ، وإلى محاولة التخصيص من جهة اخرى ، لأنّ كلّ الظاهرات التي تنوجد في المجتمع هي ـ حسب رأينا ـ اجتماعية . إن مقصدنا إذاً، من إفراد هذه الفقرة عن الطائفية الدينية يأتي لكون الطائفية قد نشأت وترعرعت في كنف الدين ورجاله خاصة في القرن الماضي والقرون التي سبقته ولا يزال تأثير رجال الدين عنصرا قويا في الابقاء على الطائفية إلى يومنا هذا . فالتنظيم الاجتماعي والسياسي كان يقوم به رجال الدين حتى أنهم كانوا يقودون الحروب ويقومون بالاغارة على الطوائف الاخرى حتى أن بعض الطوائف يعود الفضل في المحافظة على وجودها إلى تنظيماتها العسكرية تحت قيادة رجال الدين وهذا ما يفسر ايضا أثر الاجتماع على الدين ، ذلك أن بعض الطوائف لا تختلف كثيرا من الوجهة الدينية عن طوائف اخرى . يمكننا ايضا أن نلاحظ عبر التاريخ فترات من الاضطهاد الديني من طائفة على طوائف اخرى ويعود ذلك فيما يعود إلى اختلاف في المعتقدات من جهة وإلى عدم التسامح من جهة أخرى رغم أن بعض الكتب الدينية توصي بالتسامح ضمن شروط معينة ، لكن الشيء المؤكد أن الاضطهاد الديني لا يعود فقط إلى اختلاف في العبادات وإلى عدم التسامح ، بل يعود كذلك لاسباب سياسية واجتماعية واقتصادية لأن الاضطهاد كان يمارس في فترات التأزمات الاجتماعية والسياسية . ونريد هنا أن ننوه بأنّ الدين بحد ذاته لا يكون متسامحا

أو غير متسامح إذ أن التسامح والاضطهاد هما صفتان للانسان . إلا أن الدين عندما يتكلم عن الاديان الاخرى يحدد له موقفا منها وهذا الموقف يمكن لرجال الدين أو لغيرهم من الخاضعين للولاء الديني استغلاله في التعامل مع ابناء الطوائف الأخرى . ينتج إذا عن كل هذا ، ورغم ما يدعي البعض أن لا علاقة للطائفية بالاديان ، أن الطائفية ظاهرة دينية ذلك أنها نتيجة مباشرة لوجود أديان مختلفة من جهة ولنشوئها في مجتمعات لا تزال تبني تنظيمها الاجتماعي على الدين . فالطائفية يقل تأثيرها كثيرا في المجتمعات العلمانية ولا نقول إنها تضمحل لأن ذلك يعود لاسباب اجتماعية . إلا أن الشيء المؤكد هو كون التمايز الطائفي يختلف عن التمايز الديني . وقد يكون الثاني في اصل الاول لكنه لا يبقى دائما لاصقا به . ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع القول أن الطائفية هي ظاهرة دينية .

ج ـ الطائفية ظاهرة اجتماعية

ولنقل فورا ماذا نقصد بذلك لأن كل الظاهرات هي في الاساس اجتماعية : نعني بذلك أن الطائفية تجد مجالا لنشوئها ونموها وتغيرها وحتى لزوالها في نظم اجتماعية معينة . فمما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة ، ولا أقول سببية ، بين الطائفة وشكل التنظيم الاجتماعي مما لا يسعنا القول أنّ الطائفية هي ظاهرة « اكسترا ـ اجتماعية » كما فعل انيس صايغ في كتابه « لبنان الطائفي » ، إذ اعتبر أن الطائفية كانت موجودة في لبنان منذ القدم منذ عهد الفينيقيين رغم تهجماته اللفظية على «آفة» الطائفية، إنها

سوف تبقى ولو تغير شكل المجتمع اللبناني ، فهي اصبحت متمرسة بالذات وبالشخصية اللبنانية . إن قبولنا بهذه المقولات يقودنا إلى الاعتقاد بالتجمد التاريخي والاجتماعي وهذا ما نرفضه كما بينا في طرائقيتنا على أن التطور حتمي في جميع مظاهر الاجتماع ، والطائفية هي مظهر اجتماعي وتاريخي فلا بد لها أن تزول من جراء التناقضات التي تخلقها في المجتمع فتقضي عليها .

فعندما نقول إذا، إن الطائفية هي ظاهرة اجتماعية إنما نعني أنها ولدت في مرحلة اجتماعية معينة ، أي مرحلة من العلاقات الاجتماعية كانت مؤاتيةً لهذه الولادة . وهذا لا يعني على الاطلاق أن زوال المرحلة سوف يزيل الطائفية ذلك لأنها اكتسبت نوعا من البنية جعلتها قادرة على التكيف مع اشكال اجتماعية مختلفة وبالتالي حافظت على بقائها . ولكن ما هي النظم الاجتماعية التي تمر بها الانسانية والتي مر بها المجتمع اللبناني ؟ إننا سوف نتوقف على اربعة نظم لا تزال الامتدادات القديمة منها باقية إلى اليوم ، وهي العشائرية والعائلية والاقطاعية والرأسمالية . لن يتسع لنا المجال بالطبع إلى تحليل تاريخ المجتمع اللبناني عبر كل هذه النظم الأمر الذي يتطلب ابحاثا طويلة ومعرفة عميقة بالتاريخ اللبناني . كما أننا سوف لا نستبق الأمور ونتكلم عن الجذور الطائفية في التاريخ اللبناني. لكننا سوف نتكلم هنا عن الناحية المبدئية حتى يصبح باستطاعتنا معرفة تأثير كل من بقايا هذه النظم الاجتماعية على الطائفية . إلا أنه مما لا شك فيه ، أن التأثير المهيمن في المرحلتين الاولتين ، العشائرية والعائلية هو للظاهرات الاجتماعية التي لها

علاقة مباشرة بالعشيرة أو بالعائلة . فالطائفية ، إذا وجدت في هاتين المرحلتين ، يكون تأثيرها ضعيفا . والاصح في هاتين المرحلتين أن نتكلم عن الظاهرة الدينية في الطائفية . إلا أن الذي يدفعنا إلى الاعتقاد أن الطائفية لم تكن موجودة كظاهرة اجتماعية في المجتمع اللبناني ما قبل الاقطاع هو طبيعة هذه النظم وطبيعة توازنها وطبيعة العلاقات السائدة فيها . ذلك أن التضامن العشائري والعائلي اقوى بكثير من التضامن الطائفي . لكن هاتين المرحلتين مهمتان جدا بالنسبة للطائفية لأن سلطة رجال الدين تدخل فيهما وتقوى لتعود فتمتد إلى المراحل الاخرى : إن هذه الحقيقة قد برهنت في المجتمعات القديمة ، وقد دلت دراسات علماء الاناسة[١٣] على أن رجل الدين في القبيلة هو المسيطر وهو الذي يحمي معتقدات القبيلة وبالتالي يحمي عاداتها وتقاليدها . وقد لا يختلف الأمر كثيرا في المجتمعات العائلية لأن الاب أو البكر هو في الوقت نفسه رجل الدين . أما في الاديان السماوية حيث اعطيت نوعا ما استقلالية لرجل الدين عن التركيبة الاجتماعية إلا أنه بقي جزءا منها ، وقد حاولت هذه النظم الاجتماعية استيعاب الدين الجديد فاصبح كبار رجال الدين من العائلات المسيطرة أو القبائل القوية . لذلك تأقلم الدين وتكيف حسب طبيعة المجتمعات رغم بقائه متقدما عنها في المبادىء والاهداف ، الأمر الذي جعل الدين عاملا كبيرا لتطوير تلك المجتمعات والانتقال بها من مراحل بدائية متخلفة إلى مراحل جديدة متطورة . فالطائفية ، هذا الشعور بالانتماء النفسي والخلقي

(١٣) علم الاناسة: Anthropologie .

والمعيشي إلى طائفة معينة ، ولدت ، بشكلها البدائي ، في مراحل الانتقال من المجتمعات المتخلفة إلى المجتمعات الاكثر تطورا تحت تأثير الدين ورجاله . أما الطائفية بشكلها الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي ، فكان عليها أن تنتظر مرحلة انتقال اخرى في المجتمع وهي مرحلة تهافت الاقطاعية ودخول بذور الرأسمالية إلى هذه المجتمعات . فالاقطاعية اللبنانية بمفهومها الشرقي (وهو مفهوم سيطرة الدولة وتحكمها بالاراضي واقطاعها للعائلات) قديمة العهد، غير أنها لم تشكل أرضية تحتية للطائفية إلا في فترات بداية تراجعها . إننا نستطيع أن نرجع ذلك في التاريخ اللبناني إلى عهد فخر الدين الثاني الذي كان بداية مضايقة الاقطاع عن طريق اسكان الطوائف المسيحية مثلا (وخاصة الموارنة) في المناطق الاسلامية (خاصة الشيعية والدرزية) ولا نستطيع القول أنها كانت محاولة لضرب الاقطاع بكل معنى الكلمة وإنما لاضعاف بعض الاقطاعات عن طريق الطوائف . فالطائفية التي هي نوع من البنيان الاجتماعي، ذات الاصل الايديولوجي لم تكن ترتكز على الاقطاعية كما يقول ميشال غريب[١٤] . وإنما قويت اثناء تداعي هذه الاقطاعية والدليل على ذلك أن الطائفية قويت حتى وصلت إلى أوضاع انفجارية عندما كان الاقطاع في أشد أزماته ، أي في عهد الامير بشير الثاني . هذا لا يعني أن هناك علاقة سببية مباشرة بين الاقطاعية والطائفية أو بالأحرى بين فترة تهافت الاقطاعية والطائفية . فالواضح تاريخيا أن الطائفية التي اصبحت البنيان

---

(١٤) الطائفية والاقطاعية .

الفوقي والايديولوجي للاقطاعية (خاصة عند الدروز) اضحت بالنسبة لهذه الاخيرة خشبة الخلاص امام الخطر المحدق بها ، إن على الصعيد الاجتماعي ، أمام بداية دخول الرأسمالية ، وإن على الصعيد السياسي امام محاولة نزع السلطات السياسية من الاقطاعيين .

لن نستطرد اكثر من ذلك الآن فالبحث عن أصل الطائفية في التاريخ سوف يساعدنا على بلورة هذه العلاقة بين الاقطاعية والطائفية . ونكتفي هنا بالتأكيد على الطابع الاجتماعي للطائفية وارتباطها بالنظام الاجتماعي وعلى وجه الخصوص النظام الاقطاعي . أما عن علاقة الطائفية بالرأسمالية (هل هي علاقة تناقض أم علاقة تكامل) . فإننا نستطيع القول أن الرأسمالية اللبنانية حاولت الحفاظ على الطائفية وحاولت اعتمادها كجزء أساسي من نظامها الاجتماعي وبالتالي حاولت التكيف أو ضرب أو احتواء الاقطاعية : هل نجحت بذلك أم أنها ولدت تناقضات جديدة اقتصادية واجتماعية وما هي طبيعة هذه التناقضات ؟ هذا ما قد يظهر في تحليلنا اللاحق وسوف نتوقف الآن قليلا على الطائفية كظاهرة اقتصادية وسياسية .

د - الطائفية ظاهرة اقتصادية وسياسية

لعل اكثر الظاهرات بروزا للملاحظة العلمية هي الظاهرة الاقتصادية والسياسية للطائفية ، ذلك أن هذه الظاهرات بامكانها أن تخضع لمقاييس رقمية اكثر من الظاهرات الاخرى . لكن المهم

في هذه النبذة هو معرفة طبيعة العلاقة بين الطائفية والظاهرات الاقتصادية والسياسية . لقد ساهم بروز الطائفية ، على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، في تمويه البحث امام كثير من الكتاب والمؤرخين وخاصة رجال السياسة والاحزاب السياسية مما قاد الجميع تقريبا إلى الوقوع في التبسيطية . صحيح أن الظاهرات الاقتصادية والسياسية هي من اهم العوامل التي بلورت الطائفية وجعلتها كما هي عليه اليوم ، إلا أنها ليست العوامل الوحيدة ، كما أنها لم تؤثر على الطائفية من اتجاه واحد ، فهي ايضا قد تأثرت بها إذ يمكننا القول أن بين الطائفية والظاهرات الاقتصادية والسياسية علاقة جدلية . لكننا قبل أن نحاول اكتشاف العلاقة بين الطائفية من جهة ، والاقتصاد والسياسة من جهة اخرى ، علينا أن نشرح قليلا ماهية الظاهرات الاقتصادية والسياسية . إن ما يهمنا بشكل اساسي من هذه الظاهرات هو العلاقات ، اكانت اقتصادية أم سياسية . فالعلاقات الاقتصادية تتلخص بعلاقات الانتاج التي يحددها الموقع من الانتاج أو الموقع من ملكية وسائل الانتاج كما يحددها ايضا تقسيم العمل الاجتماعي . اما العلاقات السياسية فهي شكل السلطة وعلاقة هذه السلطة بالفئات الاجتماعية . وتجدر الملاحظة هنا إلى أن بعض الكتاب والمحللين السياسيين قد خلطوا بين العلاقات السياسية وعلاقات الانتاج الاقتصادية وحتى خلطوا في تحديدهم للنظام الاجتماعي القائم في لبنان وحتى في الشرق العربي والعثماني . إن من اسباب هذا الخلط هو الانطلاق من فرضيات دوغمائية أو شبه دوغمائية ، مثال أن العلاقات الاقتصادية هي التي

تحدد العلاقات السياسية وشكل السلطة . إن هذا بالنسبة للشرق وللبنان ليس صحيحا ، إذ أن السلطة التي انبثقت من الغزو ومن فترات من « الاستبداد الشرقي » ، أخذت في البداية تتحكم بالعلاقات الاقتصادية عن طريق فرض الضرائب وتوزيع الاراضي على خدامها وقد احتفظت دائماً بحق نزع الملكية وكانت تعمد إلى توزيع ما تنزعه من جديد ، بذلك تكونت الملكيات الكبيرة شبه الاقطاعية ولكن على غير النمط الاوروبي لأن الملكية لم تكن من حق الاقطاعي نهائيا . فالملكية بشكل أساسي هي للدولة وليست للاقطاع وهذا ما يسمى « بالنمط الآسيوي للانتاج » . إن هذا الاستطراد حول نمط الانتاج وعلاقته بالوضع السياسي لا يعني أننا نعطي الغلبة للسياسة على الاقتصاد وإنما يعني أن السلطة في العصر ما قبل الرأسمالي لا تكون دائما ناتجة عن السيطرة الاقتصادية ، فهي نوع من الاقطاع العسكري ، أما عندما بدأت الرأسمالية تتغلغل في الدولة العثمانية بدأ تحلل السلطة ، إلى أن اضطرت إلى احداث تنظيمات جديدة في اواسط القرن التاسع عشر ، وقد دعي هذا العصر « بعصر التنظيمات » وبقيت السلطة تتحلل وتضعف حتى انهارت في الحرب العالمية الأولى وما بعدها اثناء سيطرة اتاتورك على الحكم .

أما الطائفية فكان للوضع الاقتصادي تأثيره عليها خاصة في مراحل تبلورها الأولى ، إذ أن علاقات الانتاج كانت نوعا ما خاضعة للعلاقات الطائفية خصوصا في المناطق المختلطة طائفيا ، إذ

كانت وسائل الانتاج الاساسية ، أي الارض ، ملكا للدروز في الوسط وللشيعة في الجنوب أما العاملون فكان منهم قسم كبير من المسيحيين ، في المتن والشوف واقليم التفاح ، وحتى تقسيم العمل كان نوعا ما طائفيا : الدروز يعملون في الزراعة وفي الجيش اما المسيحيون فكانوا يعملون شركاء زراعيين واخذوا يتحولون إلى حرفيين وتجار محليين إلى أن اصبحوا تجارا كبارا وكان لهم الدور الاول في عملية تراكم رؤوس الأموال وفي ادخال الرأسمالية إلى لبنان ، وهكذا نرى أن الطائفية غدت ذات ارتباط وثيق في كل ما يتعلق بالظاهرات الاقتصادية كالانتاج وعلاقاته وتقسيم العمل الاجتماعي .

اما بالنسبة للسياسة فيكفي القول أن السلطة السياسية كانت لطائفة دون الطوائف الاخرى . وحتى تستتب السلطة لهذه الطائفة كانت تعمل على استقطاب بعض الطوائف ضد الطوائف الاخرى . وبقيت الحال هكذا حتى بدا الوضع الاقتصادي يتبدل ويؤثر على طبيعة العلاقات السياسية لصالح الطوائف المسيطرة اقتصاديا ، إذ كان ذلك في بداية دخول الرأسمالية على يد الطوائف المسيحية . عندها بدأ الصراع الطائفي يتفجر ويتخذ شكل الصراع السياسي على السلطة ، وكان هذا الصراع الاخير يجري ليس فقط ضمن حدود لبنان وانما في المشرق العربي بكامله . وكانت الطائفية السياسية في لبنان تعبيرا عن عدم الاندماج أو التوحد في كيان اوسع تختلف فيه الطوائف ويصبح النظام علمانيا.. وقد كان التعبير الامثل عن هذه الطائفية السياسية عهد المتصرفية الذي كرس النظام

السياسي حسب الوضع الطائفي . والملاحظ أن الرأسمالية الناشئة في لبنان بين المسيحيين عمدت إلى تركيز نفسها عن طريق اتصالها بالرأسمالية الاوروبية . وقد ساعدها في ذلك التطلعات الاستعمارية نحو الامبراطورية العثمانية من قبل الدول الاوروبية وعلاقات فرنسا التاريخية بالمسيحيين الشرقيين .

ازاء هذه الاوضاع برزت الطائفية كظاهرة سياسية تسعى بواسطتها الطائفة الاقوى اقتصاديا (خاصة المسيحيين) إلى تسلّم السلطة والاحتفاظ بها ، أما الطوائف الأخرى التي كانت مسيطرة (الدروز) فاخذت تسعى لاستعادة سلطتها ، اما التي لم تكن مسيطرة (الكاثوليك والروم الأرثوذكس والشيعة) فدخلت في عملية الاستقطاب الطائفي بالنسبة لوضعها الاقتصادي وبالنسبة لاوضاعها الاجتماعية والدينية والنفسية . وهذا ما يفسر مرة اخرى التداخل بين الظاهرات التي مر معنا ذكرها في فهم وتفسير الطائفية وتأثير تلك الظاهرات المتبادل بعضها على بعض .

بعد هذه المحاولة لاستقصاء الطائفية في مظاهر شتى نفسية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية يمكننا اعطاء تحديد اولي :

الطائفية هي ظاهرة نفسية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية في الوقت نفسه ، اما درجة تأثير هذه المظاهر فيها ، فتختلف بالنسبة للحقبة التاريخية وبالنسبة لهيمنة احدى هذه المظاهر على المظاهر الاخرى . إلا أننا نعتقد أن الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منذ اوائل القرن التاسع عشر اخذت تطغى

على الظاهرات الاخرى وإن لم تزلها تماما ، زيادة على ذلك ، فإن جميع هذه الظاهرات يمكن تتويجها بالاجتماعية على اعتبار أن الظاهرات الاجتماعية هي كلية والظاهرات الاخرى يمكن اعتبارها مستويات مختلفة درجة العمق في الظاهرات الاجتماعية الكلية . وهذا ما يدفعنا إلى القول أن الطائفية هي اجتماعية لها تأثيرها ، وتتأثر بدورها بالوضع النفسي والوضع الديني والوضع الاقتصادي والوضع السياسي . فهذا التأثير والتأثر كانا يتمان عبر التسلسل التاريخي . وهذا ما سوف نعالجه في القسم الاول من هذا المؤلف .

القسم الأوّل

الجذور التاريخية للفكر الطائفي

إن ما يهمنا في هذا الرجوع التاريخي هو الحقبة التي تبلورت فيها الطائفية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وبدأت تصبح جزءا لا يتجزأ من مكونات المجتمع اللبناني ، وتصبح بالتالي قاعدة ايديولوجية للفكر الانعزالي . وكما قدمنا في مستهل بحثنا فإننا سوف نتخذ « الحقبات ـ المفاتيح » في التاريخ اللبناني أو بالاحرى الحقبات التغييرية التي كانت فيها الطائفية فاعلة ، حتى نرى كيف تهيأت تلك الحقبات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكيف تمت وماذا كانت نتائجها . وهكذا فإننا إذا اردنا أن نؤرخ للفكر الانعزالي سوف نقسمه إلى خمس حقبات رئيسة :

الحقبة الأولى : تعالج الحوادث الطائفية منذ بداية القرن التاسع عشر حتى نهاية حكم الامير بشير الثاني وهي تشمل احداثا مهمة على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، منها ضرب الاقطاع ومحاولة العلمنة والاحتلال المصري وطرد المصريين . ففي هذه الحقبة بدأ دخول الطائفية إلى صلب المجتمع اللبناني .

والحقبة الثانية : تعالج تفاقم الطائفية وحوادث سنة ١٨٦٠ والتدخل الاجنبي والانتفاضات الاجتماعية الفلاحية .

والحقبة الثالثة : تعالج الطائفية المنظمة في عصر المتصرفية وهي تنم عن السيطرة السياسية للمسيحيين وعن تدخل الارساليات الاجنبية وتطور الاقتصاد السلعي والتجارة والتهريب .

والحقبة الرابعة : تعالج الطائفية وبداية الوعي القومي قبل الحرب الأولى وبعدها ونشوء التيارات السياسية من ديمقراطية وانعزالية ووحدوية ، ودور الانتداب في قمع الحركات القومية وفي تقوية الطائفية .

اما المرحلة الخامسة : فتعالج ملابسات الاستقلال والميثاق الوطني الطائفي ومحاولة تنظيم الطائفية وتركيزها على اعراف وتقاليد ليس لها وجود قانوني .

والملاحظ أن جميع هذه الحقبات أتت في احوال اقتصادية وسياسية متغيرة . فكل مرحلة تطبعها انماط معينة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعطي الفكر الانعزالي خصائص مميزة .

الباب الأول

الاطار الاجتماعي والاقتصادي وجذوره التاريخية

مما لا شك فيه أن التاريخ الاجتماعي لبلد معين أو لظاهرة معينة لا يمكن أن يبدأ بتاريخ وينتهي بتاريخ ، ذلك أن أي ظاهرة اجتماعية لا تخلق من لا شيء بل تمتد جذورها إلى آجال طويلة . ونحن وإن كنا حددنا اطار بحثنا منذ بداية القرن التاسع عشر تقريبا ، وهو عصر التقلبات والتغيرات ، إلا أننا لا نستطيع فهم هذا العصر وما يليه إلا إذا عدنا ، ولو بشكل سريع ، إلى العلاقات بين الطوائف اثناء الفتح العربي ثم اثناء تهافت الامبراطورية العربية حتى مجيء العثمانيين . كما أنه لا بد من القاء نظرة على اسلوب الانتاج والعلاقات الاجتماعية الناتجة عنه في العصور الاسلامية وبداية الاقطاع ثم في العصر العثماني وما تأثير ذلك على لبنان .

الفصل الأول

نبذة عن العلاقات بين الأديان والطوائف خاصة المسيحية والاسلام منذ بداية الفتح العربي حتى الفتح العثماني .

لما ظهر الاسلام في الجزيرة العربية ، حيث كانت اغلب القبائل تعبد الاوثان ، كانت المناطق المحاذية للبحر الابيض المتوسط ، خاصة سوريا ولبنان وفلسطين ، مسرحا للانشقاقات الدينية في اوساط الدين المسيحي ، فكثرت الفرق والشيع ، نتيجة للتفسيرات المختلفة . وكانت بيزنطة تغذي هذه التناحرات كي يتسنى لها السيطرة على المنطقة من جهة ، وللوقوف سياسيا وليس فقط دينيا ، ضد الغرب حيث بدأت مركزية الدين المسيحي تلعب دورا اساسيا في السياسة الاوروبية .

هذه الانقسامات إذا ، في الشرق ، لأسباب سياسية واجتماعية ساهمت في تجزئة هذه الاقطار وفي ضعف ايمان السكان ، فما كادت جيوش المسلمين تجتاح سوريا حتى انضم اليها الكثير من قبائلها واسلموا واصبح الدين الاسلامي عنصرا مهما لخلق وحدة اجتماعية ، بعدما اصاب المنطقة من التخلف والتجزئة منذ اكثر من قرنين من الزمن .

إلا أن الاسلام ، رغم الاهداف الوحدوية التي كان يحملها ،

وعناصر الصهر الاجتماعي التي كان يقدمها ، لم يأت منقطعاً عن الاديان التي سبقته ـ اليهودية والمسيحية ـ لذلك كان من صلب الدين الاسلامي التسامح مع الاديان الاخرى السائدة في المنطقة . امام هذه القوة للاسلام استعربت مناطق كثيرة ، رغم وجود خصوصيات معينة عند بعض الشعوب مثل الاكراد والديلميين في ايران والبربر في المغرب[١٥] . إلا أنه لم يكن هناك أي ترابط قومي أو شبه قومي حقيقي في المناطق التي خضعت للاسلام[١٦] . إن عدم التفرقة الدينية لم ينتج فقط عن التسامح الديني ، يقول كلود كاهين :

«لم يكن هناك أي (عنصرية) في بلاد الاسلام»[١٧]، هذا يدل على أن عدم التسامح الديني يرتكز غالبا على تفرقة عنصرية أو تشنج قومي ، أو على استغلال اقتصادي . والدين الاسلامي ، مع هذا ، يقر ببعض الفوارق مع معتنقي الاديان الاخرى ، خاصة في حقل الحقوق . وهكذا ، دون التوسع في هذا المجال يمكننا القول أن « مجتمع الشرق الادنى ، قبل القرن الحادي عشر ، قد تكوّن من تداخل كبير بين الطوائف »[١٨] . إلا أنه لا يمكن الاعتقاد أن

(١٥) كلود كاهين Cl. Cahen

L'Islam des origines au début de l'Empire- Ottoman- Bordas 1970. ص ١٠٠

(١٦) المصدر نفسه ص ١٠٠ .

(١٧) المصدر نفسه ص ١٠٠ .

(١٨) المصدر نفسه ص ١٠١ .

التسامح كان كليا فهو خاضع للظروف الاجتماعية وللمناطق وللصراعات المحلية ولمواقف الخلفاء والحكام : فمنذ هارون الرشيد ، مثلا ، كانت تتخذ بعض الخطوات التي تجبر « اهل الذمة » على ارتداء ملابس معينة وتمنعهم من رفع بيوتهم أعلى من بيوت المسلمين وما شابه من مواقف تكرس التفرقة بين الطوائف[١٩] .

لا يمكن طبعا أن نقر بالتسامح المطلق ، إلا أنه لا يجوز أن نغالي كثيرا فيما يختص بالتفرقة في تلك العصور ، فالذي كان يجري بين مختلف المذاهب الاسلامية من صراع وتناحر لهو اكثر بكثير مما كان يجري بين الاسلام والمسيحية . فالملاحظ أن الاسلام هو عنصر توحيد وصهر ، كان يأبى الانقسامات ويهدف إلى حماية نفسه من الانشقاقات ومن الأديان المزاحمة الأخرى . فالمنافسة من قبل المسيحيين واليهود ، أو الخطر على الدين الاسلامي منهم لم يكن يذكر لذلك عمل قسم كبير منهم في تنظيم ادارة المسلمين .

هذه هي إذا ، بشكل عام ، العلاقات بين الاديان حتى القرن الحادي عشر ، اما في لبنان فسكنت جماعات مسيحية متناحرة ، بعضها تعاون مع المسلمين والبعض الآخر وقف إلى جانب البيزنطيين واشترك في الحرب ضد العرب . لكننا لا نستطيع القول أنها كانت حروب طائفية أو دينية رغم أهمية الدين عند مثل هذه الشعوب ، في تلك المراحل ، حيث تلعب البنيات

(١٩) المصدر نفسه ص ١٠١ .

الايديولوجية ، وخاصة الدينية منها ، الدور المهيمن . إن التحليل التاريخي يقودنا إلى الاعتقاد أن التناحرات القائمة هي ذات طبيعة اجتماعية ناتجة عن الاختلاف في درجة التطور . أما عندما نلاحظ بعض المساواة في التطور فإننا نرى ، إلى جانب سيادة التسامح ، نشأة التعاون الأكيد . يقول كلود كاهين إن التجارة كانت تتم بين الطوائف ويشارك فيها المسلمون والمسيحيون واليهود والبوذيون ، وكانوا لا يفترقون عن بعضهم البعض ويسافرون سوية وحتى يساعدون بعضهم في حالات الشدة[٢٠] .

أما إذا أردنا أن نتوقف على بعض التناحرات الدينية التي لم يخل منها تاريخ أي بلد في العالم، كما يفعل أنيس صايغ[٢١] ، فإننا لا نستطيع أن نجاريه في تفكيره حيث يذكر كل هذه الأمور تحت عنوان الطائفية . هذا وقد قويت الاضطهادات الدينية والطائفية في عصور الانحطاط بعد تفسخ الدولة العباسية منذ القرن الحادي عشر وحتى القرن السادس عشر . إلا أن هذه الاضطهادات لم تكن تجري فقط بين المسلمين والمسيحيين بل كانت تلحق كل الفرق والشيع التي تهزم . ومهما يكن من أمر لا نستطيع أن نعتبر هذه الاوضاع وكأنها القاعدة التاريخية للطائفية الحديثة في لبنان ، كما أنه لا يجوز ، في أي حال من الأحوال إهمال هذه التأثيرات البعيدة ، خاصة وأن جبال لبنان الحصينة استخدمت كملجأ للأقليات الهاربة من وجه الاضطهاد وعلى وجه الخصوص في أوقات تقهقر الخلافة

(٢٠) المصدر المذكور ص ١٣٢ .

(٢١) انيس الصايغ ـ لبنان الطائفي ـ دار الصراع الفكري ـ بيروت ١٩٥٥ .

العربية وفي عصر المماليك . وقد زاد من عزلة المسيحيين في هذه الفترات ، قدوم الصليبيين ومساعدة المسيحيين لهم في البداية ، إلا أنهم انقلبوا عليهم في النهاية لما لاقوه على أيديهم ، وعلى وجه الخصوص ما حدث في طرابلس سنة ١١٣٧ حيث ساعد المسيحيون المسلمين على دحر PONS بونس كونت طرابلس[٢٢] . هذا يدلنا على أن التناحر الطائفي لم يكن الاساس في الصراع السياسي والاجتماعي الدائر في تلك الأزمنة ، بل كان جزءا من هذا الصراع لا اكثر ولا اقل . وسوف نرى في بحثنا حول علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية طبيعة هذا الصراع واتجاهاته .

(٢٢) فؤاد قازان ـ الاقطاعية ومراحل تطورها في عهد المماليك ـ مجلة الطريق عدد ٨ أيلول ١٩٦٩ ـ ص ٥٠ ـ نقلا عن غروسيه ـ تاريخ الحروب الصليبية ومملكة الفرنج في اورشليم ص ٦٧ ـ ٦٩ ـ المجلد الثاني .

الفصل الثاني

أسلوب الانتاج والعلاقات الاجتماعية السائدة

سوهنا في نبذتنا الطرائقية بأهمية تحديد اسلوب الانتاج في مجتمع معين وقلنا إن بنية ايديولوجية مثل الطائفية لا يعقل أن تكون مجردة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي عن الموقع من الانتاج . وهنا نود أن نتوقف قليلا على اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج منذ العصور الاسلامية الأولى حتى العصر العثماني لنرى كيف تطورت هذه العلاقات وكيف انعكست على الوضع الاجتماعي في لبنان في الفترة التي بدأت الطائفية فيها تدخل بنية المجتمع . لذلك سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاث فقرات رئيسة : العصور الاسلامية الأولى - بداية الاقطاع حتى عصر المماليك - ثم العصر العثماني السابق لفتح بلادنا ، وننهي بنبذة عن اسلوب الانتاج وتطوره حتى القرن التاسع عشر .

أولاً : اسلوب وعلاقات الانتاج حتى تفسخ الدولة العباسية :

حتى نحيط بمجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وجب

علينا أن نفرق في العصور الاسلامية الاولى بين وضعين اجتماعيين مختلفين : وضع الريف ووضع المدينة[٢٣] . لسنا من اولئك الذين يبحثون عن اسلوب انتاج معين نستعمله كاطار نظري لتفسير المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لتلك العصور ، كأن نقول مثلا إنه نمط الانتاج الآسيوي . قد لا نكون بعيدين عن هذا النمط من الانتاج ، لكن لا يجوز الخلط بين القطاعات ، خاصة وأنها كانت جد متباينة في تلك الأزمنة .

كيف كانت تجري الأمور بالنسبة للاراضي وملكيتها خاصة في الأرياف والمناطق الزراعية ؟ في الجزيرة العربية كانت هناك ملكيات فردية للاراضي ، لكن كان من الصعب توسيع هذه الملكيات إلى الاقطار التي اصابها الفتح ذلك أن اراضي هذه الاقطار ، إما كانت تخضع للدولة ، وإما تترك لملاكيها القدامى شرط أن تستوفى عنها الضرائب[٢٤] . هذا وكانت الضرائب مهمة بالنسبة للدولة بالنظر لمصاريف الادارة والجيش فاصبح كل مسلم يدفع الزكاة التي توازي عشر الانتاج ، أما غير المسلمين من الملاك الذين بقوا على اراضيهم فاصبحوا يدفعون ضريبة « الخراج » ، هذه الملكية كانت تحفظ للمسلمين حق الرقبة ، أي تصبح الاراضي وقفا لصالح الأجيال القادمة فالملاحظ إذاً أن حق التملك كان محفوظاً واصبح المسلم أو غير المسلم يستطيع أن يتصرف بملكيته كما يشاء[٢٥] .

(٢٣) كاهين ـ ابتداء من ص ١٠٣ .

(٢٤) كاهين ـ المرجع المذكور ص ١٠٨ .

(٢٥) المصدر نفسه ص ١٠٩ ـ بولياك = الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ص ٦١ دار المكشوف ١٩٤٨ .

أما ملكيات الدولة فكانت على نوعين : أراضٍ للصالح العام خاصة في المناطق الصحراوية حيث تستعمل للرعي وهي تشبه في وضعنا الحالي « المشاع »[٢٦] ، وأراضٍ تمنحها الدولة للفلاحين لقاء ضريبة الخراج لكنها تبقى ملكا للدولة وهذا ما يسمى « بالقطيعة » وهي غير الاقطاع ، تشبه الملكية الخاصة مقتطعة من املاك الدولة وتعطى للفلاح شرط أن يتحمل كل التكاليف بشأنها لكنه ليس « سيدا » عليها ، وإذا لم يستغل الارض تؤخذ منه وتعطى لمن يستغلها .

فالقطيعة إذا هي نوع من التزام تمكن المستفيد منها من العيش الكريم . إن ما يهمنا من هذا كله هو كيف كان يجري استغلال الارض وما هي العلاقة بين العاملين والمالكين سواء اكانت الدولة اصحاب الملكيات الخاصة ؟ لقد عرف الشرع الاسلامي ثلاثة أنواع من هذه العلاقة بين ملاك الاراضي واليد العاملة : المزارعة والمساقاة والمغارسة ، والمزارعة هي الاكثر انتشارا[٢٧] .

فالمزارعة هي عقد استئجار ارض يتقاسم به المستأجر والمؤجر غلتها : فالمالك يقدم الارض والبذار كلّه أو جزءاً منه ، والحيوانات والأدوات الضرورية ، والمزارع يقدم عمله ، واحيانا بعض الاثاث ، أما اقتسام الغلة فيتم بالنسبة لانتاجية الارض ولما يقدمه كل من المالك والمزارع[٢٨] .

(٢٦) كاهين ص ـ ١٠٩ .

(٢٧) كاهين ـ المصدر المذكور ص ١١١ .

(٢٨) كاهين ـ المصدر المذكور ١١١ ـ في اغلب الاحيان كان المزارع يقدم عمله فقط ويأخذ خمس الغلة .

اما المساقاة فهي اتفاقية لري ارض المالك، يقوم المزارع العمل وينال نصف الانتاج .

والمغارسة هي عقد بين مالك ارض ومزارع يكلف بغرس هذه الارض وعندما تعطي الثمار يتم اقتسام الارض ذاتها وليس الانتاج .

من هذه النبذة حول طريقة الاستغلال يستدل أن كان نوعا ما حرا في عمله يستطيع أن يحصل على ملكية ولم يكن مربوطا بالارض ، كما هو الحال بالنسبة للاقطاع الاوروبي ، إلا أن هذا لا يعني أن الفلاح كان يعيش في بحبوحة ، بل كان في وضع اقتصادي مزر ، كما أن العادات كانت تحتقر الفلاح وتعتبره كالحيوان إذ كان يسمى علجا (أي الحمار المتوحش)[٣٠] .

إلا أن هذا الوضع قد وجد بعض الاستثناءات خاصة في مناطق البصرة من العراق حيث استقدمت جماعات من الزنج في اواسط القرن التاسع من السواحل الافريقية بغية العمل في « استصلاح الاراضي واستنباتها في منطقة تسربت اليها مياه البحر المالحة .. وهي تمتد من الكوفة وواسط شمالا حتى البصرة جنوبا »[٣١] .

(٢٩) رودنسون Islam et capitalisme- Seuil 1966 p.81.

(٣٠) كاهين - المصدر نفسه ص ١١٣ .

(٣١) أحمد علبي - ثورة الزنج - مجلة الطريق - عدد ٦ - حزيران ١٩٧٢ - ص ١٠٣ .

هؤلاء الزنج كانوا يقومون بالاعمال الصعبة « ويكافأون بقليل من الطعام ينفخ المعدة ، فعاشوا في شبه مجاعة ، وسكنوا داخل اكواخ حقيرة أو في العراء »[٣٢] .

يبدو من كل هذا أن الفلاح لم يكن في وضع اقتصادي يحسد عليه خاصة عندما كان اصحاب الاراضي يوكلون على املاكهم اشخاصا اشداء يقومون من جهتهم بالتعسف على الفلاحين ويأخذون قسما من الانتاج ، من حصة الفلاح بالطبع .

هذا ما كان يجري في الريف ، أما في المدن فاستقر قسم كبير من البدو الذين كانوا يتحولون إلى سكان مدن اكثر من تحولهم إلى فلاحين[٣٣] . وهذا يعود إلى احتقارهم للعمل في الارض . نعلم أن المدن الاسلامية ازدهرت بسرعة واصبحت مراكز استقطاب مهمة . فالملكيات في المدن كانت تختلف ، تملك الدولة كل المرافق العامة كالشوارع والطرقات والاقنية وغيرها ، وحتى تملك بعض الابنية والمحلات التي تؤجرها للتجار أو للسكان ، أما الباقي فكان املاكا خاصة . إلا أن الذي يهمنا من حياة المدن هو الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بين الفئات المختلفة الناتجة عن هذه الحياة الاقتصادية . بالنسبة للتجارة ، فقد كانت جد متطورة مع توسع المدن وازدياد عدد سكانها ، حتى أن التجارة اتسعت

(٣٢) أحمد علبي - ثورة الزنج - مجلة الطريق - عدد ٦ - حزيران ١٩٧٢ - ص ١٠٣ .

(٣٣) كاهين - المصدر نفسه ص ١١٥ .

وتخطت حدود العالم العربي والاسلامي ، وقد ساعد في ذلك تنظيم الطرق ووسائل النقل وحماية القوافل .

أما من ناحية الصناعات والحرف فإننا امام تطور لا بأس به في المدن أو في الضواحي ، وهذه الصناعات كانت معدة للسوق ، مما اوقع الباحثين من العصور الاسلامية في جدال حول نمط الانتاج وحول العلاقات الرأسمالية[٣٤] ولكن مما لا شك فيه أن الانتاج الحرفي لم يكن كبيرا ، لذلك كان « يسيطر الانتاج السلعي الصغير[٣٥] الأمر الذي دفع رودنسون إلى القول بأن القطاع القابل إلى التحول الرأسمالي Capitalistique كان موجودا ، والعمل المأجور كان أيضا موجودا فالحرفي كان يستخدم يدا عاملة مأجورة تعمل على ادواته التي يملكها دون غيره والعامل قد يصبح شريكا للحرفي ، ولكن ليس بالضرورة[٣٦] .

بالنسبة للفئات الاجتماعية كان هناك « طبقتان » مسيطرتان : « البرجوازية » التجارية التي اكتسبت أهمية كبرى في العصور الاسلامية الأولى.

والطبقة الثانية هي الطبقة العسكرية مضافا إليها حاشية الحاكم والجهاز الاداري[٣٧] . وقد انتهت طبقة الجيش بالسيطرة

(٣٤) كاهين المصدر نفسه ص ١٤١ - ١٤٢ ورودنسون - المرجع المذكور ص ٦٥ - ٧٢ .

(٣٥) رودنسون - المرجع نفسه ص ٦٧ .

(٣٦) رودنسون - المرجع نفسه ص ٦٦ - ٦٧ .

(٣٧) كاهين - المصدر نفسه ص ١١٨ .

على كل الطبقات الاخرى خاصة عند بدء تفسخ الدولة العباسية . تجاه هذه الارستقراطية العسكرية « والبرجوازية » التجارية نجد فئة الحرفيين ، وفئة رجال الدين والآداب والعلوم . بعد هذا كله كانت المدن تحتوي على جمهور كبير من « الصعاليك الفقراء الذين لم يكن لهم أي وسيلة ثابتة للعيش ، وكانوا يعيشون من الحسنة أو من انتمائهم إلى موالي أحد الزعماء »[٣٨] .

هذه هي إذا ، بصورة موجزة جدا ، نبذة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الناتجة عنها في العصور الاسلامية الأولى ، وهي لا يمكن أن تكون وافية في أي حال من الاحوال، ولكن لا بد منها لمعرفة آلية التطور في المجتمع الاسلامي التي قد تلقي بدورها اضواء على اوضاعنا الراهنة . ولكن كيف اصبحت هذه الاوضاع وكيف تبلورت التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية في المرحلة اللاحقة حتى الفتح العثماني ؟

ثانيا : بداية الاقطاع حتى نهاية عصر المماليك .

قلنا إن الطبقة العسكرية في المدن توصلت لأن تكون الطبقة المسيطرة على اجهزة الدولة وحتى استطاعت أن تسيطر على الخليفة نفسه وتنال الامتيازات المادية والاجتماعية . والمشهور عن الخلافة العباسية أنها استعانت بالاعاجم لتثبيت حكمها ، ومنذ خلافة «المعتصم» الغي دور العرب تماما في الجيش الذي اصبح مجموعة من

(٣٨) كاهين - المصدر نفسه ص ١١٨ .

الايرانيين والاتراك والاكراد وغيرهم من الاقليات غير العربية القادمة من اطراف الامبراطورية . وكان هذا الجيش يحصل على رواتب تختلف بالنسبة لمرتبة الجندي ، لذلك كان على الدولة أن تصرف اموالا باهظة ، فبينما كانت ميزانية الدولة العباسية ١٤ مليون دينار حوالى سنة ٩٠٠ ، كان نصفها تقريبا يصرف على الجنود[٣٩] . ولما كان من المستحيل تأمين مثل هذه المبالغ بسهولة كان القادة العسكريون يطالبون بحكم الولايات ، مستقلين عن الادارة المركزية .

واول من تسلط على الخلافة العباسية هم البويهيون منذ سنة ٩٤٦ حين اعتقل معز الدولة الخليفة العباسي المستكفي « تسلم معز الدولة وجنوده من الديلم وغيرهم اعمال العراق ولاية واقطاعا ، واقطع قادته واصحابه من اهل عصبيته وخواصه واتراكه جميع ما امتدت اليه يده : من ضياع الخلافة ، وزاد على ذلك حتى أقطع انصاره حقوق بيت المال في ضياع الرعية[٤٠] . وهكذا نرى أن الاقطاعة كانت تمنح لرجال الجيش بدلا من العطاء والرواتب[٤١] ، ولما كانت اراضي الدولة لا تكفي فقد تحولت اراضي الخراج إلى

(٣٩) كاهين ـ المصدر نفسه ص ١٤٧ .

(٤٠) ابراهيم طرخان ـ النظم الاجتماعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى ـ دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٩٦٨ ـ ص ٢٣ ـ يراجع ايضا كاهين المصدر المذكور بين ص ١٧٥ و١٨٠ .

(٤١) طرخان ـ المصدر نفسه ص ٢١ .

اقطاع حيث يجبي الاقطاعي الضرائب من الفلاحين ويدفع الزكاة للدولة[٤٢] . والاقطاع ليس تمليكا بل هو تنازل من الدولة عن الحقوق التي كانت لها على الارض لصالح الاقطاعي » إن هذه الاقطاعات لم تكن تمليكا وإنما كانت استغلالا بمعنى لم يملك المقطع حق الرقبة ، بل له حق الاستغلال والارتفاق ، وحتى إذا ورث الجندي أباه ، فإنه لا يرث إلا حق الاستغلال ، وهذا هو وجه الخلاف الكبير بين الاقطاع في الشرق ونظيره في الغرب[٤٣] .

وبعد البويهيين سيطر السلجوقيون ، وهم جماعة من الاتراك على كل بلاد المشرق تقريباً واتبعوا خطة البويهيين نفسها في اقطاع رجال الجيش خاصة في عهد ملكشاه ووزيره الايراني « نظام الملك » . إلا أن هذا الاخير « اتخذ اجراء وقائيا ، بان فرق اقطاع الجندي الواحد في بلاد مختلفة . . . حتى لا يقوى المقطع بما يكون له من عصبية وقوة ، قد تكون خطرا على كيان الدولة »[٤٤] .

ولا يتسع هنا المجال للتفصيل ولكننا نعلم أن هذا النظام الاقطاعي الحربي قد انتقل « كاملا إلى الدول التي نبتت وتفرعت في احضان السلاجقة وهذه الدول هي : الدولة الزنكية والدولة الايوبية ، ثم دولة المماليك »[٤٥] . ومن الامراء الذين اقروا على

(٤٢) كاهين ـ المرجع المذكور ص ١٤٧ ـ ١٤٩ .

(٤٣) طرخان ـ المصدر نفسه ص ٢٢ ـ أنظر ايضا كاهين ـ المصدر المذكور ص ١٤٩ .

(٤٤) طرخان المصدر نفسه ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٤٥) طرخان ـ المصدر نفسه ص ٣٠ .

اقطاعاتهم في زمن نور الدين زنكي بنو بحتر القحطاني امراء الغرب في لبنان فكتب لهم السلطان مجيد الدين آبق سنة ١١٤٧ منشورا « إلى الامير بحتر بأن يبقى على رسومه المستمرة في الضياع المنسوبة اليه في الغرب باسم والده واسمه ويتناول الاموال الاميرية ويصرفها على الخدمة »(٤٦) .

وقد سار الايوبيون مع صلاح الدين وخلفائه على منوال اسلافهم وكانوا يقطعون المناطق بين الجنود والامراء والاقرباء والاولاد ، الامر الذي ساهم كثيرا في تفسخ وانحطاط هذه الدول(٤٧) . هذا ما كان يجري بشكل عام ، اما لبنان فلم يختلف كثيرا عن هذه القواعد ، إلا أن هناك بعض الخصوصيات سوف نتناولها على حدة خاصة في عهد المماليك .

لقد حاول الامراء في لبنان الاحتفاظ باقطاعاتهم رغم تقلب انظمة الحكم ، فكان امراء الغرب خاصة يمالئون الحكم الجديد كي يقرهم على اقطاعاتهم فقد كانوا « تبع دائما لمن غلب ، احتفاظا بما لديهم من البلاد والامرة ولا فرق عندهم بين ملك اسلامي يعلو أو صليبي يظهر أو مغولي يتحكم ، فالمهم كله طلب السلامة وايثار العافية ولذلك خضعوا للصليبيين ولهم منشور من صاحب صيدا الفرنجي ١٢٥٦ ، ومن كتبغا نائب هولاكو بالشام(٤٨) .

(٤٦) طرخان - المصدر نفسه ص ٣٢ - وحاشية ص ٥٣ نقلا عن صالح بن يحيى في تاريخ بيروت ص ٩٠ - ٩٤ .
(٤٧) فؤاد قازان - الطريق ص ٥٣ .
(٤٨) طرخان - المصدر نفسه ص ٤٤ - وبالمعنى نفسه - بولياك - المصدر المذكور =

إلا أن عهد المماليك كان يختلف بالنسبة للعهود التي سبقته ، فالاقطاعات لم تكن تمنح جزافا بل كانت ترافق الرتب أو المراتب داخل الجيش ، فلكل مرتبة نوع من الاقطاعات ، وهم على ثلاثة انواع : مماليك السلطان ، اجناد الحلقة ومماليك الامراء ، وداخل كل نوع كانت توجد مراتب(٤٩) . ولما كان سكان لبنان وحكامه غير خاضعين للمماليك وليسوا منهم ، عمد المماليك مع السلطان « قلاوون » إلى مصادرة اقطاعات اللبنانيين وتحويلها إلى فرسان الحلقة لكنهم استعادوا اكثر اقطاعاتهم شيئا فشيئا عندما اصبحوا اجناد الحلقة أو امراء من درجة معينة(٥٠) .

يستدل من هذا أن الاقطاعيين في لبنان لم يكونوا يتبدلون كثيرا وحاولوا الاحتفاظ باقطاعاتهم فاصبحت وكأنها ملك لهم ، وهذا ما يشكل ، إلى حد ما ، وضعا وسطا بين الاقطاع الشرقي والاقطاع الغربي . وفي عهد المماليك ايضا بدأ التملك وكان يدعى اقطاع التملك وهو ملك حر يحصل عليه الاقطاعي عن طريق الشراء وبشكل خاص من بيت المال(٥١) . هذا وإذا استعرضنا اسماء العائلات الاقطاعية في لبنان تبين لنا أنها ليست من المماليك بل من السكان المقيمين الذين أتوا من اماكن مختلفة ، خاصة من

= ص ٨٢ (حاشية) .
(٤٩) فؤاد قازان - الاقطاعية ومراحل تطورها في دولة المماليك - الطريق عدد ٨ ايلول ١٩٦٩ - ص ٤٣ - ٤٤ .
(٥٠) بولياك - المصدر نفسه ص ٨٢ .
(٥١) طرخان - المصدر نفسه ص ٧٤ .

العشائر العربية وأهم هذه العائلات بنو صبح وبنو بشارة في جنوب لبنان وبنو الحنش في كسروان وبنو الحمراء في البقاع وبنو الجيش اجداد الارسلانيين وبنو بحتر التنوخيين وبنو الرمطوني وآل معن وآل حرفوش في بعلبك الذين أتوا مع الفتح العربي[٥٢] .

وهكذا نرى أنه رغم عدم ثبات الاقطاعية للعائلة نفسها في عهد المماليك فإن اقطاعيي لبنان حاولوا الابقاء على اقطاعاتهم ومن بعدهم للوريث ، فاستعملوا شتى الاساليب من الانخراط في الجيش إلى المال وغير ذلك ، فكان لهم ما أرادوا طالما لم يقوموا بما يعكر أمن المماليك ، وقد لا يختلف الأمر كثيرا في الاقطاعات المسيحية عنه في الاقطاعات الدرزية ففي كلا الحالين كان الفلاحون من المضطهدين الذين يلجأون للجبال تحت حماية اقطاعي كبير عسكري وكانوا يعيشون في « نوع من الاستكفائية Autarcie خلقت عندهم الشعور بالعصبية الدينية[٥٣] . أما حياة الفلاحين فيصفها فؤاد قازان بقوله « أما حياة الكادحين في الارض فكانت جهنمية الاستثمار لمصلحة الزعيم الذي يريد الاثراء في وقت قصير قبل أن تنتقل الاقطاعة إلى اقطاعي آخر . . . وكانت الحروب تدخل تعديلات في النظام الاقطاعي فيصبح الاقطاعي المسيحي رجل حرب يفرض على فلاحيه واقنانه امتشاق السلاح مقابل حمايتهم من « الغزو » الخارجي . وهكذا ظهر في لبنان ما يمكن تسميته

---

(٥٢) قازان ـ المصدر نفسه ص ٤٨ .

(٥٣) قازان ـ المصدر نفسه ص ٤٨ ـ ٤٩ .

بالامارة . . . فالأمير كان ينتخبه الملاكون الكبار وهؤلاء الاخيرون كانوا مقدمية ومشايخ مقطاعجية ، يعني كانت الارستقراطية المسيحية مالكة الارض تقرر مصير البلاد وتنتخب الامير[٥٤] .

وهكذا نرى أن الاقطاعية في لبنان تأثرت بالبنية الاقطاعية الصليبية فبقيت الاقطاعات على حالها تقريبا حتى اواسط القرن التاسع عشر[٥٥] .

ننتهي عند هذا الحد من نبذتنا حول العلاقات الاقطاعية حتى نهاية عصر المماليك . ولكن هل اختلف الامر في العهد العثماني ؟ هذا ما سوف نراه في الفقرة التالية .

ثالثا : اسلوب الانتاج والعلاقات الاجتماعية وتطورها في الامبراطورية العثمانية

سوف نتناول في هذه الفقرة نموذج الانتاج في المجتمع العثماني

---

(٥٤) المصدر نفسه ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(٥٥) يحدد قازان الاقضية الاقطاعية : عكار ـ الزاوية ـ الكورة ـ جبة بشرى ـ الضنية ـ البترون ـ جبيل ـ الفتوح ـ المنيطرة ـ كسروان ـ المتن ـ الغرب ـ الجرد ـ الشحار ـ العرقوب ـ المناصف ـ الشوف ـ جزين ـ الخروب ـ التفاح ـ بلاد الشقيف ـ المصدر نفسه ص ٥٢ .
اما بولك
Harverd-1963- The opening of South Lebanon-Polk
فيرسم خريطة لبنان الاوسط ويعدد الاقطاعات نفسها بينما الشوف قسم إلى قسمين والغرب كذلك ص ٥٤ .

قبل وصوله إلى بلادنا أي قبل القرن السادس عشر ، وهذا النموذج قد أثر ولا شك في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان ، لكن لم تكن له الهيمنة المطلقة لأنه تعرف على نظام قائم منذ عدة قرون ، وهذا النظام متركز من الناحية الاجتماعية فلم يكن باستطاعة الفتح العثماني تغييره برمته ، زد على ذلك أن طبيعة النظام العثماني ذي السلطة الاستبدادية الشرقية العسكرية لم تكن تتناقض كليا مع نظام المماليك . لذلك سوف نرى إلى ما آل اليه التمازج بين النظامين المملوكي والعثماني في تطبيقه على بلادنا .

قبل أن يحتل العثمانيون لبنان وسوريا سنة ١٥١٦ كانوا احدى الموجات العسكرية الشرقية التي قدمت واحتلت آسيا الصغرى واقامت فيها دولة يحكمها سلطان من آل عثمان . لن نتطرق إلى الشكل السياسي لهذه الدولة بل نود أن نهتم بالنموذج الاقتصادي السائد في المجتمع العثماني فقط.[٥٦] كان يمكن أن يعمل العثمانيون كغيرهم من التشكيلات العسكرية فيقطعوا الارض لعناصر الجيش كما كان الامر منذ الدولة السلجوقية خاصة وأنهم حلوا محل هذه الدولة في آسيا الصغرى فلا بدّ والحال هذه أن يتأثروا بها . إلا أن هناك اختلافا من ناحية مفهوم الملكية ، فبينما كان

(٥٦) سوف نرتكز على مقال للاقتصادي التركي سنجر ديفيتشيوغلو Divitcioglu نشر في مجلة الفكر Pensée الفرنسية عدد ١٤٤ نيسان ١٩٦٩ وترجمه إلى العربية محمد عيتاني في مجلة الطريق العدد ٨ أيلول ١٩٦٩ عنوان المقال هو: « النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر » . سنشير إلى الترجمة والاصل معا .

سلطان المماليك يحتفظ بقسم من الأرض لنفسه ، خاصة في مصر ، ويوزع الباقي اقطاعات على العسكر وليس له أي تدخل ، كان السلطان العثماني هو صاحب السيادة ، والارض هي ملك للدولة التي تملك كامل الاراضي الأميرية « والسلطان يتمتع كذلك بحق اقتطاع الريع العقاري . فكل السلطة الاقتصادية هي إذاً متمركزة في يديه . ولأنه المالك الوحيد للارض ، فهو يملك ايضا فوائض منتجات الاراضي المزروعة[٥٧] . ولما كان تنظيم الدولة العثمانية يختلف عن دولة المماليك كان هناك اختلاف من حيث منح الاقطاعات : في الدولة العثمانية وظيفتان حربية - عسكرية ، ودينية - ادارية ، فالاقطاعات كانت إذاً، توزع على هاتين الفئتين[٥٨] ، بينما عند المماليك كانت الوظائف عسكرية بشكل اساسي . وهناك فرق ثالث ، وهو أن اصحاب الاقطاعات ، وخاصة من العسكريين الذين دعوا « تيمارين » كانوا « يجبون الضريبة ويجندون الجنود باسم السلطان ولم يكونوا سوى موظفين للدولة العثمانية ، لا يملكون أي حق على ملكية الاراضي . ولم يكن يمكن أن تمنح لهم أيّ ارض كميرات . وكانت السلطة الاجتماعية التي يمارسونها على اقطاعاتهم العسكرية مضبوطة بالقوانين على نحو صارم . ولم يكونوا يملكون أي قدر من الاستقلالية في ممارسة السلطة اقتصاديا وحقوقيا على الفلاحين (وهذا مهم جدا)[٥٩] .

(٥٧) ديفيتشيوغلو - المصدر نفسه - الطريق ص ٦٧ - Pensée ص ٤٣ .
(٥٨) المصدر نفسه - الطريق ٦٧ - ٦٨ - Pensée - ص ٤٣ .
(٥٩) ديفيتشيو غلو - الطريق ص ٦٨ - Pensée - ص ٤٤ .

هذه الفوارق الأساسية بين الاقطاع العثماني السابق للقرن السادس عشر والاقطاع المملوكي جعلت العلاقات تختلف خاصة بين الاقطاعي والفلاحين . وهكذا يمكننا القول مع ديفيتشيو غلو أن الدولة هي المالكة لوسائل الانتاج وهي تتألف من ثلاث فئات : السلطان والعسكريين ورجال الدين . هذه الطبقة ـ إذا جاز التعبير ـ تمتص فائض النتاج الزراعي[٦٠] . اما الفلاح فهو حائز الارض وليس مالكا لها ، « ويحق لكل فلاح أن يحوز قطعة ارض صغيرة تتنازل عنها له الدولة لزراعة وبستنة مستمرة . ومع ذلك فحق الحيازة هذا ليس مطلقا البتة . وإذا كان معترفا له بحق الايراث ، فإن كل تصرف بالارض لجهة البيع والرهن أو المبادلة هو غير شرعي ، وكل هبة للارض ممنوعة »[٦١] وهكذا يمكننا أن نرسم علاقة الانتاج ونموذج الانتاج في المجتمع العثماني على المخطط التالي[٦٢] :

حيازة
اشغال عامة
استهلاك
(سلطان ـ
عسكر ـ رجال
دين ـ ادارة)
الدولة
الفلاح
الارض
نتاج
فائض نتاج
ملكية

إن شرح هذه الصورة يدلنا على النموذج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العثماني : الخط الرفيع يدل على العلاقة

(٦٠) المصدر نفسه ـ الطريق ص ٦٩ ـ Pensée ـ ص ٤٥ .
(٦١) المصدر نفسه ـ الطريق ص ٦٩ ـ Pensée ـ ص ٤٥ .
(٦٢) المصدر نفسه ـ الطريق ص ٧٧ ـ Pensée ـ ص ٥٥ .

والخط الاسود على الانتاج والسهم يدل على الاتجاه . نرى أن الدولة المؤلفة من السلطان والعسكريين ورجال الدين والادارة تملك الارض وهذه الدولة ليست وحدة منصهرة بل نجد فيها المراتب المختلفة فالسلطان هو المسيطر المطلق اما المسيطرون الآخرون فكانوا « ذوي اوضاع وقوميات واديان مختلفة (لذلك) لم يكن بالامكان أن تتكون الارستقراطية في المجتمع العثماني[٦٣] وحتى لا يحدث انشقاق داخل هذه الطبقة جرى استعمال طريقة الخوليين أي تعيين خدام للدولة من عناصر مغفلين لا يعرف لهم أصل وهم منقطعون عن محيطهم الأصلي وعن عائلاتهم[٦٤] .

أما الفلاح الذي كان له حقّ حيازة الارض ، فلم يكن ذلك العبد « أو القن المرتبط بالارض[٦٥] رغم أنه في القرن الخامس عشر ، كان ملزما بالعمل بالسخرة خلال ستة أيام كل عام ، ثلاثة منها يدفع اجرها نقودا » . . هذه السخرة كانت للدولة وليست للاقطاعيين يتم فيها نقل الانتاج الزراعي من الحقول إلى الاهراءات . ولم يكن الفلاح مجبرا على تقديم سخرة ولا هدايا للاقطاعي[٦٦] . وهكذا نستطيع القول أن الفلاح في المجتمع العثماني ما قبل القرن السادس عشر كان يعيش في حرية نسبية ولم

(٦٣) ديفيتشيو غلو ـ المرجع المذكور ـ الطريق ص ٧٠ ـ Pensée ـ ص ٤٦ .
(٦٤) المصدر نفسه ـ الطريق ص ٧٠ ـ Pensée ص ٤٧ .
(٦٥) بولياك ـ الاقطاعية : يقول إن الفلاح كان عبدا في كل العهود : إن هذا الاطلاق لم يكن صحيحا ويجب التدقيق اكثر ـ أنظر ص ١٧٣ وما بعدها .
(٦٦) ديفيتشيوغلو المصدر المذكور ـ الطريق ص ٧٠ ـ ٧١ ـ Pensée ص ٤٧ .

يكن ، كفرد ، يشعر بالاستغلال لأنه حائز الأرض والنتاج ، إلا أن هذا لا يعني أن طبقة الفلاحين لم تكن مستغلة من قبل الطبقة المسيطرة ، فالاستغلال هنا يصبح ذا مفهوم طبقي اجتماعي[٦٧] .

أما النتاج الزراعي فكان بحيازة الفلاحين ، لكن الدولة بواسطة الضرائب العينية والنقدية التي تفرضها كانت تمتص فائض النتاج الذي يجري توزيعه على اعضاء الطبقة المستغلة بصورة متفاوتة حسب المراتب المعمول بها[٦٨] . هذا الفائض لم يكن يستهلك بكامله من قبل الطبقة المسيطرة ، بل كانت الدولة تخصص قسما منه لتوظيفه (لاجل تحقيق اشغال عامة) خاصة في الميادين التالية « الميدان الديني (الجوامع والمساجد) ، ميدان التربية (المدارس والجامعات) ، ميدان النقليات (الطرق والجسور وخانات القوافل) ، ميدان الصحة العامة (المستشفيات والحمامات العامة) ، ميدان المعونة العامة (المطاعم المجانية) ، ميدان الري (الاقنية وسبل المياه) ، ميدان التجارة (الاسواق والبازارات) ، ميدان الصناعة (الاستثمارات المنجمية والورشات البحرية) . . . استصلاح الاراضي الجديدة . . السلامة الداخلية للاطراف النائية من البلاد »[٦٩] . والجدير بالذكر أن هذه التوظيفات كان يجري معظمها في المدن ، مراكز السلطة ، فتعود بالفائدة على الطبقة المسيطرة ، ولكن رغم كل شيء فهي توظيفات للصالح العام . إلا

(٦٧) المرجع السابق - الطريق ص ٧١ - Pensée ص ٤٨ .
(٦٨) المرجع السابق - الطريق ص ٧١ - Pensée ص ٥٠ .
(٦٩) - ديفيتشيوغلو - المصدر نفسه ، الطريق ص ٧٤ .

أن هذا النظام بدأ يتقهقر عندما بدأت الطبقة المسيطرة تستهلك معظم الفائض وتحوله إلى بذخ وترف ، وقد ساهم في ذلك تخلع Désarticulation الاسواق المحلية التي تحد من توسع السوق الذي هو شرط ضروري للتطور اللاحق للنظام[٧٠] . « بينما في المجتمع الاقطاعي الاوروبي نجد ترابطا بين الاسواق المحلية لذلك رغم وجود تراكم في رأس المال الذي أدى إلى ظهور قطاع قابل للرأسمالية Capitalistique[٧١] لم يحصل تطور نحو الرأسمالية كما حدث في أوروبا نتيجة للعامل الداخلي هذا : في اوروبا كان الفائض يتحول إلى سلع في اماكن محددة (مراكز الادارة ، المدن) ، مما ساهم في تخلع السوق في الحالة الثانية وترابطه في الحالة الأولى[٧٢] .

وهكذا نرى أنه رغم التشابه بين نموذج الانتاج في المجتمع العثماني ونمط الانتاج الآسيوي من حيث الملكية وشكل الاستثمار وشكل المجتمع الطبقي إلا أنه تبقى فوارق أساسية من حيث « شكل الاشغال العامة وشكل تقسيم العمل بين المدينة والريف »[٧٣] .

يبدو من هذا أن النظام العثماني متماسك لكنه بدأ يفسد منذ

(٧٠) ديفيتشيو غلو - المصدر نفسة Pensée ص ٥١ - ٥٢ .
(٧١) رودنسون - الاسلام والرأسمالية .
(٧٢) ديفيتشيوغلو - Pensée - ص ٦٠ ملحق لم يترجم .
(٧٣) ديفيتشيوغلو - المصدر نفسه - الطريق ص ٧٩ - Pensée - ص ٥٨ - ٥٩ .

بداية القرن السادس عشر مع قيام الخولية ، الذين كانوا في السابق خدم الدولة الأمناء ، في الريف العثماني . لقد جاءوا مع ثروة طائلة ، مكنت من خدمة الدولة . . . إن قدرتهم الاقتصادية سوف تقلب رأسا على عقب قواعد النظام الضريبي القديم للامبراطورية العثمانية ومع ذلك فسوف يصبحون جباة للضريبة (ملتزمين) وسيكونون متولين لسلطة ادارية ضريبية يعطيها السلطان ، على منطقة معينة (مقاطعة) ، ستشكل ، في الريف ، بالنسبة للعصور التالية ، قواعد لطبقة جديدة معروفة باسم «الأشراف» ، ومع هذه الطبقة انفتحت طريق جديدة نحو الملكية العقارية الخاصة في النظام الزراعي العثماني »[٧٤] .

لقد بدأ الفتح العثماني لبلادنا إذا عندما بدأ النظام الاقتصادي للدولة العثمانية يتفسخ وأصبح جهاز الدولة المتضخم يتطلب أراضي جديدة . وكلما ازدادت الاراضي ازداد تضخم الدولة ، هذا هو التناقض الذي جعل النظام الاقتصادي ينفجر . وقد تلقفت الدول الاستعمارية الاوروبية الدولة العثمانية لتفرض عليها السيطرة الاقتصادية ولتمنع هذا النظام من خلق نظام ذاتي جديد .

هذه النبذة عن النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني اقتضتها ضرورة البحث كي يمكننا التعرف على الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع اللبناني في الفترة التي نود درس

(٧٤) ديفيتشيوغلو- المصدر نفسه- الطريق ص ٧٩ - Pensée - ص ٥٧ - ٥٨ .

الطائفية فيها ، ذلك أن امتدادات هذا النظام بقيت حتى أواخر القرن التاسع عشر فكان لها تأثيرها على بلادنا بالاضافة إلى التأثيرات التي امتدت منذ العصور الاسلامية الاولى ومرورا بعصر الدويلات وعصر المماليك . غير أن هذه التأثيرات أتت على واقع ذاتي له خصائصه . وهذا ما يدفعنا لمعالجة وضعنا الاقتصادي والاجتماعي حتى القرن التاسع عشر .

رابعا : اسلوب الانتاج وعلاقاته في لبنان[٧٥] حتى القرن التاسع عشر :

على الرغم من سيطرة اساليب انتاج معينة في الشرق منذ الفتح العربي ، فإن هذه الاساليب ، وإن كانت ذات تأثيرات كبيرة ، وحتى جذرية في بعض الاحيان ، لم تستطع أن تدمغ تماما لبنان ، وخاصة الجبل ، بطابعها الانتاجي ، وذلك لأسباب عدة : جغرافية واجتماعية وسياسية واقتصادية :

ـ من الناحية الجغرافية لم تكن اراضي جبل لبنان الجرداء أو الحرشية تهم الفاتحين كثيرا بالنظر لقلة مواردها ولوعورة مسالكها، لذلك كانت تترك للسكان الأصليين ولا توزع اقطاعات على رجال الجيش ، أو بالأحرى عندما كانت تقع ضمن احدى اقطاعات رجال المماليك أو توضع تحت سلطة أحد الولاة العثمانيين كان

(٧٥) لا يمكن هنا أن نعني بلبنان البلد ذا الحدود الحالية ـ لقد كان من المستحيل عزل لبنان عن محيطه خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

هؤلاء يفضلون ابقاءها في ايدي اصحابها لقاء ضريبة يجبيها الحكام أو الاقطاعيون المحليون . هذا من ناحية الجبال ، أمّا السهول (البقاع مثلا) والسواحل فقد بقيت اراضي أميرية أي ملكا للدولة ، وكانت تتبع في معظم الأحيان لسلطة الولاة وكانت خاضعة للتلزيم(٧٦) ، أي أن فائض الانتاج يجمعه ملتزم من قبل الدولة ويقتطع جزءاً لنفسه ويرسل الباقي للدولة . هذا طبعا من الناحية المبدئية ، اما في الواقع ، عندما فسدت الدولة العثمانية اصبحت وظائف الحكام تشرى وتباع كالسلع وكانت تعطى لمن يدفع اكثر ، عندها يبّادر الملتزمون إلى زيادة الضرائب على الفلاحين ، فلا يبقى لهؤلاء إلا النذر القليل لاستمرارية العيش . نستطيع إذاً القول أن الجبل اللبناني وإن كان من ناحية قانونية تابعا للدولة العثمانية لكن من الناحية العلمية كان بعهدة اقطاعيه وذلك لضعف موارده ولوعورة مسالكه .

- من الناحية الاجتماعية كان الجبل اللبناني مركبا تركيبا فسيفسائيا ، فاغلب سكانه كانوا من القبائل والاقليات اللاجئة إلى اماكن حصينة مخافة الاضطهاد الديني والعنصري أو من القبائل التي استقدمت لحماية السواحل والطرق من غزوات القراصنة

(٧٦) يقول كمال الصليبي أن أمير الجبل كان يحمل لقب «ملتزم بلاد الشوف وكسروان » تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار ١٩٦٩ ص ٣٧ - إلا أننا نعتقد أن هذا لقب لا اكثر ولا أقل لعدم تفريق حكام الجبل عن غيرهم من حكام الاراضي الزراعية الجيدة فالالتزام كان للضرائب فقط أي أن الاراضي بقيت بعهدة رجال الاقطاع دون تدخل الدولة .

واللصوص . لذلك اكتسب السكان شدة وقساوة وثقة بالنفس ، فكانت الدولة الغازية (خاصة المماليك والعثمانيون) تفضل أن تأمن جانبهم ، وحتى تستخدمهم في بعض اعمالها الحربية لقاء السماح لهم بالابقاء على اراضيهم . ففي عهد المماليك مثلا رغم مبدأ عدم التملك كانت المناطق تقطع بشكل وراثي أي تكتب المناشير فيها من الخلف إلى السلف(٧٧) . نعتقد أن هذا التركيب الاجتماعي للجبل قد ساهم إلى حد كبير في تثبيت الملكيات الاقطاعية ، إذ « كان الجبل اللبناني ، في الامبراطورية العثمانية ، هو الوحيد الذي يتمتع بحق الملكية التامة « الملك » لاراضيه المزروعة »(٧٨) .

- اما من الناحية الاقتصادية والسياسية فإننا نلاحظ أنه كان على الجبل أن يحتفظ ببعض الفائض من الانتاج كي يكمل استصلاح الاراضي الصخرية نتيجة لتزايد السكان والحاجة الماسة للعيش . هذه الناحية كانت مجال صراع سياسي دائم بين الدولة الحاكمة (خاصة العثمانية) وبين حكام الجبل من الامراء المحليين ، إذ كانت الدولة تعمد إلى خلع الامراء واحلال آخرين مكانهم(٧٩) ممن يؤمنون لها السيطرة السياسية على الجبل ويتكفلون

(٧٧) أنظر ابراهيم طرخان - المصدر المذكور - حول اقطاع بني بحتر لمنطقة الغرب .

(٧٨) دومينيك شيفاليه - الاسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في لبنان عام ١٨٥٨ - الطريق عدد ٩ تشرين الاول سنة ١٩٦٩ ص ٦٢ مترجم عن مجلة حوليات - عدد ١ ك٢ ١٩٥٩ .

(٧٩) أنظر كمال الصليبي - المصدر المذكور ص ٣١ - ٤٠ .

بجمع اكبر قدر من الضرائب . هذا الوضع ساهم إلى حد ما - بالاضافة إلى اسباب خارجية اخرى - في السعي لتأمين وسائل عيش غير الزراعة أو السعي لتسويق الانتاج الزراعي ، خاصة المعد للتصنيع مثل الحرير ، وبيعه لاوروبا . الأمر الذي خلق وضعا تجاريا بدأ يتركز إلى جانب الاقطاع منذ القرن السابع عشر حتى توصل إلى ربط اقتصاد لبنان بالسوق العالمي ربطا شبه كلي منذ بداية القرن التاسع عشر[٨٠] .

بالنظر إلى هذه الاوضاع يمكننا إذاً القول أن نمط الانتاج في لبنان كان اقطاعيا ، تركزت ملكية الاراضي فيه عبر الصراعات السياسية والاجتماعية التي اجتاحت الجبل . اما فائض الانتاج فكان القسم الاكبر منه يجبى بشكل ضرائب تصرف على الجيش والحكام وجهاز الدولة والسلطات وتعزيز مكانة الاقطاعي . وبالنظر للاحتكاك بالغرب ولنوعية الانتاج الزراعي القابل للصناعة (الحرير) ساهمت التجارة في احداث تراكم جزئي لرؤوس اموال ما لبث مالكوها أن ارتبطوا بالخارج كي يؤمنوا ربحا مضمونا وثابتا ، ازاء التقلبات السياسية في المنطقة . وهكذا نشأت طبقة تجارية كومبرادورية إلى جانب الطبقات الموجودة : الاقطاع

(٨٠) سميليا نسكايا - المقدمات الاجتماعية - الاقتصادية للحركة المناوئة للاقطاع في لبنان خلال القرن التاسع عشر - الطريق عدد ٩ - ١٩٧١ ص ٦١ .
وهذا المقال مترجم عن الروسية وهو جزء من كتاب « الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر » . دار الفارابي .

والفلاحون . وعن العلاقة بين التجارة من جهة ، والاقطاع والفلاحين من جهة اخرى ، تقول سميليا نسكايا « وقد انشأ التجار الكبار رؤوس اموالهم . . . عن طريق الصفقات التجارية الخارجية ونظام الالتزام في جباية الضرائب والرسوم الجمركية ، وعن طريق الديون المقدمة للاقطاعيين والحاكم في لبنان وعن طريق عمليات الربا في الريف »[٨١] . إلا أن الذين كانوا يعانون ، بصورة مباشرة ، من تراكم رأس المال التجاري هم الاقطاعيون الذين توجهوا إلى الفلاحين ومارسوا عليهم أقسى عملية استغلال ، فقوي التناقض بين هاتين الطبقتين حتى اصبح انفجاريا على شكل ثورات فلاحية منذ بداية القرن التاسع عشر .

هذه النبذة الموجزة جدا ، وغير الكافية طبعا . عن العلاقات الاجتماعية في لبنان الناتجة عن شكل الانتاج وعلاقات الانتاج ، سوف تفيدنا في سياق البحث كي نحدد موقع الطائفية كافراز شبه ايديولوجي في الصراعات الاجتماعية الدائرة ، لذلك سوف نعمد إلى تفصيل بعض هذه الامور الاجتماعية والاقتصادية خلال بحثنا ، لكن المهم هنا أننا قد حاولنا التعرف إلى المقدمات والركائز .

(٨١) المصدر السابق - الطريق ص ٦٥ . دار الفارابي .

الباب الثاني

مع الحوادث الطائفية
أولى بوادر ظهور الانعزالية

الفصل الأول

أولى الحوادث الطائفية

عندما تولى الامير فخر الدين المعني الثاني حكم جبل لبنان بدأت تلعب في رأسه مطامع السيطرة على كل المنطقة . ولكن أنّى له ذلك والدولة العثمانية له بالمرصاد والمنطقة مجزأة إلى اقطاعات بين العائلات . والجدير بالذكر أن هذه الاقطاعات قد منحتها الدولة ، منذ عهد المماليك وفي بدء الفتح العثماني ، إلى هذه العائلات التي ، إمّا كانت قوية الشكيمة ، وإمّا أتت واستوطنت في هذه المناطق منذ الفتح العربي أو من قبله . اما القاعدة التي على أساسها كانت تمنح هذه الاراضي فهي الولاء للسلطنة العثمانية وجباية الضرائب لها ، لذلك كانت نوعا من تلزيم ، فإذا خرق الاقطاعي هذين الشرطين كانت تنزع منه الارض وتمنح لغيره. اما الاقطاعي فكان يجبي حصة الدولة من الضرائب ويضيف إليها قسما يخصصه لنفسه ولعائلته ، واضافة إلى ذلك يشغل عنده الناس وله حق التصرف بانتاجهم إمّا عن طريق دفع الضرائب الباهظة ، وإمّا عن طريق فرض الاكراميات والهدايا . فعاش الفلاحون إذاً وهم يئنون من الارهاق المادي والاستغلال لا يستطيعون عمل أي شيء نظرا

لقلة الوعي والتنظيم من جهة، ولقوة وبطش الاقطاعيين من جهة ثانية ، ولمساعدة الدولة لهؤلاء في حالات الشدة ، من جهة ثالثة .

فلما تسلّم فخر الدين الامارة شرع باعداد جيش يستطيع بواسطته مجابهة الدولة العثمانية ، فكان عليه أن يجابه الاقطاعيين كي ينال منهم المساعدة بالمال والرجال ، فلما أبوا عليه ذلك بدأ يضربهم الواحد بعد الآخر . ولم يخطر بباله إلغاء امتيازاتهم الاقطاعية وإنما أخذ يستبدلهم باقطاعيين آخرين . وهكذا حارب آل سيفا الذين كانوا يسيطرون على شمال لبنان وطرابلس وكسروان وبيروت[١]. وهذه العائلة هي من السنيين. ثم انتقل إلى محاربة آل حرفوش في البقاع وآل حماده وآل الصغير وآل المنكر وشكر وغيرهم[٢] . وهذه العائلات كانت شيعية المذهب . ولما كان قصد فخر الدين هو استبدال اقطاعي باقطاعي آخر موال له عمد إلى تولية العائلات المسيحية على كسروان وخاصة آل الخازن[٣] ، وهؤلاء المسيحيون ساعدوه ضد الاقطاعيين فكانت هذه الحوادث اوائل بذور التفرقة الطائفية . ولكننا لا نستطيع القول ، كما يفعل أنيس الصايغ ، أن الطائفة بمفهومها الذي بلورناه قد كانت موجودة ، في ايام فخر الدين ، ذلك لأن الاختلاط بين الطوائف كان شبه معدوم ، فالاقطاعي والشعب الخاضع له كانوا من الطائفة نفسها ، فالتناحر كان اقطاعيا اكثر منه طائفيا . ولكن خطة فخر

---

(١) لبنان الطائفي ـ أنيس الصايغ ص ٨٦ .

(٢) المرجع نفسه ـ ص ٨٦ .

(٣) المصدر نفسه ـ ص ٨٧ .

الدين في استعمال المسيحيين واسكانهم في المناطق الشيعية في الجنوب وبين الدروز جعل الاختلاط بين الطوائف امرا واقعا . فبعد فخر الدين اصبحنا نرى اقطاعات درزية مثلا فيها فلاحون مسيحيون. موارنة بشكل اساسي . هذا الاختلاط إذاً منذ ولاية فخر الدين كان بداية صراع خفي على احتلال مركز القوة بين المسيحيين من جهة والدروز والشيعة والسنة من جهة اخرى . وقد درج خلفاء فخر الدين على طريقته باستخدام المسيحيين والاستفادة من خبراتهم لأنهم كانوا فلاحين اشداء ، وكان بينهم اصحاب علم ومعرفة لاحتكاكهم بالغرب .

وتجدر الملاحظة إلى أن استخدام المسيحيين والاعتماد عليهم لم يكن فقط لخبراتهم وعلمهم وإنما كان بشكل اساسي لاتصالهم بالغرب ولحماية فرنسا لهم منذ توقيع اتفاقية « الامتيازات الاجنبية » ، بين الدولة العثمانية وفرنسا في عهد سليمان القانوني وفرنسوا الاول ولم يكن من العبث اتصال فخر الدين بايطاليا لمساعدته على التخلص من الدولة العثمانية ، فايطاليا كانت مركز البابا ، والمسيحيون الموارنة كانوا على صلة وثيقة بمركز البابوية عن طريق اساقفتهم ، فالمسيحيون إذاً كانوا بالنسبة لامراء لبنان خشبة الخلاص من الدولة العثمانية لأنهم يستطيعون التوسط لدى اوروبا لتحميهم من جهة ، ولتساعد امراء لبنان على التحرر من تركيا من جهة اخرى . هذا الدور الذي لعبه المسيحيون سوف يستعمل ضدهم فيما بعد عند بزوغ الوعي القومي في المنطقة وارادة التحرر عند شعوبها من كل اشكال السيطرة والاستعمار أيا كان مصدرها .

كل هذه العوامل والاحداث شكلت ارضا خصبة لبروز الطائفية ، إلا أنها بقيت خافتة نظرا لقوة الاقطاع ولقلة الوعي ولعدم اكتمال الظروف الموضوعية ، التاريخية والاجتماعية والسياسية ، التي تساعد على ظهورها إلى السطح . وظلت الحال كذلك ، أي في صراعات بين الاقطاعات والعائلات والاحزاب القبلية ، حتى مطلع القرن التاسع عشر اثناء حكم الامير بشير الشهابي الثاني .

اولا : ضرب بشير للاقطاع الدرزي ، بداية التنافر الطائفي :

كانت امارة بشير الثاني الشهابي على لبنان بداية صراع حاد على السلطة بينه وبين اقاربه من جهة ، وبينه وبين الولاة العثمانيين وعلى رأسهم احمد باشا الجزار من جهة ثانية ، وبينه وبين المشايخ والامراء الاقطاعيين من جهة ثالثة[٤] . وتجدر الاشارة إلى أن والد بشير قد اعتنق النصرانية فاصبح بشيرٌ مسيحيا . . وقد اقصي قاسم والد بشير عن الامارة رغم الوصاية بها من قبل الامير ملحم سنة ١٧٥٨[٥] .

لما كبر بشير اخذت تراوده فكرة الامارة على لبنان ولكن كان عليه ازاحة الامير يوسف الشهابي عن هذا المركز ، فاتصل بالجزار ، والي عكا ، ودفع له مبلغا من المال حصل عليه من زوجته الغنية ،

---

(٤) تاريخ لبنان الحديث ـ كمال الصليبي ص ٤٩ .

(٥) لقد عبر احمد الطربين في كتابه « أزمة الحكم في لبنان » عن هذا الصراع السياسي الحاد .

فولاه الجزار بعد أن خلع الامير يوسف[٦] . إلا أن الجزار اعاد الامير يوسف بعد أن دفع بدوره مبلغا من المال ، واخذ يستعمل هذا التنافس بين الاميرين كوسيلة لابتزاز المال منهما إلى أن قتل الامير يوسف فخلا الجو لبشير . لكن مضايقة الجزار له وارهاقه بطلب المال والضرائب وتهديده له بالخلع وتولية اولاد الامير يوسف مكانه ، كل هذا جعل بشيرا يتظلم ويفرض ضرائب شديدة على الاقطاعيين خاصة على اخصامه السياسيين من الدروز ، ولما كانوا يرفضون مظالمه ويثورون ، كان عليه إذ ذاك أن يهاجمهم ويقضي على نفوذهم ويتسلط على املاكهم ويمنحها لغيرهم . وهكذا اضطر أن يتحالف مع بعضهم ضد البعض الآخر : وكان عندما يقضي على خصومه يرتد على حلفائه ، فقضى بذلك على مشايخ النكدية بمساعدة آل جنبلاط[٧] ، ثم تغلب على اولاد الامير يوسف وسمل عيونهم ، « ثم تحول على الامراء الارسلانيين ومشايخ بني تلحوق فاشتط وتجاوز الحد في تشدده عليهم فاذاقهم الأمرّين ولم يبق ولم يذر في جانبهم شيئا من ضروب النكال ولم يخلص احد من شدة وطأته حتى انزل في عائلته نفسها بلايا الويل والوبال »[٨] .

فبينما كان الامير بشير يبطش بالاقطاع الدرزي كان يحاول استمالة المسيحيين اليه ، لكن ارهاق الولاة له بالضرائب جعله يتظلم بفرضها على الناس ، فثار الشعب في المناطق المسيحية وكان

---

(٦) تاريخ لبنان العام ـ الدكتور يوسف مزهر ص ٤٣٥ .

(٧) مزهر ص ٤٤٠ .

(٨) مزهر ص ٤٥٢ .

ذلك في فترتين ؛ كانت الثورة الاولى عامية انطلياس والثانية عامية لحفد . فاستعان عليهم بالدروز « بشير جنبلاط وأبي سلمى العماد وناصيف نكد وابراهيم تلحوق وشبلي عبد الملك »[٩] . وقد شارك الشيعة المسيحيين بالثورة فانتهز الامير هذه الفرصة واقتص منهم ونكل باقطاعييهم . ولم يكتف بمحاربة الاقطاعيين بل اضطر لمحاربة حماتهم من ولاة العثمانيين الذين كانوا يدعمون بعض الإقطاعيين لإضعاف سلطة الامير . فتغلب بشير على والي الشام الذي عين بالاضافة إلى ولاية الشام واليا على صيدا فخاف بشير وهرب إلى مصر حيث التقى بمحمد علي باشا الذي توسط له بالعودة . ولما رجع إلى لبنان استغل خلافا مع بشير جنبلاط فاقتص منه ولما هرب اعتقله والي عكا فتوسل الامير إلى محمد علي باشا كي يتوسط لدى والي عكا ويقتل الشيخ بشير جنبلاط فاجيب طلبه[١٠] . وبذلك قضي على زعيم درزي كبير واقطاعي غني صاحب املاك كثيرة . والجدير بالذكر أن الشيخ بشير جنبلاط لما اعلن العصيان على الامير بشير اخذ يستنهض معه المشايخ والامراء فاتصل بمن اتصل بآل الخازن القيمين على كسروان فلم يؤيدوه ، ولم يبق معه إلا بعض الدروز الناقمين فتغلب عليهم الامير بسهولة .

كل هذه الصراعات على السلطة السياسية حدت بالامير بشير إلى الفتك بالاقطاعيين الدروز ونزع ملكياتهم وتوزيعها على اقاربه واصحابه الموثوقين . لكن السؤال الذي لا بد من طرحه هنا هو

(٩) مزهر ص ٤٥٩ .
(١٠) مزهر ص ٤٦٦ - ٤٦٧ .

لماذا لم يضرب بشير الاقطاع المسيحي ؟ فالجواب على ذلك هو أن ضرب الاقطاع بالنسبة لبشير لم يكن هدفا بحد ذاته وإنما كان يجري في اطار الصراع على السلطة . والسلطة آنئذ كانت بايدي الامراء الدروز الذين كانوا يستنفرون ابناء طائفتهم لقتال الامير . اما الاقطاع المسيحي ، الماروني بشكل خاص ، فلم يكن باستطاعته استنفار ابناء طائفته وكان على جانب من الضعف العائد إلى فقدان السلطة السياسية وإلى الوعي النسبي عند الفلاحين المسيحيين . هذه العوامل اضعفت الاقطاع المسيحي فلم تكن له القدرة على المطالبة بالسلطة السياسية ، زد على ذلك أن نفوذ هذا الاقطاع في بلاط الامير كان كبيرا ، لأنه اتخذ منهم مستشاريه ومديريه ، لذلك كانوا يعتبرون انفسهم في السلطة ، فأدخلوا الجيش بكثرة فاستخدمهم الامير ضد ثورات الدروز . ولا يتوهمن أحد أن الامير بشير كان يعف عن اضطهاد زعماء المسيحيين ، كان لا يفعل ذلك لأنه لم تكن لهم أيّ سلطة فعلية والدليل على ذلك أنه لما قويت شوكة الاخوين باز (جرجس وعبد الاحد) عمد الامير إلى قتلهما للتخلص من نفوذهما. فالصراع على السلطة كان إذاً المحرك الأول الذي دفع بشيرا للقضاء على الاقطاع . إلا أن عواقب هذه الصراعات السياسية كانت وخيمة ، لأنها ادت إلى التناحر الطائفي ودخول هذا التناحر في صلب التناحر السياسي والاجتماعي . وقد أتت الاحداث اللاحقة لتزيد حدة هذا التناحر ، وتوسع شقة الخلاف بين الطوائف . وللدلالة على عميق هذه الاحداث واثرها عند الدروز ، نورد هذا المقطع من كتاب أنيس صايغ : « ثم يروي

أبو شقرا[١١] حوادث عديدة اظهر بشير فيها عداءه للدروز ، مثل قتل زعيم الدروز الامير بشير جنبلاط ، وتولية المسيحيين على الشوف ، واعتماده على الجنود المسيحيين في مقاتلة الدروز ، وسماحه للمسيحيين باضطهاد الدروز الساكنين بينهم وتحيزه معهم في المحاكم ، واعفائهم من بعض الضرائب وجعله فرقة الحوالية بوليسا للبلاد - وهي جماعة مسيحية مسلحة ولم يكن فيها درزي واحد ، كان اجرها يؤخذ من الدروز بالقوة »[١٢] ويستطرد الكاتب بوصف حالة الدروز البائسة وتشردهم ، وحالة المسيحيين الميسورة بعد أن كانوا فقراء . والغريب أن الصايغ لم ينتبه إلى أن الصراع الطبقي الحاد بين المسيحيين الذين بدأوا يرتفعون من حيث الغنى والجاه والسلطة ، والدروز الذين بدأوا يفقدون امتيازاتهم الاقطاعية . إلا أننا سوف نتبسط بهذا عندما يتبلور الصراع الاجتماعي والطبقي بشكل اوضح في المراحل اللاحقة .

ثانيا : محمد علي يكمل ما بدأه بشير ولكن في اطار التحديث وتثبيت سلطة الدولة :

عندما بدأ محمد علي زحفه على سوريا مبتدئا بحصار عكا شعر الدروز بالخطر عليهم لأنهم كانوا يعلمون حق العلم أن محمد علي هو حليف الامير بشير الذي اذاقهم أمر الويلات فضلا عن أن

(١١) يوسف أبو شقرا : الحركات في لبنان .
(١٢) الصايغ ص ٩٨ .

محمد علي هو الذي سعى بطلب من بشير لقتل زعيم الدروز الشيخ بشير جنبلاط . وكان لا يخفى ايضا أن محمد علي هو حليف الفرنسيين اصدقاء الموارنة ، فلم يعد لزعماء الاقطاع الدرزي أي شك بأن سيطرة محمد علي على سوريا تعني زوال امتيازاتهم نهائيا وفقدهم مواقع القوة في الجبل أمام تزايد عدد السكان المسيحيين في المناطق الدرزية والشيعية في الجنوب . لذلك عندما وصل جيش ابراهيم باشا إلى عكا بدأ الدروز بتنظيم ثورة ضد الامير بشير لإحراج ابراهيم باشا ومنع بشير من مساعدته . ومنهم من انخرط في صفوف الجيش العثماني لمقاومة المصريين[١٣] . وبينما كان ابراهيم باشا يكمل زحفه ويحتل السواحل بلغه أن الدروز يثورون عليه فقصد بيت الدين مهددا ومتوعدا فهرب آل جنبلاط وآل نكد منحازين إلى الدولة « فضبطت املاكهم وحرقت منازلهم »[١٤] .

ومهما يقال بشأن ولاية محمد علي على سوريا فإنه قد برهن عن ارادة قوية في توحيد هذه المنطقة العربية التي كانت تمزقها التناحرات الاقطاعية والقبلية والدينية وضعف الدولة العثمانية التي كانت تغذي هذه الانقسامات ليتسنى لها السيطرة ، اما الدول الاوروبية فكان التناحر لصالحها لأنه يضعف الدولة العثمانية ويصبح باستطاعة هذه الدول الاستيلاء عليها بسهولة . وقد برهن ابراهيم باشا على انفتاحه وروحه التقدمية ، وكان كلما احتل بلدا ألغى القيود المفروضة على النصارى واليهود ووضعهم على قدم المساواة

(١٣) الصليبي ص ٥٩ .
(١٤) مزهر ص ٤٧٧ - نقلا عن سليمان باشا الفرنساوي .

مع المسلمين . وبهذا ظهر في نظر النصارى بمظهر المحرر ، خصوصا في لبنان ، حيث زاد في تأييد النصارى للفاتح المصري معرفتهم بأنه حليف الامير »[١٥] .

إلا أن الثغرة الرئيسة في حكم ابراهيم باشا ليست ، كما يدعي معظم المؤرخين ، بتعسفه وتشدده وإنما كانت بشكل اساسي في الفارق الشاسع بين عقلية المصريين الحديثة وارادتهم بناء دولة حديثة على الطراز الاوروبي ، والعقلية السائدة في البلاد الشامية التي ترتكز على تقاسم السلطة بين رجال الاقطاع والامراء والولاة الاتراك ، ولم يكونوا يفقهون معنى الدولة المركزية واهمية الوحدة . ذلك أن الشعوب لم تكن تعي بعد اهمية تحررها من الاقطاع والنظام القبلي ، فلم تتكلل جهود ابراهيم باشا بالنجاح في تنظيم البلاد وتوطيد السلطة وعلمنة الدولة وضرب الاقطاع . والغريب أن أزمة محمد علي في ذلك الوقت تتكرر اليوم في ارجاء الوطن العربي ولكن على مستوى آخر ، هذه الأزمة هي أزمة الوعي ، ذلك أن الاقطاعيين الدروز والمسلمين عامة استطاعوا أن يقنعوا الناس الذين تحت سلطتهم من الفلاحين أن ابراهيم باشا ينوي ضرب طوائفهم لأنه يفضل المسيحيين عليهم . وهكذا ولدت الطائفية عند الدروز والمسلمين للحفاظ على مواقع الاقطاع . وتجدر الاشارة هنا إلى أن الدولة الحديثة « البرجوازية » الناشئة في مصر كان يحتم عليها الاستناد إلى الفئات الاجتماعية المتقدمة كي تحدث الثورة

(١٥) الصليبي ص ٥٩ - ٦٠ .

الاجتماعية المطلوبة ، لذلك كان من الطبيعي أن تتجه نحو المسيحيين الذين كانوا قد بدأوا يعون ضرورة الغاء الاقطاع وامتيازاته وقد قاموا قبلا بعدة انتفاضات ضد الظلم والارهاب الضريبي (عامية انطلياس - عامية لحفد) وفضلا عن ذلك فإن احتكاكهم بالغرب وبفرنسا بشكل خاص ، صديقة محمد علي ، التي كانت تبغي بواسطته اقامة دولة قوية في المنطقة متحالفة معها ، جعلهم من المؤثرين لدى ابراهيم باشا . إلا أن هذا الاخير لم يكن ذا تكتيك استعماري كما كانت فرنسا التي ما سعت قط لتطبيق ما احرزته من تقدم داخلي في البلدان التي استعمرتها أو التي كانت على علاقة معها . فهي مثلا لم تعمد إلى دعم العلمانية في بلادنا التي طبقتها هي بعد سنة ١٨٨١ وظلت تساعد الارساليات الدينية : « إن حكومة الجمهورية تأبى أن تعلمن سياستها الشرقية وتتحول عن المصالح الاخلاقية التي كانت في الشرق ، طائفية بشكل اساسي »[١٦] . هذه إذاً في رأينا الثغرة في سياسة محمد علي : ارادته تطبيق الاصلاحات التي اجراها في مصر ، المتقدمة نسبيا لاحتكاكها بفرنسا منذ احتلال نابليون ، على سوريا التي ما زالت تعيش في انقسامات وتناحر بين القبائل والاقطاعيين والطوائف التي تختلف حسب تقدمها . لقد أوردنا هذه الملاحظة حتى يمكننا فهم اعمال واصلاحات محمد علي في سوريا .

نظم ابراهيم باشا الادارة فوحد البلاد واقام في المراكز الرئيسة

(١٦) France et chrétiens d'orient-F.Charles Rouz ص ٢٢٩ .

حكاما ربطهم بالسلطة المركزية ، ليس كما كان الامر في العهد العثماني إذ كان الولاة مطلقي الصلاحية وما عليهم إلا دفع الضريبة . وقد كان للمسيحيين نصيب كبير في الادارة إذ « كان المباشرون عادة من المسيحيين لأنهم كانوا اكثر من سواهم خبرة في الاعمال الحسابية وكان مدير الحسابات العام حنا بك بحري وهو بمنزلة دفتر دار عموم ايالة سوريا كما كان اخوه جرمانوس مديرا لحسابات ولاية حلب »[١٧] . وانشأ ابراهيم باشا مجالس شورى في المدن الكبرى ينتخب اعضاؤها من اعيان البلد وكبار تجاره ويمثلون جميع المذاهب . ففي بيروت مثلا كان المجلس يتألف من ١٢ عضوا ستة من المسلمين وستة من المسيحيين . وكانت هذه اول مرة يجلس فيها المسيحي جنب المسلم في منصة الحكم[١٨] . والملاحظ أن ابراهيم باشا أخذ يعد العدة لاعلاء شأن البرجوازية وضرب الاقطاع ذلك أنه وضع في ايدي هذه المجالس قضايا الاراضي والممتلكات . وهذه المجالس كانت تتألف من التجار وسكان المدن ، مما يقلم اظافر الاقطاع ويحد من صلاحياته وسلطاته المطلقة .

وقد سبق وقلنا إن ابراهيم باشا لم يكن صاحب تكتيك استعماري ، فقد أراد أن يستعمل الاساليب الحديثة « البرجوازية » مع مجتمعات متخلفة . مثال ذلك أنه أراد أن يصهر وحدة هذه

(١٧) مزهر ص ٤٨١ .
(١٨) مزهر ص ٤٨١ .

المنطقة متبعا طريقة الخدمة العسكرية التي فرضها على الدروز بشكل خاص لأنهم كانوا خصومه من جهة . ولأن انقساماتهم الاجتماعية لا تزال ترتكز على العائلة أو « القبيلة » من جهة اخرى ، ويقول الصايغ[١٩] : « رفض الدروز ذلك . فانتقم ابراهيم بأن أمر بجمع الاسلحة منهم ، وصادر حوالي ألف ومئتي شاب وارغمهم على الخدمة العسكرية . فحمي غضب الدروز واعلنوا الثورة على المصريين سنة ١٨٣٣ ، بقيادة شبلي العريان . . . ولما فشل ابراهيم في اخضاع الثائرين عمد إلى الدس الطائفي . (كذا) فأوكل أمر محاربتهم إلى المسيحيين في جيشه ، وخصص اربعة آلاف مسيحي لهذا الامر وسلمهم اسلحة وافرة ، ووعدهم بابقائها معهم مدى الحياة ، ولابنائهم من بعدهم ، مقابل مقاتلة مواطنيهم » .

هذه هي وقائع علاقات ابراهيم باشا بالدروز والنصارى ذكرها جميع المؤرخين لتلك الفترة ووصلت الينا عند مزهر والصليبي وجوبلان وغيرهم . لكننا نختلف مع اغلب هؤلاء المؤرخين في تفسير هذه الوقائع ونحن بذلك قد انطلقنا من مسلمة وافقنا عليها كل المؤرخين ألا وهي أن محمد علي باشا كان ينوي بناء دولة حديثة متطورة وصناعية متأثرا بذلك بأوروبا عامة وبفرنسا خاصة . فهل يعقل بناء تلك الدولة وسوريا ممزقة إلى فرق وطوائف وقبائل وعائلات اقطاعية تتناحر فيها بينها ؟ وقد رأينا لماذا أراد فرض الخدمة

(١٩) لبنان الطائفي ص ١٠٠ .

العسكرية على الدروز ، كما أنه أراد أن يجمع السلاح منهم في البداية لأنهم كانوا يثورون عليه . فاقتناء السلاح في هذه البلاد كان عادة باقية منذ عهد الاقطاع إذ أن كل اقطاعة تحمي نفسها بنفسها . فابراهيم باشا يريد تأسيس دولة واحدة قوية لا مجموعة دويلات ضعيفة ، فجمع السلاح من الناس كان ضرورة قصوى وإن اعتبر يوسف مزهر أن ذلك كان احدى مظالم محمد علي[٢٠] .

اما لماذا استعان ابراهيم باشا بالمسيحيين لقتال الدروز ، فهو سؤال تسهل الاجابة عنه: كان الجيش المصري جيشا نظاميا مدربا على المعارك النظامية فلم يقو أمامه الجيش العثماني اطلاقا وعندما بدأت ثورات الدروز ضده كانوا يحاربون بين الجبال ما يقارب حرب العصابات حاليا واستطاعوا في بعض المعارك صده ، خاصة في حوران . اما المسيحيون خاصة الموارنة منهم فكانوا ايضا ابناء تلك الجبال وهم يعلمون بمسالكها الوعرة فقرر ابراهيم باشا الاستعانة بهم للوقوف في وجه الدروز ، فهو كان يقول : « كما أنه لا يقطع الالماس إلا الالماس كذلك لا يقهر الجبليين إلا الجبليون »[٢١] .

فالقول إذاً أن ابراهيم باشا اعتمد سياسة التفرقة بين الطوائف كي يسيطر عليها أمر ليس كثير الصحة وهو متناقض مع ارادته الاولية وهي بناء دولة مركزية حديثة ، فالتفرقة أو التجزئة لا تؤدي إلى الوحدة .

أما كيف نفسر انقلاب المسيحيين على المصريين فيما بعد

(٢٠) مزهر ص ٤٨٣ .

(٢١) مزهر ص ٥٦٢ .

واتفاقهم مع الدروز والمسلمين على الثورة ، إننا هنا ايضا نميل إلى اعطاء رأي مخالف لرأي المؤرخين ، ونحن بهذا نتفق مع الياس مرقص[٢٢] الذي يقول إن سليلي العاميات الاولى (انطلياس ولحفد) توهموا أن الثورة على المصريين سوف تقودهم إلى الحرية والديمقراطية ، وذلك لما كانوا يتمتعون به من وعي واطلاع على الثورة الفرنسية فكانوا زعماء الثورة ضد المصريين . اما في الواقع فإن ابراهيم باشا الذي لم يكن يريد مراكز للقوى عاد فتراجع عن وعده للمسيحيين بوهبهم السلاح مدى الحياة لأن ذلك يشكل خطرا على سلطة الدولة المركزية ويبقي على العقلية الاقطاعية القديمة بين المسيحيين حتى ولو زال الاقطاع بشكله المؤسسي ، فالمسيحيون الذين كانوا لا يزالون في مرحلة لم يتخلصوا فيها من العقلية الاقطاعية ، أبوا ترك السلاح معتقدين أن هذا افتئاتا على حريتهم وهم الذين بدأوا يفقهون المعاني الأولى لتلك الحرية كما اعلنتها الثورة الفرنسية .

بالاضافة إلى الأسباب الموضوعية المتعلقة بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكان لبنان المسيحيين والمسلمين والدروز والاسباب الذاتية ، المتعلقة بعدم تقدير ابراهيم باشا للامور وتسرعه في تنفيذ مخططه ، التي دفعت اللبنانيين إلى الثورة على ابراهيم باشا رغم التفرقة الطائفية التي بدأت تسود صفوفهم ،

(٢٢) نقد برنامج الحزب الشيوعي اللبناني ص ٤٠٠ . أنظر ايضا فؤاد قازان : « نظرة جديدة إلى « الثورة اللبنانية » ١٨٤٠ ضد الوجود المصري » - الطريق العدد ٦ - ١٩٧٢ - ص ٦١ - ٨١ .

هناك ، بالاضافة إلى هذه الاسباب ، اسباب خارجية استعمارية قد تكون أساسية في تلك المرحلة ، وتتلخص بمطامع الدول الاوروبية في مقدرات الدولة العثمانية والبلدان الواقعة تحت حكمها ، فانكلترا وروسيا والنمسا كانت تخشى قيام دولة قوية محل الدولة العثمانية الضعيفة خاصة وإن هذه الدولة القوية تميل إلى فرنسا المنافسة . يقول الصليبي[٢٣]: « وفي مطلع ١٨٤٠ ، حين كانت الأزمة الدولية في أوجها ، ظهر في لبنان وسوريا عدد من العملاء الاوروبيين ، مهمتهم اثارة الخواطر ضد المصريين » . ويضيف يوسف مزهر[٢٤] بشكل اكثر تحديدا ، في معرض حديثه عن ريتشارد وود ترجمان السفارة الانكليزية في الاستانة الذي قدم إلى لبنان بحجة تعلم العربية : لقد تعرف وود المذكور على « كبار رجال الاكليروس الماروني واستمالهم اليه » « وقطع عهدا لبطريركهم يوسف حبيش من قبل الدولة العلية بأنها تحفظ حكم لبنان لإمارة مارونية وتخفف عنه الضرائب وتترك له حريته التامة ، ثم اتصل بالدروز واستمال اكثر زعمائهم كما استمال إليه قسما من زعماء واعيان الموارنة . وهكذا قبل مغادرته البلاد بث روح العصيان وبذر بذور الثورة بين الاهالي .

وتراجع محمد علي عن سوريا تاركا وراءه بلدا يغلي من جراء الانقسامات : فالدول الاجنبية تسعى لاستمالة طوائف لها تمكنها

(٢٣) تاريخ لبنان الحديث ص ٧٠ .

(٢٤) تاريخ لبنان العام - الجزء الاول ، ص ٤٩٥ .

من التسلل إلى المنطقة ، والاقطاع بفرعيه الدرزي والماروني الذي ضرب في عهد بشير وعهد ابراهيم باشا أخذ يستعيد مكانته فوقع في تناقض مع الفلاحين الذين كانوا يأملون التحرر من يد الاقطاع نهائيا ، ورجال الدين الذين نزعت منهم السلطة في عهد ابراهيم باشا أخذوا يستعيدونها على أبناء مللهم . وهكذا لم يتسن لمحمد علي الوقت الكافي لتوحيد البلاد فتركها بعد أن خضها اجتماعيا خضا عنيفا كانت نتائجه وخيمة فيما بعد ، ذلك أن السلطة المركزية الموحدة قد زالت فلم يبق إلا السلطات المحلية المتخلفة . وقد ساهمت السلطة العثمانية والدول الاجنبية في اذكاء روح التفرقة والتشرذم وكانت الارضية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ملائمة لذلك فكان لها ما ارادت وبدأت الحوادث الطائفية الاولى في عهد القائمقاميتين .

ثالثا : غياب السلطة أو تعاميها والحوادث الطائفية الاولى في عصر القائمقاميتين :

مما لا شك فيه أننا نضع للسلطة أي للدولة مكانة كبرى في بحثنا وهذا يعود إلى الاوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة ، ذلك أن التحول الذي تم اثناء الحكم المصري في لبنان يحتاج دولة قوية وراسخة كي يستمر ، اما وقد تفككت الدولة عاد الاقطاع الذي لم يفقد مواقعه كاملة لا المادية ولا المعنوية بين الاهالي، إلى الحلبة الرئيسة في الصراع الاجتماعي ، وكما رأينا في السابق أن الوعي الفلاحي الذي تولد في العهد المصري استطاع رجال الدين

والاقطاع استغلاله ضد ابراهيم باشا الذي وقع في بعض الاخطاء التكتيكية التي لا تروق للشعب مثل فرض التجنيد قسرا وزيادة الضرائب والسخرة . كل هذه الامور اخذت تصب في طاحونة « الثورة المضادة » إذا جاز التعبير ، وفي طاحونة الدول الاستعمارية والدولة العثمانية . نعني بذلك أن الصراع الاجتماعي قد تحول ليصبح صراعا طائفيا بقيادة الاقطاع من جميع الطوائف يشد ازرهم رجال الدين . وسار الفلاحون مع الاقطاعيين ولم يفطنوا للعبة الاقطاع إلا بعد فوات الأوان . أما الدول الاستعمارية وخاصة انكلترا فقد حققت غايتها وهي المحافظة على الدولة العثمانية الضعيفة ونالت فيها امتيازات اقتصادية كثيرة خاصة في حقل التجارة . اما الدولة العثمانية فلم تكن فائدتها إلا مؤقتة إذ أنها استطاعت تأخير تفسخها . فالدائرة دارت بشكل اساسي على سوريا التي كان يمكن أن تشهد بداية وعي اجتماعي وسياسي عظيم إلا أنه عاد وخفت وسيبقى ثلاثة ارباع القرن حتى يعود للظهور من جديد .

ولكن كيف وقعت تلك الحوادث الطائفية الاولى وما كانت علاقتها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم ؟ لقد ابرز جوبلان[٢٥] « إلى الوجود حقائق كانت مجهولة قبله وهو اول من ادرك العلة الاساسية لتلك الحروب الاهلية أي النزاع العنيف

(٢٥) مذكور عند مزهر ص ٥٥٢ ـ وجوبلان مؤلف كتاب المسألة اللبنانية بالفرنسية واسمه الاصلي بولس نجيم .

بين الاقطاعية والديمقراطية ، ونفى التعصب المذهبي عن الدروز والنصارى على السواء» .

حكم لبنان بعد انسحاب المصريين وخلع بشير الثاني أمير ضعيف الارادة ومتردد وهو بشير الثالث ، وليست هذه الصفات طبعا هي أسباب تدهور الوضع في أيامه ، بل هناك أسباب موضوعية ذكرناها ، أهمها انحلال السلطة القوية . ففي عهد بشير الثالث عاد الاقطاعيون الدروز إلى البلاد وطالبوا باسترداد ممتلكاتهم وامتيازاتهم ، فلما رفض بشير ردها استصدروا فرمانا سلطانيا بذلك فرضخ للأمر الواقع إلا أنه استمر بمضايقتهم وكذلك عمل على مضايقة الاقطاعيين المسيحيين كآل الخازن وآل حبيش[٢٦] . وبدأت التفرقة الطائفية بعد سياسة التمييز في دفع الضرائب من قبل الدولة العثمانية . « قال جوبلان[٢٧] : كانت حالة الدروز بعد زوال الحكم المصري على شيء من الضعف . فقد كسرت شوكتهم على عهد الامير بشير والدولة المصرية وانتابهم الفقر على أثر مصائب الحرب . فتراءى لهم أن يطالبوا برفع اثقال الضرائب الجائرة التي ألقتها على عواتقهم حكومة ابراهيم باشا . . . فلبى سليم باشا والي بيروت طلبهم واعفاهم منها لمدة ثلاث سنوات . وتقدم النصارى بالطلب نفسه فلم يسمع لشكواهم . . . فعظم الأمر على الموارنة . . . فعد النصارى ذلك برهانا على أن الدولة تراعي الدروز

(٢٦) الصليبي ص ٧٨ .

(٢٧) نقلا عن مزهر ص ٥٥٤ .

وتفضلهم عليهم » ، وقد زاد في التفرقة الطائفية موقف الدول
الاستعمارية وخاصة فرنسا وانكلترا . ففرنسا التي كانت مرتبطة مع
الموارنة للحفاظ على مواقعها بعد ذهاب المصريين كانت تؤيد
زعماءهم ومشايخهم المناوئين لبشير الثالث الذي أتى الحكم بمسعى
انكليزي . وقد جرب الانكليز التقرب من الموارنة فلم يفلحوا .
« هوذا الكولونيل روز الذي اوفدته لندن إلى لبنان وسوريا للعمل
على طرد ابراهيم باشا منها يقول بصراحة في تقرير رسمي بعث به
إلى حكومته : إن الموارنة مستسلمون نفسا وجسدا إلى فرنسا ،
وعليه فلم يبق لانكلترا أن تختار في الامر بل امسى من المتحتم
عليها عضد الدروز »[٢٨] .

بالاضافة إلى هذه الاسباب الموضوعية والخارجية الاستعمارية
هناك اسباب اخرى اجتماعية واقتصادية : فبينما كان يضعف شأن
الدروز ويفقدون التفوق ، كان النصارى في صعود مستمر فازداد
عددهم وتدرجوا إلى الاقطاعات الجنوبية في المتن والشوف
وجزين[٢٩]، واقبلوا على الزراعة والاشتغال بالارض التي اهملها
الدروز لانشغالهم بالحرب ولتشريدهم وتجنيد خيرة شبابهم .
وحدث ايضا أن اشترى المسيحيون جزءا من الاراضي التي كانت
للدروز نظرا لتحسن اوضاعهم المعيشية ولتعاطيهم التجارة والحرف
التي لم يكن يتعاطاها الدروز ، وكانت هذه الاعمال مربحة نظرا

(٢٨) المحررات السياسية - فيليب وفريد الخازن - مذكور عند مزهر ص ٥٥٨ .
(٢٩) مزهر ص ٥٦٣ .

لتقدم التجارة مع اوروبا خاصة في عهد ابراهيم باشا الذي منح
تسهيلات كبرى لفرنسا وفتح الاسواق امام البضائع الاوروبية ،
فاستفاد المسيحيون من هذا الوضع واخذوا يلعبون دور الوسطاء ،
فتجمع لديهم المال فأخذوا بشراء الاراضي لأن زراعة التوت وانتاج
الحرير كانت تشجع وهي من السلع المعدة للتصدير ، كذلك التبغ
والزيت . فالتشمير في الزراعة[٣٠] كان إذاً ، مربحا خاصة بالنسبة
للرأسمالية الناشئة على بقايا الاقطاع . ولما عاد الاقطاعيون الدروز
وطالبوا باراضيهم وجدوا أن قسما كبيرا منها في ايدي المسيحيين .
« وفي ذلك يقول بروسير بوريه ، القنصل الفرنسي في بيروت
آنذاك : قلما وجدت قطعة ارض لا نزاع عليها بين نصراني
ودرزي »[٣١] . في هذه الاحوال اشتد قلق الدروز من الطغيان
المسيحي على اقطاعاتهم . وكانت المحن التي مروا بها قد قوت فيهم
روح الاتحاد والنظام وزادت في صفاتهم الحربية الموروثة . ونبذ
زعماؤهم الفوارق والخلافات الحزبية امام هذا الخطر المشترك
فاخذوا يستعدون لينهضوا نهضة دينية - سياسية . . . وقد خيل إليهم
أنهم مهددون بالفناء إذا هم جنحوا إلى السلام ولم يضعوا حدا
لمطامح النصارى »[٣٢] . وقد زاد في حدة هذه الصراعات تدخل
رجال الدين الموارنة آملين السيطرة على البلاد بمجرد سيطرتهم على

(٣٠) سميليانسكايا - الطريق - مصدر مذكور ص ٦١ - عنوان المقطع : الرأسمالية في الزراعة .
(٣١) الصليبي ص ٧٩ - ٨٠ نقلا عن عادل اسماعيل تاريخ لبنان الجزء الرابع .
(٣٢) مزهر ص ٥٦٣ .

المسيحيين الذين كانوا في المناطق الاقطاعية الدرزية ، وقد اصدر البطريرك الماروني منشورا وقعه هو وبعض وجهاء الموارنة ووزعه على نصارى المناطق الدرزية ، داعيا إلى التمرد على السلطة القضائية التي ما زالت في أيدي الزعماء الاقطاعيين ، ثم القيام هم أنفسهم بممارستها »[٣٣]، اضف إلى كل هذه الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتدخل رجال الدين والدول الاستعمارية سببا آخر له علاقة بالنفسية الجماعية : فعندما تساوى المسيحيون والمسلمون اثناء عهد ابراهيم باشا عمل الاولون على الافراط بممارسة حقوقهم حتى تلك التي تستفز المسلمين مثلا شرب الخمر والتبجح وغيرها من الممارسات التي تخرق المعتقدات الاسلامية ، فكان هذا سببا آخر لنقمة المسلمين الذين كانوا فيما مضى يسيطرون على كل « أهل الذمة » من مسيحيين ويهود . وزاد من نقمة المسلمين أن السلطان اعترف بالمساواة بين رعايا الدولة مسيحيين كانوا أم مسلمين[٣٤] ، وذلك تحت تأثير الدول الاوروبية التي كانت تبغي حرية العمل لرعاياها المسيحيين في الدولة العثمانية فيسهل عليها إذ ذاك تعاطي التجارة والاعمال الاقتصادية الأخرى[٣٥] .

وهكذا وقعت الاحداث الطائفية الاولى واستمرت المناوشات واعمال القتل والاغارة من سنة ١٨٤١ حتى سنة ١٨٤٥ وكانت تهدأ فترة لتعود فتشتغل لأتفه الاسباب المباشرة ، وادت إلى تفسخ اكثر

(٣٣) الصليبي ص ٨١ .
(٣٤) كان ذلك في الخط الشريف الذي اصدره السلطان سنة ١٨٣٩ .
(٣٥) اتخذت الاصلاحات امام اصلاحات محمد علي، فالدولة العثماينة لم تستطع أن تتجاهلها في الفرمانات وإن لم تطبقها في الواقع .

في وحدة الجبل فألغت الدولة العثمانية الامارة وعينت واليا على لبنان زاد في التفسخ السياسي والاجتماعي ، فما لبث أن عزلته وقسمت لبنان بموافقة الدول الكبرى إلى منطقتين دعيتا بالقائمقاميتين ولت على القائمقامية الجنوبية درزيا ، وعلى الشمالية مسيحيا . فلم يكن هذا التدبير السياسي إلا زيادة في التفسخ والتنافر بين الطوائف ذلك أن في القائمقامية الجنوبية ، بشكل خاص كان هناك عدد لا بأس به من المسيحيين خاضعين لسلطة الدروز[٣٦] .

حسبنا في هذه النبذة التاريخية أننا وضعنا الاصبع على الجرح الاساسي وعلى الاسباب الحقيقية للتناحر الطائفي والتي لا تزال تؤثر على الطائفية ، وإلى حد ما ، في ايامنا الحاضرة . وهذا ما يؤكد مقولتنا التي انطلقنا منها ويعطيها قوة وهي أن الطائفية ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ولدت كبنية ايديولوجية للصراعات الاجتماعية الطبقية والسياسية . ومما يدعم وجهة نظرنا القسم التالي من البحث المتعلق بالاضطرابات الفلاحية التي رغم وضوحها الاجتماعي جرت إلى حركة طائفية اخرى وإلى نوع من الركود الاجتماعي والسياسي في فترة المتصرفية .

(٣٦) لن نتوسع اكثر من ذلك في سرد تفاصيل الحوادث الطائفية فهي لا تهم بحثنا بشكل مباشر ويمكننا أن ندل القارىء على كتب التاريخ حتى يطالع فيها تلك الحوادث شرط ان يتحلى بالموقف الموضوعي ولا يأخذ تلك الحوادث كما هي وبحد ذاتها بل عليه أن يربطها بالاطار العام الذي حاولنا بلورته هنا . فلا بأس إذ ذاك من مراجعة كتب الدكتور يوسف مزهر والصليبي وجوبلان ، وخاصة مؤلفات الدكتور عادل اسماعيل .

رابعا : الاضطرابات الفلاحية والاجتماعية وذيولها الطائفية :

لقد استمر عدم الاستقرار السياسي فترة بعد نهاية الحوادث الطائفية سنة ١٨٤٥ وكان رجال الاقطاع الدروز والموارنة قد استعادوا امتيازاتهم التي فقدوها وكانوا في فترة الحوادث الطائفية قد عبأوا وراءهم الفلاحين مظهرين لهم أن العدو الاساسي هو الطوائف الاخرى ، فاستطاعوا بذلك السيطرة على نقمتهم التي كانت قد بدأت عند المسيحيين منهم ابان العاميات الاولى (انطلياس ولحفد) . وقد ذكرنا أن الفلاحين الموارنة شاركوا في الثورة على ابراهيم باشا اعتقادا منهم أن ذلك سوف يخلصهم من الاقطاع فيما بعد . لكن خاب ظنهم، فما لبث الاقطاع أن استعاد سيطرته خصوصا اثناء الحوادث الطائفية التي جر اليها الفلاحون تحت زعامة الاقطاع وبتحريض رجال الدين وعطفهم ، ولكن رغم ذلك فقد وعى الفلاحون قوتهم وضرورة تنظيمهم ، الم يكونوا إلى جانب الاقطاعيين يحاربون المصريين[٣٧] ؟ هذا الوعي عند الفلاحين كان له أن يتفتح ويظهر بشكل ثورة شعبية عارمة ضد سلطة الاقطاع في كسروان بقيادة طانيوس شاهين ، ولا مجال هنا للتبسط كثيرا في شرح العلاقات الاجتماعية السائدة آنذاك فيكفي أن ندل القارىء على المراجع المهمة في هذا الصدد وهما في المقالين المشار اليهما آنفا ، وفي مقال المستشرقة السوفياتية سميليا نسكايا .

(٣٧) أنظر في هذا الصدد المقالين المنشورين في مجلة الطريق واحد بقلم دومينيك شوفالييه (العدد التاسع - سنة ١٩٦٩) والثاني بقلم فؤاد قازان (العدد الثالث سنة ١٩٧٠) .

وسوف نكتفي هنا بهذا المقطع القيم الذي ترجمه يوسف مزهر نقلا عن جوبلان[٣٨] : « ساد النظام الاقطاعي عند الموارنة منذ تكوين امتهم ونزوحهم إلى لبنان . فكان لهم امراء ومقدمون ومشايخ كذلك الدروز منذ نشأتهم ومجيئهم إلى وادي التيم والشوف . فكان لهم في البدء امام اكبر سكن خلوات البياضة في حاصبيا . ثم امراء ومشايخ وزعماء كالموارنة . ولما تبوأ المعنيون كرسي الحكم أيدوا هذا النظام وعززوه وسار الامراء الشهابيون على اثرهم إلى أن فتح ابراهيم باشا بلاد الشام فعمل على تقويض النظام الاقطاعي في سائر انحاء سوريا .

اما في لبنان فالامير بشير مع ما طبع عليه من الاستبداد والاقدام لم يجرأ على مهاجمة النظام الاقطاعي نفسه بل لجأ إلى حيلة طالما نجح باستعمالها ملوك فرنسا وانكلترا وأباطرة المانيا للقضاء على الاقطاعيين . فسلم اقاربه الاقطاعات الكبيرة عوضا عن اصحابها فاعطى الشوف لولده الامير قاسم وعين على الشحار وجبيل ولديه امينا وخليلا وعلى كسروان ولدي اخيه عبد الله وبشير وسلم اقطاعات المتن والجرد والغرب إلى الامير منصور حيدر الارسلاني صديقه الحميم . ثم اخضع اصحاب الاقطاع إلى سلطته المباشرة ونزع منهم شيئا فشيئا السلطات الادارية والقضائية وعين قضاة دروز من مشايخ العقل وقضاة نصارى من رجال الاكليروس فاوجد الشقاق بين الاعيان ورجال الدين وتقوى باختلافهم وادخل

(٣٨) تاريخ لبنان العام ص ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ .

القوانين المكتوبة إلى لبنان واصبح الناس يتقاضون حسب الشرائع التركية واتبعوا الطريقة الشافعية لأنها كانت افضل الطرق للرعايا غير المسلمين .

ولم تضعف هذه الحركة ضد الاقطاعيين بعد ابعاد الامير بشير عن الحكم . بل سرت إلى الشعب ، فالفلاحون النصارى الذين توفرت لهم بعض وسائل التعليم والمعرفة كانوا اول من انتفض على الظلم في الاقطاعات المسيحية . فأخذوا يطالبون بحقوقهم وكإبطال السخرة وإلغاء عوائد الاقطاعيين ومساواة الجميع في دفع الضرائب واصلاح النظام في فرض الجزية .

زد على ذلك أن نزول الفلاحين إلى ميدان الكفاح أسوة بمشايخهم دون تمييز بين الطبقات اثناء ثورتهم على حكومة محمد علي جعلتهم يتحققون من قوتهم فتشبثوا بطلب الحرية والمساواة التي حاربوا لاجلها ونالوها للأمة جمعاء . وكان من الطبيعي أن يهتاج المشايخ لمطالب الفلاحين وعدوا ذلك افتئاتا على حقوقهم الموروثة . فأبوا إلا الاحتفاظ بتلك الامتيازات.

اما في المقاطعات الجنوبية فالزعماء كانوا اكثر دراية من المشايخ الموارنة فلم يقسوا على الفلاحين من بني ملتهم بل كانوا ينظرون اليهم كرعايا امناء وجنود بواسل يدخرونهم ليوم الشدة ، بخلاف الفلاحين النصارى فقد كانوا يسامون اصناف الظلم والارهاق في هذه الاقطاعات كاخوانهم في الاقطاعات المسيحية . فسرت اليهم روح الثورة التي كانت تنفخ في كسروان واخذوا

يتحينون الفرص للانتفاض على زعمائهم الدروز . وكان الفلاحون النصارى يرغبون من صميم قلوبهم أن ينضم الفلاحون الدروز إلى حركتهم . ولكن الفلاحين الدروز الذين لم يبلغ عندهم التطور الاجتماعي ما بلغه عند الفلاحين النصارى لم يتأثروا بهذه الثورة الاجتماعية بل ظلوا امناء لرؤسائهم للعلاقة الدينية المتينة التي كانت تربطهم بهم ولأن النير الاقطاعي لم يكن ثقيلا عليهم كما هو على المسيحيين . ثم أن ازدياد عدد النصارى كان يقلق بال الدروز ورأوا فيه خطرا على كيانهم لذلك تكتلوا حول زعمائهم لكسر شوكة النصارى في اقطاعاتهم .

والغريب أن جميع من عالجوا القضية اللبنانية لم يفطنوا للاسباب الحقيقية لتلك الفتن فظنوا أنها حروب دينية . ولم يدركوا أنها تطور اجتماعي وثورة العامة على الاقطاعية » .

إن هذا المقطع ذو دلالة كبرى لأنه يكشف حقيقة الحوادث الطائفية التي جرت في اواسط القرن التاسع عشر في لبنان . اما إذا اردنا التوسع اكثر في شرح العلاقات الاجتماعية السائدة وكشف علاقات الانتاج في هذا المجتمع ، الامر الذي لا تتسع له دراستنا ، فيمكننا الرجوع إلى المقالات الثلاثة في مجلة الطريق والذي مر معنا ذكرها ، وهي من تأليف المؤرخ الفرنسي دومينيك شوفالييه الذي اعد اطروحة ايضا عن « مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في اوروبا». والاستاذ فؤاد قازان الذي يعد تاريخا للبنان هو تاريخ صراع الطبقات في هذه المنطقة والسيدة سميليانسكايا المتخصصة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبنان . ولكن الذي يهمنا نحن

من هذا كله هو كيف ولماذا تحولت هذه الصراعات الاجتماعية إلى تناحر طائفي ادى سنة ١٨٦٠ إلى المذابح الطائفية المشهورة ؟

لقد ذكرنا فيما سبق الظروف الموضوعية التي كانت تؤهل الفلاحين المسيحيين للثورة وتمنع الفلاحين الدروز من تأييدها ووجدنا ذلك في شكل التنظيم الاجتماعي السائد ، والمعلوم أن كل مرحلة تاريخية تتحدد في شكل التوازن الاجتماعي الذي يحافظ على وجود واستمرار الجماعة . بالنسبة للمسيحيين وتفكك اقطاعهم المبكر وتحول جزء من الفلاحين والاقطاعيين إلى سكان مدن يتعاطون التجارة والحرف ويحتكون بالغرب ، كل هذا جعل الوعي الطبقي الفلاحي يقوى عندهم ويتقدم على التضامن العشائري والقبلي والعائلي وبالتالي التضامن الطائفي ، لذلك ما إن تراجع التناحر الطائفي فترة بعد ١٨٤٥ ، حتى بدأ التململ الفلاحي ، ذلك أن تتابع الحوادث الطائفية بعد جلاء المصريين جعل من المستحيل بزوغ الوعي الطبقي الفلاحي لأن التشيع الطائفي كان اقوى من التضامن الطبقي . اما بالنسبة للدروز الفلاحين فكان لا بد للوعي الطبقي الفلاحي أن يأتيهم من رفاقهم المسيحيين ولكن أنّى لهم ذلك وقد باعد بين الفريقين التناحر الطائفي فترة طويلة من الزمن لجأوا خلالها إلى « أسيادهم » الاقطاعيين الذين كانوا بأمس الحاجة اليهم ليكونوا لهم عونا في حروبهم وحركاتهم إلا أنه لا يجوز المبالغة كثيرا بالوعي الطبقي عند الفلاحين المسيحيين ، فهذا الوعي كان لا يزال جنينيا بدائيا ومحدودا في منطقة واحدة لذلك لم يصمد كثيرا امام الاغراءات المختلفة التي حرفت الثورة وحولت مجراها إلى

اقتتال طائفي . فالاتصالات التي اجريت مع الفلاحين الدروز كانت هامشية ويشوبها كثير من الحذر وكانت تجري بشكل اساسي مع الفلاحين المسيحيين في المناطق الدرزية وليس مع الفلاحين الدروز انفسهم . تلك هي إذاً اهم الاسباب الموضوعية التي حولت الثورة إلى طائفية . إلا أن هناك أسباباً لا تقل أهمية وهي تدخل الفرقاء من كل جانب في هذه الثورة ـ تركيا ، الدول الاستعمارية (انكلترا وفرنسا) ، والاكليروس المسيحي ـ لقد حاول الاكليروس تقنينها لصالحه نظرا لوجود طبقة فلاحية بين الاكليروس من جهة ، وللخلافات الواقعة بين كبار رجال الدين والاقطاع المسيحي من جهة اخرى . فطبيعي عندما يتدخل رجال الدين في الثورة أن يتوجس منها خيفة الفلاحون من الطوائف الاخرى ، ويدفعون للالتفاف حول زعمائهم الاقطاعيين لمحاربة ما كانوا يرونه مدا دينيا . لكن فشل الاكليروس في تجيير الثورة لنفسه جعله ينقلب عليها ويتآمر . ويقول فؤاد قازان[٣٩] نقلا عن شاهد عيان يذكره المطران ديب : « ولم يكن الاكليروس الماروني غريبا عن هذه الحركة (يقصد التحرك من كسروان لمعاضدة المسيحيين في الجنوب) ، فكان يرسم لوحة قاتمة امام رعاياه عن آلام المسيحيين في الجنوب ويصور لهم أن بعد حين سوف لا يكون شمال الجبل في مأمن من اجتياحه من قبل الدروز إذا لم يهاجمهم الموارنة على ارضهم بالذات . . . وكان المونسنيور طوبيا عون[٤٠] رئيس اساقفة

(٣٩) مجلة الطريق سنة ١٩٧٠ العدد الثالث ص ١١٨ ـ ١١٩ .

(٤٠) « فالمطران الماروني طوبيا كان مشاركا في المؤسسة التجارية (طوبيا واصفر) » . =

بيروت . . . (الذي) يحمل في كل مناسبة حمية وحدة الزعيم الشعبي عوضا عن وداعة رسول السلام والمحبة » . هذه التحركات لرجال الدين والاعلان عن مطامع لم ينوها الفلاحون الموارنة جعل الفلاحين الدروز يخافون وكانوا ينظرون إلى الموارنة ، بسبب تكاثر عددهم بسرعة ، انهم بحاجة إلى اراضي جديدة . فكانوا يعتقدون ، إذا ما طرد اسيادهم من املاكهم ، فالمسيحيون يجهدون لطردهم منها بدورهم كي يتقاسموا وحدهم متروكاتهم»[٤١] .

اما تركيا فبدأت تستغل الثورة للقضاء على حكم لبنان الذاتي فاتصل ممثلها خورشيد باشا بالقناصل ليقنعهم بذلك كما أنه كان يشجع الثورة معتقدا أنها تؤدي إلى الفتنة[٤٢] . لكن كل مساعيه فشلت وباءت اتصالاته بالثوار بالفشل .

اما الدول الاستعمارية وخاصة فرنسا وانكلترا فقد جربت في البداية التقرب من الثوار واستعمالهم لتحقيق مآربها الاستعمارية ، إلا أنهم تبينوا عمق هذه الثورة واهدافها التغييرية واستقلاليتها فتحالفت الدول ضدها واعلنت فرنسا اشمئزازها منها. اما انكلترا فقد ناصبتها العداء ناعتة الثوار بمختلف التهم والنعوت البذيئة مصورة اياهم على أنهم قوم من الرعايا ليس عندهم حرمة للقيم الانسانية . وهكذا لما ادركت الدول الاستعمارية خطر الثورة على

The économic history of the middle east-1800-1914 editor-charles= Issawi-p. 239.

(٤١) فؤاد قازان : المرجع المذكور ص ١١٩ نقلا عن جوبلان .

(٤٢) فؤاد قازان : المرجع المذكور ص ١٢١ .

مصالحها في المنطقة اخذت تبث بذور الشقاق بين الطوائف وكان الاداة لهذه السياسة الاكليروس وعلى رأسه المطران طوبيا عون الذي ما إن نشب خلاف بسيط بين الدروز والمسيحيين في المناطق الجنوبية حتى بادر إلى اطلاق الدعوى إلى مسيحيي الشمال والفلاحين ، الثائرين منهم بشكل خاص ، لمساعدة اخوانهم في الجنوب . ولا يخفى ما كان للمطران عون من اتصال بالقنصل الفرنسي في بيروت ، بل كان على اتصال مباشر بالحكومة الفرنسية عن طريق بواخرها التي كانت تأتيه بالرسائل والتعليمات. هناك رواية ذكرها كمال جنبلاط في كتابه «حقيقة الثورة اللبنانية» مفادها «أن خوري الفريدس آنذاك كان صلة الوصل بين قنصلية فرنسا في بيروت والزعماء الدروز المحرضين على الحرب الطائفية . . . وكان هو يحضر المساعدات المالية اليهم من القنصلية المذكورة . . . ولحق بهم إلى حوران . . . وكان يتزيا بزي شيخ درزي »[٤٢] . فمهما كانت نسبة هذه الرواية من الصحة فإنها ، واحداث اخرى ، تدل على التحركات الاجنبية لتغذية الطائفية وحرف الثورة الفلاحية عن مسارها السليم . فكان للجميع ما ارادوا إذ اندلعت الحوادث الطائفية في الجنوب مما عزل الثورة في الشمال وحصرها في اطار جغرافي محدود خانق ما لبثت أن تلاشت امام التعبئة الطائفية للمسيحيين لنصرة اخوانهم في الجنوب فتصدر إذ ذاك الزعامة يوسف كرم احد اقطاعيي الشمال والذي يكن عداء لطانيوس شاهين زعيم الثورة الفلاحية حتى أنه أمر بنهب منزله في ريفون .

---

(٤٢) كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ١٤٢ (حاشية) .

إلا أن هذه الثورة لم تذهب هباء كالعاميات السابقة بل بقيت في ضمير الفلاحين ولم يستطع العثمانيون ولا ممثلو الدول الاجنبية الذين وضعوا « نظام لبنان الاساسي » تجاهلها فاقروا في بنودهم ، رسمياً، الغاء النظام الاقطاعي ومساواة الجميع امام القانون لكن عدم تجاهل الثورة لا يعني الاقرار بها فقد مسخت وتكرست الطائفية في النصوص بعد أن كانت في الاعراف ، وهذا ما سوف نراه في الفصل التالي .

الفصل الثاني

حوادث ١٨٦٠

من الواضح أن تسلسل الاحداث وتفاعلها ، والتي وردت معنا في الفصل السابق ، كانت الإسباب الحقيقية للحوادث الطائفية التي وقعت سنة ١٨٦٠ . غير أننا في سياق بحثنا قد تبسطنا ما فيه الكفاية بالاسباب الاجتماعية والاقتصادية للتناحر الطائفي ، كما أننا ذكرنا دور الدولة العثمانية والدول الاوروبية في اجهاض الثورة الفلاحية وتحويلها عن اهدافها ، لكننا لم نذكر التدخل المباشر لهذه الدول في حوادث ١٨٦٠ وما هي الدوافع والمصالح التي لهذه الدول في اذكاء نار الفتنة ، يعني أننا في فقرة اولى سوف نعالج الملابسات السياسية والدولية التي رافقت الاقتتال الطائفي ، وفي فقرة ثانية سوف نعالج التدخل الفرنسي لنعود ونرى اثر الانكليز في كل ما جرى وننهي بالنتائج التي جرتها هذه الاحداث على الصعيد السياسي والصعيد الاجتماعي والاقتصادي ، ثم على الصعيد الطائفي .

اولا : الملابسات السياسية والدولية التي رافقت حوادث ١٨٦٠ :

إن قصة تطلع الدول الاوروبية إلى الشرق قصة قديمة ترجع إلى ما قبل الصليبيين وقد كانت هذه الدول تنتهز الفرص كي تتدخل . إلا أن التدخلات الاولى ، أي قبل نهاية القرن الثامن عشر ، بقيت محدودة مهما بولغ في تفسيرها ، وهذا لا يعود طبعا إلى عفة اوروبا وارادتها في أن تتعامل مع هذه البلدان تعامل الند مع الند وإنما اسباب هذا الاحجام أن أوروبا كانت تشهد مرحلة تحول اجتماعي خطير سينتقل بها من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي . وبذلك لا نستطيع القول أن العلاقات مع اوروبا كانت علاقات استعمارية قبل بداية القرن التاسع عشر رغم أن المصالح الاقتصادية لهذه الدول في بلادنا كانت كثيرة منذ اوائل الفتح العثماني ، إلا أنها كانت تجري في اطار ما قبل رأسمالي ، ولعل هذه النشاطات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية للأوروبيين في بلادنا وغيرها قد ساهمت في تراكم الرساميل ، وساعدت الثورة الصناعية في اوروبا ، واكملت الثورة البرجوازية خاصة في انكلترا ، ثم في فرنسا ، ثم في المانيا . كانت هذه الفترة إذاً بالنسبة لأوروبا من أهم فترات التوسع الاستعماري وبدأ التنافس بين الدول الاستعمارية على غزو الاسواق والتفتيش عن الموارد الاولية وعن منافذ لتوظيف رؤوس الاموال الفائضة . وكانت الدولة العثمانية تسيطر على بلدان وشعوب كثيرة من ضمنها البلاد العربية واوروبا الشرقية ، فاصبحت هدفا للمطامع الاوروبية . عندئذ استغلت فرنسا ، رغم

تغير الانظمة فيها، الاتفاقية المعقودة بين سليمان القانوني العثماني وفرنسوا الاول ملك فرنسا سنة ١٥٣٥ والتي جددت سنة ١٧٤٠ كي تتدخل بحجة حماية المسيحيين في المنطقة . وكان التنافس الاستعماري على اشده بين فرنسا وانكلترا فاسرعت هذه الاخيرة إلى التدخل مخافة أن تكسب فرنسا موطىء قدم في هذه البلاد يوسع دائرتها الاستعمارية ويزعج انكلترا في طريقها إلى الهند ، فاتصلت بالدول الاخرى مثل النمسا وروسيا التي لها مطامع ايضا في الدولة العثمانية ، الاولى في اوروبا الشرقية ، والثانية في شواطىء البحر الاسود والمضائق . ادركت السلطنة العثمانية هذه التناقضات بين الدول الأوروبية فأخذت تستعملها للابقاء على سيطرتها السياسية ، فنجح بذلك سياسيوها واستطاعت أن تبقي على سيطرتها السياسية حتى الحرب العالمية الاولى . إذاً بدأت الدولة العثمانية المتخلفة من الناحية الاقتصادية تعطي الامتيازات الاقتصادية إلى هذه الدول . إلا أن الامتيازات الاقتصادية لم ترض الدول ما فيه الكفاية لأن عدم الاستقرار وعدم السيطرة السياسية على هذه البلاد جعل المصالح الاقتصادية غير مضمونة ، فعملت إذ ذاك على تركيز سيطرتها السياسية ، فرأت أن افضل وسيلة لذلك هي الارتكاز على قوى محلية تؤمن لها الهيمنة فترة اطول وتقيها الانقلابات .

هذه هي إذاً بشكل موجز ، الصراعات الأوروبية على الدولة العثمانية ، وعلى بلادنا من ضمنها . تكفي معرفة هذه الصراعات حتى ندرك كيف أن بلادنا وشعوبها اضحت أُلعوبة بأيدي هذه القوى الاجنبية تمارس فيها سياسة ميكيافيلية للتوصل إلى مآربها مهما

كـان الثمن . ولا معنى هنا اطـلاقا « لـلانسانيـة » التي حاول بعض الكتّاب المؤرخين لصقها بهذه الدولة أو تلك ونزعها عن هذه الدولة أو تلك ، فالمصلحة كانت فوق كل اعتبار . هكذا نستطيع أن نفسر « هيـاج فرنسـا اثناء المـذابح الـطائفية في لبنـان إذ كـانت تخشى أن ينقرض اتباعها هنا والذين كانت تعتمد عليهم للتدخـل . والغريب أننا عندمـا نطالـع ما كتبـه الأوروبيون عن حـوادث ١٨٦٠ نكاد لا نلحظ أي اهتمام بالاوضـاع الداخليـة وبالتحـركات الاجتمـاعية ، فكان همّ كل كاتب أن يبرىء ساحة دولتـه ويلقي التهم والمسؤولية على دولة اخرى .

امـا كيف استطاعت الـدول الاوروبية التـدخل فهـذا عـائد لاعتبارات سابقة . عندما طرد المصريون من سوريا بمساعدة اهاليها الـذين كـانـوا قـد نـالـوا قسـطا لا بـأس بـه من الحقـوق في عهـد المصريين ، وكاد الوعي القومي أن ينشأ ، خشيت تركيا أن تدب في هـذه البلاد حـركات استقـلالية فـما كان لهـا إلا أن تشـارك الـدول الأوروبيـة المتناقضـة فيما بينهـا لتقضي قضاء تـاما على كل أمـل في الاستقلال عند شعوب هذه المنطقة وتربطهم بها مباشـرة تحت حكم وال تركي وتلغي الامارة في الجبل . فلم تقبل فـرنسا بهـذا الحل في اجتمـاع الدول لأنـه يحرمهـا من حلفاء مضمـونين وطـالبت بـابقـاء الامارة بيد أمـير مسيحي . لكن عاد وتم الاتفـاق على تقسيم جبـل لبنان إلى منطقتين واحدة مسيحية وواحدة درزية فقبل الجميـع بهـذا التقسيم الذي كان كارثة عـلى لبنان : قبلت بـه فرنسـا وهي « الام الحنـون » إذ فضلت أن تأخـذ نصف الولـد عبدا لهـا على أن تبقيـه

كـاملا ومستقـلا وهي كانت تـأمل أن تبقي عـلى نفوذهـا في المنطقـة المسيحية . أما انكلترا التي أخذت تتقـرب من الدروز فقبلت بـه إذ أنه يعطي لحلفـائها القليـلي العدد كيـانا يمكنهـا من تثبيت نفوذهـا . والـدولة العثمـانية وافقهـا هذا الحـل لأنه يقضي عـلى وحدة الجبـل ويوقع البلد في صراعات طائفية، عمل ولاتها بكل ما لديهم من قوة على تغذيتهـا ، اما عن طـريق الدسـائس ، واما عن طـريق توزيـع السلاح وافتعال الحوادث الجانبية المختلفة . ولكي نقف عـلى حقيقة التدخل الاجنبي سوف نأخذ كل دولة على حدة ونرى كيف تدخلت وماذا كانت نتائج تدخلها .

ثانيا : التدخل الفرنسي السابق واللاحق للاحداث ونتائج هذا التدخل :

رأينا أن فرنسا قبل سنة ١٨٦٠ كانت تسعى بكل ما لديها من قوة للسيطرة على القائمقامية المسيحية . فتدخـل قناصلهـا بالشؤون الداخلية وكانوا يحشرون انوفهم بكل ما يحدث وفي اتفه الخـلافات وحتى في الدعاوى . كل ذلك بحجة مراقبـة القرارات التي وافقت عليها الدول بخصوص لبنان . ومن ناحية اخرى شجعت عملاءهـا ومرسليها ومنحتهم المساعدات المالية لتأدية دورهم في خدمتها . وقد تألفت الجمعيات في فرنسا لحفظ العلاقات مع هذه البلاد ، وهذا ما قاله شارل رو في كتابه « فرنسا ومسيحيو الشرق » سنة ١٨٥٦ أسس البارون كوشي في بـاريس « جمعية مـدارس الشرق » . . . وسلمت ادارتها . . لاكليريكي رفيـع الشأن هـو الأب لافيجيري Lavigerie

الذي اصبح فيها بعد كاردينالا على الجزائر وهو بطل الحماية
الفرنسية في تونس ورائد التغلغل الفرنسي في الصحراء الكبرى
ومؤسس « الآباء البيض » ، وهو احد اكبر وجوه التاريخ
الاستعماري والتاريخ الديني في القرن التاسع عشر[1] . ولم تكتف
فرنسا بالاسلوب الدعائي الذي قال عنه اللورد بالمرستون رئيس
الحكومة الانكليزية « أن سلوك بعض العمال الاجانب (يقصد
الفرنسيين) والروح الخبيثة التي بثوها بين الجماهير كان لها تأثير كبير
في احداث تلك الكوائن التي انتابت بعض انحاء سوريا »[2] ، بل
أنها أخذت توزع الاموال والسلاح على النصارى والدروز على
السواء وقد رأينا فيما سبق كيف اتصلت بالزعماء الدروز عن طريق
خوري الفريديس وارسلت لهم المال . كما أن بوارجها التي كانت
تأتي إلى بيروت كانت تحمل معها السلاح وكان عميلها المطران طوبيا
عون ينتظر قدوم هذه البوراج بفارغ الصبر . وهذا ما قاله اللورد
بالمرستون تلميحا[3] « اذيع بين المسيحيين منذ بضعة اشهر اشاعات
تنذر بحدوث كوائن كهذه في سوريا في فصل الربيع ووزعت
كميات من الاسلحة الأوروبية على الموارنة ، فأنا اسأل من أين
أتتهم ومن اعطاهم اياها ؟ » وكي ندلل على تطلعات فرنسا
الاستعمارية ومصالحها الاقتصادية نذكر هذه الحاشية في كتيب صدر
سنة ١٨٦٠ لكاتب مجهول تحت عنوان « فرنسا في سوريا سنة

(١) F.Charles Roux ص ـ ١٨٦ ـ ١٨٧ .
(٢) مزهر ص ٦٧٢ .
(٣) مزهر ص ٦٧٢ .

١٨٦٠ » وهو مليء بالدس وبالتهم ضد الانكليز والدروز : « كانت
تجارة سوريا ، التي تجتاحها حاليا البضائع الانكليزية ، تجري في
السابق بمجملها مع فرنسا . فجبل لبنان لا ينتج إلا الحرير وكل
هذا الحرير لا يزال يصدر إلى مرسيليا ، إما بشكل شرانق وإما يحول
في مكان انتاجه إلى خيوط بواسطة مصانع غزل فرنسية ، كذلك
كانت التجارة الفرنسية تشتري السمسم وحبوب القنب والزيوت .
أما الأصواف والقطن وجوز الطيب فلم يكن يصدر بمجمله إلى فرنسا
إلا أن النظام الجمركي الجديد سوف يجلبها . اما فرنسا فكانت
تصدر لهذه البلاد الاجواخ والاقمشة الحريرية ومنتجات المستعمرات
الضرورية لاستهلاكها ، ومن المحتمل أن تزيد عليها منتوجاتها
الصناعية التي سوف يسهل تصديرها من جراء التبديلات المدخلة
على العلاقات الدولية لتجارة هذه المنتجات »[4] . يكفي هذا القدر
لنتحقق من الدوافع والاسباب التي كانت وراء فرنسا للتدخل في
حوادث سنة ١٨٦٠ الطائفية . لكن هناك تدخل جرى بعد هذه
الحوادث وكان نتيجة مباشرة لسياسة فرنسا الاستعمارية ، فكانت
الحملة الفرنسية بقيادة بوفور والتي قوامها ستة آلاف رجل[5] .

(٤) حاشية ص ١٧ .
La France en Syrie 1860-Anonyme-

(٥) إن مارسيل ايميريت في مقال له نشر في المجلة التاريخية Revue historique
عدد كانون الثاني ـ آذار ١٩٥٢ وترجمه خليل أبو رجيلي في دراسات عربية
عدد ٥ آذار ١٩٧٢ ص ٢ ـ ٢٢ ـ يفضح الحملة الفرنسية ويقول إن من
اسبابها الرئيسة كانت قضية قناة السويس حيث كانت فرنسا تريد الضغط
على الباب العالي كي يعطي امتياز فتح القناة لفردينان دي لاسيبس ، =

احتلت هذه القوة العسكرية بلادنا بحجة حفظ الأمن ، وكانت الحوادث قد انتهت واخذت تركز نفوذ فرنسا ومصالحها عن طريق الاحسان للمسيحيين ومساعدتهم لتعمير قراهم ، وأخذت تطارد الدروز في المناطق المختلطة فهربوا من طريقها والتجأ قسم كبير منهم إلى حوران ـ وعاد المسيحيون إلى قراهم ، واصبحوا ظاهريا ، مدينين لفرنسا بهذه العودة ، الأمر الذي سيدفعها في المستقبل

= فكان لها ما ارادت . والسبب الثاني كان تقوية عبد القادر الجزائري وتهيئته لتسلم الحكم في سوريا كي ينشىء دولة خاضعة لفرنسا : « وقبل الباب العالي فعليا في شباط ١٨٦١ السماح بالقيام بالاعمال التمهيدية لشق القناة وذلك دون التضحية بمبادئه . لقد كان عبد القادر حجرا ناجحا في لعبة فرديناند دي لاسيبس » (دراسات ص ١٣ ـ ١٤) . وينفي اميريت الرأي القائل أن الحملة الفرنسية كانت لحماية المسيحيين : « لو كانت حماية المسيحيين وحدها قررت ارسال القوات الفرنسية إلى سوريا ، لكان كاثوليك فرنسا اول من أيد الامبراطور . لكن لم يحدث شيء من هذا القبيل » (دراسات ص ١٤) بل على العكس « رأت الصحافة الاكليريكية خارج فرنسا بأن هذه الاحداث هي مكيدة من دسائس الامبراطور الفرنسي . واعلنت الجريدة الكاثوليكية النمساوية اوست دتشي بوست ، بأنه لم يحدث لمسيحيي سوريا إلا ما استحقوه كما أن الموارنة كانوا معتدين فبدأوا بالاحداث (دراسات ص ١٦) .

ويصل اميريت إلى سبب اقتصادي آخر يكمن في صعوبات صناعة النسيج الفرنسي وحاجاتها للتزود بالمواد الاولية (دراسات ص ١٧) . فشكا تجار مدينة ليون امرهم إلى الحكومة قائلين : ستبقى الحالة هكذا ما دامت فرنسا مرتبطة بالسوق الانكليزية . لذلك يجب الاسراع بانشاء علاقات مباشرة مع الصين بالقوة إن اقتضى الامر ، ومع سوريا حيث سينمو الانتاج بعد عودة الهدوء والرساميل المحمية بشكل افضل » (دراسات ص ١٨) . =

لإستخدام قسم منهم عندما استعمرت هذه البلاد . إلا أن التناقض الاستعماري بين فرنسا وانكلترا دفع بهذه الاخيرة للوقوف في وجه المطامع الفرنسية فسعت لتحديد مدة الحملة إذ لم تستطع منعها ، وعندما أرادت فرنسا البقاء في لبنان أتاها التهديد من انكلترا فاضطرت للانسحاب بعد أن تركت وراءها جيشا من العملاء والمرسلين الذين ثبتت مواقعهم ، فعملوا على تنفيذ سياسة دولتهم والسهر على مصالحها الاستعمارية . أما أهم مآربها التي نفذت فكان انشاء وطن اكثريته من المسيحيين الموالين لها رغم الضيق الاقتصادي الذي وقع فيه الجبل وادى اثناء الحرب إلى المجاعة . وهي قد بذرت ، بهذا النظام ، الانقسام وإلى آجال طويلة ، لا تزال تئن منه إلى اليوم ، بين الطوائف ، ورسخت هذا الانقسام في نصوص

= والسبب الثالث هو حاجة فرنسا للخيول العربية الآتية من البادية لأن تربية الخيول في الجزائر لم تؤت ثمارها (دراسات ص ٢٠ ـ ٢١) .

ويكشف اميريت أن فرنسا حاربت مرشح الكاثوليك في لبنان (يوسف كرم) فيقول نقلا عن مراسلة تمت بين الأب لاكوردير ومدام سويتشين « ما كادت ارجل جنودنا تنسحب من ارض مضرجة بالدماء حتى كان يوسف كرم ، مثال الكامل للمسيحي الحقيقي في لبنان والعميل الامين للسياسة الفرنسية ، يقع في الفخ ويرمى اسيرا » (دراسات ص ٢٤) .

وهناك سبب رابع دفع فرنسا للتقرب من المسيحيين وهو ترحيل عائلات مارونية للجزائر والافادة من خبرتها لزراعة القطن (دراسات ص ٢٥)

يراجع ايضا ما كتبه فؤاد قازان في الطريق عدد ٣ آذار ١٩٧٠ عن ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين ص ١٢١ حاشية ـ حيث يذكر أن شركة تألفت لتهجير الموارنة للجزائر قوامها مرعي الدحداح والأب عازار ولويس بوديكور .

قانونية دفع لبنان ولا يزال يدفع ضرائبه على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

أما دور الانكليز فلم يكن أقل خسة ودناءة من دور الفرنسيين وإن كانت المصالح تتضارب احيانا إلا أن الاهداف البعيدة ما لبثت أن تلاقت وهي السيطرة على هذه المنطقة واقتسامها بين الاستعماريين كما حدث بعد الحرب الاولى . وسنرى الآن ما هو دور الانكليز على حقيقته في حوادث ١٨٦٠ الطائفية .

ثالثا : التدخل الانكليزي ودوره في الاقتتال الطائفي سنة ١٨٦٠ :

لقد ثارت ثائرة الفرنسيين على الانكليز لأنهم منعوهم من تحقيق مآربهم وقام كل فريق بفضح الفريق الآخر ، فاستطعنا بذلك أن نقف على الحقيقة كاملة وإن شابها بعض المغالاة احيانا . أما بالنسبة لموقف الانكليز فلم يعد هناك أدنى شك أنهم ، في صراعهم مع الفرنسيين لكسب مواقع استعمارية في الدولة العثمانية ، كانوا يأتون بالاعمال المشينة والدنيئة لتحقيق اهدافهم . ولا يخفى أن الدولة العثمانية قد بدأت تناور مدركة التناقضات بين الدول ، خاصة عندما كان محمد علي باشا في البلاد السورية ، فاستصدرت سنة ١٨٣٩ تنظيما دعي « بالخط الشريف » ، منحت بموجبه الدول امتيازات اقتصادية في السلطنة العثمانية ، وكانت المعاهدة البريطانية ـ العثمانية (بلتا ـ ليما) الموقعة سنة ١٨٣٨ قد منحت انكلترا بالذات تسهيلات اقتصادية خاصة في التجارة والتعرفة الجمركية . وبقيت انكلترا على هذا المنوال تحاول ايجاد موطىء قدم

لها بين السكان فجربت في البداية طريقة التبشير البروتستانتي فلم تفلح لأن البطريرك الماروني تصدى للمبشرين بالحرم الديني فاحرقت كتبهم واضطروا للتخلي عن عملهم التبشيري[٦] . إلا أن انكلترا غيرت طريقتها فارسلت الكولونيل روز لتعلم العربية في مالطة وترجمان سفارتها في الاستانة ريتشارد وود الذي قام بالدعاية عند الموارنة (وهو الكاثوليكي) ضد ابراهيم باشا ، فنجح بهذه المهمة لكنه لم يستطع استمالة الموارنة لانكلترا لأن هؤلاء على حد تعبير الكولونيل روز «كانوا مباعين جسما وروحا لفرنسا» ، فلم يبق امام انكلترا إلا الدروز ، لأن المسلمين كانوا تحت عهدة الدولة العثمانية نفسها ، وطائفة الروم تحت حماية روسيا التي سعت لانشاء مقاطعة لهم في شمال لبنان فلم تستطع . وكي تبرهن على حسن نيتها مع الدروز ، توسطت انكلترا مع محمد علي باشا لاعادة المنفيين منهم في مصر ولتسريح من بقي من الدروز في الجيش المصري . ولم تأت سنة ١٨٦٠ إلا وكانت انكلترا قد أمنت موقعا لها بين الدروز مما دفع النائب بيليو في مجلس النواب الفرنسي إلى القول : « أنتم تعلمون العلم اليقين من أين تهب العواصف التي تجتاح سوريا التاعسة ، فمهبها ليس من البحر المتوسط ، بل من وراء بحر المانش »[٧] . إلا أن التناقض في اقوال الانكليز انفسهم يفضح تدخلهم السافر فهم فضلا عن تدخلهم في كل شاردة وواردة كالفرنسيين ، إذ كانوا يميلون تارة إلى هذا الزعيم وطورا إلى ذاك ،

(٦) La France en Syrie 1860-P13-

(٧) مذكور عند مزهر ص ٦٦٩ .

اقروا بمسؤوليتهم في الحوادث ، فخطب النائب الانكليزي فونسل في مجلس العموم في ١٧ آب سنة ١٨٦٠ قال : « وضح لي من التدقيق في السنين العشرين الاخيرة أن انكلترا هي سبب ما جرى . فقد سعينا إلى ابدال هيئة الحكم في لبنان نكاية بفرنسا ومعارضة لبعض دول اوروبا ، وعملنا على التوفيق بين الدروز والموارنة وجعلنا على كل فريق زعيما وسلطنا على الزعيمين باشا تركيا »[٨] . وهذا هو السر تشارلي نابيار قائد الاسطول الانكليزي في هذه المنطقة اثناء الثورة على المصريين يقول في الجلسة نفسها « اني مخجول من الدور المعيب الذي لعبته في سوريا »[٩] . اما اللورد دوفرين فيصب جام غضبه على الموارنة ناعتا اياهم بمختلف النعوت والمدهش حقا أن التهم نفسها والنعوت نفسها التي كانت تلصقها فرنسا بالدروز ، الصقها دوفرين بالموارنة والمسيحيين إذ يقول « إن مسيحيي لبنان هم عشيرة همجية بربرية عاجزة عن ادارة شؤونها بنفسها فالاكليروس والنبلاء متشاحنون تتقد الآن في صدورهم نيران التباغض ، وفلاحو الاقطاعة المارونية ثائرون على زعمائهم ذوي الاقطاع »[١٠] . كان الانكليز يميلون ظاهريا للدروز ضد النصارى ، إلا أن داخليتهم كانت تبيت كرها لكل سكان هذه المنطقة وهذا هو اللورد دوفرين نفسه يقول في تقرير إلى وزير خارجية انكلترا : « الدمشقيون هم سفاحون متعصبون ومن

(٨) مزهر ص ٦٧١ .
(٩) مزهر ص ٦٧١ .
(١٠) مزهر ص ٦٧٠ .

الضلال وصف القتال الذي جرى بين الدروز والموارنة كاعتداء وثنيين برابرة على اتباع دين المسيح . بل هو نتيجة تباغض طائفتين متساويتين في الهمجية ، انزل الفائزون في اعدائهم البلية عينها التي كانوا مهددين بها فيما لو تغلب هؤلاء »[١١] .

هذا هو الدور غير المشرف الذي لعبته بريطانيا في اذكاء نار الاقتتال الطائفي . إلا أن الفارق بين الدور البريطاني والدور الفرنسي كان كبيرا من ناحية التأثير ، هذا وإن كانت المسؤولية المباشرة في الاحداث تقع على الاثنين بالدرجة نفسها إلا أن التأثير البعيد كان اعمق بالنسبة للفرنسيين ، فبينما كان التأثير الانكليزي ظاهريا عرضيا وآنيا ، كان التأثير الفرنسي عميقا وبنيويا : فانكلترا وإن مالأت الدروز لم تستطع كسبهم كليا أما فرنسا فقد كسبت قسما كبيرا من المسيحيين باعتبارها حامية لهم واخذت تكيف سياستها حسب اوضاعهم وحسب تطلعاتها الاستعمارية الطويلة الأمد ذلك أن علاقتها بالمنطقة وبالمسيحيين علاقة قديمة لعب الدين فيها وحماية المسيحيين دورا كبيرا . اما انكلترا فلم يكن لها أي علاقة دينية بالدروز رغم نشاط مرسليها البروتستانت ، فكانت سياستها استعمارية صرفة لا تستطيع لفلفتها وتغطيتها كما فعل الفرنسيون .

ماذا كانت نتائج هذه الحوادث وهذه التدخلات على الصعيد الطائفي ؟ لقد هدأت الاحوال بعد أن انهك القتال الفريقين وبدأت مساعي المصالحة . إلا أن العقبة الاساسية كانت في كيفية تنظيم

(١١) مزهر ص ٦٧٠ - ٦٧١ .

الاوضاع السياسية لمنع تجدد الفتن . هنا كان للدول الاجنبية دورها المهيمن ، فتشكلت لجنة من ممثلي فرنسا وبريطانيا وبروسيا والنمسا وروسيا وتركيا لتدرس الاوضاع وتقر نظاما للبنان فوافقت الدول هذه على النظام الجديد ، الذي دعي بـ « النظام الاساسي » في ٩ حزيران ١٨٦١ . وحتى نرى تأثير هذا النظام على السلوك الطائفي سوف نتناوله بشيء من التفصيل متوقفين على النصوص التي اصبح لها الاثر من الناحية الطائفية .

رابعا : نتائج الحوادث الطائفية ـ « نظام لبنان الاساسي »:

لم تكن الحوادث الطائفية وقفا على الدروز والموارنة في جبل لبنان ، بل شملت مناطق اخرى من سوريا وتدخلت فيها جميع الطوائف السنية والشيعية والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك . وهذا لا يعني أن الطوائف المسيحية كانت في جهة والطوائف الاسلامية في جهة واحدة في جميع المناطق بل أن اهداف الطوائف كانت تختلف حسب الاوضاع : يقول انيس الصايغ نقلا عن احمد عارف الزين وفريد وفيليب الخازن[١٢] : « فقد آزر الشيعيون الموارنة ، وآووا بعض الهاربين من مسيحيي الجنوب ، ودافعوا عنهم . ولولاهم لأفنى الدروز مسيحيي جبل الريحان . اما الارثوذكس فاشتركوا في عدة معارك مع الدروز ضد الموارنة . وانقسم السنيون إلى فريقين فريق مع الموارنة وآخر مع الدروز » .

(١٢) لبنان الطائفي ص ١٢٢ .

فالمنطقة كلها إذاً كانت غارقة في حرب اهلية لعبت فيها الطائفية المقام الاول في التحالفات والهجمات وما كادت تنتهي هذه الحوادث حتى اضحت كل المنطقة ضعيفة مقسمة الكلمة ، لا تستطيع أن تقاوم، فاصبحت ألعوبة بيد تركيا ودول اوروبا تفعل بها ما تشاء دون استشارة اهلها . في هذه الحالة من التوتر الداخلي والتآمر الدولي أقر «نظام لبنان الأساسي» معبرا قبل كل شيء عن أهداف هذه الدول الاستعمارية مبتعدا عن اماني شعوب هذه المنطقة وتطلعاتها في التحرر الاجتماعي والسياسي الذي بدأت بوادره في الثورات الفلاحية، ولكن ما لبثت أن خفت وظهرت إلى السطح الطائفية فارضة نمطا جديدا من العلاقات الاجتماعية والسياسية .

وهذا هو « النظام الاساسي » الطائفي الذي سوف نرى نتائجه الطائفية في الفصل التالي .

بالنسبة للحدود ، فقد سلخ النظام الاساسي جبل لبنان عن محيطه السوري والعربي بحدود وهمية وحصره في جبل امكانياته الاقتصادية محدودة ، كل ذلك ليبقى العنصر المسيحي مهيمنا فيه . لكن الهيمنة المسيحية لا تعني إلغاء التناقضات الطائفية لأن النظام كرس هذا التناقض بشكل آخر ، إذ نصت المادة الثالثة على تقسيم الجبل إلى سبعة أقضية « ينبغي للمتصرف أن ينصب مأمور ادارة منتخبا من ابناء المذهب الغالبين هناك عدا في النفوس أو أهمية في الاملاك والاراضي الجارية بتصرفهم »[١٣] .

(١٣) مزهر ص ٧١٤ .

اما من ناحية الحاكم الذي دعي متصرفا فيجب أن يكون مسيحيا معينا من قبل الدولة العثمانية . يساعد هذا المتصرف مجلس ادارة استشاري يتوزع اعضاؤه حسب المناطق والطوائف . وهذه المادة الثانية من « النظام » لا يزال معمولا بروحها حتى اليوم في توزيع النواب طائفيا ، ونحن اليوم نعيش بعد ١٢٠ سنة من ذلك التاريخ . فهذا الامتداد إلى اليوم يبين الأثر الذي كان للنظام في بنية المجتمع اللبناني .

اما على الصعيد الاجتماعي ، رغم إلغاء النظام الاقطاعي ، فقد تكرست حقوق الملاكين وتثبتت ملكياتهم ، بل أن سلطة الملاكين العقاريين قد تقدمت من خلال تمثيلهم المتميز في مجالس الادارة والمجالس القضائية على مستوى القضاء والمتصرفية ونظرا لتغلغل قدامى الاقطاعيين في الادارة إذ كان لهم تأثير مهيمن فيما يتعلق بتوزيع الضرائب فمثلا عمد الاعيان في الشمال إلى التقليل من اهمية ارضهم لتهريبها من الضريبة ، اثناء اعداد لائحة المساحة سنة ١٨٦١ . فمن اصل ١٧ مادة التي تكون منها بروتوكول سنة ١٨٦١ هناك ١٠ مواد فيها ابواب ذات طابع طائفي . حتى أن التقسيم الطائفي بلغ القرى إذ نص على أن القرى المختلطة يكون لها شيوخ بعدد الطوائف يمارس كل واحد صلاحياته على ابناء طائفته . حتى أن تنفيذ أوامر السلطة كان يجب أن يتم من قبل مأمورين من طائفة المنفذ عليهم نفسها . هذا هو النظام السياسي الذي فرض على اللبنانيين ولا يد لهم فيه ولا رأي ، وإنما أتى في ظروف صعبة عليهم لم تمكنهم حتى من مناقشته فقبلوا به على أمل

أن يساعدهم على تجاوز المحن التي مروا بها . أما الذين لم يقبلوا به امثال يوسف كرم فوجدوا صعوبة في معارضته فلم يستطع يوسف كرم استقطاب المسيحيين حوله ففشل وغادر البلاد . إلا أننا كما قلنا لا يعني الأمن والقضاء على الحوادث ، أن هذا النظام كان ناجحا ، بل أن الذي نعتقده هو عكس ذلك تماما ، ذلك أن الأمن والتوازن الطائفي في الادارات والوظائف جعل الطائفية تترسخ بنيويا في المجتمع اللبناني وتصبح خطرا على وحدته . فالحوادث الدامية التي جرت سنة ١٨٦٠ ما كانت لتكرس الطائفية لولا النظام الاخرق الذي تبعها . ففي دمشق مثلا حيث كانت الحوادث عنيفة للغاية ، هلك فيها العدد نفسه تقريبا الذي هلك في لبنان ، ومع ذلك لا نرى أي أثر للطائفية بمفهومها الذي بيناه في تحديدها ، والذي يطبق كليا على لبنان . ولنر الآن كيف ترسخت قواعد الانعزالية في عصر المتصرفية .

الفصل الثالث

الانعزالية تحقق كيانها السياسي - المتصرفية

كان لعصر المتصرفية تأثير كبير على البنى الاجتماعية في لبنان ، فالحوادث الطائفية كما قدمنا لم تكن صراعا تقليديا ذا طابع ديني صرف فقط وإنما كانت انحرافا عن التحرك الاجتماعي الذي بدأت طلائعه منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر ، فكان من الطبيعي أن تنتهي حوادث الاقتتال الطائفي بشيء من « المكاسب » الاجتماعية للطبقات الفلاحية المسحوقة فكان إلغاء الاقطاع في النصوص من أهم العوامل التي ساهمت في تكوين المجتمع الحالي . لقد أتى إلغاء الاقطاع في ظروف لم تبلغ فيها علاقات الانتاج الرأسمالية درجة كافية من النمو والسيطرة، فاضطرت السلطة السياسية اثناء حكم المتصرفية إلى استيعاب الاقطاع واستعمال رجالاته لتأمن شر تمردهم فادخلتهم الادارة ، وساعدتهم الاملاك التي كانت لا تزال لهم على تبوء المراكز ، حتى الانتخابية منها . ولكن رغم كل هذا ، فإن العلاقات الرأسمالية في لبنان كانت تتطور شيئا فشيئا ، ولكن على نمط يختلف بين الطوائف : بالنسبة للمسيحيين كان عددهم يتزايد بسرعة والارض تضيق عليهم ، فلم

تمنعهم السيطرة النسبية التي كانت لهم في الجبل واستتباب الامن ، من الهجرة ، ففي مثل هذه الحالات تتم الهجرة إلى المدينة وراء طلب العيش فتكون بدايات العصر الرأسمالي ، أما في لبنان فكانت المدن بيد الاتراك ومنافذ العمل فيها محدودة فانطلقت الهجرة إلى الخارج خاصة إلى اميركا الشمالية ومصر حيث كانت الآمال كبيرة في ايجاد العمل . والعامل الآخر الذي جعل الفلاحين المسيحيين يهاجرون هو الاستيعاب الذي تم لرجال الاقطاع في الادارة والوظائف والمراكز التجارية الممتازة ، إذ وجد الفلاحون أن الطبقة التي حاربوها قد تقوت مواقع افرادها ونالت من السلطة نذرا لا بأس به ، فخافوا التظلم والانتقام . أما الفلاحون الدروز الذين رأوا انهيار سلطة الاقطاعيين الذين التفوا حولهم فلم تكن لديهم الامكانية المادية لشراء الاراضي ، ذلك أن التراكم المالي عند المسيحيين لتعاطيهم المبكر للحرف والتجارة اسرع ، فاشتروا اراضي الاقطاعيين الدروز فاضطر هؤلاء للهجرة متوجهين إلى الداخل خاصة إلى حوران حيث تكثر الاراضي ، وساعدهم وجود جماعات من ابناء طائفتهم هناك ، وكانت زراعة الحبوب قد بدأت تعطي ثمارها في حوران فكانت عاملا لاجتذاب الفلاحين الدروز الذين لم يكونوا قد تعودوا الاعمال غير الزراعية . وكانت حوادث ١٨٦٠ عاملا آخر إذ خاف الدروز من عواقبها فهرب قسم كبير منهم ، خاصة عندما أخذ المسيحيون يطالبون بالتعويضات وتحديد المسؤولية وكانت فرنسا تشد أزر المسيحيين ، الأمر الذي دفع أحد كتّاب نشرة صدرت سنة ١٨٦٠ ، مر معنا ذكرها إلى القول : « أن

الزعماء الدروز يملكون قسما كبيرا من الاراضي في لبنان حيث كانوا يقيمون ، واغلب المسيحيين المقيمين حولهم في المقاطعات المختلطة لم يكونوا سوى شركاء . فإذا أراد هؤلاء الزعماء الهرب إلى حوران حيث لا يصبح بالمستطاع الوصول اليهم ، يمكن إذ ذاك الاستيلاء على ثرواتهم غير المنقولة التي تركوها في لبنان . ومن جهة أخرى فإذا كانت كل بيوت المسيحيين قد احرقت فإن بيوت الدروز بقيت على حالها ويمكنها أن تشكل مع الاراضي ، التعويضات عن الخراب الذي كانوا هم سببه »[1] . كانت هذه إذاً أهم العوامل التي دفعت الدروز ، وخاصة الفلاحين منهم إلى الهجرة . وقد هاجر أيضا من جزاء الحوادث عدد لا بأس به من الزعماء خوفا من الانتقام .

إلا أن عصر المتصرفية قد تميز بخاصتين مهمتين على الصعيد البنيوي .

أولها تركز النظام الاجتماعي الجديد وما رافقه من تطور للاقتصاد وعلاقات الانتاج على أسس تنظيم طائفي .

وثانيها تركز النفوذ الاجنبي الاستعماري ، خاصة الفرنسي ، وعمله الدؤوب على تحويل البنى الاجتماعية الملائمة للطائفية الجديدة عن طريق المدارس والارساليات .

لكن على صعيد الحوادث ، لم يخل هذا العصر منها ، وهذا أمر طبيعي فقبل الاستقرار النهائي يحدث بعض التخلخل وهذا ما

(١) La France en Syrie-1860-P.24.

حدث بالفعل : « ففي ١٨٧٦ اعتدى مسلمو الشمال على المسيحيين وحرقوا بعض قراهم . وكان المسلمون من سنيين وشيعيين ودروز ، قد ساعدوا المتصرف ضد يوسف كرم الذي اعلن ثورة مارونية ضد العثمانيين . وساد الدروز ذعر من المسيحيين ، وكانوا شديدي الحذر من تصرفاتهم . ودعاهم إلى ذلك اتهام المتصرف رستم باشا للمطران الدبس بتحريض الموارنة على الثورة والفتك بالدروز »[٢] .

كي تتوضح لنا البنية الاجتماعية الجديدة سوف نتناول الخاصتين المذكورتين بشيء من التفصيل لما لهما من أهمية في إلقاء الضوء على بنية المجتمع الحالي .

اولا : تركز النظام الاجتماعي الجديد وما رافقه من تطور للاقتصاد وعلاقات الانتاج على أسس تنظيم طائفي .

لا يتسع هنا المجال لتفصيل التنظيمات والتشريعات التي قامت بها الدولة العثمانية ، إما تحت ضغط الدول الاجنبية وإما مسايرة للعصر والتطور ، فهذا يتطلب استطرادا تضيق عنه هذه الدراسة .

إلا أنه يكفينا أخذ النتائج التي أدت اليها هذه التنظيمات وكيف تم استيعابها لتتلاءم مع التنظيم السياسي الطائفي في الجبل اللبناني .

---

(٢) الصايغ ص ١٢٧ .

كما قلنا سابقا، إن أهم عوامل التغيير التي حدثت مع بداية المتصرفية كانت سقوط الاقطاع ، ولكن رافق هذا السقوط تطور في الملكية العقارية كان له أكبر تأثير في دخول الرأسمالية للريف . لقد نص النظام الاساسي على تعداد السكان واجراء مساحة للاراضي ، مما ثبت الملكيات العقارية وحد من توسعها ، إلا في حال الشراء أو البيع أو في الميراث : فالإرث جزأ الملكيات بين اولاد الاقطاعيين الذين كثر عددهم ، اما عملية البيع والشراء فكانت لصالح الذين تجمع لديهم مبلغ من المال واكثرهم من التجار والفلاحين . وقد اضطر اصحاب الاملاك الكبيرة إلى بيع اقسام كبيرة من اراضيهم لأنهم لم يعودوا قادرين على استغلالها كما في السابق ، إذ تحرر الفلاح من سيطرتهم المعنوية والقانونية ، واصبح خاضعاً للقانون العام الذي يخضع له الجميع بمن فيهم الاقطاعيون وكبار الملاكين . وقد رافق هذه الاوضاع نمو في طلب المنتوجات الزراعية الضرورية لسكان المدن التي بدأت تتوسع والمنتوجات الزراعية القابلة للتصنيع مثل الحرير والزيوت ، فأصبحت الاراضي إذ ذاك هدفا لا بأس به لتثمير رؤوس الاموال ، وشجع ذلك طلب الدول الاجنبية للحرير خاصة ، وتدفق رؤوس الأموال منها إلى الريف اللبناني .

كنا قد ذكرنا فيما سبق التأثير القوي لرجال الاكليروس في الاحداث والانقسامات الطائفية . فلا عجب في ذلك إذ كان هؤلاء يسيطرون على جزء مهم من الحياة الاقتصادية في لبنان ، خاصة فيما يتعلق بملكية الاراضي الجيدة ، فالاوقاف قد توسعت على مر الزمن من عطيات رجال الاقطاع والفلاحين الفقراء هربا من

الضرائب والنذورات ومن المشتريات التي قامت بها الكنيسة إذ قد تجمعت لديها على مر السنين الثروات الطائلة . أما استغلال هذه الاراضي ، فكان يجري إما مباشرة من قبل الرهبان ، وإما بواسطة شركاء من الفلاحين . وقد ساهم توسع املاك الكنيسة في هجرة الفلاحين من الريف لأن الارض الصالحة للزراعة قد قلت وارهقت بالضرائب ، ذلك لأن الاوقاف لا تدفع الضرائب فكان على الاراضي الباقية أن تتحمل قسطا اكبر من الضريبة ، فلم تعد تكفي اصحابها . اما الحقول الاقتصادية الاخرى فلم يكن الاكليروس بعيدا عنها وقد ذكرنا فيما سبق تعاطي المطران طوبيا عون بالتجارة مشاركا آل اصفر .

فالملاحظ إذاً مما تقدم أن التغيرات البنيوية للعلاقات الاقتصادية ولعلاقات الانتاج كانت تجري لصالح الطوائف المسيحية ، ذلك أن دخول الرأسمالية إلى الريف جعل الاقتصاد الزراعي البدائي يتحول إلى اقتصاد سلعي مرتبط بالسوق التجاري ، فبينما كان انتاج الحرير سنة ١٨٦١ أقل من مليون كيلو في عموم سوريا اصبح سنة ١٩٠٠ خمسة ملايين كيلو وسنة ١٩١٠ حوالى ستة ملايين كيلو[٣] (والجدير بالذكر أن اربعة اخماس هذه الكميات كانت تنتج في جبل لبنان) . والمعلوم أن الحرير كان يصدر إلى فرنسا ، فنتج عن ذلك ارتباط بالسوق العالمي ، ولا

(٣) G.Ducousso-L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban-P.100-101-1913.

يخفى ما كان للفرنسيين من علاقة مع المسيحيين إذ كانوا يشكلون التجار الوسطاء الرئيسيين ومنهم من سافر إلى مرسيليا ليسهل العمليات التجارية[٤] وأقام فيها .

فضلا عن ذلك ، فإن نظام المتصرفية قد منح الاجانب الاوروبيين تسهيلات خاصة للاقامة والاتجار مع لبنان . فالمتصرف كان يعين بموافقة الدول ، والدعاوى بين أحد رعايا هذه الدول أو أحد المحميين منها وبين أحد سكان الجبل كانت تجري امام مجلس القضاء التجاري في بيروت الذي كان يرأسه مسلم ويتكون بأغلبه من الاوروبيين ومن تجار شرقيين مرتبطين ارتباطا وثيقا بالتجارة الاوروبية . ولا مندوحة من القول أن العدد الاكبر من المحميين الاوروبيين ، وخاصة المحميين الفرنسيين منهم ، كانوا من المسيحيين الاعيان أو التجار بغالبيتهم .

وهكذا نرى أن جميع الظروف الخارجية والداخلية والقوانين التنظيمية والنظام السياسي كانت ملائمة كثيرا للمسيحيين كي يتم بينهم التحول الاجتماعي بوتيرة اسرع من تحول الطوائف الاخرى . فالمسلمون كان عليهم أن ينتظروا لما بعد الحرب العالمية الاولى في ظل سياسة التوازن الطائفي حتى يبدأوا التأقلم مع العلاقات الرأسمالية الصاعدة .

أما على الصعيد السياسي والثقافي فقد استمرت فرنسا على علاقة طيبة بالمسيحيين وأخذت تشجع الارساليات الدينية وتدعمها

(٤) كان الأولون من عائلة الدحداح المارونية .

لفتح المدارس وتدفع لها المال والمساعدات المختلفة رغم اقرار العلمنة داخل فرنسا فإن كامبتا Gambetta رائد العلمنة قد صرح : « إن العلمنة ليست للتصدير » .

ثانياً : تركز النفوذ الاجنبي الاستعماري خاصة الفرنسي وعمله على تحويل البنى الاجتماعية الملائمة للطائفية الجديدة عن طريق المدارس والارساليات :

ولا بد هنا من كلمة حول المدارس الاجنبية عموما والارساليات الدينية والتبشيرية وقد كثر بصددها النقاش في الآونة الاخيرة ، فمنهم من يقول إنها مدارس وطنية بحجة أن اساتذتها وتلاميذها هم من اللبنانيين ويذهب آخرون إلى الدفاع عنها دفاع المستميت معتبرا اياها المدارس الوطنية الوحيدة . أما نحن ، وقد عبرنا عن رأينا بهذا الخصوص في مقال عن التعليم[٥] ، فلا يسعنا القبول بأي شكل من الاشكال لا بالمدرسة الخاصة ولا بالمدارس الاجنبية . ولكن لنضرب بكل هذه المواقف المبدئية عرض الحائط ولنتوقف على الوقائع التي بين أيدينا والتي تعود وثائقها إلى اكثر من نصف قرن ، عندها ندرك أن المؤرخ الذي سوف يأتي بعد نصف قرن سيجد الوثائق التي لا تزال سرية اليوم . أنه ولا شك يصفنا بالغباء لأننا لم نستطع أن نأخذ عبرة مما مضى . والجدير بالذكر أن

(٥) الثقافة العربية - عدد ٤ و٥ سنة ١٩٧١ . مشاكل التعليم ما قبل الجامعي في لبنان .

الاستعمار لم يكن يبغي فقط السيطرة على الاقتصاد ونهب خيرات بلادنا وتصريف منتجاته ، وإنما كي يتم له ذلك باهون سبيل ، عمد إلى اعداد بنية اجتماعية فيها من التناقضات ما يسمح له بالبقاء فترة اطول ، وحتى عندما يذهب من الباب يعود فيدخل من النافذة وجاءت ظروف الانقسام الطائفي لتشكل لهذا الاستعمار ارضا خصبة تمكنه من تعميق التباعد بين الطوائف على الصعيد الثقافي ثم الاجتماعي ، ثم السياسي . ولا يخفى ما كنا قد نوهنا به من أن الطائفية كانت نتيجة وسببا للاختلاف الاجتماعي ، فالنضال ضدها كان يفرض استعمال كل الوسائل لخلق جيل موحد ذي وطنية حقة وهذا ما عملت بعكسه تماما الارساليات والمدارس الاجنبية إذ جعلت الولاء ليس للوطن وإنما بالدرجة الأولى للطائفة ، وبالتالي لهذه الدولة الاستعمارية أو تلك ، ولا يزال صنائع هذه الدول الاستعمارية إلى اليوم عندما يسمعون الدعوة إلى وحدة عربية أو دعوة إلى تضامن عربي يقفون على منبرهم وينادون بالحماية الاجنبية . ويتعجب الدكتور يوسف مزهر[٦] منهم ، عندما يتكلم عن ويلات الحرب الاولى : ومع كل ما نزل باللبنانيين من البلايا والمصائب لم يحركوا ساكنا ولم تبدر منهم بادرة للثورة والمقاومة . فمتى كان اللبنانيون ينامون هكذا على الضيم ويستسلمون للقدر » . ولكنه يستنتج « إلا بعد أن فعلت فيهم الدسائس الاجنبية فعلها . فهل لشباب اليوم أن يتأمل ويعتبر ؟ » ولكن أنى له أن يعتبر ! !

(٦) تاريخ لبنان العام (٢) - ص ٨٥٤ .

ولكن لنر الآن ما كان من أمر هذه الارساليات والمدارس الاجنبية وكيف كانت تعمل على ترسيخ المجتمع الطائفي ؟ ولا عجب أن تهاجم المؤسسات التعليمية الاجنبية اثناء الحوادث الطائفية ، فالشعب قد ادرك بفطرته خطرها على النفوس ، فضلا عن الدسائس التي كانت تحوكها لتغذية تلك الحوادث ولترسيخ نفوذ دولها ، فإننا نفهم تمام الفهم ثورة الدكتورين خالدي وفروخ في كتابها القيم « التبشير والاستعمار » على المؤسسات الاجنبية التي تتخذ التعليم والخدمات الانسانية الشريفة بحد ذاتها كوسيلة للتغلغل الاستعماري ولترسيخ النفوذ الاجنبي عن طريق اذكاء التفسخ والانقسام وتأخير الوعي الوطني والقومي عند مختلف فئات الشعب . إلا أنه لا يخفى ما كان لهذه المؤسسات من تأثير عكسي على بعض العقول النيرة التي وعت خطر الاستعمار وألاعيبه، فهذه دائما حال الحركة الاجتماعية التي تخلق نقيضها الذي يقضي عليها . ولكن حتى يتبلور هذا النقيض على الصعيد الشعبي يكون الاستعمار قد نال مكسبا مهما في بلادنا ، والذي يضع فينا الأمل هو اقتناعنا بالتطور الحتمي للمجتمعات نحو التحرر والانعتاق . وما علينا نحن إلا أن نعجل هذا الوعي الشعبي وندفع بالتاريخ ولو خطوة إلى الأمام ، وهذا هو الهدف الاساسي لهذه الدراسة .

سوف نعمد الآن إلى تعداد المؤسسات التعليمية والارساليات الاجنبية التي نشأ بعضها قبل عصر المتصرفية وإنما كلها تقريبا تركزت واستتب لها المقام في هذا العصر وبقيت إلى ما بعد الحرب العالمية الاولى حيث كشرت عن انيابها وكشفت عن حقيقتها في زمن

الانتداب ، ولا يزال بعضها قائما إلى اليوم وإن غير بعض استراتيجيته حسب الاوضاع ، إلا أن اهدافها الحقيقية لا تزال نفسها : تفسيخ المجتمع اللبناني وعزله عن محيطه العربي واذكاء نار الفتن في كل مناسبة للوقوف في وجه أي رياح تغييرية إلى الافضل تهب على لبنان . وهذه المؤسسات هي التالية : اليسوعية - أخوة المبدأ المسيحي - الأخوة المريميين - آباء الارساليات الافريقية - رهبنة البنديكتان - الآباء البيض - رهبنة الدومينيكان - الآباء الكرمليين - الكبوشيين - الآباء اللعازاريين - راهبات المحبة - المدارس التي تمولها الاليانس الفرنسية - الاليانس الاسرائيلية - (هذه بعض الارساليات الفرنسية)[٧] - اما المؤسسات الانكليزية والاميركية البروتستانتية[٨] فهي التالية : الارسالية الانكليزية السورية وتضم ٢٨ مدرسة - الارسالية الاميركية (برسبيتاريان Presbitarian) وتضم ٦٣ مؤسسة تعليمية - جمعية الكواكرز Quakers وتضم ١٤ مدرسة . هذا فضلا عن المدارس والارساليات الروسية والايطالية . اما المؤسسات التعليمية الطائفية الوطنية فكانت بأغلبيتها تتلقى المساعدات الاجنبية واساتذة للتعليم فيها وكان تلامذتها يتقدمون لنيل الشهادات الاجنبية ، فاغلبية هذه المدارس الساحقة كانت مسيحية : كان هناك سنة ١٩٠٠ حوالى ٦٥٠ مدرسة مقسمة كما

(٧) F. CHARLES - ROUX المرجع المذكور ص ٢٣٠ - ٢٣١ ، و Section de L'Enseignement 1919 - Congrés Français de la Syrie.

(٨) Washington Serruys notice sur Le Liban - P. 21 - 22 - 1900 .

يلي : **١٢** مدرسة اسلامية ـ مدرسة واحدة درزية والباقية مدارس مسيحية (مارونية ـ ارثوذكسية ـ ملكية ـ بروتستانتية)(٩) .

يكفي تعداد هذه الارساليات حتى تتضح لنا تلك الفسيفساء التعليمية في لبنان ، والجدير بالذكر أن هذه المدارس كانت تعلم على هواها وما يحلو لها خادمة بذلك مآرب دولها ، والبعض منها طرد من بلده الاصلي ومدت له يد المساعدة في الخارج ، وهذا هو الأب ديدس في تقريره امام المؤتمر الفرنسي حول سوريا سنة **١٩١٩** الذي وضع له العنوان التالي : « المدارس الابتدائية الفرنسية في الريف السوري أو مدارس « التغلغل Ecoles de Pénétration » يقول دون أي حياء : « جميعهم (يقصد جميع التلاميذ) لم يتعلموا الفرنسية ، لكن كلهم قد تشربوا ، في هذه المدارس المدعمة من قبل الفرنسيين ، **حب فرنسا** »(١٠) . فماذا يصبح إذاً بهذا الوطن وبوحدة ابنائه إذا كان تلاميذ المدارس الانكليزية قد تشربوا **حب انكلترا** ، وتلاميذ المدارس الاميركية **حب اميركا** ، وتلاميذ المدارس الروسية **حب روسيا** ، وتلاميذ المدارس الايطالية **حب ايطاليا** ، وتلاميذ المدارس العثمانية **حب تركيا** ؟ اين هي المدارس الوطنية التي تشرب حب الوطن ؟ إنها لم تكن موجودة وإن وجد بعضها كان « التغلغل » الاجنبي يأتي دائما ليغريها بالمساعدات فيطمس وطنيتها ويربطها بعجلته . وحسبنا أن نقرأ التقارير المقدمة للمؤتمر الفرنسي

(٩) Serruys P.21.

(١٠) Congrés Français de La Syrie (C.F.S.) 1919-Section ensigne-ment P.46.

حول سوريا والمنعقد في مرسيليا سنة **١٩١٩** تحت رئاسة بول هوفلان المشهور ، حتى ندرك مدى السيطرة التي كانت تمارسها فرنسا على عقول ابناء هذا الوطن ومدى الانقسام الذي توسعت شقته ليس فقط على الصعيد الاجتماعي وإنما ايضا على الصعيد القومي إذ اعدت فرنسا زمرة من الناس كانوا لها بمثابة حصان طروادة أو رأس جسر استعماري استطاعت بمساعدته أن تفرض انتدابها على المنطقة وأن تجعل اتباعها يعيشون في عزلة خانقة عما يحيط بهم من تحرك ثوري تحرري . ولا نغالي كثيرا إذا قلنا أن فرنسا كانت تعتمد بشكل اساسي على ارسالياتها لتثبت حقها في استعمار هذه المنطقة ، وما المؤتمر الفرنسي حول سوريا إلا لاعداد الدراسات اللازمة لذلك فهذا هو بول هوفلان يقول في خطابه الافتتاحي : « يجب الوصول إلى هذه المحادثات (يقصد محادثات الدول لاقتسام المنطقة) بملف جاهز لانارة مفاوضينا ولاعطائهم الاسلحة » . ثم يضيف : « إذا كنا اقوى المشترين الاوروبيين من سوريا فنحن لسنا اقوى بائعين ، باستطاعتنا أن نناقش حول قيمة هذا الخط الحديدي الفرنسي أو ذاك الخط الاجنبي ونناقش اتساع الاملاك العقارية للفرنسيين أو لغيرهم من الاجانب . . . ولكن هناك تفوق لا يمكن انكاره : وهو التفوق الساحق للاعمال الفرنسية في حقل التعليم»(١١) هذا هو إذاً أحد تبريرات هوفلان التي تجعله يطالب بالاستعمار الفرنسي لسوريا . اما تبريراته الأهم فقد أتت على الصعيد الاقتصادي في تقريره للمؤتمر نفسه حيث وضع له

(١١) Section de L'Enseignement- C.F.S.-P.6.

العنوان الاستعماري التالي : « ماذا تسوى سوريا»[١٢] ؟ ويضيف هوفلان بشيء من الصراحة - وجل ما يشكر عليه صراحته - نقلا عن صحيفة ايطالية تدعى ستامبا Stampa صادرة بتاريخ ٥ نيسان سنة ١٩١٤ : «لقد اصبحت فرنسا ، دون أي جدال ، سيدة في سوريا . وتسرب التأثير الفرنسي في سوريا حتى العظم ، فالاداة الفاعلة الاقوى لفرنسا هي المدرسة . إن كل السوريين المثقفين مسلمين ومسيحيين يتكلمون الفرنسية ويفكرون بها . إن كل الادوات الفاعلة الفرنسية في سوريا تفقد اهميتها امام هيئة الاحتلال الضخمة والصامتة هذه ، فهي معسكرة في سوريا منذ خمسين سنة وتضم بثقافتها النخبة العربية محققة بذلك افضل عمل للتغلغل السياسي يمكن لحكومة أن تحلم به »[١٣] .

هذه هي إذاً، التطلعات الاستعمارية التي تكمن وراء المدارس والارساليات الاجنبية ، اما إذا اردنا التدقيق في برامج التعليم وفي كيفية انتقاء الاساتذة فتتضح لنا اكثر فاكثر الاساليب التي بواسطتها يبذر هؤلاء المرسلون الشقاق بين الطوائف[١٤] ويدسون فيما بينها ليؤلبوا بعضها على البعض الآخر . فلا عجب إذاً إذا تعمقت الهوة بين الطوائف فيما بعد وتركزت على نوع مبتور من التجديد والتحديث والعلم المزيف هو في الحقيقة اخطر بكثير من التنافر التقليدي . وقد أدى هذا النمط من التغلغل عن طريق المدارس

(١٢) Setion Economique C. F. S - Que vaut la Syrie? 1919.

(١٣) Section de L'Enseignement - C.F.S. P7.

(١٤) أنظر في هذا الصدد كتاب التبشير والاستعمار ص ٦٨ ، ٦٩ و٧٤ .

والارساليات إلى ارساء قواعد الطائفية وتجذيرها في البنية الاجتماعية مما دفع أنيس صايغ[١٥] إلى القول أنها اصبحت عقائدية أي أنه اصبح لها اتباع ومدافعون في جمعيات واحزاب وتنظيمات وحتى اصبح لها « بسودو » - فلاسفة يبررونها ويعزون وجود لبنان لها . ولا يخفى ايضا ما كان لهذه الارساليات والمدارس من أثر في اعداد كوادر البلاد وسياسييها الذين انيطت بهم مسؤولية خدمة الدول التي تعلموا لغتها وآدابها . إذ ذاك تحول الانقسام الطائفي الديني البحت إلى انقسام سياسي خطير ترعاه وتباركه هذه الدول الاجنبية وتجيره لمصالحها : فلم تعدم سوريا ، مثلا ، ولبنان خاصة ، من جماعات من اشباه المثقفين المتخرجين من المدارس الاجنبية الذين بدل أن يطالبوا وينضالوا للاستقلال بمختلف الوسائل عمدوا إلى توقيع العرائض التي تطالب بفرنسا أو بغيرها منتدبة على لبنان .

ومجمل القول أن الطائفية في عصر المتصرفية قد ترسخت وبدأت تقف في وجه الوعي القومي الذي شارف على البزوغ قبل واثناء وبعد الحرب العالمية الاولى . إلا أنها امام هذا الوعي الذي يهددها ويهدد دعاتها بدأت تتلبس بثوب جديد لتتخذ مضمونا سياسيا صريحا بعد أن كان لها المضمون الاجتماعي وهذا هو مدار بحثنا في الفصل التالي .

(١٥) لبنان الطائفي ص ١٢٩

الفصل الرابع

بروز الوعي القومي
قبل وبعد الحرب العالمية الأولى
وبدء تناقضه مع الانعزالية

قلنا فيما سبق إن الظاهرة الاجتماعية التاريخية تخلق نقيضها الذي يقضي عليها ، فهذه سنة التقدم والتطور ، إذ أن التناقضات عندما تنفجر في المجتمع تخلق مجتمعا جديدا مبنياً على انقاض المجتمع القديم ومستفيدا من اوضاعه . كانت هذه هي الحال مع الاستعمار فهو رغم قضائه على وحدتنا ووطنيتنا واستقلالنا فترة من الزمن استطاع فيها أن ينهب خيراتنا ويسممنا بفكر يزيد في التجزئة ، إلا أنه ، في عملياته هذه ، قد بذر الوعي في ارجاء الوطن ، الوعي على ضرورة التحرر من سيطرته ، الوعي على ضرورة الوحدة ، الوعي على ضرورة بناء الدولة القوية والحديثة . وكان لهذا الوعي السياسي القومي أن ينشأ لاول مرة في بدايات القرن العشرين رغم أن مقدماته والحوادث التي حضرت له تعود إلى بداية القرن التاسع عشر . وعندما نقول إن الاستعمار كان له تأثير في نشوء الوعي القومي لتناقضه الحاد مع هذا الوعي ، لا نعني على الاطلاق أن الاستعمار هو الذي ينمي الوعي القومي . هذا الوعي هو في الاساس وعي اجتماعي ذو تركيب معقد يتراوح من الوعي

الفردي ، إلى الوعي الجماعي أو وعي المجموعة ، إلى الوعي الاجتماعي الكلي والشامل ، وتتداخل هذه الاشكال من الوعي فيما بينها وتتكامل تكاملا جدليا ، إلا أنه لا قيمة لواحد بمفرده : قد يسبق مثلا الوعي الفردي الوعي الاجتماعي لكنه يبقى دون تأثير . لكن هذا الاخير يرافقه حتما الوعي الفردي والوعي الجماعي .

كانت هذه حال الوعي القومي في لبنان وفي البلدان العربية في اوائل القرن العشرين ، وعيا اجتماعيا لا يراه المؤرخون إلا عند الافراد أي على شكل وعي فردي ، أو عند الجماعات أي على شكل وعي جماعي . اما الحقيقة فهي ابعد من ذلك . فالوعي لا يمكنه أن ينبلج ويتبلور ويظهر للباحث والمستقصي إلا عندما يصبح اجتماعيا ، أي شعبيا ذا تأثير على الاغلبية الساحقة من الناس ، اما كيف ينشأ هذا الوعي بشكل مطلق وكيف نشأ في بلادنا العربية ؟ فهذه قضية يطول فيها البحث والتمحيص وقد كتبنا بهذا الخصوص « ولكن ما الذي كان في اصل الوعي القومي الوحدوي ، هل الدولة الحديثة أم فكر الغرب ، أم نشوء البرجوازية أم عوامل اخرى ؟ الحقيقة أن الاجابة عن هذا السؤال ضرب من التبسيطية والاحادية . إلا أن الشيء المؤكد هو أن الوعي ينشأ في جدلية الصراع فهو والصراع مرتبطان ارتباطا ديالكتيكيا : فالصراع يخلق وعيا والوعي يخلق صراعا وكل تقديم واحد على آخر يوقع في المنطق الشكلي وفي تجزئة الكل وفي ايقاف حركة التاريخ : وإذا أردنا أن نسهل الأمور يمكننا القول أن الصراع بين الدول الاستعمارية على اسواق العالم ومنها المنطقة العربية وخاصة مصر ، وظهور الوعي

القومي في اوروبا آنذاك ، قد ولد عند المصريين واللبنانيين والسوريين وعيا لضرورة التحديث ، (كل هذا من ناحية مبدئية) وبناء دولة قوية موحدة الامر الذي أثار مخاوف الدول الاستعمارية على مصالحها ، فعمدت إلى ضرب هذه الحركة القومية الوحدوية . لكنها ، وإن قضت عليها مؤقتا ، فما عتمت أن بذرت الوعي القومي من جديد وهذه المرة ضد الاستعمار واستغلاله واحتلاله .

« فالملاحظ أن الوعي القومي العربي الوحدوي لم ينشأ كما كانت الحال في أوروبا في غمار صراع طبقي داخلي ، بل في غمار صراع ضد محاولات الافناء التركية ثم ضد اضطهاد السيطرة الاستعمارية الاجنبية »[1] .

إلا أن المهم بالنسبة لنا كيف انعكست الحركة القومية على لبنان وكيف تصدت لها الطائفية فحرفت الوعي القومي إلى انعزالية من جهة مطالبة بوطن قومي مسيحي تحت الحماية الاجنبية ، ثم إلى انتفاضات ثورية قومية من جهة اخرى مطالبة بازالة الحكم الاجنبي وبتوحيد لبنان مع سوريا ، إلى بروز تيار وسطي توفيقي بسودو ديمقراطي يبني نظريته على التوازن الطائفي الذي أدى إلى توازن سياسي بين الولاء للاجنبي والتطلعات الوحدوية .

وتجدر هنا الاشارة إلى أن بداية الوعي القومي ظهرت في بيروت ودمشق وكانت الجامعة الاميركية مسرحا للقاءات كثير من المثقفين العرب . وكان ذلك في عهد السلطان عبد الحميد الظالم

(١) من محاضرة القيت سنة ١٩٧١

فتأسست الجمعيات العلنية والسرية في بداية هذا القرن فالعلنية اتخذت طابعا ادبيا في الظاهر ، اما في الخفاء فكانت تجمعا للناقمين على الاستبداد الحميدي . اما من الناحية الطائفية فكان المسيحيون يشكلون عنصرا اساسيا في هذه الجمعيات ، وشاركوا في تأسيسها وكانوا قادة الحركة العربية القومية . لكن المسيحيين ما لبثوا أن تلكأوا فتحولت القيادة إلى المسلمين . ويرد جورج انطونيوس[٢] هذا التحول إلى انتشار التعليم الغربي إذ يقول : « من النتائج الباقية إلى الآن ، التي أدى اليها انتشار التعليم الغربي في بلاد الشام أنه اعان على تحويل قيادة المعركة العربية القومية من يد النصارى إلى يد المسلمين . وكان السبب الرئيس لذلك هجومه الخفي على اللغة العربية من حيث هي أداة الثقافة القومية « ثم يضيف » وكان لهذه الظاهرة أثر مهم - بل حاسم من بعض نواحيه - في مستقبل الحركة القومية . فقد كانت الكثرة الطامية من تلاميذ المدارس الاجنبية نصارى ، لأن المسلمين كانوا يخشون أن تؤثر هذه المدارس في ابنائهم وتحولهم عن دينهم ، فآثروا أن يرسلوهم إلى المدارس الاسلامية التي تؤسسها الدولة أو الجمعيات الاسلامية بالرغم من أن هذه المدارس أقل كفاية من المدارس الاجنبية »[٣] . وهكذا نرى أن التعليم الاجنبي كان له اكبر الأثر على مسار الحركة القومية . واسوأ من ذلك كله - يقول انطونيوس، «انه يسر السبيل لرجال الدين المسيحي ليتملكوا اسباب القوة السياسية ، بل كان احيانا

(٢) يقظة العرب ص ١٩٦ .
(٣) انطونيوس ص ١٦٧ .

يدفعهم إلى ذلك عمدا . . . كان التعليم الغربي يفسد ما قام به المصلحون العرب من اتراب البستاني الذين كانوا اول من وقف في وجه الخلافات الطائفية والمطامع السياسية لرجال الدين المسيحي ، وكانت هذه المطامع هي التي تثير شر تلك الخلافات»[٤] .

وحتى تتضح لنا تلك الامور ويتبلور التناقض بين الطائفية والقومية سوف نعالج بشيء من التفصيل المواقف السياسية اللبنانية ابان بروزوتبلور الوعي القومي العربي منذ بداية القرن العشرين حتى نهاية الانتداب .

اولا : الانعزالية القومية والمطالبة بوطن قومي مسيحي :

كان لانتقال الحركة القومية العربية إلى المسلمين الاثر البالغ على مسيحيي الجبل اللبناني بشكل خاص ومسيحيي الولايات بشكل عام . فرغم أن جورج انطونيوس يرد هذا الانتقال إلى تأثير التعليم الاجنبي على المسيحيين ، إلا أنه تبقى هناك اسباب موضوعية اكثر عمقا . فبالنسبة للعلاقة القديمة بين المسيحيين والغرب واعتمادهم على الحماية الاجنبية ، لم يكونوا يرون عدوا اساسيا لهم الا تركيا. اما المسلمون فكانت معارضتهم لتركيا في البداية معارضة لا تصل إلى حد الإنفصال بل كانت تبغي الاصلاح والتحديث واعطاء العرب حقوقهم وحكمهم الذاتي . وكانوا يرون أن الآفات كلها تأتي من الاجانب المستعمرين الطامعين بالدولة العثمانية ، كان مؤتمر باريس العربي الذي عقد سنة ١٩١٣ قد

(٤) انطونيوس ص ١٦٦ .

اشار « إلى احتمال التدخل الاجنبي وإلى أنه خطر يجب درؤه بعزم وتصميم . ولم يدر أي حديث عن الانفصال أو الانشقاق »[٥] .

وفي تلك الاثناء كثر الكلام عن الدولة العربية الاسلامية ، وعن العودة إلى تعاليم الدين الاسلامي . فأوجس المسيحيون خيفة ولما لم تكن تركيا بنظر المسلمين إلا دولة ضعيفة يجب اصلاحها كان الغرب الاوروبي المسيحي الخطر الذي بدا في الافق وأخذ يعد العدة لاقتسام مخلفات الدولة العثمانية ومن ضمنها البلاد العربية . فكانوا على حق في توجس هذا الخطر . هذا الاختلاف إذاً بين المسلمين والمسيحيين في تعيين مصدر الخطر اظهر الخلاف وكأنه طائفي وإن لم يكن في البداية كذلك ، إلا أنه ما لبث أن تحول إلى طائفية سياسية . وتوسع شق هذا الخلاف حتى توصل زعماء المسيحيين إلى المطالبة بوطن قومي مسيحي الاغلبية الساحقة من سكانه مسيحيون تحت حماية الدول ؛ وفي مقابل ذلك ، عندما تأكد المسلمون من انهيار تركيا اثناء الحرب اخذوا يطالبون بالدولة العربية الواحدة .

وهكذا برز التيار الانعزالي المسيحي مجابها التيار الاسلامي العروبي الوحدوي ، ودفع التطرف في الدعوة لهذين التيارين إلى تمحور الشعب اللبناني تمحورا طائفيا إذ يسمي كمال الصليبي هذا التيار الانعزالي المسيحي بالقومية اللبنانية ينسى أن يجد فارقا بين القومية العربية والقومية اللبنانية ، على حد زعمه ، سوى الفارق الطائفي[٦] ولا يذكر اطلاقا الموقف الذي كان يقفه الفريقان من

(٥) انطونيوس ص ١٩٢ .

(٦) تاريخ لبنان الحديث انظر الصفحات بين ١٩٥ و٢٠٤ .

التدخل الاجنبي الامر الذي نجده عند انطونيوس بكل وضوح وقد مر معنا ذكره .

فبينما كان رواد الحركة القومية العربية يهدفون إلى استغلال التناقضات الدولية للفوز باستقلال ووحدة العالم العربي كان رواد الحركة القومية المسيحية اللبنانية يمدون يدهم إلى فرنسا كي تساعدهم على انشاء وطن تحت حمايتها ، وكي ندلل على موقف رواد الحركة العربية القومية من الدول الاجنبية نذكر هذا القرار الذي اتخذته جمعية العربية الفتاة سنة ١٩١٥ وعرضته على الامير فيصل[٧] ، « نتيجة لاشتراك تركيا في الحرب اصبح مصير الولايات العربية في الدولة العثمانية معرضا لمخاطر شديدة ، ويجب بذل جميع الجهود لضمان حريتها واستقلالها . كما تقرر أنه إذا تحقق أن للدول الاوروبية مطامع في هذه البلاد فإن الجمعية ملزمة بأن تعمل إلى جانب تركيا لكي تقاوم التدخل الاجنبي مهما تكن صورته » .

وهكذا نرى أنه بينما كان رواد الحركة العربية يسعون لنيل « ضمانات قوية تؤمن استقلال العرب في المستقبل »[٨] . كان زعماء اللبنانيين المسيحيين بجمعياتهم التي تأسست في فرنسا والمهجر ومصر يعملون على المطالبة بحماية فرنسا . فالحق يقال أن عملها هذا كان بمثابة رد فعل . والدليل الذي لا يقبل الشك على فقدان الروح القومية في هذه الدعوة اللبنانية أن مفكريها ومنظريها لم يعملوا على بلورة الصراع مع الاجنبي المحتل ولم يدعوا ولا مرة إلى النضال

(٧) انطونيوس ص ٢٣٧ .

(٨) انطونيوس ص ٢٤١ .

بجميع الوسائل ، بما فيها الثورة المسلحة مثلا لتحقيق الاستقلال . فكان اعتمادهم بالاساس على الدول الاجنبية فإن لم تكن فرنسا فانكلترا وإلا فاميركا أو ايطاليا أو غيرها من الدول التي تضمن وتساعد على هذا الاستقلال[٩] . فالواضح إذاً أن المسيحيين الذين كانوا متقدمين من الناحية العلمية والاجتماعية بدأوا يتخلفون من الناحية السياسية فسهل على زعمائهم تصوير الحركة القومية العربية على أنها دعوة اسلامية إذ كانت العصبية الطائفية هي مصدر حكمهم على القومية العربية ويكفينا أن نطالع كتيب صدر في الاربعينات تحت عنوان : « لبنان وطن مسيحي في الشرق الادنى » وقعنا على نسخة منه باللغة الفرنسية ويعتقد أنه من صنع رجال الدين الموارنة حتى نتبين الفهم الناقص والمتخلف لحركة الشعوب وتواريخها في التقدم الاجتماعي والسياسي ، والدس الرخيص على القومية العربية والوحدة العربية . فالمحور الاساسي الذي يدور حوله هذا الكتيب هو تبيان أن القومية العربية هي اسلامية « لماذا التحدث عن (البلاد العربية) عندما يتعلق الأمر بأمم لا تشكل فيما بينها أي تجانس من الناحية الاثنية ، وليس لها أي شيء مشترك إلا اللغة فيما عدا الاسلام الذي هو الدين الرسمي - إلا في لبنان ؟ فبالنسبة لابطال العروبة لا يمكن للوحدة العربية أن تعني إلا الوحدة الاسلامية »[١٠] .

ويستمر هذا الكتيب يعلن اكثر فاكثر عن جهل مؤلفيه فيما

(٩) انظر في هذا الخصوص كتاب يوسف السودا : في سبيل الاستقلال .

(١٠) Le Liban foyer chrétien du proche- orient ص ٦

يتعلق بحركة الشعوب وتواريخها فيطالب بالعزلة عن المحيط العربي وبتجميع مسيحيي الشرق في وطن خاص فيقول[١١] : « إن مبادىء الحكمة (واية مبادىء !) التي لها المقام الاول في بناء العالم ، تتفق مع مقتضيات العدالة والقانون الطبيعي لتقرر أن الحل الامثل يجب أن يكون في مجتمع مسيحيي الشرق في وطن واحد حيث يشكلون كلا متجانسا من الناحية الاخلاقية والاجتماعية » فنحن لا نريد أن نناقش هذه الآراء التي نعتبرها واضحة تماما تدل على عدم واقعيتها وأن محركها الاساسي هو العصبية لا اكثر ولا أقل .

أما العقبة الرئيسة التي برزت في وجه دعاة الانعزال اللبناني فكانت الحدود التي يريدون المطالبة بها لهذا الوطن المسيحي . فقد رأوا من تجربة الحرب وما جرته من ويلات وجوع على الجبل أن الوطن المسيحي إذا بقي في حدود المتصرفية لا يستطيع العيش ، يضاف إلى ذلك التطلعات البرجوازية المسيحية التي ادركت أنها لا تستطيع توسيع نشاطها الاقتصادي إلا إذا بسطت نفوذها على مناطق اكثر منها تخلفا وهذه المناطق في الشمال والجنوب والبقاع كانت ملحقة بسوريا . فإذا ضمت هذه المناطق إلى لبنان الجبل تظل السيطرة العددية للمسيحيين ويتسع اطار التحرك لهذه الرأسمالية . عندها لجأ مفكرو هذه البرجوازية المسيحية إلى نوع من التبريرات التاريخية كي يثبتوا أن هذه المناطق كانت دائما جزءا لا يتجزأ من لبنان الذي كان مستقلا على مر التاريخ . وهم إذ اهملوا أو تجاهلوا طرائق البحث التاريخي التي نوهنا بها في بداية بحثنا عمدوا إلى

(١١) المصدر نفسه ص ٧ .

انتقاء ما يوافق مطاليبهم من التاريخ ، مركزين ، بشكل اساسي ، على الناحية السياسية ، ومتعامين عن أن التاريخ هو حركة المجتمعات وصراعاتها للتخلص من السيطرة والاستغلال ، فوقعوا إذ ذاك بالانتقائية ، والتبسيطية . وكان الاكليروس المسيحي متزعما لهذه الدعوة إذ ترأس البطاركة والمطارنة الوفود إلى مؤتمرات السلام فكان الوفد الثاني برئاسة البطريرك الحويك وعضوية المطران مبارك والمطران فغالي والمطران شكر الله والخوري اسطفان الدويهي وملحم ابراهيم شماسة ، ثم المطران كيرللس مغبغب (الذي اصبح بطريركا فيها بعد) وهو يمثل طائفة الروم الكاثوليك[١٢] . هذا ويقول مزهر « إن البطريرك كان يرغب أن يكون الوفد مؤلفا من كل الطوائف وفي عدادهم شيخ عقل الدروز » إلا أنه يرد عدم تأليف الوفد على هذه الصورة إلى ارادة جورج بيكو الذي لم يسمح أن يسافر مع البطريرك إلا هذا العدد الضئيل[١٣] . على كل حال إنها حجة لا ترتكز على اساس . فنحن نعتقد أنها حجة كي يخلو الجو لرجال الدين المسيحيين ، ويطالبون بما يحلو لهم وبالتالي يطالبون بحماية فرنسا . وهذا الذي حدث بالفعل ، إذ تقدم البطريرك الحويك بتقرير يشرح فيه اوضاع لبنان ويبرهن على استقلاله ويطالب باعادة المناطق التي سلخت عنه ويبرر دعوته للانتداب الفرنسي بأسباب تاريخية ومصلحية وثقافية[١٤] . وقد أيده

(١٢) مزهر ص ٨٨٦ .

(١٣) مزهر ص ٨٨٦ .

(١٤) Les revendications du Liban mémoire de la délégation Libanaise à la conférence de paix-Paris 25 octobre 1919.

في ذلك تقرير آخر قدمه المطران كيرللس مغبغب وهو ينضح فضلا عن ذلك بالطائفية غير مكترث للتناقضات التي أتى بها كلامه خاصة عندما يتكلم عن ضم المناطق إلى لبنان مدعيا أن بعض سكان هذه المناطق قد فوضوه التكلم باسمهم ليطالب بانضمامهم إلى لبنان[١٥] .

في هذه التحركات السياسية لم يكن طبعا صوت الشعب هو المسموع ، فالذي قرر مصيرنا هو اتفاقات الدول الاستعمارية فيما بينها (سايكس ـ بيكو) فارادتها كانت فوق كل ارادة إذ قسمت هذه المنطقة بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني ، وضم الشمال والجنوب والبقاع والساحل إلى الجبل تحت اسم دولة لبنان الكبير ، وحدث ذلك دون استشارة المناطق ودون الالتفات إلى تقرير وتوصيات لجنة كنج ـ كراين سنة ١٩١٩ التي ارسلت لاستفتاء الناس والوقوف على مطالبهم ، إذ كان سكان المناطق التي ضمت إلى لبنان يطالبون بابقائهم في الوحدة السورية ، وهذا ما اوصت به اللجنة وتشير اللجنة في الدرجة الثانية بالمحافظة على وحدة سوريا حسب رغائب السواد الاعظم من سكانها كما تدل على ذلك عرائضهم .

« لأن البلاد المشار اليها محدودة وعدد سكانها قليل جدا ووحدتها الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة بينة لا تحتمل انشاء حكومات مستقلة ضمن حدودها المطلوبة . وإذا كان

(١٥) Le grand Liban de Syrie à la conférence de paix-Paris octobre 1919.

في الوسع تجنب هذا التقسيم فإن البلاد عربية بلغتها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها » .

« ولا ينبغي حين الاعتراف بوحدة سوريا نسيان الاماني الطبيعية في المناطق التي تشبه لبنان الذي له نوع من الاستقلال . وتكون الوحدة أصح وامتن إذا اعطي لبنان وما شاكله نوعا واسعا من الاستقلال الاداري ، فإن برنامج دمشق نفسه يطلب حكومة على قاعدة اللامركزية الواسعة . تمتع لبنان بكثير من الرخاء والحكم الاداري في المملكة التركية فمن الضروري ألَّا يكون حظه في المملكة السورية اقل من حظه في المملكة التركية ، بل ، يجب أن يعتقد بأن علاقاته الاقتصادية والسياسية مع باقي سورية افضل منها إذا انفصل عنها انفصالا تاما » .

«وبالطبع ، إن لبنان كبلاد اكثر سكانها مسيحيون يخشى تسلط المسلمين في سوريا المتحدة وهناك موانع اربع تقيه هذا الخوف » :

« **أولا** : استقلاله الاداري الواسع » .

« **ثانيا** : وجود دولة وصية قوية مدة طويلة يتألف فيها الدستور الذي تسير عليه الحكومة الجديدة » .

« **ثالثا** : مشارفة جمعية الأمم التي تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الاقليات » .

« **رابعا** : شعور الحكومة العربية بضرورة المحافظة على لبنان لكي تستطيع الدخول في جمعية الأمم » .

« وعلاوة على ذلك فإذا كان عدد المسيحيين كبيرا في داخل المملكة يزول الخطر من جنوح المسلمين إلى الاستياء الذي لا بد منه إذا كان عدد المسيحيين كبيرا خارج المملكة وهذا الأمر تؤيده الحوادث في الهند في علاقات الاديان المختلفة » .

« ثم لبنان كبلاد اكثر سكانها مسيحيون يكون اقوى وافيد إذا كان ضمن سورية المتحدة مما لو كان خارجها منفردا لوحده إذ يكون شريكا لها في منافعها ومصالحها الحيوية ولذلك نرى أن تكون سوريا ولبنان متحدين معا لفائدتها وهذا رأي اللبنانيين المتنورين انفسهم »[١٦] .

هنا نستطيع القول أن جبل لبنان المسيحي بغالبيته والمتقدم برجوازيا استطاع استعمار المناطق التي ضمت اليه في الشمال والجنوب والبقاع والتي اكثريتها من المسلمين وذلك رغما عن ارادتها في البقاء مع سوريا ، اما الاداة المنفذة لهذا الاستعمار فكانت فرنسا . طبعا ليس بهذه السهولة لأن العنصر الفاعل في الجبل ليس اهل الجبل والساكنين فيه بل أنهم كبار التجار الذين اقاموا في المدن وكانوا على صلة وثيقة بالجبل ، امثال هؤلاء ستكون لهم السيطرة المادية وسوف يشاركون في اعداد تنظيمات « لبنان الكبير » تلك التنظيمات والقوانين ، واهمها الدستور ، التي سوف تكفل لهم أن يلعبوا الدور الرئيس في السياسة اللبنانية ويعملوا بكل ما اوتوا من

---

(١٦) انطونيوس ص ٦٠٢ - ٦٠٣ .

قـوة على فصـل لبنان ، اكـثر فأكـثر ، عن سـوريـا والعـالم العـربي وإلصاقه اكثر فأكثر ، بفرنسا .

إلا أنه عندما توسع لبنان وكـانت اكثريـة الناس السـاكنين في المناطق التي ضمت اليه من المسلمين الذين لم يؤخـذ رأيهم وهم في الحقيقة كانـوا يريـدون البقاء مـع سوريـا[١٧] ، وحتى قبل أن تضم هذه المناطق برز تيار ينـادي بالـديمقراطيـة والعلمنة وهـو في الحقيقة متناقض مع التيـار الانعزالي . ولكن مـاذا كانت حقيقـة هذا التيـار « الديمقراطي » و« العلماني » ؟ هل هـو في الواقـع ديمقراطيـة أم أنه يتلفع بها للتوصل إلى تغليب فئة أو طائفة ؟ هذا ما سنراه في الفقـرة التالية .

ثانيا : التيار « الديمقراطي » و« العلماني » يقع في التوفيقية والطائفية :

رأى فريق من اللبنانيين معظمهم من الـطوائف المسيحية أن سياسة الانعزال والانقسام الطائفي الصريـح لن يكتب لها أن تعيش وهي من مخلفات العصور المتخلفـة ، فهي لا تلبث أن تتناقض مـع نمـو الحركـة التاريخية ومع الآمـال الحديثـة التي كانت تـتطلع اليهـا البـرجوازيـة المسيحية النـاشئة . وكـان من بين هؤلاء جمـاعات من المثقفـين الذين تشـربوا فكـر الغرب وثقـافته وادركـوا مـا آلت اليـه الـديمقراطيـة البرجـوازية الاوروبيـة من تطويـر وتحديث وعمـران ،

---

(١٧) صايغ ص ١٤٣ .

فأخذوا إذ ذاك يفكرون بشكل من الديمقراطيـة على النمط الاوروبي ولكن أنى لهم ذلك وهم لم يعرفـوا من المجتمع الاوروبي إلا قشـوره السيـاسيـة البـاهـرة ولم يـدركـوا اسبـاب الصـراعـات الحقيقيـة ولا التحـركات الاجتمـاعية التي كـانت تتخبط فيها اوروبـا ، فجـاءت لـذلك آراؤهم نسخـا مشـوهـا لا يؤدي تـطبيقهـا إلى حـل أي من المشـاكل المـطروحة على بـلادنـا . واكبـر دليـل عـلى هـذا التخلف الفكري أنهم لم يدركوا كما ادرك السوريون مثلا خطر الاستعمـار ، وبقوا رغم ادعاءاتهم « الديمقراطية » يفضلون فرنسـا ويبررون ذلـك لاعتبـارات شتى . مع أن فـرنسا كـانت ذات المصـالـح الاقـوى في المنطقة ومطامعها معـروفة وقد انفضح مـوقفها ومـوقف انكلترا عـلى رؤوس الاشهـاد بعد أن نشـرت الحكـومـة البلشفيـة نص اتفـاقيـة سايكس - بيكو التي تقسم هذه المنطقة تقسيما استعماريا بـين فرنسـا وانكلترا وروسيا القيصرية .

إلا أن الذين استفادوا من آراء هؤلاء المفكرين هم جماعة من المتمولين واصحاب المصالح الاقتصادية الذين التفوا حولهم واخـذوا ينـظرون معهم هـذه « الـديمقـراطيـة » ويفلسفـون الاستقـلال حتى اضحى بعـرفهم استقـلالا عن سـوريـا والعـالم العـربي اكـثر منـه استقـلالا عن الاستعمـار ، الأمـر الـذي قـادهم إلى التـلاقي مـع الانعزالية ، وقد تزعم هـذا الاتجاه جمعيـة نشأت في مصـر دعيت بـ « الاتحـاد اللبناني » تـألفت بأغلبهـا من المثقفين المسيحيين والتجـار ورجـال الاعمال الـذين وجـدوا في مصـر منـاخـا مـلائـما لتـوسيـع اعمالهم . أما المثقفون فقد هرب معظمهم من الاستبداد التركي ،

وعملوا في مصر في الصحافة والنشر ، فكانت الوسائل للاعراب عن آرائهم والدعوة لها . وكان شعار « الاتحاد اللبناني » تحقيق استقلال لبنان ، وكما قلنا إن معنى الاستقلال عندهم لم يتعد مفهوم الانقسام عن المنطقة بشكل عام وعن سوريا بشكل خاص وهذا ما كتبوه في مطلع منشور صدر سنة ١٩٢١[18] : « سنة ١٩٠٩ ، وعندما كانت ريح الفرحة للدستور تهب على كل الامبراطورية العثمانية ، ولدت فكرة في بعض البيئات اللبنانية :كانت تهدف إلى ضم لبنان لسوريا ، لادخاله مثلها ، في الامبراطورية العثمانية » .

« ازاء هذا قررت مجموعة من الوطنيين اللبنانيين ، التي كانت تعتبر هذه الفكرة متعارضة مع تاريخ البلاد وغير متلائمة مع حقها وتقاليدها ، محاربة الاتحاد المقترح بكل الوسائل التي تملكها» : وهكذا صيغ مبدأ الانفصال المستقل.

يلي هذا الاعلان تبريرات تاريخية واجتماعية واثنية للتدليل على أن لبنان كان دائما منفصلا عن سوريا ومتمتعا باستقلال داخلي . إلا أن المهم في هذا المقطع هو أن الجمعية التي دعيت بالاتحاد اللبناني قد تأسست في مصر سنة ١٩٠٩ لتقف بوجه الجمعيات السرية والعلنية التي بدأت تتألف في الولايات العثمانية العربية بهدف بلورة الهوية القومية العربية وتأكيد الوحدة العربية . فكان موقف هؤلاء « الديمقراطيين » كموقف الانعزاليين ، نوعا من

(١٨) L'Alliance Libanaise d'Egypte et la question du Liban-Le Caire 1921-P.3-4.

ردة الفعل اكثر منه عملا جادا حقيقيا في سبيل الاستقلال . كان هذا الموقف ينم عن فزع هذه الفئات من ضياع مصالحها في خضم الوحدة . فكما أن خلف الدعوة الانعزالية الطائفية كانت تكمن مصالح اقتصادية طبقية ، كذلك كانت تكمن خلف الدعوة « الديمقراطية » والاستقلالية المصالح نفسها وانما موضوعة في اطار حديث وشبه علماني يغطي عمقا طائفيا ما لبث أن ظهر عندما باشر هؤلاء نشر دعوتهم بين الناس فلم يجدوا من يسمعهم إلا الجماهير المسيحية والاكليروس . ورغم الدعوة إلى العلمانية ، إذ يهاجم يوسف السودا الطائفية[19] وهو أحد اعضاء جمعية الاتحاد اللبناني البارزين - لم تكن في الواقع دعوة مخلصة ذلك أنها كانت تبيت هيمنة مسيحية في الواقع لأنها كانت تأتي في اطار العلمية واختيار الكفاءة . وهذه الاعتبارات والمفاهيم غامضة وهي لا يمكن أن تعني الا تسليم زمام الأمر إلى المتعلمين والمثقفين وجلهم من المسيحيين . والدليل على أن هذه الدعوة « الديمقراطية » « والعلمانية » كانت غير جدية أنه لم يرافقها أي نوع من الديمقراطية الاجتماعية وانماء المناطق المحرومة ورفع مستوى المعيشة وتأمين التعليم ، مع أن كل هذه المطالب كان يجري الصراع لأجلها في أوروبا التي يتشبه بها اصحابنا وخاصة في فرنسا حيث قويت الحركة العمالية بعد الحرب وقويت الاحزاب الاشتراكية والشيوعية . «فديمقراطيتهم» لم تكن في الواقع الا سيطرة الطبقة الجديدة المكونة من الرأسماليين والتجار ورجال

(١٩) في سبيل الاستقلال - بيروت سنة ١٩٦٧ - أنظر الصفحات ٢٣٤ - ٢٧٣ - ٣٣١ - ٣٨٠ - ٤٠٠ .

الاعمال الذين نموا كثيرا في ظل الانتداب واتخذوا مراكز لهم في فرنسا لتسهيل التجارة واغراق السوق السوري بالحاجيات الفرنسية . هذه الطبقة الجديدة كانت تتكون بمعظمها من المسيحيين .

فالواضح إذاً أن هذه « الديمقراطية » كانت مبتورة وزائفة ذلك أن دعاتها ما لبثوا أن انقلبوا عليها عندما بدأ الأمر يتعلق بالاستفتاء والانتخابات خاصة فيما يتعلق بالمناطق التي ضمت إلى لبنان إذ اصبحت الديمقراطية ديمقراطية الطبقة المسيطرة وحدها . وهذا ما حدا بولس مسعد السكرتير العام للجمعية اللبنانية في القاهرة أن يرد على مقال نشرته جريدة Temps الفرنسية سنة ١٩٢٧ مطالبة باجراء استفتاء في المناطق التي ضمت إلى لبنان للوقوف على رأي اهاليها ومطالبهم إلى أي دولة يريدون الانضمام . أخذ مسعد يناور ويحاور ويدور في رده مركزا على التبريرات المعهودة من تاريخية واجتماعية واثنية حتى يتوصل إلى القول أنه قد سبق لسكان الاقاليم التي الحقت بلبنان أن وقعوا باختيارهم سنة ١٩١٩ وثائق عهدوا فيها إلى غبطة بطريرك الموارنة بصفة كونه رئيس الوفد اللبناني الثاني لدى مؤتمر فرساي في المطالبة بالحاق هذه الاقاليم بلبنان باعتبارها جزءا منه فصل عنه قسرا على غير ارادة اهله »[٢٠] هذه هي الديمقراطية إذاً : عرائض اتت للبطريرك الماروني لا نعلم من اين ولا من وقعها ولا صحة هذه التواقيع . هذه ديمقراطية العشائر واصحاب المصالح والزعامات التقليدية إذا صح أن هناك عرائض من الاقاليم التي الحقت بلبنان !! إلا أن المعلومات التاريخية والوثائق التي امكن

الاطلاع عليها تأتي معاكسة تماما لادعاءاته مثل تقرير لجنة كنج - كراين الاميركية .

وهكذا نرى أنه مهما يكن من أمر هذه « البسودو - ديمقراطية » من علمنة وتحديث « وغربنة » فإنها عادت والتقت مع الانعزالية في الاعتماد على الطائفية لبث دعوتها التي لا تلائم إلا الطبقات المسيطرة . اما الآن فعلينا أن نرى ما كان دور الحماية الفرنسية والانتداب في اذكاء الطائفية وتركيزها .

ثالثا : دور الانتداب في تقوية الطائفية : قمع الحركات القومية :

يتفق معظم المؤرخين ومعاصرو الانتداب على القول أن سياسة فرنسا في لبنان وسوريا كانت من الدناءة والخسة بمكان غذت فيها الانقسام الطائفي والتجزئة بمختلف اشكالها . لقد شعرت فرنسا بخطر التيار القومي العربي الوحدوي الذي كان مهده الاساسي في سوريا فعملت على ضربه بمختلف الوسائل فدلت سياستها على الغباء وقصر النظر كما يقول جورج انطونيوس . ولم تكتف فرنسا بسلخ مناطق عن سوريا وضمها إلى لبنان وجعلها فيه دولة يهيمن فيها المسيحيون بل عمدت إلى تقسيم سوريا نفسها إلى دويلات على أساس طائفي وضعت عليها حكاما فرنسيين فانشأت

(٢٠) سوريا ولبنان في اعتبار جريدة الطان - الجمعية اللبنانية في القاهرة ١٩٢٨ ص ٩ .

دولة في جبل الدروز واخرى في اللاذقية وجبال العلويين ودولة في لواء الاسكندرون واخرى في الداخل السوري . ومما زاد في ضلال السياسة الفرنسية أنها وجدت ارضا خصبة في لبنان وبشكل خاص بين زعماء المسيحيين الذين عملوا المستحيل للمطالبة بالانتداب الفرنسي . فكان من نتائج هذه السياسة أن شعر سكان المناطق التي سلخت عن سوريا وضمت للبنان بالحيف والتسلط الذي سيلحق بهم - وهم بذلك على حق للاسباب التي اسهبنا في شرحها في الفقرتين السابقتين - من جراء تسلط الانتداب الفرنسي ، من جهة ، واستعماله لفئة من ابناء وطنهم ولكن من غير طائفة من جهة اخرى لتدعيم هذا التسلط . وقامت الثورات ضد الانتداب في الجنوب والبقاع وجبال النصيرية في منطقة العلويين والجزيرة العليا[٢١] ، كان ذلك سنة ١٩٢٠ وظلت القلاقل والاضطرابات واعمال القمع حتى سنة ١٩٢٥ إذ نشبت الثورة السورية الكبرى في حوران وجبل الدروز وامتدت إلى وادي التيم في لبنان واغتنم الفرنسيون هذه الفرصة لاثارة مخاوف المسيحيين واستخدموا عددا منهم فوزعوا عليهم الاسلحة واستعملوا بعضهم في صد الهجوم الذي قام به الثوار على راشيا . وقد ذكر لي اهالي بلدة العقبة وكلهم من الدروز أنهم شاركوا في الهجوم على راشيا وخسرت هذه البلدة وحدها زهاء تسعين قتيلا ، وذكروا لي ايضا أن الفرنسيين بالغوا في التعسف والقسوة فكانوا يداهمون القرى ووراءهم جماعات من

(٢١) مزهر ص ٩١٨ .

المسيحيين استقدموهم من القرى المجاورة للنهب والسلب ولا تزال بعض الاواني المطبخية والنحاسية عند بعض المسيحيين حتى اليوم وهي التي سلبت من القرى الدرزية - هذا ما قاله لي أهالي العقبة وهم يشتمون الطائفية وويلاتها على لبنان . فمهما يكن من صحة هذه الرواية ، إلا أن الشيء المؤكد هو أن الفرنسيين لم يتركوا مجالا لزرع الفتن بين الطوائف إلا واستغلوه وكانوا يتبعون سياسة قهر المناطق الاسلامية وحرمانها من ابسط حقوقها الاقتصادية وعملوا على تنمية المناطق والقطاعات التي تتلاءم مع اهدافهم التجارية فلحق المسيحيين منها حصة الاسد . أما المسلمون الذين رفضوا منذ البداية التعاون مع الانتداب للتعبير عن استيائهم ، لعدم سماع مطالبهم ، فاستغلوا هذه الثورات على الانتداب ونادوا بالانفصال عن لبنان . وعمت التظاهرات في بيروت وصيدا وطرابلس وقدم أهل جبل عامل عريضة للمندوب السامي تدل دلالة واضحة على الغبن اللاحق بهم - وهم في الحقيقة لا يزالون يعانون هذا الحرمان إلى اليوم - تقول العريضة[٢٢] : « نحن اهل جبل عامل منذ الحاقنا بلبنان ما زلنا نرى الغرم علينا والغنم له . ندفع الضرائب ولا ينفق علينا فيها سوى القليل حتى نرى حقنا مهضوما معه ولا نعطى من الوظائف ما نستحقه ومعلوم أن هذا الاستئثار شديد على النفوس جدا ، لذلك نطلب من عميد الدولة المنتدبة تحقيق امالنا الراسخة في فرنسا ، وهي فصلنا عن لبنان بانشاء ادارة مستقلة تحت اشراف

(٢٢) مزهر ص ٩٦٩ .

الدولة المنتدبة » . . . . كما أن محمد الداعوق النائب في مجلس لبنان التمثيلي ارسل برقية إلى سكرتير جمعية الامم بواسطة المندوب السامي فحواها أن تتألف من الاراضي التي ضمت إلى لبنان دولة مستقلة اداريا مرتبطة باتحاد لا مركزي مع لبنان القديم وسوريا »[٢٣] .

وهكذا نرى كيف أن سياسة التفرقة والتحيز التي انتهجتها فرنسا في سوريا ولبنان قوت الطائفية وعمقتها . ولم يتوقف الامر على التفرقة بين المسيحيين والمسلمين بل تعداها إلى التفرقة بين المسيحيين انفسهم فالروم الارثوذكس « امتعضوا من العناية الخاصة التي اظهرها الفرنسيون نحو الموارنة ، واحجموا عن اظهار الولاء الكامل لدولة كان الموارنة فيها العنصر المسيطر »[٢٤] .

فلم تكتف فرنسا بهذا التقسيم الطائفي بل عمدت إلى استعمال البنى التقليدية في المجتمع بدل أن تساعد على تصفيتها وتحديث البلاد ، فكان هذا عاملا من عوامل التخلف والتجزئة الطائفية . فعندما عين الجنرال سراي في اواخر عام ١٩٢٤ أخذ ينتهج سياسة عدائية ضد الاكليروس . « واوقف كل تدخل لرجال الدين في شؤون الحكومة فلم يرق هذا العمل لاصحاب السلطة في باريس إذ كان اعتمادهم في تنفيذ خططهم على رؤساء الاديان وزعماء الطوائف والاقطاعيين . فورد للجنرال كتاب من هريو

(٢٣) مزهر ص ٩٧٠ .
(٢٤) الصليبي ص ٢١٥ .

العلماني رئيس الوزارة الفرنسية يومئذ يأمره بالمحافظة على التقاليد المرعية . وتلقى البطريرك بهذه المناسبة رسالة من هريو يذكر بها رفعة البطريرك في عين الجمهورية الفرنسية[٢٥] . فتوقف سراي عن معاداة الاكليروس .

هذه هي سياسة فرنسا الاستعمارية التي كان من نتائجها أنها زرعت في قلب العالم العربي في المشرق فئة معادية للقومية العربية معظمها من المسيحيين فاستحقت بذلك غضبة المسلمين ، إلا أن ممارساتها الاستعمارية جعلت قسما كبيرا من المسيحيين في النهاية ينقلب ضدها ويطالب بالاستقلال . ولكن رغم كل هذا واتفاق المسيحيين والمسلمين على تصفية الانتداب بقيت الطائفية ، إذ أن الحذر المتبادل بقي موجودا : فالمسيحيون بقوا معادين لحركة القومية العربية والوحدة ولا يريدون حتى السماع بذكرها بحجة أن الوحدة العربية هي اسلامية وهم سوف يصبحون اقلية مضطهدة ، ويعطون دائما المثل على ذلك الحوادث التي تمت في القرن الماضي . قد يمكننا تبرير هذا الموقف من القومية العربية إذا أخذنا نقارن ونقيس على الماضي اما وأن حركة التاريخ والشعوب لا تسير إلى الوراء وحركة القومية العربية هي حركة تقدمية ما كان بامكانها أن تعيش كل هذا الوقت وتتطور وتتخذ محتوى اجتماعيا لولا هذه الدينامية والانسانية التي تحلت بها ، والا كيف يمكننا تفسير فشل كل الدعوات الاسلامية إذا كانت القومية العربية ذات محتوى ديني صرف ؟ والحق

(٢٥) مزهر ص ٩٥٧ .

يقال أن الذي أثار مخاوف المسيحيين هو تأكيد رواد القومية العربية على الاسلام ذلك أن الاسلام كان بمثابة تأكيد الهوية العربية ضد الاستعمار والاستلاب الثقافي الذي ادخله بين الجماهير . ولسنا هنا لنبرر التأكيد على هذا الدين أو ذاك وإنما نستطيع القول أنه آن للقومية العربية على لسان روادها أن تؤكد على محتواها العلمي والانساني والتقدمي ونحن واثقون أنها تتخذ هذا المنحى إذ لا يمكن للتاريخ أن يعود إلى الوراء .

اما المسلمون بعد أن رأوا معاداة المسيحيين للحركة القومية ورأوا أن الاستعمار كان دائماً يستند إلى زعمائهم لتحقيق مآربه في احتلال هذه البلاد عسكريا ويسيطر عليها سياسيا ويسلبها اقتصاديا أخذوا يدمجون شيئا فشيئا بين الاستعمار وبين المسيحيين واعتبروهم جسما غريبا في العالم العربي وعاملا على تفسخه وتجزئته . وبدأ المسلمون ينظرون للمسيحيين على أنهم رأس جسر استعماري في قلب العالم العربي . فازداد الكره لهم واعتبروهم عقبة كأداء في وجه الوحدة العربية . ومما زاد المسلمين سلبية وطائفية موقف بعض زعماء المسيحيين وغطرستهم وارتباطهم الوقح بالفرنسيين وعدم تفكيرهم بالوحدة الوطنية ، ولا عجب في هذه المواقف ، فهي تخدم اسيادهم المستعمرين ومصالح الطبقات الاجتماعية التي ينتمون اليها . وإذا كنا قد قسمنا المجتمع اللبناني إلى طائفتين فهذا لا يعني أنه لم يكن بين المسيحيين أناس من دعاة القومية العربية استطاعوا بادراكهم وثقافتهم فهم اتجاه حركة التاريخ إلا أنهم كانوا افرادا لم يستطيعوا فهم الحركة الاجتماعية التقدمية للقومية العربية فلم يستطيعوا

شرحها للجماهير المسيحية على حقيقتها . وكان بين المسلمين ايضا اناس انعزاليون ممن نالوا مكاسب طبقية مع الاستعمار فتقربوا من المسيحيين يدافعون معهم عن الموقع الاجتماعي نفسه .

إلى جانب هذين التيارين كان هناك تيار توفيقي ثالث بين زعماء البلاد بدأ بين المسيحيين وهو امتداد للتيار البسودو - ديمقراطي الذي مر معنا ذكره . وقد تزعم هذا الاتجاه من المسيحيين بشارة الخوري وما لبث أن انضم اليه رياض الصلح متزعما المسلمين . يقول كمال الصليبي نقلا عن البير حوراني[٢٦] إن بشارة الخوري « وعى أهمية الوجود الاسلامي في لبنان وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية . وبالرغم من أن الخوري لم يكن قوميا عربيا ، فإنه لم ير من الحكمة أن يندد بالقومية العربية ، بل حاول جهده للوصول معها إلى اتفاق . وكان ، في وجهة نظره هذه ، يعكس تفكير ميشال شيحا وغيره من كبار رجال الاعمال المسيحيين في بيروت الذين رأوا في البلاد العربية المجال الطبيعي لنشاطهم الاقتصادي . فاصروا على ضرورة توثيق العلاقات معها ، مع الابقاء على تحفظهم تجاه فكرة الوحدة العربية » . نرى إذاً أن بشارة الخوري عمل انطلاقا من هذا الموقع البرجوازي الذي يبغي ايجاد قدم له في البلاد العربية المتخلفة ولم تكن اصابع الانكليز بعيدة عن هذه الجماعة بسبب التناقض بين الاستعمارين الفرنسي والانكليزي . ولكن مما لا شك فيه أن موقف هذا التيار كان اكثر

(٢٦) تاريخ لبنان الحديث ص ٢١٨ - ٢١٩ .

واقعية وتقدماً بالنسبة للموقف السابق المتخلف ، إلا أن مواقعه الطبقية كانت تفرض عليه حدودا ، وبالتالي اتخذت الطائفية شكلا جديدا خفت قليلا في فترة التعبئة الجماهيرية ضد الانتداب الفرنسي ولكنها ما لبثت أن عادت للظهور على السطح . وهذا ما حدا بنا لأن نفرد فصلا خاصا لملابسات الاستقلال .

الفصل الخامس

ملابسات الاستقلال

كانت الغلبة كما قلنا لهذا التيار الثالث التوفيقي الذي كان يتزعمه بشارة الخوري ورياض الصلح . فلما رأى المسلمون أن آمالهم في تحقيق الوحدة العربية بعيدة المنال ، نظرا لزيادة التجزئة في العالم العربي ولبدء البحث في طريقة فضفاضة للتعاون العربي أدى إلى الجامعة العربية ، صبوا كل ثقلهم وراء هذا التيار آملين تغيير مواقعه في المستقبل . ومما زاد في انحيازهم له أنه وقف في وجه الانتداب معتبرا اياه العقبة الكبرى في وجه الاستقلال وغير معتبر ظاهريا أن الوحدة العربية والتضامن العربي يشكلان خطرا على لبنان ، كما كان يعتبر الانعزاليون .

في هذه الاثناء كانت جماعة من اقطاب المسلمين تتزعم الحركة القومية في المدن وتدعو للاتحاد مع سوريا ، فقادت المسلمين في صيدا وبيروت وطرابلس ومن هؤلاء نذكر عبد الحميد كرامي وسليم سلام وخير الدين الاحدب ورياض الصلح والداعوق وغيرهم . إلا أننا نستطيع القول أن هؤلاء الزعماء يشكلون قادة البرجوازية الاسلامية في المدن التي بدأت تتكون منذ مطلع القرن

الحالي . ففي بداية الانتداب شجعت فرنسا هذه البرجوازية آملة الاتفاق معها فيما بعد لحفظ التوازن بين الطوائف ، أو للاعتماد عليها في تسكين المسلمين وتحويل حركتهم القومية . وقد استطاع هؤلاء الزعماء تبوء مراكزهم القيادية بفضل علمهم واموالهم ومسايرتهم للأماني القومية لاوسع الجماهير الاسلامية ، ألا وهي الوحدة العربية : فشاركوا في المؤتمرات العربية ونظموا الاجتماعات السياسية والتظاهرات المطالبة بالوحدة . فاستطاعوا بذلك استقطاب الجماهير دون أن يكون للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية أثر كبير في تركيز هذه الزعامة بل على العكس من ذلك فإن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة ، هي ذات طبيعة تقليدية شبه عشائرية، فطابعها البرجوازي الوحيد أنها كانت في المدن بين أناس يحتلون مواقع برجوازية وجماهير ذات مواقع كادحة . فالعلاقات الاجتماعية إذاً بين قيادة المسلمين وقاعدتهم لم تكن علاقة متناقضة ، ظاهريا على الاقل ، ذلك أنه من الصعب على الجماهير في بداية العمل الوطني والوعي السياسي أن تعي بوضوح الدور الاقتصادي الاستغلالي للبرجوازية التجارية ، خاصة وأن الطبقة العمالية لم يكن قد بدأ تأثيرها على الصعيد السياسي رغم تأسيس الحزب الشيوعي المبكر . والذي كان يساهم ايضا في طمس عملية التناقض بين البرجوازية والطبقات الشعبية الكادحة هو خطر الانتداب الفرنسي من جهة ، إذ لم تكن العلاقات البرجوازية الاسلامية واضحة مع الدول المنتدبة رغم تشجيعها لها لتشارك في الحياة السياسية، ومن جهة اخرى كان المد القومي اقوى بكثير من

المد الاجتماعي ، ولم تكن إذ ذاك حركة القومية العربية قد بدأت تتخذ محتوى اجتماعيا واضحا . وهذا ما يفسر عدم مقدرة حزب الطبقة العاملة الحزب الشيوعي الذي نشأ في الاوساط المسيحية ، على استقطاب الجماهير الاسلامية الكادحة ، إذ لم تكن قيادته تدرك الاهمية السياسية لحركة القومية العربية .

اما في الريف، خاصة في الجنوب والبقاع ، حيث يكثر المسلمون فكانت العلاقات الاجتماعية لا تزال على شيء من الاقطاعية . وكان زعماء هذه المناطق قد شاركوا في الثورات ضد الانتداب فكسبوا شعبية راسخة مكنتهم من تبوء المراكز كممثلين عن ابناء مناطقهم . فاصبحوا إذ ذاك هدف « الكتلة الدستورية » التي يتزعمها بشارة الخوري . وهكذا اصبحت هذه « الكتلة » تضم الاكثرية الساحقة من المسلمين وفئة لا بأس بها من المسيحيين وكان من برنامج هذه الكتلة الدستورية السياسي اعادة العمل بالدستور الذي علق سنة ١٩٣٢ ثم اضيف على برنامجها ، المطالبة بانهاء الانتداب وعقد اتفاقات التعاون مع سوريا والدول العربية الاخرى وكان شعارها : « لبنان مستقل ذو وجه عربي » . وتم الاتفاق بين زعماء المسلمين وزعماء الكتلة الدستورية من المسيحيين فكان على رأس الاولين رياض الصلح وعلى رأس الآخرين بشارة الخوري ، وقد جرى هذا الاتفاق سنة ١٩٤٢ وانتهى بتصريح شفهي من زعيمي كلا الفريقين دعي «بالميثاق الوطني». واهم ما احتواه هذا الميثاق ، تعهد من رياض الصلح ، أي من المسلمين ، بأن يقبل المسلمون باستقلال لبنان التام ضمن حدوده الحاضرة ولا يعملوا لا

على تصغير لبنان ولا على ضمه إلى وحدة عربية ، وتعهد من بشارة الخوري ، أي من المسيحيين ، على اعطاء المسلمين حقوقهم الكاملة في توزيع المراكز النيابية والوزارية والوظائف الادارية ، وعلى ألّا يعادي لبنان البلدان العربية ولا الوحدة العربية وإن لم ينضم إليها ، وأن يتعاون معها إلى ابعد الحدود . وهكذا انتصر هذا التيار التوفيقي مكرسا الطائفية في لبنان ومدعما اياها عن طريق ادخالها في البنية السياسية للحكم ، ما لبث أن امتدت شيئا فشيئا إلى البنية الاجتماعية . اما إذا اردنا تحليل برنامج هذا التيار فنستطيع القول أنه كان برنامجا للبرجوازية المسيحية والاسلامية على اقتسام النفوذ ، وعلى تسهيل المهمات البرجوازية المتبادلة : فالمتمولون المسيحيون الذين كانت تتألف منهم الكتلة الدستورية بدأوا يشعرون بمضايقة الانتداب لنمو وتوسع رساميلهم ، وفهموا حدود التعاون مع فرنسا التي انهكتها الحرب وكانت بحاجة للمساعدة الخارجية . وكان هؤلاء يعلمون أن المجال الحقيقي لنمو نشاطهم الرأسمالي هو الداخل العربي ، ولما كانت سياسة فرنسا تقوم على نهب هذه المنطقة وتقويض اقتصادياتها وربطها كليا بالاقتصاد الفرنسي ، وجد هؤلاء المتمولون المسيحيون أن حصتهم من هذا النهب قد تضاءلت كثيرا ، فعارضوا فرنسا وبدأوا يطالبون بالاستقلال وبالتقرب من العالم العربي . وقد عبر عن هذا الاستياء البرجوازي البطريرك عريضة في مذكرته التي رفعها إلى الحكومة الفرنسية سنة ١٩٣٦ . فقد اتهم الحكومة بزيادة الضرائب الجمركية لتغطية نفقات المفوضية الباهظة والتي كانت تغص بالموظفين الفرنسيين وبالمحاسيب اللبنانيين ومما

قالته هذه المذكرة : « ثم بينما تجد الشركات التجارية والصناعية الوطنية تتدهور وتشرف على الافلاس تجد الشركات (يقصد ذات الهيمنة الفرنسية) تنمو بسرعة وتزدهر بفضل الحماية التي تنالها من المفوضية . اما الزراعة اللبنانية التي كانت تعتمد على محاصيل الحرير والزيت والعنب والدخان (وهي المواد الاولية التي كانت تصدرها البرجوازية إلى اوروبا) فقد انحطت المواسم الثلاثة الاولى ولم يبق سوى محصول الدخان لذلك تقرر احتكاره »[١] . وتدل هذه المذكرة على أن فرنسا لم تترك أي مجال مهم وحيوي للبرجوازية اللبنانية . عندها بدأ الاتصال والتقارب مع سوريا مما ازعج الفرنسيين وجعل البطريرك يستغرب ذلك في المذكرة نفسها إذ قال : « ومن المستغرب أن تنظر السلطات نظرة الاستياء من تقرب السوريين واللبنانيين . وكان حقها أن تفرح لذلك لأن الألوف من الموارنة والمسيحيين اجمالا يعيشون في سوريا . ومن المصلحة أن يعيشوا بسلام »[٢] .

هذا كان وضع البرجوازية المسيحية التي بدأت تعارض الانتداب بائتلافها مع الزعماء المسلمين ضمن الكتلة الدستورية . اما البرجوازية الاسلامية الناشئة فرأت أن نشاطها لا يمكن أن يتسع في ظل هيمنة الانتداب ، وهي بالتالي استطاعت تعبئة الجماهير الاسلامية المناهضة للانتداب والمنادية بالوحدة العربية ، فاضحى لها من السلطة السياسية ما دفعها إلى تركيز وتوسيع سلطتها

---

(١) مزهر ص ٩٩٦ .
(٢) مزهر ص ٩٩٧ .

الاقتصادية . فهي لا تستطيع ذلك والبرجوازية المسيحية اكثر منها خبرة واقوى منها ماليا ، فعمدت للاتفاق معها متعهدة لها بفتح الاسواق العربية مقابل اقتسام الغنائم والارباح .

وقد يظن القارىء من خلال هذا التحليل أن الكتلة الدستورية بجناحيها المسلم والمسيحي كانت تمثل البرجوازية الوطنية ، إلا أنها في الحقيقة كانت ذات « صلة وثيقة بالسلطات البريطانية في المنطقة وذلك بواسطة أحد اقطابها كميل شمعون »(٣) . ذلك أن بريطانيا التي كانت لا تزال تراهن على تجميع الدول العربية تحت سيطرتها ، كانت منتدبة على فلسطين ، المنطقة الحيوية لجنوب لبنان ، وذات نفوذ قوي في العراق ومصر اللذين يشكلان مجالا مهما لنشاط الرأسمالية اللبنانية وتجارتها . وهذا يبرهن أن هذه الاخيرة كانت تأمل بحصة اكثر من فتات الاستعمار البريطاني .

اما التيار الانعزالي المسيحي فكان يتزعمه جماعة من المنتفعين من الوجود الفرنسي كالموظفين والتجار المرتبطين مباشرة بالرأسمال الفرنسي فعملوا على اطالة الانتداب والارتباط بفرنسا ، ومنهم من نادى بجعل لبنان محمية فرنسية ، إلا أنه رغم بعض الشعبية التي كانت لهذا التيار في الاوساط المسيحية ، لم يستطع الصمود امام التيار الثاني الذي كان اكثر واقعية حتى بالنسبة لفئات شعبية كثيرة من المسيحيين الذين شعروا بالتضرر من السياسة الفرنسية ، خاصة

(٣) الصليبي ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

المزارعين منهم ، إذ تقهقرت كثيرا الزراعات التي كان يعتمد عليها المسيحيون في الجبل وخاصة زراعة الحرير . وزاد الطين بلة تدهور النقد وارتفاع اسعار الحاجيات خاصة المواد الغذائية الضرورية . كل ذلك كان نتيجة لسياسة فرنسا منذ سنة ١٩٢٩ ابان الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت فرنسا فارادت تحميلها للبلدان الواقعة تحت انتدابها . وكان للحرب الثانية اثرها الكبير إذ قلّت المواد الغذائية فخشي الناس المجاعة كما حدث في الحرب العالمية الاولى . كل هذه العوامل تضافرت لتقلل شعبية اصدقاء فرنسا بين المسيحيين محملة اياهم مسؤولية العجز في تدارك التدهور الاقتصادي . فانحازت قطاعات كبيرة من المسيحيين إلى الكتلة الدستورية فاحرزت انتصارا ساحقا في الانتخابات النيابية في اواخر صيف ١٩٤٣ رغم تدخل الفرنسيين وألاعيبهم .

هذه هي التيارات السياسية التي كانت في لبنان عشية الاستقلال وقد برهنا كيف أنها ذات صلات اقتصادية واصول اجتماعية تقليدية ساعدت على قولبة الطائفية وإلباسها ثوبا جديدا . فبدل أن تبقى من مخلفات العهود البائدة والنظم الاجتماعية المتهافتة اصبحت اداة لا بأس بفاعليتها في ايدي الطبقات الجديدة المسيطرة ، تساعدها على الحد من الديمقراطية وعلى تقوية سلطتها اكثر فاكثر . وما دمنا على الصعيد السياسي فلا بد من ذكر الاحزاب السياسية التي تألفت عشية الاستقلال وهي تحمل طابعا طائفيا واضحا ، إذ كان لكل طائفة حزبها السياسي الذي يكاد يكون كليا من ابناء الطائفة . فاول هذه الاحزاب كان حزب

الكتائب الذي تأسس سنة ١٩٣٦ لمجابهة نشاط الكشاف المسلم الذي كان يدعو للوحدة العربية .

اما النجادة فقد تأسست لتجابه الكتائب ، وهي تدعو للعروبة ضمن اطار تقليدي متخلف لم تستطع أن تتجاوزه رغم التطور الذي حدث للقومية العربية فيما بعد ، لذلك اصبحت منظمة محصورة في بيروت وخسرت عددا كبيرا من مؤيديها .

اما على الصعيد الأدبي والصحفي والتعليمي فكان الانقسام الطائفي ينعكس عن الانقسام السياسي ولعله كان اكثر عمقا وغير قابل للتسويات كما كان يحدث على الصعيد السياسي . لكن الظاهرة الملفتة للنظر على هذا الصعيد ، أن حاملي هذا اللواء أو ذاك لم يكونوا من طائفة واحدة ، إذ كان لا يعدم هذا التيار أو ذاك من عناصر تنتمي إلى طوائف اخرى ، لكن ما نلاحظه أن عددا كبيرا من المثقفين والادباء المسيحيين اخذوا يتبنون الدعوة العربية ويدافعون عنها في الصحف والمقالات الادبية ومنهم من ألف الكتب بهذا الخصوص وعلى رأسهم المهندس المسيحي جورج انطونيوس صاحب المؤلف الشهير « يقظة العرب » وهو « تاريخ حركة العرب القومية » . إلا أن تأثير هؤلاء الكتاب والأدباء كان قليلا على الصعيد الشعبي . اما في الاطار التعليمي فقد توسعت شقة الانقسام الطائفي إذ أصبح لكل طائفة مؤسساتها التعليمية الخاصة ويكاد التخالط بين الطوائف يكون منعدما في هذه المدارس إلا في بعض المؤسسات الاجنبية حيث شجعت فرنسا ابناء العائلات الاسلامية الدخول إلى مدارسها ، ذلك أنها كانت ارفع مستوى من

الناحية العلمية من المدارس الاخرى ، ومن المدارس الاسلامية ، وهي بذلك قد ساهمت باعداد الكوادر الاسلامية التي شاركت في حكم البلاد فيما بعد ، وقد اتجه عدد كبير من المسلمين الاثرياء إلى المدارس الاجنبية غير الفرنسية مثل الجامعة الاميركية ، حيث كانت تدغدغ مشاعرهم القومية . وكانوا يستطيعون الركون إلى الدعاية العربية ، وكانوا هناك إلى جانب العديد من اولاد اعيان العالم العربي ممن تسلموا زمام الحكم في بلادهم .

وقبل أن ننهي هذه النبذة عن ملابسات الاستقلال سوف نتوقف على ظاهرتين على الصعيد المؤسسي اضحى لهما الأثر الكبير في تركيز الطائفية وهما « الميثاق الوطني » غير المكتوب والدستور اللبناني ، فالذي يعني الطائفية في هاتين الوثيقتين ليست فقط النصوص الصريحة عن التقسيم الطائفي للوظائف العامة وللمراكز العالية وانما روحهما التي تحدد سياسة لبنان الداخلية والخارجية .

فالميثاق الوطني هو تصريح ورد على لسان رياض الصلح وما لبث أن جاء في البيان الوزاري الاول لحكومة الاستقلال التي ترأسها الصلح ، المحتوى الضمني لهذا الميثاق . وهو بالاضافة إلى تأكيده على ضمان حقوق الطوائف في توزيع الحقائب الوزارية والمناصب النيابية وتعيين طوائف المراكز الاساسية (رئيس الجمهورية ماروني ، ورئيس مجلس النواب شيعي ، رئيس مجلس الوزراء سني) يحدد سياسة لبنان الخارجية والداخلية على السواء .

فالسياسة الداخلية ترتكز على حفظ التوازن بين الطوائف

رغم ما يستتبع ذلك من الضرر في مصالح الدولة ، فقد برهنت الاحداث اللاحقة أن التوازن بين الطوائف ومنحها الحقوق لم يكن إلا واجهة لتوازن اجتماعي بين الطبقات القديمة والجديدة ، ذلك أن هذا التوازن الطائفي لم تخلق للمحافظة عليه الاجهزة والمؤسسات اللازمة ، بل تكفل بتطبيقه زعماء الطوائف من بقايا الاقطاعيين في المناطق ، وزعماء البرجوازية في المدن والجبل . إذ ذاك اصبح الميثاق الوطني حجة في يد المتزعمين كي يطالبوا بانصاف الطوائف كلما تعلق الأمر بمصالح طبقاتهم المسيطرة وهم في الحقيقة لم يخدموا طوائفهم اكثر مما كانوا يخدمون الفئة الاجتماعية التي ينتمون اليها . نكتفي بهذا القدر في السياسة الداخلية . اما السياسة الخارجية فقد كانت ايضا تتم عن عملية توازن بين الاتجاه العربي والاتجاه الغربي . فلبنان رغم موافقته على المواثيق العربية الفضفاضة بقي يحتفظ بعلاقاته مع الغرب . وتجدر الاشارة هنا إلى أن رياض الصلح سارع إلى تطمين الدول العربية بأن لبنان المستقل لن يكون عقبة في وجه الوحدة العربية ولن يكون موطىء قدم للاستعمار عامل التجزئة الاكبر ، فالدول العربية كانت تخشى أن يبقى لبنان المسيحي مرتبطا باوروبا ، فيصبح وكرا للتسلل الاستعماري إلى المنطقة . ولكن هل وفَى لبنان بتعهداته على ألاَّ يكون « للاستعمار مقرا ولا ممرا » . على حد قول رياض الصلح ؟ هذا سؤال تجيب عنه السياسة .

اما الدستور اللبناني فيكاد لا يتكلم عن الطائفية بصراحة إلا في ثلاث مواد : المادة ٩ تنص على حرية الاعتقاد « وتضمن

(الدولة) ايضا للاهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية » ، والمادة ١٠ وتنص على حرية التعليم « لا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة انشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفاقا للانظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية » ، والمادة ٩٥ وردت في باب احكام نهائية ومؤقتة وهي تنص « بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة »(٤) .

وهكذا نرى أن المادتين ٩ و١٠ تكرسان الاتجاه الديني أو الاكليريكي للدولة ، فبدل أن يصبح لبنان دولة لها دين معين كما في بعض البلدان المجاورة اضحى دولة ذات عدة اديان . ومن يقول إن لبنان بلد علماني متذرعا بعدم وجود نص في الدستور يحدد دين الدولة فإن المادتين ٩ و١٠ واضحتان تمام الوضوح . بحيث اصبح لدولة لبنان ارتباط قوي بالاديان وبالتالي نستطيع القول أن لبنان ليس بلدا علمانيا ، بل هو بلد طائفي وهذا اخطر بكثير من البلد الذي يعتمد على دين واحد ، لأنه في الحالة هذه سوف يصار إلى اجراء توفيقات بين الطوائف لا تنتهي ، مما يشل عمل الدولة ويخضعها لمراقبة رجال الدين ، ويعرض المصالح العامة لسلسلة من التوفيقات والتنازلات يكون فيها المسيطرون على السلطة الرابحين الوحيدين والخاسر الاكبر يكون الديمقراطية والحرية . فالمادة ٩٥ التي نصت صراحة على تكريس الطائفية ابقت الباب مفتوحا

(٤) مزهر : ص ١١١٢ و١١٢٥ .

للتأويلات وللعبث بالمصالح العامة ذلك أنها لم تنص على القاعدة التي بموجبها يجري التقسيم الطائفي ولا نوهت بقانون لاحق ينظم هذا التقسيم ، بل أن المشترع ابقى هذا الإشكال لافساح المجال امام استغلال الدستور وتحويره حسب مصالح الفئات المسيطرة التي بيدها أمر التنفيذ . ولو كان المشترع يبغي فعلا جعل الطائفية مؤقتة كما وردت في المادة لكان ارفقها بعبارة « ويجري هذا التقسيم على قاعدة نسبة الطوائف بناء على احصاء عام للشعب اللبناني يتم كل عشر سنوات (مثلا) » ذلك أن نسب الطوائف تختلف ولا يجوز في أي حال من الاحوال اعتماد قاعدة ثابتة ، هذا طبعا إذا كنا نبغي « العدل والوفاق » كما تقول المادة ، أو كنا نبغي الديمقراطية الحقة ، اما والنية المبيتة عند المشترع أن تمارس الطبقات التي قبلت بهذا الدستور ، دكتاتورية على الطبقات الشعبية فإن هذا النص يصبح مبررا .

وهكذا نرى أن الطائفية قد تكرست في الاعراف والنصوص والذي كرسها ليس الاجنبي وليس المحتل هذه المرة بل اناس من اهل البلاد دفعتهم مواقعهم الطبقية إلى ذلك كما كان يدفع الاجنبي مواقعه الاستغلالية إلى ممارسة التجزئة الطائفية ليتسنى له أن يسود .

* * *

كانت هذه محاولة تقصي الجذور التاريخية للطائفية وتقلبها مع مختلف التقلبات السياسية والاجتماعية . فهي كانت تتخذ اشكالا مختلفة بالنسبة للحدث التاريخي : تدخل الحدث السياسي فتظهر

على السطح لتعطل مساره الطبيعي . ثم تدخل المجال الاجتماعي فتبرز في الصدارة ، يتسلح بها المسيطرون لاحكام سيطرتهم ويستعين بها المستعمرون لتجزئة الشعب ومنعه من تحقيق وحدته الوطنية الخطرة على وجودهم . ولكن مما لا شك فيه ، كما رأينا في تتبع تاريخ الطائفية ، أنها لم تكن ظاهرة زائدة كما اعتبرها البعض بل كانت متأصلة في بنية المجتمع اللبناني ذات جذور تاريخية أي اجتماعية ، اقتصادية وسياسية. ولا بد لهذه النبذة التاريخية أن تساعدنا على كشف الطائفية في العصر الحالي وفهم بنيتها واستقراء مستقبلها في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي الحالي . وهذا ما يشكل موضوع القسمين التاليين .

القسم الثاني

التطورات الراهنة للفكر الانعزالي

أرسى لبنان المستقل قواعد نظامه السياسي على الطائفية ، إذ حاول ادخالها في الاعراف والتقاليد عن طريق الميثاق الوطني غير المكتوب كما رسخها في النصوص والانظمة عن طريق الدستور والقوانين . لكننا ونحن نعيش اليوم تناقضات الماضي لا يسعنا إلا استقصاء ما آلت اليه تلك التناقضات على صعيد الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما هي العوائق التي تقف في وجه تفجر هذه التناقضات الآيلة إلى التقدم والتطور . لذا سوف نقسم هذا القسم إلى ثلاثة فصول نعالج فيها التأثير المتبادل بين الطائفية والنظام السياسي ، وبينها وبين النظام الاقتصادي ، والنظام الاجتماعي ثم الدعوة القومية اللبنانية . ولا يخفى الترابط الجدلي بين هذه الامور ، كما أننا سنحاول البرهنة على هذا الترابط نفسه بين الطائفية ومجمل هذه الانظمة . فالطائفية في نظرنا غدت بنية « ايديولوجية » للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنها ليست البنية الوحيدة وليست لها الهيمنة المطلقة ، بل أن دورها مساند ومتكامل مع البنيات الاجتماعية الاخرى ، العُشائرية

التقليدية والاقطاعية والرأسمالية ، وسوف نرى كيف يتم التوفيق بينها على ضوء الطائفية وكيف يتولد فيها التناقض المؤدي إلى تخطيها !

الفصل الأول

في النظام السياسي

لا يخفى الدور الذي لعبته الطائفية ولا تزال تلعبه في خلق وترسيخ النظام السياسي القائم حاليا في لبنان . كما وأنه لا يسعنا انكار الدور الذي يلعبه النظام السياسي في الابقاء على الطائفية ، فالاصح اعتبار الترابط جدليا بين الطائفية والنظام السياسي في لبنان وتجدر هنا الملاحظة أن تمييزنا بين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو تقسيم اعتباطي ولا يمكن بأي حال من الاحوال اقامة حواجز عازلة فيما بينها ، (وهذا ما سوف نلاحظه في تحليلنا) . إلا أن الطائفية تبسط تأثيرها على جميع اتجاهات النظام (لذا اقتضت سهولة البحث تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أبواب) .

إلا أن البعض وعلى رأسهم الكاتب الفرنسي بيار روندو يعتقد أن الطائفية سوف تتراجع وحجته في ذلك أن الاصوات بدأت ترتفع ضدها مستشهدا بهجوم كمال جنبلاط سنة ١٩٤٦ على التمثيل الطائفي في الدولة ومجلس النواب ، ثم ينهي روندو كلامه باستنتاج شبه طوباوي : « يبدو أن اصلاحات جذرية في هذا

الصدد غدت قريبة جدا في لبنان »[1] لقد عالج روندو المؤسسات السياسية في لبنان بمعزل عن النظام الاقتصادي والاجتماعي ، فلم ير الطائفية إلا في النصوص السياسية والقانونية ، لذا كان يتنبأ بزوالها في الأمد القريب عن طريق الاصلاحات السياسية . إلا أن بحثنا التاريخي قد دل على أن الطائفية اصبحت جزءا من البنية الاجتماعية ، وكل نوع من الاقتراحات الفوقية يتعلق باصلاحات تلغي الطائفية من الانظمة والقوانين هو ضرب من الطوباوية وقصر النظر فيما يختص بالتحليل الاجتماعي .

فالرد على روندو إذاً نجده في الواقع رغم أن هناك اصواتا كثيرة اضيفت إلى صوت كمال جنبلاط منذ سنة ١٩٤٦ فلا يزال لبنان « دكانا مفتوحا على البحر واتحادا فيدراليا بين الطوائف »[2] . إلا أن كتاب روندو المذكور مهم جدا من ناحية فهم وتفسير المؤسسات السياسية في لبنان وقد اعاننا كثيرا على توضيح مركز الطائفية في النظام السياسي ولكن لا يسعنا الركون إليه كليا نظرا لنواقصه . وهو لا يلبث في النهاية أن يقترح بخجل تنمية قوى « البلاد الحقيقية » مثل الروابط المهنية والنقابات واشراكها ، بشكل من الاشكال في الحياة العامة والسياسية[3] . لكنه ينسى أن هذه

(١) P. Rondot Les institutions politiques au Liban, des communautés traditionnelles à L'Etat. moderne 1947 P. 100.

(٢) كمال جنبلاط ـ مذكور عند

Dominique Chevalier La sociéte, du mont-Liban:à L'époque de la révolution industrielle en Europe 1971-P.21.

(٣) روندو ص ١٢٦ .

القوى هي اجتماعية بشكل اساسي ، فالنظام السياسي ذو صبغة اجتماعية معينة لا يمكنه ولا يريد أن يتعاون مع قوى هي في الاساس نقيضه .

إلا أنه مهما يكن من أمر هذه المناقشات فلا يسعنا إلا التنويه هنا بحدود دراستنا فيما يتعلق بالنظام السياسي ، فهذا يتطلب مؤلفاً خاصا يعمل على التحليل الاجتماعي للانظمة والقوانين ، للدستور وللتشريعات ، الأمر الذي لا يلتقي مع مجال بحثنا وليس لنا الكفاءة التامة لاجرائه ، لعل أحد زملائنا من المحامين يبادر إلى هذا العمل القيم والشاق . اما من جهتنا فإننا سوف نتوقف في النظام السياسي على مظاهر نعتبرها مهمة لعلاقتها الوثيقة بالبنية الاجتماعية ، وهذه المظاهر هي الثابتة : النظام البرلماني وما يتفرع عنه كالسلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية ، ثم الادارة والتشريعات الخاصة بها ، ثم السياسة الداخلية واثرها على التفريق بين الطوائف والمناطق ثم السياسة الخارجية وما ينتج عنها من انقسام طائفي ، ثم مفهوم الديمقراطية السياسية لهذا النظام .

وتجدر هنا الملاحظة بأن ارباب النظام السياسي في لبنان يبررون سلوكهم الطائفي بادعاءات ديمقراطية ، لذا اقتضى أن نبحث في مفهوم الديمقراطية وكيف اصبحت ديمقراطية طائفية وليس ديمقراطية شعبية حقيقية .

اولا : النظام البرلماني والتوازن الطائفي :

كلنا يعلم أن النظام السياسي في لبنان هو نظام برلماني ينتخب

فيه الشعب ممثلين عنه وهؤلاء يعملون على سن القوانين والتشريعات ويراقبون اعمال الحكومة ويمنحونها ثقتهم أو ينزعون عنها هذه الثقة . وهم ينتخبون رئيسا للجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ومهام اخرى نص عليها الدستور . إذا توقفنا عند هذا الحد من العرض يبدو النظام السياسي منطقيا وهو ينم عن حكم الشعب لنفسه عن طريق ممثليه . إلا أن النظرية شيء والواقع شيء آخر . ولكن في الواقع كيف تتم هذه العملية وكيف يختار الشعب ممثليه الذين سوف يتكلمون بإسمه مدة اربع سنوات دون رادع أو محاسب ؟

اولا يوزع قانون الانتخاب عدد النواب على الدوائر الانتخابية التي ليس لها قاعدة عملية إلا ارادة المشترع والتوازن الطائفي ومصالح المرشحين أو القيمين على الهيئة التنفيذية . فمثلا تضم هذه القرية أو تلك إلى هذه الدائرة أو تلك لاعتبارات بحت مصلحية أي عندما يراد اسقاط مرشحي احدى الدوائر تسلخ عنها القرى التي لهم فيها شعبية والتي تقع في اطراف الدائرة وتضم للدائرة المجاورة حيث تساهم في انجاح المرشحين المراد انجاحهم . وبما أن الانتخابات تجري دون قاعدة حزبية فإن لتقسيم الدوائر اهمية كبرى ، ذلك أن شخصية المرشح تلعب دورا كبيرا في تأييده أو في معارضته . هذا من ناحية أما من ناحية اخرى فإن القاعدة الطائفية التي يجري على اساسها تقسيم الدوائر الانتخابية ، توسيعها أو تضييقها هي اداة في يد الزعماء المسيطرين على السلطة لايصال اكبر عدد من المؤيدين إلى المجلس النيابي ، والدليل على نجاح هذه

الخطط أنه منذ الاستقلال لم يأت مجلس نيابي واحد معارض للسلطة التي اشرفت على انتخابه والغريب أن المجلس نفسه المؤيد للسلطة إذا صادف وانتخب رئيسا للجمهورية فإنه ينتخب معارضا وقد شذ مرة واحدة في انتخاب الرئيس شارل حلو . اما ضم الدوائر فإنه يجري ايضا للاعتبارات نفسها ، فعندما يراد مثلا الاتيان بمرشح موال من طائفة معينة تضم المنطقة التي يمكنه أن يترشح عنها إلى منطقة اوسع يؤمن فوزه فيها باصوات الطوائف الاخرى ، كما يجري مثلا للمرشح الشيعي في دائرة المتن الجنوبي إذ أن المرشح الذي يمثل الشيعة لا ينال من اصوات ابناء طائفته إلا العدد القليل بالرغم من أنه بالمستطاع افراد دائرة خاصة نظرا لأن الشيعة متجمعون . وهذا ما يحدث ايضا في منطقة الزهراني حيث يفوز المرشح الكاثوليكي بأصوات الشيعة والامثلة كثيرة ومتعددة . كيف يتم التوازن في هذه الحالة وبين أيّ فئات أو طبقات يجري ؟ هذا التوازن الذي يقال أنه طائفي أي بين الطوائف ليس في الحقيقة كذلك، إنه توازن بين الطبقات المسيطرة ونخص منها الزعامات القديمة وبقايا الاقطاعيين من جهة وبين المتمولين التجار والرأسماليين من جهة اخرى ، التقليديين المتهافتين على النيابة لمكاسب مادية واجتماعية معينة . فهؤلاء الآخرون يؤمنون فوزهم دون عناء إذا ترشحوا على لائحة زعيم - بعد أن يدفعوا له مبلغا من المال . لقد كانت انتخابات ١٩٦٨ و١٩٧٢ دليلا واضحا على صحة ما نقول إذ قلما خلت لائحة ، في جميع مناطق لبنان ، من متمول يدفع مصاريف الانتخابات الباهظة .

ما الحجة التي يستند اليها ارباب النظام السياسي لتبرير هذا العمل ؟ انها حجة المحافظة على حقوق الطوائف وانصافها .

والغريب أنه متناقض تماما مع نص الدستور حيث تقول المادة ٢٧ « عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء » ، أي أمة هي التي يمثلها هذا النائب ؟ فلو ضربنا صفحا عن الدفع ، إذ يصبح النائب يمثل مجموعة مصالح اقتصادية ، فإن النائب يراد له أن يمثل طائفته فيأتي لا يمثل طائفته ولا يمثل الأمة حسب النظام المبني على العرف المعمول به . فإذا صادف أن كانت دائرة مختلطة وهي حال اغلب الدوائر الانتخابية فإن الذين يفوزون بالنيابة هم الذين يحصلون على اكبر عدد من الاصوات حسب التقسيم الطائفي : فلنفرض أن دائرة فيها مرشحان واحد شيعي وواحد ارثوذكسي وترشح لهذين المقعدين ـ هنا طامة اخرى إذ لا يجوز أن يترشح في هذه الدائرة إلا من كان من هاتين الطائفتين ولو كان ذا شعبية كبيرة ـ ستة اشخاص ثلاثة من الشيعة وثلاثة من الارثوذكس فإذا نال كل من الشيعة العدد التالي من الاصوات : الاول ٨٥٠٠ صوت والثاني ٧٠٠٠ صوت والثالث ٦٠٠٠ صوت وكل من الارثوذكسي الاول ٦٥٠٠ صوت و٦٠٠٠ صوت للثاني و٥٥٠٠ صوت للثالث فالفائزان هما الاول من الشيعة والاول من الارثوذكس رغم أن الثاني من الشيعة قد نال عدداً من الأصوات يفوق الأول من الأرثوذكس ، فهل الاول من الارثوذكس يمثل الامة والثاني من الشيعة لا يمثلها ؟ أي منطق يستطيع قبول هذا ؟ قد يظن القارىء أن هذا لا يحدث كثيرا ، على العكس فهو يحدث في اغلب المناطق الانتخابية .

والواضح من هذه الامثلة أن سياسة التوفيق بين المتناقضات التي انتصرت في مطلع الاستقلال لا تزال القاعدة التي يجري عليها النظام السياسي للمحافظة على نفسه ، إنه يخشى أن يحدث أي تغيير مخافة أن ينهار هذا الصرح الكرتوني . حتى أن القواعد الحديثة في تقسيم الدوائر الانتخابية ليست متبعة إذ أن اعطاء الدوائر عددا من الناخبين يرتكز على تقديرات للسكان جرى اول احصاء لهم سنة ١٩٣٢ وكان آخر احصاء . فالنظام لا يجرؤ على اجراء احصاء مخافة أن يختل التوازن مع العلم أن بعض المناطق قد لاقت هجرة كبيرة وخاصة المدن ، إلا أن المقيم ليس له أن ينتخب في مكان اقامته بل في مكان تسجيله أو تسجيل أبيه وجده وإن لم يكن له أي علاقة بمنطقة اجداده . وإذا اراد أن ينقل نفوسه إلى مكان اقامته تعترضه العوائق الادارية والروتينية فييأس ويتخلى عن فكرته .

وهكذا نرى أن النظام البرلماني متناقض حتى مع المبادىء التي يرتكز عليها وتجدر هنا الاشارة إلى أن بعض الاصوات اخذت تطالب بكتابة الميثاق الوطني حتى تتحدد القوانين نهائيا . فلم يكن رد المسؤولين ايجابيا فإن الميثاق غير المكتوب هو عرضة للتأويل الذي تجريه السلطة المسيطرة لصالحها . وهذا ما يفسر عقم هذا النظام الذي يدعونه ديمقراطيا : فهو لا يمكنه أن يقوم على انظمة وقوانين محددة بل يفسح المجال لادخال الاعراف والعادات التي هي من الانظمة العشائرية والاقطاعية . ولا عجب في ذلك ما دام الكثيرون من النواب هم من الزعامات التقليدية شبه العشائرية . سوف نتكلم عن هذا عندما نتناول النظام الاجتماعي حيث سنلاحظ

امتدادات الانظمة القديمة إلى الانظمة الحديثة تحت تأثير الطائفية .
وهذا ما يفسر ارتباط النظام السياسي بالنظام الاجتماعي وتأثره به .

ماذا كانت نتائج الطائفية على النظام السياسي ؟ وما هي حدود تطور هذه النظام ؟ يقول روندو[٤] : « إن مشكلة المؤسسات السياسية اللبنانية تبدو ، بشكل اساسي ، في الانتقال العسير من الطوائف التقليدية إلى الدولة الحديثة ، أو بالاحرى التوفيق فيما بينها وهي التي تبدو ظاهريا صعبة التوفيق » .

إن روندو متفائل كثيرا، فهل من الممكن العمل على تحديث النظام السياسي والابقاء على التقسيم الطائفي الذي هو من المخلفات التقليدية للنظم السياسية التي نود أن نتجاوزها . فالحقيقة أن المسؤولين عن هذا النظام وعن استمراره لا يريدون تحديثه ونراهم في كل آونة يدافعون عنه وكأنه خشبة الخلاص . ولعل روندو على حق عندما يقول يجب اشراك قوى « البلد الحقيقي » في المؤسسات السياسية ولكن أنى لنا ذلك ما دامت تشن حرب شعواء على تسيس النقابات والمنظمات المهنية وغيرها ، وعندما لا يستطاع منعها من تعاطي السياسة يصار إلى بذر الانقسام الطائفي في داخلها كي تصبح صورة طبق الاصل عن النظام . إن روندو يطلب من الشر أن يقضي على نفسه وهو يعلم أنه يقضي على نفسه وهذا مستحيل . نحن لا نقترح حلولا طوباوية وإنما نعتقد أن كل نظام يفرز نقيضه . فلعل الذي جعل روندو يأمل تغيرا سريعا للوضع هو نمو البنى البرجوازية المتناقضة مع الطائفية وهو بذلك يستند إلى

(٤) روندو ص ٢١ .

معارضة جمعية التجار في بيروت لنظام التمثيل الطائفي حيث عمد الفرد ناصر رئيس هذه الجمعية في برنامجه المقدم سنة ١٩٣٤ إلى فضح « التنافس الطائفي الطفيلي الذي يعيش على حساب نظامنا الاجتماعي وحياتنا الوطنية » ثم يضيف « على البلد أن يتجه نحو تنظيم المجموعات المهنية حتى يصل تدريجيا إلى استبدال التمثيل الطائفي بالتمثيل المهني ، الوحيد الذي يمكنه اغناء المجلس النيابي بمجموعة من الكفاءات الحقيقية »[٥] . أما نحن فنرى عكس ذلك إذ أن النمو البرجوازي لم يكن متوافقا مع نمو البنى الاجتماعية الملائمة . فالبرجوازية لم تنم كما نمت في اوروبا وتحولت إلى برجوازية صناعية حيث نمت معها البنى الاجتماعية المتناقضة مع البنى الاقطاعية . في لبنان نمت البرجوازية في كنف الاستعمار وظلت تجارية ولم تتحول إلى صناعية ، لذلك بقيت عاجزة عن تنمية البنى الاجتماعية الحديثة التي يسميها روندو « قوى البلد الحقيقي » لذلك بقيت الطائفية التي هي من مخلفات البنى التقليدية ، اما التجار الذين بدأوا يشعرون بثقلها منذ سنة ١٩٣٤ فما لبثوا أن تأقلموا معها وعملوا على استيعابها واستعمالها لأن تناقضها مع البرجوازية التجارية كان تناقضا هامشيا وليس تناقضا اساسيا .
وهذا ما اردنا أن نبينه عندما وضعنا عنوانا لهذه الفقرة النظام البرلماني والتوازن الطائفي : فالتوازن هنا يعني التعايش بين البنى التقليدية الطائفية والبنى الرأسمالية التجارية التي لا يهمها كثيرا تغير البنى الاجتماعية لأنها لم تتحول إلى رأسمالية صناعية .

(٥) رندو ص ٩٨ .

هذا هو إذاً واقع النظام البرلماني وليست متفرعاته كالسلطة التنفيذية الممثلة بالحكومة ، ورئاسة الجمهورية احسن حالا منه ، فهي بدورها تقوم على التوازن الطائفي وتجر السلطة إلى مراكز قوى طائفية اصبحت دولا داخل الدولة ولعل هذا الذي دفع كمال جنبلاط إلى القول أن لبنان هو « فيدرالية طوائف » .

إلا أن الذي يفرض التوقف عنده هو الجهاز الذي بواسطته تمارس السلطة ، ونعني به الجهاز الاداري والقضائي والسياسة الناتجة عنها في الادارة المحلية والقرى .

ثانيا : الاجهزة الادارية اداة الحكم الطائفي :

ما لبث التقسيم الطائفي أن امتد من النظام التمثيلي إلى الجهاز الاداري واصبحت كل طائفة تطالب ـ على لسان زعمائها السياسيين ورجال الدين ـ بحقوقها من الوظائف ، حتى اضحت الادارة صورة طبق الاصل عن النظام السياسي ، فعم فيها الفساد وكثرت الرشوة والوساطات ، وبدأ التناقض بين الفئات المسيطرة : فبينما كان الزعماء التقليديون يطالبون بانصاف طوائفهم ليتسنى لهم ارضاء اكبر عدد من المستوظفين من ابناء طوائفهم ، ولتوسيع نفوذهم في الادارة عن طريق ايجاد ركائز لهم تمكنهم من قضاء حاجات ناخبيهم كان الرأسماليون يطالبون بتحديث الادارة وجلب الكفاءات العلمية لها ، إلا أنه لا يخفى ما كان يريده الرأسماليون فهم الذين شعروا بقوتهم الاقتصادية ، فما عليهم إلا أن يتسلموا السلطة السياسية التي ما زالت في أيدي الزعماء ابناء العائلات

الاقطاعية ، هذا الوضع جرهم لمعارضة القاعدة التي يجري عليها تعيين الموظفين ، ذلك أن التعيين كان يتم بناء لوساطة النواب وليس بناء للكفاءة وهذا ما يمنع الرأسماليين من تحقيق مآربهم عن طريق الادارة وبسط نفوذهم على السلطة السياسية . فضلا عن ذلك بدأت الادارة تتضخم وترهق الخزينة وتمنع الدولة من تحقيق المشاريع الانمائية الضرورية لتوسع الرأسمالية وبلوغها الريف الذي ما زال تحت سيطرة الزعماء التقليديين . كان هذا الموقف المبدئي لكل من الفئتين الاجتماعيتين المسيطرتين . إلا أن هناك اعتبارات سياسية جعلت هذا التناقض يخف وهو « الخطر » الوحدوي العربي الذي تخشاه البرجوازية التجارية خوفا على مصالحها ، فاستنكفت عن المطالبة بعلمنة الادارة واخذت تفكر في طريقة للاستفادة من الطائفية ، وهذا ما حصل بالفعل .

فعندما تسلم الرئيس شهاب الحكم عمد إلى تحديث الادارة عن طريق ربطها باجهزة مثل مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي ، وهيئة الابحاث والتوجيه وهو بذلك كان يهدف إلى ابعاد تأثير الزعماء عنها وخلق الجهاز الكفؤ للنمو البرجوازي واستيعاب البطالة بين المثقفين وابعادهم عن الانخراط في الاحزاب السياسية اليسارية ، وربطهم بالنظام الرأسمالي واستخدامهم لصالحه ، وتركيز سلطة الدولة على اسس متينة وجعلها قوة فاعلة في الانماء ، وهذا لم يرق للبرجوازية الليبرالية التجارية ، إلا أن شهاب رغم هذه الارادة التحديثية لم يعمل على ابعاد التأثير الطائفي عن الادارة ، بل على العكس عمل على تنظيمه وترسيخه على اسس

متينة لأن التقسيم الطائفي بين الموظفين ابقي وعهد بالاشراف عليه لمجلس الخدمة المدنية الذي تمادى كثيرا في تطبيق التوازن الطائفي ، حتى أن امتحانات كانت تلغى أو تؤجل بسبب عدم وجود توازن في طوائف الناجحين .

هذه هي بشكل عام خصائص الادارة اللبنانية التي كانت تلعب فيها الطائفية دورا مهما لصالح الطبقات المسيطرة ، وقد انعكست هذه الخصائص على الجهاز القضائي وعلى التشريعات والقوانين واهمها قاطبة قانون الاحوال الشخصية المتعلق بالزواج والارث : بالنسبة للزواج فانه قد وضع في يد المحاكم الشرعية الطائفية التي يديرها رجال الدين ، فاصبح عقبة كبرى امام الانصهار الشعبي . وعلينا هنا أن ننوه بالضغوط التي مارسها رجال الدين لمنع الزواج المدني لأنهم رأوا في سيطرتهم على الزواج سيطرة على المجتمع فأبوا أن يتخلوا عن هذه السلطة للمحاكم المدنية واصبح لزاما على اللبناني اكان مؤمنا أم غير مؤمن أن يخضع لسلطة رجال الدين . وهكذا بدل أن يصبح للدولة دين معين كما في بعض البلدان المجاورة ، اضحى لها خمسة عشر دينا مختلفا . فهل من تمزيق للوطن أكثر من ذلك ؟

اما الجهاز القضائي الذي عهد اليه بتطبيق القوانين المدنية والجزائية وغيرها فلم ينج من التأثير الطائفي ، فالقضاة كانوا يعينون ويرقون وينقلون لاعتبارات طائفية مما ابقى سلطة الطائفية فوق سلطة القانون والعدالة ، فالقاضي الذي ينتمي إلى طائفة معينة ويعين في منطقة تختلف طوائف سكانها عن طائفته يظل يخشى

أن يتهم بالتحيز الطائفي ويخشى الشكاوى الطائفية عليه فيخضع لوساطات المتنفذين ورجال الدين . وحتى حين يضرب صفحا بكل هذه الاعتبارات تبقى احكامه خاضعة لتأثيرات طائفية لا واعية .

هذه ملاحظات سريعة نوردها عن واقع الحال في الجهاز القضائي ولا بد للمحامين وللقضاة أنفسهم أن يعطونا ألف دليل ودليل على طائفية القوانين والتشريعات ، حتى أن بعض الاحكام لم تكن تنفذ لعدم اكتمال « النصاب الطائفي » في المحكوم عليهم .

وقد كان لهذه السياسة الطائفية على الصعيد الداخلي تأثير كبير على الادارة المحلية في القرى حيث ألغى القانون التمثيل الطائفي النسبي في البلديات . فهذا الالغاء لم يكن له تأثير عملي فقد ظلت القرى المختلطة متمسكة بالتقسيم الطائفي عرفا وعادة ، إذ نجد في هذه القرى أن الناس لا يعمدون إلى تشطيب اللوائح الانتخابية البلدية إلا على اساس طائفي . وهذا يدلنا إلى أي مدى تغلغلت الطائفية في نفسية المجتمع اللبناني حتى بتنا نرى ملحدين طائفيين الامر الذي يؤكد تحديدنا الاولي للطائفية .

هكذا نرى كيف أن الطائفية تخرب مؤسساتنا السياسية الداخلية وتطبعها بطابع من التخلف والتقليدية بينما نحن ندعي بأننا بلد متطور أو في طريق التطور . إلا أن هذا التخريب لا يتوقف فقط عند حدود السياسة الداخلية بل يتعداه إلى السياسة الخارجية للبنان وهذا أمر طبيعي نظرا للعلاقة الجدلية بين الاثنين .

ثالثا : الطائفية والسياسة الخارجية اللبنانية : بين الحياد العربي والولاء الغربي :

وكما أن السياسة الداخلية كانت تقوم على التوازن الظاهر بين الطوائف وهو بالحقيقة توازن بين القوى الاجتماعية المسيطرة على السلطة ، كذلك كانت السياسة الخارجية اللبنانية تقوم على التوازن بين العرب والغرب ظاهريا وانحياز للغرب عمليا . فمن ملابسات الاستقلال أن الميثاق الوطني يحاول تحديد مثل هذه السياسة عندما عبر عن رغبة المسيحيين في عدم النظر إلى الارتباط بالغرب وبالحماية الاجنبية مقابل رغبة المسلمين القبول باستقلال لبنان وعدم التطلع إلى وحدة عربية يدخل لبنان فيها .

إلا أن هذه السياسة الحيادية المعلنة لم ترق للرأسمالية التجارية واغلبها من المسيحيين ، لأنها مرتبطة بالغرب ارتباطا مصلحيا لا تنفصم عراه . فما لبثت هذه البرجوازية أن وقعت في تناقض شديد بين مصالحها نظرا لبروز التناقض الحاد بين حركة القومية العربية الوحدوية والاستعمار العالمي : فهذه البرجوازية تريد البقاء على صلة مع الغرب الذي تشتري منه بضائعها وتقبض العمولة على وساطتها ، وعلى صلة وثيقة بالعرب لكي تستطيع البيع في الاسواق العربية ، (وكانت البرجوازية التجارية قد اغنت صفوفها منذ الانتداب بالعناصر **الإسلامية**) .

وهذا التناقض في مصالح البرجوازية انعكس على السياسة الخارجية للبنان التي اخذت تتأرجح بين اللفظية في تأييد العرب

والممارسة العملية في الولاء للغرب والرضوخ لاوامره . وسوف نستعرض سياسة لبنان الخارجية وانعكاسها على الانقسام الطائفي منذ مطلع الاستقلال حتى الحقبة الاخيرة أي أواخر الستينات بعد العدوان الصهيوني الاستعماري على الأمة العربية . لكننا لن نتوقف إلا عند المحطات المهمة في هذه السياسة وهي الفترات الحرجة التي كان يبرز فيها التناقض على السطح فتبرز الطائفية ويسارع للتسوية ولتطبيق سياسة توفيقية مرقعة .

بعد الاستقلال مباشرة وافق لبنان على ميثاق الاسكندرية وعلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية واضعا بذلك سياسة الميثاق الوطني موضع التطبيق العملي ألا وهي التعاون الوثيق مع الدول العربية . هذا في الظاهر أما في الواقع فإن التيار التوفيقي الذي تسلم السلطة بعد الاستقلال كان على علاقة حميمة بالانكليز الذين يعطفون على شبه تجمع عربي يدور في فلكهم . ولما كان حكام مصر والعراق وشرقي الاردن هم صنيعة الانكليز ، فقد تأسست جامعة الدول العربية بزعامة مصر وانضم اليها لبنان وسوريا مكافأة لانكلترا على اعترافها باستقلالهما وارضاء للجماهير العربية في سوريا التي ما انفكت تطالب بوحدة عربية وممالأة للمسلمين اللبنانيين واظهار الانضمام إلى الجامعة وكأنه تحقيق لمطالبهم الوحدوية ، لقد قبل المسلمون بهذا الانضمام وسارعت البرجوازية الاسلامية إلى شرح ذلك وكأنه الغاية المنشودة . اما البرجوازية المسيحية التي كانت ما تزال ترتبط بالرأسمال الفرنسي فقد تخوفت من هذا الاتفاق العربي بادىء الأمر فهب المسيحيون وعلى رأسهم رجال

الدين لمعارضة هذه السياسة « العربية » وللمطالبة بالحماية الاجنبية
والفرنسية .

ونشطت في هذه الآونة الاحزاب الطائفية منها من عارض
ومنها من أيد السياسة الخارجية هذه . إلا أن المسيحيين عادوا عن
موقفهم لما علموا أن الانضمام إلى الجامعة العربية لا يمس استقلال
لبنان وهو لا يعني الانضمام إلى وحدة عربية وكانت البرجوازية
المسيحية قد بدأت تتحول عن فرنسا لضعفها الاقتصادي بعد
الحرب وإن بقيت مرتبطة بها ببعض المصالح منذ عهد الانتداب
والتي بقيت حية ومهمة حتى الآونة الاخيرة ، ومنها ما يزال إلى
اليوم . وكان على رأس المدافعين عن الجامعة العربية مجموعة
المتمولين المسيحيين الذين ساعدوا بشارة الخوري للتوصل إلى
الرئاسة واهم هؤلاء ميشال شيحا وهنري فرعون وهذا الاخير كان
في تلك الاثناء وزيرا للخارجية . وهكذا انتصرت التسوية واستتب
الوضع للتيار التوفيقي .

ولكن ما لبث أن عاد هذا التوازن إلى الاختلال سنة ١٩٤٨
عندما سيطرت الصهيونية على بعض فلسطين وجعلت منها دولة
اسرائيل رغم احتجاجات الدول العربية وقرارات الأمم المتحدة التي
دعت إلى تقسيم فلسطين بين العرب واليهود . عندها دخلت
الجيوش العربية الحرب ضد اسرائيل باسم الجامعة العربية وبدأ
(الوطنيون) يطالبون لبنان بالتدخل والتجنيد والتطوع والتسلح
لمساندة الجيوش العربية . فاضطرت الحكومة لارسال فريق متطوعين
من الجيش ومن المواطنين للقتال في فلسطين وغضت النظر عن

تحركات جيش الانقاذ الذي عمل احيانا من الحدود اللبنانية وتعامت
عن العصابات التي نشأت في قرى لبنان الجنوبي وقد تزعمها وشارك
فيها كثيرون من قرى الجنوب . عندها تحرك بعض زعماء المسيحيين
وخاصة رجال الدين بغية التأكيد على حياد لبنان وعدم مشاركته في
القضايا العربية : كان هذا منطق البرجوازية المسيحية التي ما قبلت
بالانفتاح العربي إلا لمصالحها الاقتصادية اما وأن يطلب منها أن تفي
ببعض واجباتها فهذا خرق لحياد لبنان !! إلا أن فشل الجيوش
العربية (والحكم اللبناني يراهن دائما على هذا الفشل الذي يؤخر
تفجر التناقض) وبدء التراشق بالتهم وبتحميل المسؤولية لهذا
الحكم أو لذاك والتعامي عن التدخل الانكليزي جعل لبنان يأمن
اهتزاز الوضع الداخلي وينام فترة خمس سنوات تقريبا دون أن يحرك
ساكنا على الصعيد العربي وحجته في ذلك أن الخلافات تمزق الدول
العربية وهو مستعد للسير في التضامن العربي متى ازيلت هذه
الخلافات .

إلا أن المراهنة على الفشل والتأخر لا تأتي دائما ثمارها
فالانسانية تسير دائما إلى الامام . فلا عجب أن يراهن لبنان على
تخلف الاوضاع العربية فإن طبقاته المسيطرة ابنة مدللة للاستعمار
الغربي الذي يعمل بكل ما لديه لابقاء الشعوب متخلفة وخاضعة
لنهبه الاقتصادي . لقد بدأت التغيرات السياسية تحدث في البلدان
العربية في سوريا ومصر ، وفي الاردن اغتيل الملك عبد الله
لمسؤوليته المباشرة في اضاعة فلسطين . اما الاستعمار وعلى رأسه
الاستعمار الاميركي الذي خرج قويا بعد الحرب فقد بدأ يركز نفوذه

في هذه المنطقة نظرا لاهميتها من الناحية الاقتصادية ، فالبترول يتدفق بغزارة وهو مادة اساسية للطاقة وللصناعات البتروكيماوية . فبدأت الدول الاستعمارية تضغط إذاً على الدول العربية لادخالها في احلاف عسكرية وتخلت انكلترا عن فكرة توحيد الدول العربية لأنها شعرت بخطورة هذه العملية : هكذا ولد حلف بغداد للابقاء على المصالح الاستعمارية في كل من ايران والعراق وباكستان وتركيا ، خاصة بعد أن جرب الدكتور مصدق انتهاج سياسة وطنية في ايران ، فعملت المخابرات الاميركية بكل قواها لاسقاطه[٦] .

والهدف الثاني من هذه الاحلاف كان الوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي والحد من الحركات الاجتماعية الداخلية في كل هذه البلدان . في هذه الاثناء تحركت اسرائيل وبدأت تتحرش بمصر لأنها كانت تنتهج سياسة حيادية رافضة الاحلاف والقواعد الاجنبية . عندها طلبت مصر السلاح من الغرب واميركا خاصة ، فبدأت المماطلة والتسويف والشروط ، فلم ير عبد الناصر بداً من شراء السلاح من الدول الاشتراكية فكسر بذلك الطوق الذي احكمته الدول الاستعمارية على البلدان العربية . لكن رغم هذا التنطح للاستعمار شعرت مصر أنها وحدها في المعركة فلن تستطيع الصمود الا قليلا في سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي . عندها رأى عبد الناصر أنه لا أمل لمصر ولغيرها من الدول العربية أن تتحرر من الاستعمار وتحافظ على مواردها الاقتصادية وتنتهج سياسة انمائية

---

(٦) كلود جوليان ـ الامبراطورية الاميركية ـ دار الحقيقة .

للخروج من القرون الوسطى إلا بالوحدة العربية أمل الشعوب العربية قاطبة وهدفها الاساسي منذ بداية القرن العشرين ، فكانت دعوة عبد الناصر الدعوة الأولى الصادقة إذ ما لبث أن لاقت صدى كبيرا في العالم العربي من المحيط إلى الخليج . وفي تلك الاثناء كانت الثورة في الجزائر تتصاعد وتزداد عنفا ، والمساعدات العربية تنهال عليها من كل صوب فتعمق الكره للاستعمار واخذت جماهير الأمة العربية تعي الدور الناهب للاستعمار وقد وصل هذا الوعي إلى ذروته عندما اعلن عبد الناصر أن اميركا والدول الاوروبية والبنك الدولي المرتبط بها لم تقبل بتمويل مصر لبناء سد اسوان إلا تحت شروط قاسية وقيود قوية ، فرفض عبد الناصر هذه الشروط واعلن تأميم قناة السويس لاستعمال عائداتها في بناء السد العالي . فما كان من انكلترا وفرنسا واسرائيل إلا أن هاجمت مصر واحتلت سيناء . هذا بشكل موجز جدا ما جرى في المنطقة منذ خسارة فلسطين حتى سنة ١٩٥٦ .

لقد لاقت هذه الاحداث صدى واسعا في لبنان والحق يقال أنها في البداية اثارت حماس جميع الفئات والطوائف وكانت منطلقا لوعي قومي عارم يرافقه الكره الشديد للدول الاستعمارية ، وما ازال اذكر تلك الايام حيث بدأت برقيات التأييد تنهال على عبد الناصر من كل حدب وصوب من كل مدينة وقرية ودسكرة ، وكان الحماس شديدا إذ توالت دعوات التطوع لدحر المستعمرين وردهم على اعقابهم ومما زاد في حماس الناس البطولات الجماعية والفردية عند الشعب المصري : فقاومت بور سعيد الانزال الاستعماري

مقاومة ضارية وهذا جول جمال البطل السوري يهاجم بزورقه الملغوم البارجة الحربية الفرنسية فيستشهد ويغرق البارجة . توالت تلك الاخبار فزادت من حماس الناس ومن تعبئتهم .

ازاء هذا الجو العام من كره الاستعمار كانت السياسة الخارجية اللبنانية تسفر عن انحيازها في عهد كميل شمعون نحو الغرب المعادي للعرب وبدأت تتجه نحو الدخول في الاحلاف فقبلت مشروع ايزنهاور ودخلت في محور العراق الملكي المعادي لمصر ولتيار القومية العربية الحقيقي ، وكان أن ارتفعت الدعوة في جميع الاوساط العربية إلى قطع العلاقات مع الدول الاستعمارية المهاجمة لمصر . فجزعت الطبقات الحاكمة من قطع العلاقات وهي التي بنت كل وجودها وسيطرتها على التأييد الاجنبي والحماية الاجنبية ، فضلا عن أن الغرب هو مصدر ارباح البرجوازية والمصدر الثاني هو اموال الدول البترولية في العالم العربي وهي مناهضة لمصر ومرتبطة بالغرب . فقطع العلاقات مع انكلترا وفرنسا لا بد إذاً أن يعرقل اعمال هذه البرجوازية المستغلة ، عندها بدأت دعاية السلطة في اوساط المسيحيين : قطع العلاقات مع الغرب يعني فك الارتباط مع فرنسا ورفض الحماية الاجنبية والالتجاء إلى العرب والمسلمين الذين سوف يحكمون لبنان ويضمونه إلى وحدة عربية يذوب فيها المسيحيون ، إلى ما هنالك من اقوال تضرب للمسيحيين على الوتر الحساس وتذكرهم بايام الفتن والمذابح الطائفية التي تعلمها الاولاد في المدارس في كتب تاريخ مزيفة . ولكي يبرر شمعون مواقفه دعا إلى مؤتمر للملوك والرؤساء العرب « لكي يخرج المؤتمرون من

الاجتماع منقسمين على انفسهم فيتضح واقع الدول العربية في التشتت والاختلاف والانقسام »[٧] وهو الذي تركض وراءه السياسة الخارجية اللبنانية ، إذ كما قلنا سابقا تراهن دائما على الانقسام العربي لترتبط اكثر فأكثر بالغرب . هذه اللعبة وإن مرت على المسيحيين لما رافقها من دعايات طائفية لم تمر على المسلمين لأنهم متقدمون اكثر من ناحية الوعي القومي . حتى أن البرجوازية الاسلامية والزعماء التقليديين المسلمين لم يستطيعوا إلا السير وراء الجماهير خشية أن تتجاوزهم حركتها العارمة . عندها فكر شمعون بالانحياز المطلق للغرب فأتى بحكومة اسند فيها وزارة الخارجية لشارل مالك صديق اميركا وافسح المجال للمتآمرين على سوريا التي بدأت تتجه نحو الاتحاد مع مصر ، ان يعملوا من لبنان متفقا بذلك مع حكام العراق الملكي . ولما تمت الوحدة بين مصر وسوريا اجتاحت لبنان موجة من التأييد بين المسلمين اقلقت المسيحيين الذين كانت الدعاية الطائفية قد بدأت تفعل فعلها فيهم ، فعاد اختلال التوازن إذاً إلى سابق عهده : مسلمون ينشدون الوحدة العربية ويعارضون الغرب الاستعماري المعتدي ، ومسيحيون يرون أن لا حياة لهم إلا بالحماية الاجنبية . إلا أن هذه الفترة قد شهدت انتشارا للاحزاب السياسية العقائدية واهمها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ضم في صفوفه طليعة لا بأس بها من المسيحيين . لقد كان من نتائج هذه السياسة الخارجية المنحازة الخرقاء أن اندلعت نار الثورة سنة ١٩٥٨ وعمت تقريبا جميع المناطق الاسلامية

(٧) كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ص ٦٧ .

والمختلطة . وما لبثت هذه الثورة أن اتخذت طابعا طائفيا مما شجع شمعون على التمادي في سياسته المعادية للعرب فاستقدم السلاح من دول حلف بغداد ووزعه على انصاره . وعندما انهارت السلطة الملكية في العراق ونزلت القوات الاميركية في لبنان مؤكدة في ذلك دور السياسة الخارجية اللبنانية المتآمرة على العرب ، وهذا ما جعل التوازن الذي قام عليه لبنان اثر سياسته التوفيقية عند الاستقلال يختل لصالح الانعزالية فكان لا بد إذاً من اجراء تصحيح في السياسة اللبنانية واعادتها إلى ما كانت عليه من التوفيق وهذا ما تكفل به الرئيس فؤاد شهاب في الشعار الذي اطلقه بعد الثورة « لا غالب ولا مغلوب » . فكان هذا الشعار احياء للميثاق الوطني وللطائفية وعودا إلى نقطة البداية وكأن شيئا لم يحدث .

منذ ذلك الحين ، خلال حكم الرئيس شهاب ، وحكم الرئيس حلو سارت السياسة الخارجية اللبنانية في خط غير معاد للعرب وإن لم يكن غير موال والرائد في ذلك هو الموقف التوفيقي ، واغلب الظن أن الرئيس شهاب اراد أن يتفرغ لتركيز السلطة في الداخل وجعل الدولة تسيطر على كل القوى الضاغطة طائفية كانت أم حزبية ، فتم استيعاب من استوعب وبدأ ضرب العناصر الشاذة خاصة بعد المحاولة الانقلابية التي قام بها القوميون السوريون بمؤازرة بعض ضباط الجيش . فبدل أن يؤدي هذا إلى تقوية الدولة ادى بالعكس إلى اضعافها نظرا لعدم ارتكاز السياسة على تيار شعبي وحزبي منظم يمكنه استقطاب الجماهير وتعبئتها ولعدم وضوح السياسة الخارجية رغم اشتراك لبنان بمؤتمرات القمة وتأييده

للمواقف العربية وقطعه العلاقات مع المانيا الغربية سنة ١٩٦٥ بعد اعترافها باسرائيل - والشيء الذي جعل الجماهير الاسلامية عامة والكادحة خاصة تتريث في تأييد هذا النظام هو بروز وعي اجتماعي في الاوساط الفقيرة اضاف إلى حركة القومية العربية قوة كبيرة ، خاصة اثناء الوحدة بين سوريا ومصر وموجة التأميمات والاصلاحات الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة والمناداة بالاشتراكية العلمية كهدف اساسي لجماهير الأمة العربية إلى جانب هدفها في التحرر من الاستعمار والوحدة السياسية . وبقيت الامور هكذا حتى سنة ١٩٦٧ : ازدياد قوة المعارضة بين المسيحيين وخاصة البرجوازية التي فزعت من قوة الدولة ومن تقوية القطاع العام ومن الاتجاه العربي للسياسة الخارجية ومن القمع ثم تراجع وتريث المسلمين امام هذه السياسة التوفيقية غير الواضحة .

هذه هي إذاً بشكل عام وسريع السياسة الخارجية اللبنانية ومحتواها التوفيقي المرتكز اصلا على الانقسام الطائفي .

رابعا : ملاحظة حول الديمقراطية الطائفية :

حتى لو سلمنا بديمقراطية الانتخابات فإننا لا نستطيع أن نسلم بديمقراطية السلطة ذلك أن السلطة التنفيذية وخاصة رئيسها الذي ينتمي إلى طائفة معينة لا يجوز تغييرها يمتلك من الصلاحيات التي تمكنه من تعطيل الحياة النيابية وهذا ما كان يجري في كل العهود ، فضلا عن الخوف من المعارضة عند النواب لتأمين فوزهم استنادا إلى تدخلات السلطة في الانتخابات المقبلة . فليس من

سلطة باستطاعتها مراقبة رئيس الجمهورية إلا خوفه من عدم التجديد وهذا ما ينص عليه الدستور ويمنعه صراحة : فلا الشعب يُستفتى في المواضيع المهمة ولا الهيئات الشعبية كالنقابات والاحزاب تستشار ! فالسلطة التنفيذية ، أي رئيس الجمهورية وحكومته تستطيع أن تمارس دكتاتورية دون محاسب أو رادع . كل ذلك بسبب تقسيم الوظائف الانتخابية والنيابية بين الطوائف ، فعندما تريد فئة أن تعارض مشروعا ما أو تؤيد سياسة ما تعمد إلى رجال الدين كي يحملوا المقترحات إلى السلطة ، وهذا ما يفسح المجال امام فئات لا تمثل الشعب للتدخل في شؤون الحكم ويمكننا أن نعدد كثيرا من الاحداث والشواهد التي تبرهن على أن نظامنا ليس ديمقراطيا على الاطلاق . إلا أنه في الآونة الاخيرة بدأ قسم لا بأس به من مثقفي الطوائف يدرك أن هذه السياسة الطائفية تخفي سياسة اجتماعية معينة فالطائفية هي قناع تلبسه الطبقات المستغلة لتمارس به استغلالها وتسلطها على اكمل وجه فبدأت الاحزاب اليسارية تفضح هذا القناع ، إلا أن فضحها بقي ناقصا لم يلم بالمشكلة الطائفية من جميع جوانبها .

اما عندما لا تؤدي الطائفية إلى تسلط ودكتاتورية فإنها تقود إلى الفوضى والانحلال في السلطة وهو ايضا مناقض للطائفية .

يحدث ذلك غالبا في حالات الاحتجاج الشعبي والاضرابات والمظاهرات إذ تترك دون أن يستجاب لمطالبها فتتميع وتتلاشى ولا تلبث أن تلاحظ السلطة طائفة اكثرية المحتجين أو المضربين حتى تبث اعوانها في مناطق الطوائف الاخرى محمسة اياهم على المطالبة

بالعكس ، وهذا ما كان يحصل مرارا إذ تقف السلطة ويداها مرفوعتان معلنة عن عجزها امام الجميع ومهولة بأن الاستمرار بالمطالب سوف يقسم البلد طائفيا فتسود بذلك على الجميع ويسقط في ايدي المصلحين والديمقراطيين الحقيقيين . اما إذا لم تستطع السلطة وطبقاتها المسيطرة خلق هذه البلبلة الطائفية فإنها تعمد إلى شق المنظمات الشعبية والنقابات المهنية عن طريق الترخيص لعملائها بانشاء نقابات دون أن يكون عندها عمال وذلك كي تقطع الطريق على انشاء نقابات في هذا القطاع وتوزع هذه النقابات بين الطوائف كي يتسنى لها تسميم الحركة النقابية والعمالية بالطائفية ، حتى بتنا نرى في بلد مثل لبنان لا يتجاوز عدد عماله المئة ألف تسعة اتحادات نقابية في فترة من الفترات . فاستتب الأمر لأرباب العمل وللرأسماليين والتجار في استغلال العمال والبلد ولا رادع يردعهم ولا محاسب يحاسبهم ، حتى أننا نرى في بعض المؤسسات تقسيما طائفيا في الاعمال يزيد من التنافر ويؤخر نمو الحركة العمالية .

هذه هي الديمقراطية الطائفية في لبنان وهذا هو واقعنا السياسي . إلا أننا لا نستطيع كشف خبايا هذه السلطة السياسية وقوتها النسبية إلا إذا عالجنا البنية التحتية لهذا النظام السياسي هذه البنية التي كان لها الأثر الاكبر في اعطائنا هذا النظام المتخلخل . هذه البنية التحتية هي النظام الاقتصادي وما يرتكز عليه من نظام اجتماعي وعلاقات اجتماعية .

الفصل الثاني

في النظامين الاقتصادي والاجتماعي

١ ـ الانعزالية والنظام الاقتصادي :

لا شك أن النظام الاقتصادي هو نتيجة التفاعلات السياسية والاجتماعية والحياتية ، وبالتالي هو نتيجة التفاعلات التاريخية ، إلا أن هذا لا يعني أن النظام الاقتصادي لا يؤثر على سير حركة التاريخ وعلى العلاقات الاجتماعية والنظام السياسي ، بل الاصح هو اعتبار النظام الاقتصادي أحد القطبين الاساسيين في عملية التطور والقطب الثاني هو البنية الفوقية التي ينتج عنها النظام السياسي والنظام الاجتماعي . إن الحركة الدائمة بين قطبي الواقع الاجتماعي ، الفوقي والتحتي ، هي التي تدخل التطور والتقدم لكن الحركة لا تكون فاعلة وذات تأثير إلا إذا ارتكزت على واقع ملموس وصلب مادي بشكل اساسي . هذا الواقع هو الاقتصاد الذي يحدد طرق واساليب انتاج اسباب المعيشة . في المجتمعات البدائية القديمة كان الاقتصاد ينم عن علاقة الانسان بالطبيعة لأن الناس عند انتاج وسائل عيشهم لم يكن لهم من معارض سوى ظروف الطبيعة : إذ ذاك بدأ الانسان يفكر ويعمل لقهر هذه

الطبيعة والتغلب عليها وهو بذلك مدفوع بغريزة البقاء والاستمرار . والتغلب على الطبيعة لم يكن يعني التسلط النفسي عليها بقدر ما كان يعني تأمين وسائل العيش ، لذلك عندما كان يتأمن للانسان ما يكفيه للحياة كان يتحاشى مجابهة الطبيعة مستعينا عليها بالعبادة والشعوذات والسحر . هذا هو إذاً شكل الاقتصاد البدائي ، بصورة سريعة جدا ، والذي دعي فيما بعد بالاقتصاد المشاعي الذي لم يكن يحده أي نظام للعلائق بين الناس ، وهذا أمر طبيعي عندما تكون جميع وسائل العيش وجميع الحاجات المعروفة مؤمنة للجميع .

اما عندما توسعت الحاجات الانسانية واصبحت الطبيعة تضن بخيراتها إلا إذا جوبهت وقهرت (مجتمع الصيد كان يعيش من صيد الحيوانات البرية والاسماك ومن الاعشاب التي تنبت في البرية دون أن يعنى الانسان بها) اصبح لزاما على الانسان أن يستنبط وسائل حديثة تمكنه من الحصول على ما يحتاجه بسهولة . وهكذا كان اقتصاد الانتاج حيث تخترع الآلات التي بواسطتها استطاع الانسان أن يتغلب على الطبيعة اكثر فاكثر . فالعلاقة المتطورة مع الطبيعة فرضت على الانسان نظاما معينا خاضعاً لقوانين محددة قابلة للتطور مع تطور الحاجات التي بدورها تعود لتؤثر على النظام الاقتصادي . فانتقلت الانسانية إذاً من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر وكان الاساس لهذا الانتقال هو تطور وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج ، هذه العلاقات التي كان اساسها بين الانسان والطبيعة اصبحت علاقات بين الانسان والانسان . (هنا يمكننا إذاً أن ننهي

هذا الاستطراد المقتضب حول النظام الاقتصادي بالتعريف التالي) : إن تطور وسائل الانتاج ينمي قوى الانتاج التي تبادر إلى تطوير الوسائل وهكذا يتركز النظام الاقتصادي نتيجة لهذا التطور ، إلا أن الذي يطبع النظام هو مجموعة العلاقات الناتجة عنه : إن وسائل الانتاج لم تبق ملكية شائعة بل اضحت بأيدي مجموعة معينة من الناس ، أما قوة الانتاج الأساسية التي هي الانسان فقد أصبحت خاضعة لمالكي وسائل الانتاج ، هنا بدأ الصراع يتولد بين مالكي وسائل الانتاج ومالكي قوة العمل وبدأ التفكير في ازالة ملكية وسائل الانتاج ذلك أن الملكية ليست ضرورية للانتاج بل على العكس قد تكون عائقا ، فالعنصران اللذان لا بد منهما للانتاج هما وسائل الانتاج وقوة العمل . فالنظام الاقتصادي إذاً هو مجموعة العلاقات التي تؤدي إلى الانتاج : فعندما يكون مالك وسائل الانتاج من ادوات وارض يملك في الوقت نفسه قوة العمل الممثلة بالفلاحين ويتصرف بها ويربطها بالارض عندها يكون النظام اقطاعيا اما عندما يصبح الانتاج غير متوقف على الارض ويتم في مؤسسات تجمع ادوات الانتاج وقوة العمل الممثلة بالعمال على السواء ، ويكون مالك وسائل الانتاج مستقلا عن قوة العمل يكون النظام رأسماليا ، أي أن وسائل الانتاج هي رأسمال المالك ويتمثل بالأدوات وبالأجور .

هذه هي بشكل سريع نبذة عن النظام الاقتصادي وتطوره ، وهي غير كافية اطلاقا لفهم عملية التطور الاقتصادي وعملية اختلاف الانظمة الاقتصادية وتداخلها ، ولكن كان لا بد لنا من

هذا المنطلق وإن كان يخرج عن نطاق بحثنا .

فالنظام الاقتصادي في لبنان هو إذاً وليد تطور تاريخي لوسائل وعلاقات الانتاج التي كانت سائدة . فالنظام الاقطاعي أو « المقاطعجي »(١) الذي ضعف منذ اواسط القرن التاسع عشر لم يفسح المجال امام نمو قوى انتاجية جديدة يمكنها أن تقضي عليه نهائيا ويصبح لها الغلبة المطلقة وتطبع النظام الاقتصادي . فالذي حدث في الاقتصاد اللبناني هو نوع من عملية انزلاق من الشكل الاقطاعي للانتاج إلى اقتصاد تجاري يجري تراكم رأس المال فيه بمعزل عن الانتاج المحلي وينتج عن ارتباط كلي بالاقتصاد العالمي عن طريق تصريف انتاج الدول المتقدمة صناعيا في البلدان المتخلفة ونهب الموارد الاولية لهذه البلدان لتصنيعها في المتروبول (اوروبا) . وهكذا تولد في لبنان ما يسمى « برأسمالية الاطراف «Capitalisme de Périphéries» التي تعيش على فتات رأسمالية المركز Capita-lisme du Centre في نهبها للبلدان المتخلفة (سمير أمين) .

هذا الوضع الوسيط الذي بدأ ينمو في لبنان منذ أواخر القرن الماضي هو نتيجة مباشرة لعالمية الرأسمالية وللاستعمار . لذلك اصبح التناقض بين البنى التقليدية في المجتمع والبنى الوسيطة شبه الحديثة تناقضا ثانويا بالنسبة للتناقض الاساسي القومي بين

---

(١) لقد نوهنا في القسم الاول بخصوصيات النظام الاقطاعي في لبنان والشرق واختلافه عن النظام الاقطاعي الاوروبي .

الشعوب العربية المتخلفة والاستعمار العالمي . لهذه الاسباب بقيت البنى الاجتماعية المتخلفة ومنها الطائفية تتعايش مع النظام الاقتصادي المنفلت من البنى المحلية . ولم تتوقف هذه العلاقة بين النظام الاقتصادي الرأسمالي التجاري والبنية الطائفية عند حدود التعايش بل تعدتها إلى التضامن والتكامل : أي أن الطائفية ساعدت في تطور ونمو الرأسمالية التجارية كما أن الرأسمالية هذه عملت على تركيز الطائفية . ولكن كيف تم ذلك وكيف جرت تفاصيل العلاقة بين الرأسمالية التجارية والطائفية حتى اصبحت للرأسمالية السيطرة النهائية على النظام الاقتصادي اللبناني ، فهي كما قدمنا نمت نموا طفيليا لذلك لن يمكنها أن تسيطر لأن هذا يعني أنها سوف تتطور وتتحول إلى رأسمالية وطنية وصناعية ، فهذا أمر حدوثه لا يمكن التنبؤ به في المرحلة الراهنة على الاقل ، وهو مرهون بعلاقة الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد العربي وبالاقتصاد العالمي وهي أمور تفوق حدود بحثنا . لذلك سوف نعالج في هذا الفصل علاقة النظام الاقتصادي بالطائفية من زاوية علاقة هذه الاخيرة « بالحرية الاقتصادية » التي يرعاها النظام اللبناني ، ثم أثر الطائفية في الابقاء على البنى الاقتصادية المتخلفة وهو النقيض المتخلف للاقتصاد الرأسمالي التجاري اللبناني ، ونعود لنرى أهمية الطائفية في دور لبنان الوسيط .

أ - « الحرية الاقتصادية » وعلاقتها بالطائفية :

لن نتوسع في شرح مفهوم الحرية الاقتصادية كثيرا لأن ذلك

يفوق امكانيات بحثنا ، إلا أنه لا مجال من التهرب امام هذا المفهوم ، الذي عبر عنه الاقتصاديون البرجوازيون وخاصة الانكليز منهم . فالحرية الاقتصادية أو الليبرالية لا تعني انعدام وجود نظام اقتصادي بل على العكس، إنها تعني وجود نظام محدد يرتكز بشكل اساسي على الانفلات من تدخل السلطة واطلاق قوى الانتاج من هيمنة البنى التقليدية والاقطاعية حتى يصبح بمقدرة البنى الجديدة الرأسمالية التي نمت بجوارها أن تسيطر وتحل محل البنى القديمة .
فهدف الحرية الاقتصادية إذاً هو تحرير قوى الانتاج ودفعها إلى الامام ، هذا يعني أن الدولة المنبثقة عن النظام الاقطاعي لا يجوز أن تتدخل بالقوانين والانظمة كي تحد من تطور الرأسمالية ، هذه الحرية الاقتصادية تطورت من مفهومها الفردي ، كالبادرة الفردية ، والحرية الشخصية ، إلى مفهومها الجماعي والطبقي ، إذ كان لزاما عليها أن تسلك هذا الطريق بانتظار استكمال الثورة البرجوازية وهيمنتها بصورة نهائية على جهاز الدولة . اما عندما تسلمت البرجوازية السلطة فقد اصبحت « الحرية الاقتصادية » مفهوما بدون مضمون واضحت تدخلات الدولة تتطور لصالح البرجوازية حتى توصل بها الأمر إلى توجيه مجمل الاقتصاد الرأسمالي في البلد المحدد وحتى توجيهه في الخارج عن طريق الخطوات التشريعية والنقدية وما شابهها من حماية وسياسة ضريبية الخ . . هنا نستطيع القول أن الحرية الفردية أو البادرة الفردية قضي عليها تماما ، فالحرية هي حرية طبقة وليست حرية أفراد والدولة السياسية اضحت جهازا منظما للعلاقات بين اتجاهات الطبقة المسيطرة بالاضافة إلى كونها أداة

في يد الطبقة ككل تسن الانظمة والقوانين الملائمة لنمو وتطور هذه الطبقة اقتصاديا .

هذه هي « الحرية الاقتصادية » بمفهومها العام والمجرد ، اما في لبنان فلم تأخذ المنحى نفسه الذي مر معنا ذكره ، نظرا لاختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة . فالحرية التي كان يتمتع بها بعض التجار كانت ناتجة عن الامتيازات الاجنبية وليس عن التطور الذاتي للبنى الاجتماعية فالدولة العثمانية تنازلت للدول الاوروبية الرأسمالية عن قسم كبير من حقوقها الاقتصادية واضحت الضرائب والانظمة الجمركية لصالح الدول الاجنبية وتجارتها في هذه البلدان . فالحرية الاقتصادية التي كانت تتمتع بها جماعة من الوسطاء في ظل الحماية الاجنبية لم تكن تهدف إلى تحرير قوى الانتاج من البنى الاقطاعية التقليدية ودفعها إلى خلق بنى حديثة رأسمالية بل كانت تهدف إلى التهرب من سلطة الدولة دون المساس بعلاقات الانتاج السائدة . ومما زاد من حدة الطائفية التي كانت اصلا في النظام شبه الاقطاعي القديم أن مجموعة الوسطاء هؤلاء كانوا من طائفة واحدة مسيحية فنلاحظ مثلا في تقرير للقنصل الفرنسي سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ أن عدد مستوردي المواد المصنعة من أوروبا ومصدري المواد الخام اليها بلغ ٩٠ شخصا في بيروت منهم ٩ فقط من المسلمين والبقية مسيحيون ، اما في صيدا وصور حيث يشكل المسلمون اكثرية بين السكان ، فكان المسيحيون يسيطرون ايضا على التجارة ، وفي حقل شركات التأمين كان هناك مسلم واحد من اصل ٣٤ شخصا ، كذلك فإن وكلاء الشركات البحرية

بلغ ١٥ شخصا كلهم مسيحيون واجانب . اما مصدرو الحرير سنة ١٩١٠ - ١٩١١ فكانوا بأكثريتهم الساحقة من المسيحيين إذ كان المسلمون يصدرون ٠,٦٠ بالمائة من كمية الحرير المصدرة. إزاء هذه الوقائع لا يمكننا إلا التوقف على تبسيطية بعض المحللين الاجتماعيين وعلى رأسهم الدكتور ناصيف نصار[٢] الذين يعتبرون الطائفية من مخلفات البنى التقليدية والاقطاعية ، وعندما يتكلمون عن دور الاجانب لا يتكلمون إلا عن دورهم السياسي ولا يرد عندهم أي ذكر لدورهم الاقتصادي الاستعماري . فالواضح أن الطائفية لم تكن اطلاقا جزءا من البنية الاقطاعية بل على العكس **برزت وقويت حدتها في فترات الانتقال وفي فترات دخول انماط انتاج جديدة وفي فترة التوسع الاستعماري الاقتصادي** . إن اعتبار الطائفية كأيديولوجية تقليدية للاقطاع هو خطأ فاضح ، فهي قد برزت إلى السطح عندما برزت الفئة الاجتماعية الجديدة المكونة من التجار والوسطاء واكثريتهم الساحقة من المسيحيين . لذلك نرى أن الطائفية ليست الشيء نفسه عند مختلف الطوائف ، فبينما تستعمل عند المسلمين للدفاع فإنها تستعمل عند المسيحيين للهجوم - ولكسب مواقع جديدة في النظام الاقتصادي والاجتماعي . وهكذا تبدو الطائفية كعملية صراع اجتماعي ولا نقول طبقي لأن الموقع من الانتاج ليس واضحا : فالاستعمار بدل أن يرتكز على طبقة معينة لبسط نفوذه ارتكز على طائفة ذلك أن الانقسام الطائفي كان منفذا ملائما .

---

(٢) نحو مجتمع جديد . مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي .

هكذا اضحت الحرية الاقتصادية حرية لطائفة معينة واليوم نرى أن اشد المدافعين عن الحرية الاقتصادية هم المسيحيون ذلك أنها كانت سببا اساسيا في هيمنتهم الطائفية ، فخلق هذا الوضع نوعا من الفزع النفسي دفع بالمسيحيين للتشبث بالطائفية واعتبرها بعض مفكريهم سببا لوجود لبنان فانطلقوا في فلسفتها وفي تبريرها . فالطائفية التي هي في الاصل عائق في وجه نمو قوى الانتاج في المجتمع الرأسمالي اصبحت عاملا مهما في المجتمع اللبناني يمنع تدخل السلطة أو بالاحرى يؤخر تدخلها في الشؤون الاقتصادية فتخف إذ ذاك العوائق التي تحد من الليبرالية وتبقى طبقة البرجوازية التجارية مسيطرة ، اما في عصر الانتداب فقد نمت قطاعات لا بأس بها من البرجوازية الاسلامية الوسيطة وإن بقيت أقل مستوى من البرجوازية المسيحية ، أتى نموها بتشجيع من الاستعمار الفرنسي بغية غزو الاسواق العربية الداخلية بواسطتها . اما بعد الاستقلال فقد استمر نمو البرجوازية التجارية الاسلامية واصبحت مؤهلة لاحتلال مركز تجاري مرموق بالنسبة للدول العربية المجاورة التي نالت استقلالها السياسي ، وبعضها أخذ يتحرر شيئا فشيئا من السيطرة الاقتصادية للاستعمار . وهكذا اضحى النظام اللبناني المرتكز في الاساس على الحرية الاقتصادية عرضة للأزمات نظرا لحدود التطور في القطاع التجاري ولبعده عن البنية الاجتماعية . لذلك بدأ رأس المال يفتش عن مجالات استثمار خارج قطاع الخدمات فاصطدم بالتشريعات والقوانين التي سنت اثناء فترة الليبرالية وتحت تأثير الطائفية . لهذا ترتفع اصوات برجوازية وحتى

من داخل الاحزاب الطائفية لالغاء الطائفية حيث تستطيع أن تضمن سيطرة البرجوازية المسيحية فترة أطول لأنها حائزة على قدر اكبر من رؤوس الاموال ، فهي إذا حولتها إلى قطاع الصناعة مثلا وضمنت الحماية لانتاجها تصبح صاحبة السلطة الحقيقية لمدة اطول . نرى إذاً أن الطائفية التي نمتها البرجوازية التجارية اصبحت عائقا في وجه تطورها إلى برجوازية صناعية . إلا أنه لا نغترن بهذا التناقض السطحي وعلينا ألا نستهين بمقدرة البرجوازية في تحويل البنى الاجتماعية لأن الطائفية التي تعايشت مع الحرية الاقتصادية وارتبطت بها يمكن أن تنقلب إلى اداة في يد البرجوازية الصناعية لاحكام استغلالها ولبعثرة القوى العاملة وهذا ما يجري فعلا في بعض المصانع حيث يعمل ارباب العمل على استغلال كل اشكال التناقضات القديمة من طائفية وقبلية وعائلية وحتى التناقضات بين المناطق . وهنا لا بد من طرح سؤال لم تتم بلورة الاجابة عنه بعد، وهو ما هي حدود البرجوازية بجميع فروعها المالية والتجارية والصناعية في القضاء على الطائفية ؟ فاعتقادنا بأن الرأسمالية اللبنانية سوف لا تصبح وطنية متناقضة مع الاستعمار في الحقبة القصيرة المقبلة على الاقل يقودنا إلى عدم الركون إلى تطورها للقضاء على الطائفية لأن تناقضها مع البنية التقليدية أمر مشكوك فيه ذلك أن البنى الاقتصادية المتخلفة لا تضايق البرجوازية اللبنانية بقدر ما يضايقها نمو قوى الانتاج العربية السائرة نحو التخلص من الاستعمار ، ولعل الابقاء على الطائفية يساعد هذه البرجوازية على الاستمرار في لعب دور الوسيط فترة اطول .

يتضح من كل ذلك الترابط الجدلي بين الطائفية « والحرية الاقتصادية » بمفهومها الذي شرحناه وهو حرية الطائفة المسيطرة في الارتباط اكثر فاكثر بالاستعمار ومساعدته على نهب اموال وموارد المنطقة واغراق هذه المنطقة بمنتوجاته المصنعة . هذا الدور الذي تلعبه البرجوازية إذاً بمؤازرة الطائفية كان له الاثر الكبير في الابقاء على البنيات الاقتصادية المتخلفة ؛ فما هو هذا الاثر وما هي العلاقة بين الطائفية والبنيات الاقتصادية التقليدية ؟

ب ـ أثر الطائفية في الابقاء على البنيات الاقتصادية المتخلفة :

رأينا في بداية هذا البحث أن التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة لا يجري على النمط نفسه الذي يجري فيه التطور في البلدان المتطورة صناعيا والسبب في ذلك أن البلدان المتقدمة اضحت بلدانا استعمارية فليس من مصلحتها أن تنمو قوى الانتاج المزاحمة لها في البلدان المتخلفة . لذلك حاولت الابقاء على البنى الاقتصادية المتخلفة مستفيدة من البنيات الاجتماعية والايديولوجية القائمة وعملت على تحديد مهمات المناطق المتخلفة في عملية التقسيم الدولي للعمل : فالبلدان المنتجة للمواد الاولية افضل لها أن تحافظ على البنيات الاجتماعية القديمة ، اما اسواق الاستهلاك فلا بأس إذا نمت فيها البنيات الاجتماعية لأنها تساعد على نمو الحاجات ونمو طلب المواد التي تنتجها البلدان الصناعية . لكن الامور لا تسير دائما على هذا المنوال ذلك أن استخراج المواد الاولية يتطلب تنمية القوى العاملة المحلية لأن استقدامها من المتروبول يكلف غاليا . وهكذا

يجبر الاستعمار على المساهمة في تحرير قوى الانتاج ولكن بشكل غير طبيعي يبقي فيه على البنى التقليدية خاصة الاقتصاد الزراعي القديم واقتصاد الكفاف . هذه بعض الاحتمالات التي تجري في المجتمعات المتخلفة .

اما في لبنان فكيف كانت تتم الامور ؟ خلال القرون الماضية وخاصة في القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين كان الانتاج يتركز بشكل اساسي على المواد الزراعية القابلة للتصنيع مثل الحرير والزيوت . وكانت البرجوازية التجارية الناشئة تصدر هذه المواد الخام إلى اوروبا حيث يجري تصنيعها وتعمل على تسليف المزارعين مقابل رهن الموسم ، كان من المفروض إذاً ، مقابل هذا الدخول الرأسمالي للريف ، أن تدخل الوسائل الاقتصادية الحديثة فتساهم في تغيير علاقات الانتاج وتقضي على البنيات الاقتصادية المتخلفة وطرق الاستغلال المتردية . إلا أن هذا لم يحدث لسببين اساسيين :

الاول اقتصادي يتعلق بعدم استطاعة الفلاحين اجراء تراكم مالي يمكنهم من تحديث طرق الانتاج ، فالتراكم كان يجري في جيوب التجار ولا يلحق الفلاح منه إلا ما يكفيه للاستمرار في العيش وقد ادى تحديد الملكية في الجبل إلى عدم الاكتفاء من الارض فعمت الهجرة إلى خارج البلاد لعدم وجود صناعة تستوعب الفائض من اليد العاملة .

والسبب الثاني ، هو اجتماعي طائفي حيث اصبحت الملكية

نوعا من الامان الاجتماعي ، ولما كانت هذه الملكية قد تفتت من جراء الارث والبيع وعوامل اخرى لم تعد الملكية الصغيرة تكفي لسد حاجة العاملين في الارض ، فهاجر من هاجر اما الذين بقوا فقد تقوقعوا اجتماعيا مما زادهم تمسكا بالطائفية . وهكذا نرى أن الفائض من الانتاج لم يوظف في مشاريع اقتصادية جديدة يمكنها أن تساهم في تحديث البنيات الاقتصادية والانتقال بها إلى مواقع جديدة .

وإذا عمدنا إلى استقصاء عناصر التخلف في الاقتصاد اللبناني يمكننا أن ندل على تأثير الطائفية بشكل أوضح ، إلا أنه تجدر الاشارة هنا إلى أن الطائفية ليست - ولا يمكن أن تكون - السبب الوحيد للتخلف ، إنها عامل من عوامل تخلف البنيات الاقتصادية لا اكثر ولا اقل وهي تأتي لتقوي عوامل اخرى، فيجب إذاً ألا تغيب عن ذهننا هذه الملاحظة طيلة هذا العرض لأثر الطائفية على التخلف الاقتصادي .

والدليل الاول على تخلف الاقتصاد اللبناني هو العدد الكبير للعاملين في القطاع الزراعي الذي بلغ في أواسط الستينات حوالى ٤٥ بالمائة من السكان العاملين ولا يخفى أيضا أن عددا كبيرا لا يدخل ضمن هذه النسبة من الاولاد يعملون في الزراعة ويساعدون اهلهم في سن مبكر . وهذه النسبة من القوة العاملة لا تنتج إلا ١٢ بالمائة تقريبا من الدخل الاهلي . لقد اتفق جميع الذين بحثوا في الاقتصاد اللبناني أن القطاع الزراعي متخلف جدا وهو يرزح تحت سيطرة القطاع المهيمن إلا وهو قطاع الخدمات الذي يمتص قسما

كبيرا من فائض الانتاج عن طريق التحكم بأسعار الاسمدة والادوية وادوات الزراعة وعن طريق فرض اسعار التصريف وتلاعب التجار بها . كيف تدخل الطائفية في هذا التخلف ؟ من المعلوم أن الاكثرية الساحقة من العاملين في الزراعة توجد في المناطق التي ضمت إلى لبنان سنة ١٩٢٠ في الشمال والجنوب والبقاع وهذه المناطق هي بغالبيتها من المسلمين ، أما القطاع التجاري الذي يستغل الزراعة فهو باكثريته من سكان الجبل المسيحيين أو من المسلمين السنيين سكان المدن : فالعلاقة بين سكان المدن والجبل من جهة وسكان المناطق الاخرى هي علاقة مستغِلين ومستغَلين في الاساس ، إلا أن الاختلاف في الطوائف بين الاثنين قد ساهم في طمس الصراع الطبقي مبقيا على الصراع الطائفي ، هذا وقد برز عنصر جديد في الصراع في الآونة الاخيرة تحت تأثير رجال الدين ، بين السنة والشيعة ، فالاستغلال الذي يرزح تحته سكان اطراف لبنان وجلهم من الشيعة جعلهم يعتقدون أن السنة تشارك المسيحيين في استغلال الشيعة وقهرهم . يبدو هذا التفسير كاريكاتوريا إلا أنه أتى مسخاً لواقع اقتصادي يلعب فيه سكان المدن دورا استغلاليا للريف بجميع طوائفه . فهذه نقطة ضعف مهمة جدا في الطائفية تبشر بتراجعها ، إلا أن الأمل ضعيف من هذه الناحية نظرا لضعف الوعي الاجتماعي عند سكان الريف حيث تسهل تجزئته بالشعارات والرموز والمواقف الطائفية . ومما يزيد في حدة الطائفية أن بعض المتمولين المعروفين من كل الناس اخذوا يوظفون اموالهم في المناطق الزراعية فيستأجرون ويشترون الاراضي ويسلفون الفلاحين بفوائد

باهظة مما يضطرهم إلى رهن املاكهم ثم التخلي عنها والهجرة إلى المدينة للعمل في المصانع أو في المهن الوضيعة فيتحولون إذ ذاك إلى بروليتاريا رثة ترزح تحت نمط جديد من الاستغلال . ومما يزيد في شعور هؤلاء، الطائفي ، أنهم بادروا إلى السكن في مناطق يكاد يغلب عليها طابع الطائفة الواحدة حتى اضحت بيروت وضواحيها مجموعة احياء يغلب على كل منها طابع الطائفة الواحدة .

ولنعد إلى القطاع الزراعي لنعطي دليلاً آخر على تخلفه بسبب الطائفية . من المعلوم أن دخول الرأسمالية إلى الريف يستتبع استعمال وسائل حديثة وآلات في الزراعة ويستتبع ايضا تنظيماً تعاونيا للفلاحين يمكنهم من الحصول على هذه الآلات بشروط اقتصادية ذلك أن الفلاح الصغير لا يمكنه أن يشتري الآلات والاسمدة والادوية بمفرده لأنها تكلفه غاليا مما ليس له طاقة في تحمله . فنظرا للروح الفردية عند الفلاحين لاسباب تتعلق تقليديا بالمعيشة والخوف من سيطرة اقطاعية ومن خسارة ملكيته التي يعتمد عليها ، فإنه يكفي وجود عنصر مفسخ مثل الطائفية كي يجعل الفلاح يخشى أي تنظيم . ومما زاد في تعقيد الامور أن قرى عديدة في لبنان ذات طوائف مختلفة لم ينجح فيها أي تنظيم لا تعاوني ولا نواد وكان للطائفية أثر كبير في عدم النجاح هذا . كذلك فإن التنظيم النقابي للقطاعات الزراعية المختلفة عملت الطائفية على تخريبه بمساعدة الملاكين الكبار وتحيز الدولة : إذ نرى مثلا أن شركة الريجي تعطي اسعارا مرتفعة للقرى المسيحية في الجنوب والبترون وللزعماء المسلمين كي تسكتهم اما القرى الاسلامية فتنال اخفض

الاسعار . هذا التحيز جعل التضامن على اساس المصلحة الاقتصادية امرا صعبا ، بل ساهم في تغذية الطائفية إذ اضحى المزارعون المسيحيون ازلاما للسلطة التي تستغل المسلمين . هذه هي إذاً وجهة اخرى من اوجه التخلف الزراعي حيث تلعب الطائفية دورا مهما في ابقائه على حاله . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك عوامل اخرى تتعلق بالتسليف الزراعي وسياسة الدولة التي تتحيز في المساعدات والتعويضات في حال العوارض الطبيعية غير الملائمة للزراعة كل ذلك يدخل الاعتبارات الطائفية التي تساهم في وضع العراقيل امام النمو الاقتصادي للارياف .

وهناك باب آخر تلعب فيه الطائفية دور المحافظ على التخلف الاقتصادي ألا وهو باب البطالة المطلقة والمقنعة . فإن عدم نمو الصناعة بشكل يستوعب الفائض في قوة العمل وبقاء قسم كبير من الصناعة حرفية يغلب فيها طابع المؤسسة الصغيرة ، والنمو الكبير في عدد السكان خاصة بين المسلمين ، جعل نسبة كبيرة من القوى العاملة عاطلة عن العمل[٣] . فنظرا لتزايد السكان المرتفع عند المسلمين اكثر من المسيحيين فإن النسبة الكبرى من العاطلين عن العمل هي من المسلمين حيث تحول قسم كبير منهم إلى نوع من البروليتاريا الرثة في المدن وإلى عمال موسميين يقضون نسبة كبيرة من ايام السنة دون عمل . ونظرا لغياب أي اتصال تنظيمي بين

(٣) ليس هناك احصاء للبطالة في لبنان وانما تدل التقديرات وخاصة التحقيق الذي اجرته مديرية الاحصاء في وزارة التصميم العام أن نسبة العاطلين عن العمل تقارب ٢٠ بالمائة من القوة العاملة ، ١٩٧٢ .

العاطلين عن العمل فقد قوي عندهم الشعور بالحرمان وبالطائفية إذ اخذوا يعتقدون أن وضعهم المزري هذا ناتج عن وضعهم الطائفي ، إن هذا الاعتقاد ليس بعيدا عن الصحة لأن النظام الاقتصادي اللبناني الذي يهيمن عليه قطاع الخدمات لا يحتاج إلى عمال لا عاديين ولا فنيين أما كوادره فقد اصبحت ممتلئة من المسيحيين الذين استطاعوا التعلم قبل المسلمين ، فاضحى قطاع الخدمات عنوانا لهيمنة طائفة على طوائف اخرى ليس فقط من خلال ملكية رؤوس الاموال بل ايضا من خلال القوى العاملة ، إذ نرى مثلا بعض المؤسسات التي يملكها المسلمون تشغل نسبة اكبر من المسيحيين .

وهكذا نرى أن هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني يبقي هذا الاقتصاد متخلفا ذا بنيات تقليدية متأخرة ويفسح المجال امام هيمنة طوائف على طوائف اخرى ، مما ينعكس على الشعور الطائفي فيقوى ويزداد . إلا أن قطاع الخدمات هو جزء من دور لبنان الوسيط في المنطقة العربية ولا شك في أن هذا الدور يؤثر ويتأثر بالطائفية كما سوف نرى في الفقرة التالية .

ج - الطائفية ودور لبنان الوسيط

إن الموقع الجغرافي المتمتع بالحماية الطبيعية والتركيب السكاني الاجتماعي والطائفي الفسيفسائي للبنان جعل انظار الدول الاوروبية تتجه نحوه لاستعماله كمنطلق لغزو المنطقة واستعمارها اقتصاديا في البداية ثم عسكريا فيما بعد . إن الدول الاجنبية

الاوروبية عملت على ايجاد موطىء قدم لها بين سكان لبنان ، ولما كانت المنطقة مقسمة إلى طوائف عمدت كل دولة إلى التقرب من طائفة كي تبسط عليها حمايتها وتتغلغل بواسطتها في شؤون السلطنة العثمانية وتحمي مصالحها الاقتصادية . ولما كان المسيحيون هم المسيطرون عدديا واقرب إلى الغرب من جهة الدين والتغلغل الثقافي الاوروبي فقد لعبوا الدور الاساسي كوسطاء وتجار بينما بقي المسلمون يعملون في الزراعة . وقد مر معنا في تقرير القنصل الفرنسي سنة ١٩١٤ التقسيم الطائفي لهؤلاء التجار فرأينا أن العدد الساحق منهم كان من المسيحيين . وهكذا تركز تاريخيا دور لبنان كوسيط تجاري بين الداخل العربي والغرب الاوروبي . وبما أن هذا القطاع هو القطاع المهيمن على القطاعات الاخرى فطبيعي أن تكون السيطرة للطائفة التي تسيطر على هذا القطاع ، مما يذكي حدة الطائفية . هذه كانت بشكل عام الاتجاهات الاساسية ، إلا أن الامور لم تجر بهذه البساطة بل كانت بالغة التعقيد خاصة عندما بدأت مجموعات كبرى من المسلمين، خاصة سكان المدن، تنافس المسيحيين في مجالاتهم التجارية واحتلال دورهم كوسطاء إلى جانب المسيحيين .

بعد الاستقلال بدأ المسلمون يشاركون في الحياة العامة للبلاد ، وكانت المنطقة العربية قد بدأت تتحرر من السيطرة الاستعمارية وكان الدين الاسلامي قد لعب دورا مهما في تأكيد الهوية القومية ضد الغرب ، وكان المسلمون سكان المدن قد بدأوا تعاطي التجارة في ظل الانتداب ، حتى بتشجيع من السلطات

الفرنسية بقصد خلق توازن بين الطوائف واشراكهم في الحياة الاقتصادية واستعمالهم كوسطاء مع ابناء دينهم الذين كانوا يشكلون اكثرية الداخل . هنا تجمع عند المسلمين رؤوس اموال كانت كافية ، بعد الاستقلال ، للقيام بالتجارة على نطاق واسع . والذي ساعد المسلمين في ذلك صلاتهم التقليدية مع الداخل العربي ونشوء البرجوازية فيه ، فاضحت الظروف الموضوعية مؤاتية للمسلمين اكثر من المسيحيين خاصة وأن الغرب لا يهمه من المسيحيين إلا دورهم كوسطاء ، فعندها نشأت فئة من المسلمين مؤهلة لأنها تستطيع التعامل مع الداخل افضل من المسيحيين نظرا لروابط الدين والقربى وغيرها من عادات وتقاليد وتعاطف قومي . ولعل الهدف الاساسي من فبركة لبنان على شاكلته الحالية أتى عن دراسة واعية عند الفرنسيين بغية استعمال العنصر المسلم الموجود فيه لعقد صلات اقتصادية مع الداخل العربي ، يتكفل المسيحيون بعدم دمج لبنان في المنطقة العربية وبمنع المسلمين من الذوبان في القومية العربية ، ويتكفل المسلمون بفتح الطريق التجاري إلى البلاد العربية . قد يبدو هذا التحليل كاريكاتوريا انما الحقيقة ليست بعيدة عنه ، فالواقع يثبت أن تكوّن لبنان بهذا الشكل من طوائف مختلفة نزع منه ظاهريا الطابع الديني واصبح باستطاعة اللبناني من أي طائفة كان أن يتعاطى في التجارة مع الداخل العربي . لهذا حافظ المسيحيون على السيطرة الاقتصادية حتى في العلاقات مع الدول العربية ، ونستطيع القول أن لبنان بمجمله لعب دور الوسيط بين الغرب والبلاد العربية ، فهو يستقدم المواد المصنعة

الاوروبية ويبيعها للعرب ويأتي بالمواد الاولية ويصدرها للغرب ، كما يعمل على تجميع الرساميل العربية في مصارفه لتعود وتوظف في الدول الغربية .

هذا هو بشكل موجز الدور الذي يلعبه لبنان وقد رأينا كيف أن الطائفية اثرت في تحديد الدور الوسيط وبلورته . إلا أن هذا الدور الوسيط عاد فانعكس على الوضع الطائفي ، فماذا كانت النتيجة ؟ هل قويت الطائفية من جراء ذلك أم خفت أم بقيت على حالها ؟ فالاجابة عن هذا السؤال من الناحية الاقتصادية هي في الحقيقة ضرب من التبسيطية وجعل الجزء يسيطر على الكل ، وعدم رؤية الكل إلا في الجزء مما يقود ، في أبعد الاحتمالات إلى الوقوع في « الاقتصادية » . ولكن مما لا شك فيه بأن دور الاقتصاد في حياة الشعوب النفسية والاجتماعية والسياسية لم يعد يختلف فيه اثنان عالمان . وتجدر هنا الملاحظة أن لبنان الوسيط يقوم بدوره اقتصاديا واجتماعيا على السواء وإن كان تأثيره الاجتماعي اخف بكثير من تأثيره الاقتصادي .

وإذا عدنا إلى السؤال المطروح يمكننا القول أن نمو القطاع التجاري ونمو دور الوساطة في لبنان جعل من الاقتصاد اللبناني مسخا أي أن النمو لم ينتج عن تنمية قوى الانتاج المحلية وعناصر هذا الانتاج المادية بل نما في كنف نهب المنطقة العربية من قبل الاستعمار الاوروبي ، الامر الذي جعل الاقتصاد اللبناني يرتبط اكثر فاكثر بالقطب المستغل ويصبح اداة للاستغلال . لقد دفعت

هذه الحالة البرجوازية اللبنانية إلى عدم الاهتمام بالانتاج وبتنمية المناطق الريفية وجلها من الطوائف الاسلامية . لذلك نلاحظ تأثيرا غير مباشر لدور لبنان الوسيط والتجاري على الطائفية إذ تشعر المناطق الاسلامية وكأنها شبه مستعمرات للمتروبول الاوسط الذي هو بأكثريته الساحقة من المسيحيين . ورب قائل يقول إن هذه المناطق الوسطى هي التي تدفع الضرائب فطبيعي أن تستفيد اكثر من اهتمام الدولة والبرجوازية التجارية . إن هذا الرأي لا يرتكز على اساس، فنمو القطاع التجاري الهائل يدل على أن الضرائب هي بأكثرها ناتجة عن الاستهلاك، وخاصة استهلاك المواد الضرورية ، فهي إذاً ضرائب غير مباشرة تلحق جميع الناس . وقد برهنا في دراسة اجريناها عن زراعة التبغ[٤] أن الدولة تأخذ حوالى ٧٠ مليون ليرة من شركة الريجي بينما لا تصرف على الجنوب الذي هو المنطقة الاساسية لزراعة التبغ الا النذر القليل من هذا المبلغ . وهكذا فإن قطاع الخدمات جعل المناطق المسيحية تنمو بمعزل عن المناطق الاسلامية حتى أنها كانت تمتص الفائض منها لتوظفه في العمليات التجارية : وتلعب البنوك وفروعها التي تنتشر في كل المناطق دور الامتصاص لادخارات الفلاحين وهي لا تسلفهم إلا بشروط قاسية ولآجال قصيرة . ويمكننا القول إذاً أن القطاع التجاري عامة قد قوّى التناقض بين الطوائف فقوّى بذلك الطائفية وإن بصورة غير مباشرة لأنه لم يؤد إلى صهر اجتماعي بين المناطق اللبنانية ومختلف الفئات والطوائف . وكانت البرجوازية التجارية

(٤) انماء محافظة لبنان الجنوبي ـ ندوة الدراسات الانمائية ١٩٧٠ .

نفسها تحس بوطأة هذه الطائفية اثناء الأزمات السياسية التي تعصف بالمنطقة وبلبنان ، إذ كان يحصل انكماش واستنكاف عن الاستهلاك وخاصة في المناطق الاسلامية حيث تجد الاحداث السياسية ارضا خصبة للتفاعل . كما أن اقفال الحدود مع لبنان ووعي دوره الاستعماري في المنطقة كان يوقع القطاع التجاري في ازمة ، حتى أن بعض التجار في العالم العربي كانوا يتوقفون عن التعامل مع اللبنانيين بسبب مواقفهم المعادية للعرب ويتعاملون مباشرة مع الدول الاجنبية ، هذا فضلا عن تدابير الحماية وتأميم التجارة الخارجية في بعض البلدان مثل سوريا والعراق التي اقفلت بابا مهما امام التجار اللبنانيين . هذه الأزمات التي كانت تصيب القطاع غير الوطني في الاقتصاد اللبناني تؤثر في الواقع لجعل الرساميل تتوجه إلى قطاعات اكثر وطنية مثل الزراعة والصناعة . لكن قصر الأزمات وانجلاء الجو السياسي كان يعيد للقطاع التجاري قوته .

هذه هي إذاً ، بشكل عام ، العلاقة بين النظام الاقتصادي اللبناني وقطاعاته المسيطرة وبين الطائفية ، وهي علاقة لا تبدو واضحة تماما إذا بقينا على الصعيد الاقتصادي البحت لأن صعيد ملاحظة الطائفية هو النظام الاجتماعي المرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادي . لذلك نلاحظ أنه عندما كنا نريد اظهار الطائفية في النظام الاقتصادي كنا ننزلق إلى الواقع الاجتماعي . وهذا لا يتعارض مطلقا مع فرضيات بحثنا الاساسية حيث اعتبرنا الطائفية مظهرا اجتماعيا بالدرجة الاولى يبسط تفاعلاته على المظاهر الاخرى كالاقتصاد والسياسة ، اما السياسة والاقتصاد فهما مظهران جزئيان

من المظهر الاجتماعي الكلي والشامل .

٢ ـ الانعزالية والنظام الاجتماعي :

بالطبع لن يتسع لنا المجال لتحليل مفصل للمجتمع اللبناني ، فذلك وإن كان ضروريا يفوق امكاناتنا ، وصعب التحقيق لأن المجتمع هو واقع كلي وشامل لا يمكن معرفته إلا من خلال جزئياته المتحركة نحو هذا الكل . فالجزئيات لا يمكنها إذاً، أن تفسر لنا النظام الذي يقوم عليه هذا المجتمع اللبناني لكنها قد تساهم في وضع المحطات التي لا بد منها لدراسة كل متحرك . وإذا توقفنا على كلمة نظام اجتماعي لنحلل مضمونها اتضح لنا أن المجتمع يتكون من مجموعة اتجاهات ومظاهر وجماعات وافراد تتداخل فيما بينها بشكل منظم يكفل توازن هذا المجتمع واستمراره . وينتج عن هذا النظام مجموعة قوانين ومواقف ورموز تشكل عونا للافراد والجماعات ورادعا لهم يمنعهم من تمزيق وتفكيك المجتمع الكلي الذي تسيطر مصلحته العليا على مصالح كل عناصره . فالعشيرة مثلا هي مجتمع كلي متكامل يسيطر على جميع عناصره من افراد وعائلات وافخاذ وبطون وتنتظم العلاقة بينها جميعها على اساس تقليد يتطور بالنسبة لهيمنة العشيرة على عناصرها وبالنسبة لاهمية الانشقاقات التي تحصل داخلها . إلا أن المهم بالنسبة لنا هو التوصل لتحديد المجتمع وتحديد النظام الاجتماعي : فالمجتمع هو وحدة بشرية مكوّنة من مظاهر مختلفة إلا أنها خاضعة لهذه الوحدة ، وعندما تشذ ظاهرة عن الخط الاساسي للمجتمع

وتكون هذه الظاهرة متعلقة بجماعة ذات كيان ثابت ومستمر فإن هذه الجماعة تنفصل وتكون مجتمعا قائما بذاته وإن كان ذا صلة بالمجتمع الذي انفصل عنه . فالعشيرة التي تتعاطى الصيد مثلا كنشاط اساسي لتأمين حياتها ، إذا حدث واكتشف احد فروعها ضرورة الزراعة فإن هذا الفرع ينفصل لأنه يبقى ثابتاً في بقعة من الارض بينما تستمر باقي العشيرة بالتنقل وراء الصيد . اما اندماج المجتمعات مع بعضها البعض فأمر بالغ الصعوبة وهو يتم من خلال صراعات طاحنة تكون الغلبة فيها للمجتمع الاقوى ماديا وعدديا وحضاريا ، فالمجتمع الثابت مثلا هو اقوى من المجتمع البدوي المتنقل لأن الغلبة تاريخيا للمجتمع الحضري وسوف يؤدي المطاف بالمجتمع البدوي إلى الاستقرار والثبات فالغلبة هنا للمجتمع الحضري حتى ولو في كله عدديا امام البدو ذلك أن نظامه هو الذي سيطر وليس نظام البداوة . لذلك ، فبالاضافة إلى وحدة المجتمع وتماسكه نجد النظام الإجتماعي الذي يحدد علاقات هذا المجتمع والمجتمعات الاخرى كما يحدد العلاقات التي تسود داخل هذا المجتمع وهي علاقات بين الافراد والجماعات وبين الجماعات بعضها مع البعض الآخر . إن هذه العلاقات تحدد بدورها الادوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للافراد والجماعات على السواء وتنتج عن هذه الادوار القوانين الاجتماعية والاخلاقية التي تعرض من يخالفها للعقاب .

هذه هي بشكل موجز الخصائص العامة للمجتمع وللنظام الاجتماعي وقد عمد علماء الاجتماع إلى اكتشاف النماذج

الاجتماعية التي وجدت عبر التاريخ واكتشفوا علاقة هذه النماذج بعضها بالبعض الآخر وكيفية تطورها[٥] . إن التوسع في هذا المجال ، على اهميته ، خارج عن بحثنا وبامكان القارىء الاطلاع على كتابات علماء الاجتماع بهذا الصدد . وكان بامكاننا أن نأخذ نظرية اجتماعية ونستند اليها لنفسر المجتمع اللبناني ونحدد شكله كما حاول ناصيف نصار[٦] أن يفعل مستندا إلى جورج غورفيتش وغير مشير إلى ذلك إلا بشكل عابر ، إلا أننا نعتقد أن أي هيكل نظري مسبق هو نوع من الدوغمائية إذا لم يجر التحقق من مطابقته للواقع عن طريق تحليل هذا الواقع تحليلا مفصلا وهذا ما لم يقم به نصّار مكتفيا بنبذة تاريخية سريعة وغير مشير إلى فترات التغير والانتقال الاساسية التي تدخل التحول والتطور في المجتمع ، فالتاريخ ليس ذلك الشبح الذي يبسط هيمنته على الاحداث والوقائع ، إنه المجتمع المتحرك الدائم الحركة نحو النمو والتطور .

فالنقطة المهمة التي نتوصل اليها بعد هذه المقدمة يمكن أن نوجزها بالسؤال التالي : هل يشكل لبنان مجتمعا كليا وشاملا ؟ وما هي عناصر هذا المجتمع وما هو تأثير الطائفية على التكون الاجتماعي ؟. فهل تشكل عنصرا في هذا المجتمع أم أنها بنية فوقية لعلاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية ؟

إن الاجابة عن هذه التساؤلات تفرض علينا العودة إلى

---

(٥) يراجع جورج غورفيتش .

Traitéde sociologie- Les types de socités globales.

(٦) نحو مجتمع جديد ـ المقالة الثالثة .

مفهوم رأسمالية الاطراف Capitalisme de Périphéries لا شك أن هذا الواقع الاقتصادي يترتب عنه تشكيلات اجتماعية خاصة تدعى « التشكيلات الاجتماعية للاطراف » . سوف نرى خصائص رأسمالية الاطراف وخصائص التشكيلات الاجتماعية كما عرضها سمير أمين[٧] . ثم نعود فنرى إلى أي حد تنطبق هذه الصورة على التشكيلات الاجتماعية اللبنانية .

إذا القينا نظرة على المجتمعات الاوروبية الصناعية نرى أن تكونها الاجتماعي يسير نحو محورة القوى الاجتماعية بكاملها حول قطبين اساسيين هما البرجوازية والبروليتاريا ، في هذه البلدان قد حدث التراكم الرأسمالي من الداخل انطلاقا من انماط الانتاج القديمة (الملكية العقارية ، الحرفية ، التجارة الخ) . اما البلدان المتخلفة التي خضعت للرأسمالية الاوروبية فقد دخلها نمط الانتاج الرأسمالي من الخارج[٨] لذلك لم يستطع أن يحل محل الانماط الاخرى ويقضي عليها وإنما كان له دور مهيمن ، وهكذا لم تحدث تلك المحورة التي نجدها في الانظمة الرأسمالية في المركز Capita-lisme du centre إلا أن هذا لا يعني أن انماط الانتاج ما قبل الرأسمالي بقيت مستقلة عن نمط الانتاج الرأسمالي ، فهي على العكس « مندمجة في نظام Systéme ومستعيرة للاهداف الخاصة

---

(٧) Samir Amin-L'accumulation à l'echelle mondiale- Ed. Anthro-pos- Paris et Ifan. Dakaer 1970.

(٨) المرجع نفسه ص ٣٤٠ .

للرأسمال المسيطر (فالفلاح ينتج في اطار نمطه الانتاجي القديم ، لكنه سوف ينتج موادا تصدر نحو المركز) ، كذلك فإن البنيات الاجتماعية الجديدة تشكل كلا ذا بنية ومراتب تسيطر عليه . . برجوازية المتروبول المهيمنة »[٩] ، ويضيف سمير أمين في الصفحة نفسها ، ينتج عن ذلك ما يلي : كما أن النظام الاقتصادي للاطراف لا يمكن فهمه بذاته لأن علاقاته بالمركز اساسية كذلك فإن البنية الاجتماعية للاطراف هي بنية مبتورة ومشوهة لا يمكن فهمها الا إذا وضعناها في موضعها الحقيقي : كعنصر من البنية الاجتماعية العالمية » . إن هذه العلاقة بين الواقع الاجتماعي في الاطراف وبين البرجوازية المسيطرة في المركز ينتج عنها وضع خاص للتشكيلة الاجتماعية في هذه الاطراف : « فهي ذات طبيعة اوليغارشية ، لأن البرجوازية الجديدة ـ المدينية ـ هي الطبقة نفسها المكونة من عائلات طبقة كبار الملاكين العقاريين والتجار الكومبرادور أنفسهم » ، وقد تطورت هذه الطبيعة الاوليغارشية موازية « للرأسمال الاجنبي المهيمن »[١٠] هذه الصورة التي يوردها سمير أمين عن اميركا اللاتينية تنطبق تماما ، كما يقول ، على تشكيلات الاطراف الشرقية . . إلا أن « كل تشكيلات الاطراف تتقاسم ثلاث خصائص اساسية مشتركة : ١ ـ هيمنة الرأسمالية الزراعية والتجارية في القطاع الوطني ، ٢ ـ تكوّن برجوازية محلية في ركاب الرأسمال الاجنبي المسيطر ، ٣ ـ الميل نحو نمو بيروقراطية خاصة

---

(٩) المرجع نفسه ص ٣٤٠ .

(١٠) سمير أمين : ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣ .

بالاطراف المعاصرة »[١١] .

هـذه الصورة عنـد سمير أمـين وإن لم تكن تنطبق كليـا عـلى التشكيلات الاجتماعية اللبنانية إلا أنها تعطينا منحى مهما واطارا لا بأس به لفهم المجتمع اللبناني . وإذا عدنا إلى الاسئلة التي طرحناها يمكننا الاجابـة عن بعضها منـذ الآن : فالمجتمـع اللبناني ليس كـلا شاملا بل تشكيلة اجتماعية بنيت بموازاة المجتمع الدولي وتشكيـلاته المسيطرة التي هي الرأسمالية في المركز ، فانعكس ذلك عـلى المنطقـة العربية بمجملها ومن ضمنها لبنان فتكونت رأسمالية محليـة في ركاب الـرأسماليـة العالميـة وقد غلب عليهـا طابـع الرأسمـاليـة التجـارية ـ والزراعية . وتقـاسمت هذه البـرجوازيـة الادوار في المنطقـة فكانت الرأسمالية التجارية غالبة في لبنان نظرا لموقعـه الجغرافي ولاحتكـاكه المبكـر بـالمـركـز الاوروبي . وإذا عـالجنـا الامـور تـاريخيـا نـرى أن الرأسمالية التجاريـة والزراعيـة سارت جنبـا إلى جنب في لبنان منـذ الربع الاول من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العـالمية الاولى إذ تطور الانتاج الزراعي المعد للسـوق العالمي تـطورا كبيرا (انتـاج الحرير) . إلا أن الوجود الاستعماري المباشـر اثناء الانتـداب خلق منافسـة كبـرى لهـذه الـرأسمـاليـة المحليـة وكـان عليهـا أن تنتـظر الاستقلال حتى تعاود نشاطها . وإذا استعـرضنا اسماء الذين كـانوا يعملون في تجـارة المواد الـزراعية والحـريـر بشكـل خـاص نـرى أن العائلات نفسها اليوم تتبوأ أكبر المراكز الرأسماليـة نذكـر على سبيـل المثال فرعون وشيحا وبسول اخوان .

---

(١١) المرجع نفسه ص ٢٦٠ .

امـا المناطق التي نمت فيهـا هذه البـرجوازيـة فكـانت المنـاطق المسيحيـة والمـدن إذ نـرى مـدينـة مسيحيـة مثـل زحلة نمت فيهـا البرجوازية التجارية على حساب الانتاج الزراعي لسهل البقـاع ذي السكان المسلمين بـأغلبيتهم . وهكذا نـرى أن التكون الاجتمـاعي عند المسيحيين والمسلمين لم يسر على المنوال نفسه : فالرأسمالية المسيحية التي نشأت تحت تأثير العلاقة بالخارج اصبح لها دور مهيمن على انماط الانتـاج ما قبـل الرأسمـالية التي كـانت بأغلبهـا في عهـدة المسلمين .

وهكذا تولـد هذا النـظام الاجتماعي دون أن يشـذ كثيرا عن التشكيـلات الاجتماعيـة للاطـراف ، لذلـك فـإننـا نـلاحظ تـأثير الرأسمالية العالمية والموقع من الانتاج في تكوين المجتمع ، وقـد وقع كثيرون في اخطاء فادحة عندما اهملوا تـأثير قـوى الانتاج في الـواقع الاجتمـاعي ، وذلـك لأنهم لم ينـظروا إلى تكـون المجتمـع إلا عـلى صعيـد ضيق ومحلي ، فـأخذوا يفسـرون المجتمع بـالاستناد إلى البنى الفوقية والايديولوجية دون الالتفات إلى البنى التحتية وقـوى الانتاج فغدت الطائفية بالنسبة لهم كظاهرة زائدة ومستقلة تفعـل في الواقـع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولا تنفعل به .

هذا هو إذاً النظام الاجتماعي اللبناني على مـا فيه من تفكـك واستمرار للبنيات التقليدية وبروز للرأسمالية . فكيف تبرز الطائفية فيه ؟ وما هي درجة تأثيـرها عـلى عناصـره ؟ وهل هي تتنـاقض مع البنيـة الرأسمـالية أم تتـوافق معهـا ؟ عن هـذه الإسئلة سنجيب في الفقرات التالية .

أ ـ أثر الطائفية على التفكك الاجتماعي :

ليس التفكك الاجتماعي مفهوما اخلاقيا وآفة مرضية تقع تحت مبضع المصلحين أو تحت ارادة مجموعة أو فئة معينة مهما عظم شأنها . إن التفكك الاجتماعي هو نتيجة التطورات التاريخية التي كان لها التأثير في تكوين جماعات مختلفة في المجتمع نفسه ، وقد رأينا طبيعة هذا الاختلاف على الصعيدين السياسي والاقتصادي . اما الصعيد الاجتماعي فلا يختلف كثيرا عنهما نظرا للترابط الجدلي بين الاقتصاد والاجتماع . فبالنسبة لنا ليس حقل الاجتماع ذلك الحقل الذي لا يحد والذي يبسط نفوذه على جميع اتجاهات الحياة الانسانية بل هو انعكاس عن شتى الحقول الاخرى ويمكن أن يتلخص بمجموعة العلاقات التي يمكن ملاحظتها بين الافراد وبين الجماعات التي تكوّن هذا المجتمع ، هذه العلاقات لا يمكن حصرها وهي متنوعة ومتشعبة يصعب على الباحث الاجتماعي ملاحظاتها لأنه عندما يتوقف على نوع من هذه العلاقات فإن الانواع الاخرى تتراجع . فعندما نقول إن مجتمعا ما متفكك فإننا لا نعني أن حقل العلاقات بين عناصره ضيق ومحدود ، ذلك أن محدودية العلاقة قد تؤدي إلى مجتمع متماسك كما في المجتمعات التقليديَة العائلية أو العشائرية : إن وحدة العشيرة تفوق كل اعتبار فهي تمارس ضغطاً شديداً على كل عناصر العشيرة. أما عندما يبدأ المجتمع بالتفكك فيعني ذلك أن العلاقات بدأت تجري على صعيد يشكل نقضا لوحدة هذا المجتمع ورغم هذا النقض الواضح فإن العلاقات تستمر ، ويؤدي الأمر إلى انفجارات قد تكون مفسخة للمجتمع الواحد إلى مجتمعات

مختلفة وقد تكون موحدة تؤدي إلى تماسك اجتماعي اصلب . ففي المجتمع الرأسمالي مثلا تجري العلاقات على صعيد الموقع من الانتاج بشكل رئيسي وهو صعيد التناقض الموحد لأن مالكي وسائل الانتاج ومالكي قوة العمل سيصطدمون ويؤدي بهم المطاف إلى نزع كل ملكية ويصبح المالك الوحيد المجتمع بكامله . اما التفكك الاجتماعي فيحصل عندما تتغلب التناقضات المفسخة على التناقضات الموحدة . إلا أنه لا يعتقدن أحد أن هذا التفكك هو نهائي وازلي ذلك أن حركة الوحدة المجتمعية تسير دائما إلى الامام ولا بد في النهاية أن تكون الغلبة للتناقضات الموحدة ، على الاقل على صعيد المجتمعات الكبيرة ، فكم بالحري على صعيد المجتمع العالمي الذي يسير شيئا فشيئا نحو الوحدة ؟

اما المجتمع اللبناني فبالنظر للتكوين الذي حاولنا شرحه في بداية هذا الباب هو مجتمع متفكك لأن التناقض الموحد لعناصره الداخلية والموحد له مع المجتمعات امثاله في المنطقة العربية قد تراجع إلى ما وراء التناقض المفسخ وهو التناقض الطائفي فاضحى التفكك الاجتماعي واقعا لا مجال لنكرانه . يبدو من هذا العرض أن التناقضات الموحدة والتناقضات المفسخة التي تستقطبها الطائفية تتصارع فيما بينها ولا بد لاحداها أن تتغلب في النهاية ، لكن لا بد هنا من الاشارة إلى أن التناقضات الموحدة تتعدى حدود المجتمع اللبناني وكل عمل لا يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع فهو من حيث يدري أو لا يدري يقوي التناقضات المفسخة .

فمن الواضح إذاً أن الطائفية كانت سببا في تفكك المجتمع

ليس فقط من ناحية تقسيمه إلى جماعات مختلفة من جهة الدين والمعتقد وبعض العادات والتقاليد ، بل لأنها حرفت التناقضات الاساسية في المجتمع وحولتها إلى تناقضات مفسخة بدلا من أن يؤدي تفاعل هذه التناقضات إلى تخطي الواقع الحالي للمجتمع إلى وحدة اجتماعية متماسكة تكون عنوان مجتمع جديد . والخطورة في وضع الطائفية أنها دخلت من ضمن التناقضات الاجتماعية والاقتصادية القائمة فعزلتها وابعدتها إلى الوراء ، وبتنا نرى مثلا أن الاختلاف في الولاء الديني بين الطوائف قد تعمق كثيرا واصبح الانتقال من دين إلى دين امرا شبه مستحيل بينما كان يجري في العصور السابقة بشكل دائم ومستمر تحت تأثير احتكاك الاديان أو في ظل اوضاع اقتصادية وسياسية معينة تجبر بعض الفئات على تغيير اديانها . فهذا التحجر الديني حاليا هو نتيجة مباشرة للتفكك الاجتماعي إذ احيطت الاديان بأسوار منيعة يصعب خرقها .

بالاضافة إلى التفكك الناتج عن الولاء الديني هناك الاختلاف الثقافي الذي اتخذ شبه بنيات قائمة بذاتها فاصبحت حرية التعليم عند الطوائف مجالا رحبا لتعميق اختلاف الانتماء الثقافي بين الطوائف : فازدواجية اللغة العربية الفرنسية في لبنان(١٢) التي يعتبرها الاب سليم عبو اليسوعي « حقيقة القومية اللبنانية » ليست في الواقع الا عنصرا من عناصر التفكك الاجتماعي تحت تأثير الطائفية . فازدواجية اللغة هي نتيجة لوضع اجتماعي معين تهيمن فيه الفئة الاجتماعية ذات اللغة المزدوجة وهي باكثرها من المسيحيين

(١٢) Le Bilinguisme arabe-Français au Liban- S.Abou P.U.F. Paris 1962.

أي تنتمي إلى طائفة واحدة ، إلا أن الاختلاف الثقافي بين الطوائف لا ينتج فقط عن الطائفية بل هناك عوامل اخرى قومية واقتصادية - اجتماعية وسياسية جاءت لتستعمل الطائفية وتتوافق معها . فالانتماء الثقافي إلى قشور الفكر الغربي والتخلي عن القيم الاساسية للثقافة الذاتية ادى إلى ظاهرة « انسلاخ ثقافي » قهر ثقافي أو ما يسمى Acculturation ، لا شك في أن هذا الانسلاخ الثقافي كان شديدا عند المسيحيين ولم تنج منه الطبقة البرجوازية الاسلامية كما أن فئة كبيرة من الفلاحين المسيحيين والطوائف المحافظة على ارتباطها الشرقي مثل الروم الارثوذكس لم تتأثر كثيرا بهذا الاستلاب الثقافي الذي هو مظهر آخر من مظاهر سيطرة مجتمع المركز على التشكيلات الاجتماعية للاطراف . على هذا الاستلاب الثقافي يريد الاب عبو أن يرسي قواعد « الأمة اللبنانية » فأتت محاولته فاشلة وخارجة عن اطار الواقع الذي تلعب فيه الطائفية إلى جانب التناقضات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا لا مجال لنكرانه(١٣) .

فالتفكك الاجتماعي إذاً ، أخذ يتعمق وينعكس على الوضع الثقافي ويفككه وقد لعب وجود الطائفية دوراً اساسياً في خدمة هذا التفكك الثقافي وإن لم يكن الدور الوحيد . وهذا ما حدا ببعض « الاصلاحيين » غير المرتكزين على تحليل علمي للمجتمع اللبناني ، إلى الغوص في متاهات بعيدة عن الواقع فأخذ بعضهم ينادي بالصهر الثقافي عن طريق تركيز الانسلاخ الثقافي مثل الاب عبو ، والبعض الآخر يستعطي الوحدة التاريخية ويستقرىء جمود الوضع السياسي ليدل

(١٣) Dominique chevallier, La société du mont Liban P.19-20-21.

على رسوخ القومية اللبنانية التقليدية ليستنتج وجود واستمرارية « الأمة اللبنانية » مثل حزب الكتائب . سوف نرى هذه الآراء بشيء من التفصيل في تحليلنا للبعد القومي ، إلا أن المهم بالنسبة لنا هنا هو تبيان الارتباك « الاصلاحي » لهذه الدعوات والشطط في تفسير اسباب التفكك الاجتماعي الذي يعاني منه المجتمع اللبناني : فالواقعية الوحيدة لهذه الآراء هي كونها تقر مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالتفكك الاجتماعي . برأينا أن هذا التفكك ليس داخليا وحسب بل انه جزء من التفكك العالمي الذي نوهنا به سابقا ، اما الطائفية فقد اضيفت كعامل يقف في وجه حركة المجتمع نحو التماسك . وهذا ما نلاحظه عندما نعالج البنيات الاجتماعية التقليدية كالعشائرية والعائلية الاقطاعية إذ نراها تستمر وتتعايش مع بنية الرأسمالية التجارية والزراعية للمجتمع ، فعندما تبدأ حركة المجتمع بوعي سيطرة رأسمالية المركز وتعمل على التصدي لها عن طريق السياسة التي تمثلت ببروز وقوة التيار العروبي المناهض للاستعمار والعامل على الوحدة ، فإن الطائفية تظهر وتحملها البنى التقليديه التي لها مصلحة في عدم تطور قوى الانتاج فيعتبرها التحليل الاجتماعي التبسيطي وكأنها جزء من البنى التقليدية . إلا أن الرأسمالية التجارية ايضا ليس لها مصلحة في تنمية قوى الانتاج لأنها مرتبطة بالمركز وكل تنمية لهذه القوى والانتقال إلى نوع من الرأسمالية الوطنية هو اخلال في مصالح الطبقة المسيطرة . فالطائفية إذاً ، تخدم البرجوازية التجارية ولا تتناقض معها وإن بدت وكأنها ليست حاملة لها في بنيتها .

إن هذا التفكك الاجتماعي الذي لعبت فيه الطائفية دورا مهما قد زاد وتعمق في علاقاته بالتفكك الاقتصادي فأضحى تقسيم العمل والتقوقع السكني والحركة الاجتماعية مظاهر اخرى من هذا التفكك إلا أن لها بعض الخصائص تقتضي معالجتها على حدة .

ب ـ تقسيم العمل الطائفي ـ السكن الطائفي ـ الحركة الاجتماعية الطائفية :

لعل اتباع هذه المفاهيم بالنعت الطائفي أمر مبالغ فيه لأنها في الاساس مفاهيم اجتماعية. اما الصاق الطائفية فيها فيأتي للدلالة على تأثير هذه الاخيرة في هذه الظاهرات الاجتماعية . إلا أن هذه المفاهيم لا تخلو من الغموض لذلك آلينا على انفسنا أن نفسرها في معرض بحثنا .

ما هو تقسيم العمل وكيف يصبح هذا التقسيم طائفيا ؟ إن تقسيم العمل هو اصطلاح قديم يدل على تقسيم النشاط الواحد بين عدة افراد لاتمام العمل على احسن وجه أو بالصورة التي يريدها المجتمع . هناك نوعان من تقسيم العمل الاول تقني والثاني اجتماعي ، ولا شك أن الاول يتبع الثاني إلى حد ما : فتقسيم العمل التقني ناتج اصلا عن الاختصاص في فرع علمي دون الفروع الاخرى ، عندها يصبح المختص الشخص الوحيد الذي يستطيع القيام بأعباء هذا العمل ، إلا أن هذا الشخص يصبح مختصا لاعتبارات اجتماعية منها واولها الغنى الذي تتمتع به عائلته كي تدفع له اعباء التخصص ، وثانيها الجذب المعنوي الذي تمارسه وظيفة المختص على المجتمع فيصبح هذا الاختصاص هدفا للترقي

في السلم الاجتماعي ، ولا سبيل إلى اطالة الشرح فإن تقسيم العمل التقني يتبع ويرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي . لذلك سنتوقف على تقسيم العمل الاجتماعي فقط . في المجتمعات القديمة والبدائية كان تقسيم العمل الاجتماعي بسيطا يلحق ببساطة النشاطات التي كانت تقوم بها هذه المجتمعات . فاولى تقسيمات العمل كانت تجري بين الجنسين المرأة والرجل ، فعندما كان هذا الاخير يقوم بالاعمال الصعبة كالصيد والرعي وحراثة الارض كانت المرأة تقوم باعمال المنزل كالطهي والغسل والعناية بالاطفال . إن هذه الخصائص لتقسيم العمل الجنسي لم تكن عامة بين كل المجتمعات ففي بعضها مثلا كانت المرأة تعمل في الحقل والرجل يهتم بالاطفال وبالمنزل .
فما يهمنا من هذا هو تقسيم العمل بحد ذاته ، فأولى ظواهره اذن كان التقسيم الجنسي ، إلا أن ظهور الحاجات الجديدة وتعقد امور الحياة وتوسع المجتمعات فرض نوعا آخر من التخصص لذلك نرى بعض العائلات مثلا تهتم بالحرف التي يحتاج اليها المجتمع ، منها من تتعاطى الحدادة ومنها من تتعاطى النجارة وغيرها من الحرف الضرورية . فأخذت كل حرفة تحتل مركزاً معينا بالنسبة للقيم الاجتماعية حسب حاجة المجتمع لها . فمهنة الحداد مثلا كانت لها قيمة كبيرة لأنها تفيد في أمور كثيرة : فالحداد يصنع ادوات الصيد والحراثة والحرب وهي ادوات اضحت المجتمعات تحتاجها اكثر فاكثر . وهكذا تشعبت هذه الحرف والمهن وتطورت حسب تطور المجتمع وحاجاته وبعضها كان حكرا على فئات معينة لامور تتعلق بالعنف الاجتماعي : فمهنة الحرب وحمل السلاح مثلا كانت حكرا

على طبقة معينة من النبلاء والاعيان ، أما مهنة تعاطي الزراعة فكانت متروكة للفئة الوضيعة من المجتمع . فتقسيم العمل بين الناس كان يتم إذاً بالنسبة لاعتبارات اخلاقية ولاحكام مسبقة تتعلق بهذا العمل أو ذاك ، وقد استمرت هذه الاعتبارات في المجتمع الحالي حتى بتنا نرى أن بعض المهن تقوَّم اكثر من غيرها. ذلك أنها خاضعة « لموديلات » اجتماعية معينة ، فمهنة الطبيب مثلا تأتي عندنا في القمة نظرا لتأثير هذه المهنة على الحياة الانسانية من جهة وللربح الذي تؤمنه مهنة الطب من جهة اخرى .
هذه ملاحظات عابرة نسوقها حول تقسيم العمل الاجتماعي ولا شك أن هذا التقسيم هو ذو خصائص تتعلق بوضع المجتمع ، فإذا كان المجتمع يحتاج إلى مهنة معينة اكثر من المهن الاخرى فإن شأن هذه المهنة يرتفع في أعين الناس وتصبح هدفا لكل متطلع إلى الترقي في السلم الاجتماعي ففي مجتمع مثل المجتمع اللبناني حيث تسيطر الرأسمالية التجارية أضحت الموديلات الاجتماعية بمعظمها تجارية ، حتى أن القيم التجارية غدت أرفع القيم واصبحت كل الاعمال تقاس بالنسبة لقربها أو بعدها من هذه القيم التجارية حتى وإن رافقها الكذب والنصب والاحتيال .
في هذه التشعبات المعقدة لتقسيم العمل كيف لعبت الطائفية دورها ؟ وما كان تأثير الصراع لبلوغ الدرجات العليا من السلم الاجتماعي على تقوية الطائفية ؟ إذا استعرضنا تاريخ الدولة العثمانية الاقتصادي والاجتماعي رأينا أن الانتماء الطائفي والديني كان له علاقة كبرى في اختيار نوع العمل . ففي المناطق الجبلية والقبلية كان تقسيم العمل يتم حسب العادات والتقاليد الموروثة ولم

تكن قضية الدين تدخل إلا من زاوية الاوضاع الاجتماعية للطوائف ، خاصة وأن النشاطات الاقتصادية كانت محدودة الافق لا تتعدى الزراعة والتجارة المحلية وبعض الحرف الضرورية . اما في المدن حيث توسعت التجارة والصناعات الشرقية كما كانت الحال في دمشق مثلا ، فكان تقسيم العمل يجري على اساس ديني وطائفي ، يقول هيرشلاق[١٤] : « إن البنية الاقتصادية للمدينة العثمانية كانت تتحد إلى حد كبير بالنماذج الاجتماعية والدينية . فأغلب الجماعات الاتنية ـ الدينية في الامبراطورية ، إن لم تكن كلها ، كانت ممثلة في المدن الكبرى ، إلا أنها كانت تسكن على حدة في احياء منفصلة فكل حي يسكنه اعضاء جماعة واحدة . هذا التقسيم كان ينعكس على حياة المدينة الاقتصادية ، بمعنى أن كل واحدة من هذه الجماعات الاتنية ـ الدينية كانت تهتم ببعض النشاطات المحددة . فالاتراك كانوا في الادارة والجيش واليونانيون كانوا في التجارة والمصارف ، واليهود اهتموا بالتجارة والمال ، والارمن كانوا حرفيين . عدا هذه النشاطات كانت كل جماعة اتنية ـ دينية تحمل اختصاصا معينا » ويضيف هيرشلاق في مكان آخر من كتابه : كانت التجارة « متمركزة ، في أواخر ايام الامبراطورية العثمانية في ايدي الاقليات غير الاسلامية »[١٥] . يدلنا هذا على أن تقسيم العمل بين الطوائف كان امرا واقعا في الدولة العثمانية ، ولم يشذ لبنان عن

(١٤) Z .Y. Hershlag introduction to the modern economic history of the middle east - Leiden brill 1964.

(١٥) المصدر نفسه ص ٢٤ .

هذه القاعدة . فالمسيحيون في المنطقة الشمالية من لبنان كانوا يتعاطون الزراعة ، فعندما قامت الانتفاضات الفلاحية ضد ظلم رجال الاقطاع عمد هؤلاء إلى العمل في التجارة تحت حماية القناصل الاجانب . اما في المنطقة الجنوبية حيث كانت سلطة الاقطاع الدرزي قوية فقد عمل الدروز بشكل عام في الجيش واضطرتهم الثورات إلى الهرب والتشرد واهمال الزراعة التي عمل فيها المسيحيون بشكل شركاء وتعاطوا ايضا الاتجار بالمواد الزراعية (خاصة الحرير) وكانوا اصحاب حرف . اما في المدن فكانت التجارة الخارجية بيد المسيحيين ، اما التجارة الداخلية فكان يتقاسمها المسيحيون والمسلمون حسب طوائف المناطق التي يتم الاتجار معها إذ كانت التجارة الداخلية مع المناطق المسيحية بأيدي المسيحيين اما التجارة مع المناطق الاسلامية فكانت بأيدي مسلمين ومسيحيين ولا يخفى أن المسلمين كانوا خاضعين للتجنيد . والجدير بالذكر هنا أن المسلمين كانوا يلاقون العراقيل من قبل الدولة التي كانت تفضل اعطاء حقوق البيع والشراء للاجانب أو للمسيحيين المحميين من قبلهم لأنها كانت تربح اكثر[١٦] . وهكذا نرى أن تقسيم العمل بين الطوائف قد حدث على مر التاريخ حتى يومنا هذا ، لذلك نرى اليوم أن بعض الاعمال والمهن تكاد تكون في ايدي طائفة واحدة : فالوظائف العالية في الدولة والمهن الحرة المرموقة اجتماعيا مثل المحاماة والهندسة والطب والصيدلية هي في ايدي الطوائف المسيطرة اقتصاديا خاصة الموارنة والروم الكاثوليك .

(١٦) Voyage en Syrie et en Egypte: Volney.

والارثوذكس والسنة ، أما الشيعة فلم يبلغوا المستوى التعليمي المطلوب إلا عندما بدأ التعليم الرسمي يعطي ثماره مؤخرا فنجد منهم المحامين والاطباء والمهندسين ولكن بأعداد قليلة ، وحتى الدولة فإنها لا تأخذهم بعين الاعتبار في عملية التوازن الطائفي ، وعلى العكس من ذلك فإننا نرى الاعمال الوضيعة في ايدي اكثرية شيعية نزحت من الارياف إلى المدن وعملت كعمال غير ماهرين باجور زهيدة او باعمال موسمية في البناء والعتالة وما شابه .

وهكذا نرى أن تقسيم العمل الذي يجري عادة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية يتأثر في لبنان إلى جانب هذه الاعتبارات بالانقسام الطائفي ، وإنه لمن المفيد ، في اطار دراسة تركيب المجتمع اللبناني ، اجراء بحوث ميدانية حول تقسيم العمل بين الطوائف للوقوف على حقيقة قوى الانتاج العاملة والمعطلة بسبب العوائق الطائفية وغيرها من عوائق ايديولوجية واجتماعية . إلا أن تقسيم العمل ليس المظهر الاجتماعي الوحيد الذي تبدو فيه الطائفية ذات تأثير ، هناك مثلا مظهر السكن وتكوين المدن ومظهر الحركة الاجتماعية .

فبالنسبة للسكن لسنا بحاجة إلى عناء كبير كي نلاحظ أن التجمعات السكنية تتم على اساس طائفي ، فإذا ما أخذنا المناطق الريفية نرى أنها منقسمة بين الطوائف : فالجبل يغلب عليه الطابع المسيحي خاصة في المتن وكسروان ، والجنوب يغلب فيه الطابع الشيعي كذلك شمالي سهل البقاع . إلا أن الانقسام الطائفي يظهر في القرى التي تكاد تكون في الوسط ، كل قرية متوقفة على طائفة

واحدة وكذلك في الجنوب والشمال . اما السكن الطائفي فيظهر بشكل جلي واضح في القرى المختلطة إذ نجد كل طائفة تسكن في حي خاص بها وقد يطلق على الاحياء اسم الطائفة كأن يقال مثلا : هذه حارة الشيعة وتلك حارة الروم وهذه حارة الموارنة الخ . . . هذا الانقسام في السكن على اساس طائفي لا ينتج فقط عن اسباب طائفية صرفة بل انه يتم تحت تأثير الاختلاف الثقافي بين الطوائف واختلاف مستوى المعيشة واختلاف نمط العلاقات الاجتماعية ، لذلك نرى مثلا بعض المنسلخين ثقافيا يبادرون إلى العيش بين الطبقات الغنية وإن اختلفت عنهم طائفياً ، فهذا يجري عادة للمسلمين الذين يتقربون من الاحياء والمناطق المسيحية في المدن أو في شبه المدن مثل مناطق الاصطياف حيث ينجذب المسلمون إلى نوع المعيشة الراغدة وإلى اسباب التسلية الموجودة في هذه المناطق ولا توجد عندهم . أما في المدن والضواحي فالاحياء منقسمة على أساس طائفي وطبقي ما عدا الاحياء التجارية واحياء اللهو والتسلية حيث يبدو تأثير الطائفية فيها ضعيفا من حيث السكن . والضواحي التي تكونت بشكل اساسي من هجرة اليد العاملة الريفية بقيت مختلطة امثال احياء برج حمود والدكوانة والغبيري والشياح من ضواحي مدينة بيروت والسبب في ذلك أن هذه المناطق كانت حكرا على طوائف معينة إلا أن فتح المصانع فيها جعل اليد العاملة تتدفق اليها من المناطق المختلفة خاصة من شيعة الجنوب والبقاع ، فاصبح الاختلاط امرا واقعا . لكن الطائفية لم تخف بل اضحى التجمع السكاني يتم على اساس طائفي وحتى على اساس المناطق والعائلات

وغيرها من انقسامات تقليدية حملها الريفيون معهم إلى المدينة وقد ساهم تقسيم العمل في المصانع على اساس طائفي في الابقاء على الطائفية وفي تقوية هذه النعرة : فالمسيحيون مثلا يشغلون مناصب الكوادر في هذه المصانع ، والمسلمون يشتغلون في الاعمال التي لا تتطلب مهارة ، وابناء منطقة البقاع يعملون كقبضايات عند ارباب العمل لقمع أي تحرك عمالي[١٧] .

أما من ناحية نوع المسكن وهندسته واثاثه فإننا لا نستطيع أن نلاحظ فوارق بنيوية بين الطوائف إلا على اساس ثقافي واقتصادي ، ويلزم تحليل عميق وتحقيقات ميدانية لاستقصاء الطائفية إلى هذا الحد .

إلا أن هناك ظاهرة اجتماعية مرتبطة بتقسيم العمل وبالسكن وتتأثر بالطائفية ، هذه الظاهرة هي الحركة الاجتماعية ، وهي تعني الانتقال النهائي أو المؤقت من مسكن إلى مسكن ، من بلد إلى بلد ، من عمل إلى عمل ، أو تعني الهجرة الخارجية . فيدخل إذاً، ضمن هذه الحركة الهجرة الريفية إلى المدن ونوع الاستقرار في المسكن والعمل الخ . . هذا الانتقال يتم إذاً إما بدافع من المكان المتروك وإما بجاذب من المكان المقصود واضحت دوافع الانتقال منذ أمد غير بعيد مادية بشكل اساسي بينما في القرن الماضي كانت هناك دوافع طائفية تمتزج بالدوافع المادية . اما اليوم فلا نستطيع القول أن دوافع الانتقال اصبحت مادية بحتة ، فلا تزال الطائفية تلعب

(١٧) كان هذا قبل اندلاع الاحداث .

دورها في التفضيل بين هدف وهدف ، فالذي يترك مسكنه بحجة أنه صغير فإنه يفتش عن مسكن جديد في حي يتوافق مع طائفته . وغالبا ما نرى سكان بلدة واحدة متعددة الطوائف عندما ينزحون إلى المدينة يسكنون في حي واحد تقريبا ذلك أن دافع تجمع القرية الواحدة يطغى في البداية على دافع التجمع الطائفي .

اما عندما يستقر الوضع يرى الفرد أنه لا مجال لاستتباب الأمن النفسي له إلا في الانتقال إلى امكنة تجمع طائفته ، لذلك نرى سكان القرى النازحين يتجمعون في بيروت وضواحيها بناء لعاملين عامل الطائفة وعامل القرية وقد تدخل عوامل اخرى بالنسبة لقوتها مثل عامل العائلة وغيرها كالصداقة ومكان العمل الخ . . . إننا بحاجة لأبحاث ميدانية كي نتحقق من سرعة هذه الحركة الاجتماعية وامكان تأثير الطائفية فيها . غير أنها تبدو لأول وهلة عنصرا هاما من عناصر اضعاف الطائفية ذلك أنها تفسح المجال امام الاختلاط السليم بين فئات اجتماعية متقاربة من الناحية المادية وإن كانت متباعدة طائفيا ، هذا من ناحية مبدئية لأن الواقع يتم مغايرا لذلك لأن الظروف الموضوعية التي تحدث فيها الحركة الاجتماعية غير ملائمة للانصهار الاجتماعي : فقوى الانتاج لا تزال ضعيفة ونمو الرأسمالية الصناعية الوطنية لا يزال بطيئا امام سيطرة الرأسمالية التجارية . فهذه العوامل التي مر معنا ذكرها مثل تقسيم العمل والسكن والحركة الاجتماعية لا يمكنها أن تكون عناصر صهر اجتماعي إلا في حالة نمو البرجوازية الوطنية وتحرير قوى الانتاج . على كل حال هذه تنبؤات اولية لا يمكننا أن نتمسك

بها وعلينا أن نتوسع بها اكثر .

* * *

كان هذان الفصلان محاولة لاستجلاء عمقيات الطائفية في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان ، فقد رأينا المواضع التي تبرز فيها الطائفية على السطح مستعينة بالبنى اللبنانية التي ما برحت تلائمها إلى يومنا هذا . ولا شك أن نقيض الطائفية هو في تخطي هذه الانظمة وفي التحرر الكامل من السيطرة العالمية للرأسمالية التي تضرب أسس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان وتخرجه من اتجاهه الانعزالي إلى اتجاه اكثر تجذرا في المنطقة . وهذا ما يقودنا إلى معالجة الطائفية في ظل النضال القومي ضد الاستعمار .

الفصل الثالث

الدعوة القومية اللبنانية محتواها وتبريراتها

لا يتسع لنا المجال هنا للتوقف طويلا على حركة القومية العربية ومحتواها الاجتماعي والسياسي ، فالقومية ليست مجرد فكرة بل هي واقع اجتماعي وتاريخي نشأ في ظروف معينة . وبما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تختلف ما بين البلدان ، كذلك تختلف ظروف نشوء الحركة القومية وظروف تطورها ، وكذلك تختلف مقومات القومية ومظاهرها ، مما جعل بعض المفكرين يقعون في شطط كبير لأنهم حاولوا قياس حركة قومية معينة على حركات اخرى . إلا أنه رغم اختلاف ظروف نشوء وتطور الحركات القومية تبقى هناك خصائص اساسية دينامية غير جامدة نجدها في قاعدة كل هذه الحركات . وليس هذا بغريب طالما أن الشعوب محكومة بالتطور والتقدم ، فهي سوف تمر حتما في فترات يؤكد فيها كل شعب على هويته وذاته وارادته الجماعية في التحرر والاستقلال وتنمية قواه المادية والانسانية . هذه الفترات في رأينا هي فترات نشوء الحركة القومية . إلا أن التأكيد على الهوية واكتشاف الذات عند الشعوب لا يأتي بشكل اعتباطي كنور يقذف في صدر

هذه الشعوب بل يأتي كنتيجة حتمية لتطور قوى الانتاج والقوى المادية التي ترتكز عليها المجتمعات . فالوعي القومي هو وعي جماعي للقوة الحقيقية التي تمكن الشعب من تأكيد ذاته . هكذا فإننا نرى أن الوعي القومي في اوروبا كان على علاقة وثيقة بقوى الانتاج وبتطورها ، لذلك نراه ملازما للتطور الرأسمالي ، فالتأكيد على الهوية القومية هنا اتخذ شكل صراع تنافسي بين الأمم الاوروبية على تنمية قوى الانتاج وتحريرها من الاقطاع وزيادة الانتاج السلعي الخ . . هذه الامور بشكل اساسي ، وبالاضافة إلى عوامل اخرى مثل اللغة وغيرها من مقومات ، جعلت الانصهار يتم بين شعوب متقاربة فكونت وحدات سياسية تختلف عن بعضها البعض بفوارق معينة وخارجية بدت لكثير من المفكرين وكأنها المقومات الوحيدة لتكوين الامم .

اما في البلدان المتخلفة فقد جرت الامور على غير هذا المنوال . ويمكننا تقسيم العالم الثالث إلى ثلاث فئات مختلفة بالنسبة لتطور قوى الانتاج وتقدم الحضارة .

أولا : البلدان ذات الحضارة القديمة حيث تطور الاقتصاد ما قبل الرأسمالي Précapitaliste تطورا مهما ادى إلى مرحلة قابلة للتحول إلى رأسمالية ، Capitalistique فهذه حال شرقنا العربي[18] واغلبية اصقاع آسيا .

ثانيا : البلدان الجديدة التي ما زالت تسيطر عليها البنى

(١٨) أنظر مسكيم رودنسون : « الاسلام والرأسمالية » .

التقليدية العشائرية ، وهذه حال عموم افريقيا .

ثالثا : البلدان المستوطنة حيث اختلط المستعمرون بالسكان الاصليين في مرحلة لم يكن بعد الاستعمار قد نتج عن توسع رأسمالي حقيقي ، وهذه حال اميركا اللاتينية واوستراليا .

إلا أنه رغم هذه الفوارق الموضوعية فقد نشأ الوعي القومي عند شعوب هذه البلدان خلال الصراع مع المحتلين الاجانب حيث بدأ بشكل صراع سياسي ما لبث أن اتخذ طابعا اجتماعيا ، ذلك أن الاجنبي المستعمر أخذ ينهب موارد هذه البلدان ويستعملها لتصريف منتوجاته الفائضة في اوروبا واميركا . وهكذا اصبح العالم منذ اواسط القرن التاسع عشر حلبة للصراع بين الدول الاوروبية على استعمار العالم المتخلف وأدى ذلك إلى حروب كثيرة اهمها الحربين العالميتين منذ بداية القرن العشرين .

اما شرقنا العربي الذي كان يعيش تحت سلطة الدولة العثمانية فقد بدأ يشعر بوطأة الاستعمار منذ بداية القرن التاسع عشر ، ولم تكن السلطة العثمانية قادرة على مجابهة قوى الاستعمار الاوروبي الطامع بها فأخذت تلعب على التناقضات بين الدول الاستعمارية مانحة لها الامتيازات الاقتصادية والسياسية ، وقد قيد لها دبلوماسيون محنكون استطاعوا أن يحافظوا عليها زهاء قرن كامل . وقد تحملت البلدان العربية نير الاستبداد التركي لأن خطرا أشد وأدهى بدأ يلوح في الأفق وهو خطر الدول الاوروبية الاستعمارية . إلا أن الحرب العالمية الاولى وصراع الدول

الاستعمارية فيما بينها كان فرصة سانحة للبلدان العربية كي تتحرر وتتوحد ، لكن الوعي القومي كان لا يزال جنينيا والقيادات التقليدية متخلفة ، فلم تستطع الأمة العربية الاستفادة من تناقضات الدول الاستعمارية المنهوكة من جراء الحرب وكان على اغلب اقطارها أن تخضع للانتداب حتى الحرب العالمية الثانية[١٩] .

فالملاحظ إذاً أن الوعي القومي - كبقية انواع الوعي - ينشأ في حلبة الصراع ويرتبط به جدليا : والصراع الاساسي الذي خاضته الأمة العربية منذ بداية القرن العشرين كان ضد التبعية للاستعمار الغربي ، وما لبث أن تحول إلى صراع ضد النهب والاستغلال الاستعماريين ، ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، ضد الاحلاف والقواعد العسكرية ، وضد الاحتكارات الاقتصادية والبترولية بشكل خاص . هذا هو الوجه السلبي للصراع ، اما الوجه الايجابي فيتلخص في الصراع لاجل الوحدة باعتبار التجزئة عاملا اساسيا للسيطرة الاستعمارية ، ولاجل التنمية باعتبار التخلف عاملا مهما يمكن الدول الاجنبية من السيطرة على مواردنا الطبيعية حتى بعد التخلص من الاستعمار السياسي . كل هذه الصراعات ما كانت لتتم أو تستمر إلا إذا قابلها تحرير لقوى الانتاج وتنميتها وضرب البنى الاجتماعية التقليدية التي تشد نحو التخلف والتجزئة . هذه التنمية لقوى الانتاج في اوروبا قامت بها البرجوازية في صراعها مع الاقطاع ، اما في بلادنا فإن البرجوازية هي برجوازية اطراف تجارية وزراعية لا تستطيع تحرير قوى الانتاج ودفعها في

(١٩) راجع جورج انطونيوس : « يقظة العرب » .

الصراع نظرا لخضوعها لرأسمالية المراكز الاستعمارية . وهكذا كانت البرجوازية العربية عاجزة عن قيادة الصراع ضد الاستعمار والتخلف وأضحت الرأسمالية هنا كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي مرحلة غير حتمية في عملية التطور الانساني ، لذلك بدأت الطبقات الوسطى والمثقفة تفكر بايديولوجية جديدة تعتمدها في الصراع القومي وتكسب لها الطبقات الشعبية الكادحة التي تتناقض مصالحها مع الاستعمار ومع الرأسمالية التجارية المحلية ، وهذا ما جعل بعض القادة والاحزاب يتبنى ايديولوجية الطبقة العاملة التي هي الاشتراكية للتحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

هذه نبذة مبسطة عن الحركة القومية العربية التي تجتاح الشرق الاوسط منذ فجر القرن العشرين ، ولم يكن لبنان اطلاقا ، كما يتوهم البعض ، خارج هذه الحركة . اما الطائفية فلم تكن غائبة عن الحركة القومية هذه ، وقد اتخذت اشكالا مختلفة من الانعزالية والمطالبة بوطن قومي مسيحي إلى التوفيقية التي انتصرت مع الاستقلال ولا تزال إلى اليوم ، إلى دعوة قومية لبنانية تحاول أن تبسط نفوذها على السلطة عن طريق احزاب طائفية تنادي بالعلمانية وبالقومية اللبنانية . وسوف نحصر بحثنا هذا في الدعوة القومية اللبنانية ومحتواها الطائفي رغم الادعاءات بالعلمية وتجدر الاشارة هنا إلى أن معالجة الطائفية على الصعيد القومي لا يمكن فصلها بشكل ميكانيكي عن الاصعدة الاخرى ، والاصح اعتبار الصعيد القومي صعيدا سياسيا يرتكز على وقائع اقتصادية واجتماعية

وتاريخية . وهذا ما سوف يظهر خلال توسعنا في التحليل والبحث .

فالدعوة القومية اللبنانية ليست حديثة العهد ، وإن كانت تظهر اليوم بمظهر جديد،فإذا أردنا أن نبحث عن اصلها التاريخي فلا نستطيع أن نردها إلا إلى الدعوة لانشاء « وطن قومي مسيحي » في لبنان التي ظهرت منذ بداية القرن العشرين وكان معظم روادها من المهاجرين . لقد أدت هذه الدعوة على الصعيد السياسي إلى انعزالية وقوقعة قادتاها إلى الفشل حتى في الاوساط المسيحية . ولكن عندما تطورت حركة القومية العربية وبدأت تتخذ طابعا تقدميا مناهضا للاستعمار وتنم عن محتوى اجتماعي اصيل اصبح باستطاعته أن يكنس كل الحركات والنزعات الانفصالية والانعزالية في الوطن العربي ومن ضمنها العصبية الطائفية الصريحة في لبنان ، عندها عمد رواد الانعزالية إلى تغيير تكتيكهم محاولين الوقوف في وجه التيار العروبي بسلاح يشبه سلاحه ألا وهو السلاح « القومي اللبناني » معتقدين بذلك أنهم يستطيعون فبركة قومية لبنانية يعبئون بواسطتها مجموعة من اللبنانيين يحافظون على الوضع الراهن ويمنعون أي اتجاه نحو وحدة أو اتحاد مع البلدان العربية الاخرى . والحقيقة أنه انبثق عن هذا التيار القومي اللبناني مفكرون واحزاب ومؤسسات سياسية استعارت الشيء الكثير من تبريرات رواد القومية المسيحية سالفة الذكر ، واهم هذه التبريرات ما يتعلق بالتاريخ اللبناني وبالبراهين على استقلاله بغية تبيان « سرمديته وابديته » في واقع سياسي محدد . إلا أنه سها عن بال هؤلاء أن القومية ليست واقعا أبديا وسرمديا وبالتالي ميتافيزيقيا، بل هي واقع

تاريخي يولد ويتطور ويزول في مراحل تاريخية معينة وهذا ما سوف نراه في ردنا على هؤلاء . إلا أن هناك بعض المفكرين « المطلعين » اطلاعا انتقائيا على فكر الغرب وفلسفته حاولوا ايجاد الركائز لهذه القومية اللبنانية في وقائع سياسية آنية أو في وقائع ثقافية انتروبولوجية . إلا أن جميع هؤلاء دون استثناء وقعوا في المنطق الصوري وفي القياس على امثلة ليس لها أي علاقة بواقعنا اللبناني . والغريب أن جميع هؤلاء هم مسيحيون لا نجد بينهم أي عناصر اسلامية مهمة رغم ايمان بعض المسلمين المتنفذين بهذه الآراء القومية اللبنانية . قد لا يشكل هذا برهانا كافيا على طائفية الدعوة القومية اللبنانية إلا أنه عامل لا يجوز اهماله . وقد رأينا خلال بحثنا عن اساس الدعوة القومية اللبنانية وتطوراتها أنها تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة من حيث تبرير وجود القومية اللبنانية :

اتجاه تاريخي ما لبث أن تبلور في اطار حزب سياسي هو **حزب الكتائب** .

واتجاه سياسي يرى أن التطور قد توقف والوضع الراهن السياسي هو اكبر دليل على وجود القومية اللبنانية ويتمثل هذا الاتجاه اكثر ما يتمثل **بكمال الحاج** .

واتجاه ثقافي انتروبولوجي يدعي أن خصوصية الأمة اللبنانية هي من خصوصية ثقافتها القومية ذات اللغة المزدوجة ويحمل لواء

هذا الاتجاه **سليم عبو** الكاهن اليسوعي اللبناني .

اولا : التبريرات التاريخية للقومية اللبنانية :

منذ مطلع القرن العشرين بدأت جماعة تطالب بوطن قومي مسيحي يكون موئلا لجميع مسيحيي الشرق . وكانت حجة هؤلاء أن سكان لبنان هم بأكثريتهم من المسيحيين . وقد اصطدمت هذه الدعوة بالحركة القومية العربية التي بدأت تطالب بفصل البلدان العربية عن تركيا وجعلها أمة واحدة . ولما كانت اكثرية الاقطار العربية اسلامية وتركيا بلدا مسلما فقد بدأت الاصوات ترتفع لاعطاء البلدان العربية حكما ذاتيا داخل الدولة العثمانية . إلا أن شيئا من هذا لم يتم نظرا لتقوية المركزية في الحكومة العثمانية ولتبلور الوعي القومي عند جماهير الأمة العربية ، وقد كان المسيحيون رواد هذا الوعي القومي العربي عندما بدأ يتناقض مع الاحتلال التركي . لكن هذا الوعي لا يمكن أن يتوقف عند حد معارضة تركيا وحسب فقد بدا في الافق خطر اكبر هو خطر الاستعمار الاوروبي الذي يتربص بالدولة العثمانية ويتحين الفرص لاقتسام مناطقها . عندها اتخذت حركة القومية العربية محتوى مناهضة الاستعمار ، وتردد روادها كثيرا اثناء الحرب العالمية الاولى في الوقوف إلى جانب الحلفاء ، وما فعلوا ذلك إلا بعد أن نالوا وعودا باستقلال الأمة العربية . فلما اتخذت حركة القومية العربية هذا المحتوى المناهض للاستعمار خشي بعض روادها المسيحيون أن تصبح الحركة القومية العربية حركة اسلامية . وقد شجعهم على ذلك موقف بعض القادة

العرب وتمسكهم بالدين الاسلامي كأنه مرادف للقومية العربية . ففي لبنان حيث عانى المسيحيون ويلات المذابح الطائفية كان التأكيد الاسلامي يثير شعورهم . وهكذا ولد التيار المطالب بوطن قومي مسيحي . إلا أنه لم يدم طويلا لعزلته الخانقة وقد تحول إلى اتجاه مطالب بالاستقلال ليس عن تركيا والدول الاستعمارية وانما عن المنطقة المجاورة . ولما لم تكن لديهم حجج علمية ولم يستطيعوا تعبئة الجماهير الشعبية معهم فقد عمدوا إلى استجلاء حوادث التاريخ السالفة واخذوا يبرهنون على أن لبنان كان مستقلا على امد الدهور . ولسنا هنا في معرض الرد على هؤلاء لنبرهن عكس ذلك ، فإن المؤرخ السوري أحمد الطربين[٢٠] قد خص هذا الادعاء ببحث لا بأس به مبرهنا على التزييف التاريخي في هذه الدعوة . اما ما يهمنا في هذا المجال فهو أن هذه الآراء التي كانت تدعي استقلال لبنان على مدى التاريخ قد انتقلت حاليا لتستعمل في البرهنة على القومية اللبنانية وعلى اصالتها التاريخية . وهنا لا يسعنا إلا أن نقف قليلا على هذه الآراء التي يقود لواءها من الناحية السياسية حزب **الكتائب اللبنانية** ومن الناحية التاريخية **جواد بولس** .

أ ـ آراء الكتائب :

سوف نضرب صفحا عن الحيثيات والظروف التي كانت في

(٢٠) أحمد الطربين ـ « أزمة الحكم في لبنان » .

اساس انشاء حزب الكتائب اللبنانية ، فهي على اهميتها لا تدخل كثيرا في اطار بحثنا ، لكن بامكان القارىء أن يراجع كتاب انيس صايغ « لبنان الطائفي » ويعود للمراجع التي يذكرها عن الكتائب .

فمهما يكن من أمر فإن الكتائب قد نشأت في ظروف تقهقر الانعزالية وتكالب اربابها على الوظائف وزحفهم امام سلطات الانتداب الامر الذي افقدهم الشيء الكثير من ثقة الشعب فلم يعودوا قادرين على قيادته . وكان تيار القومية العربية يقوى ويتعاظم وكثرت الاصوات الداعية للانضمام إلى سوريا خاصة في المناطق التي ضمت إلى لبنان منذ سنة ١٩٢٠ . في هذه الظروف تأسس حزب الكتائب في الاوساط المسيحية واعلن أن هدفه هو جعل لبنان وطنا ذا قومية خاصة هي « القومية اللبنانية » معارضا بذلك أي وحدة أو اتحاد مع الدول العربية المجاورة وخاصة مع سوريا . ولا يخفى أنه في مطلع الثلاثينات قد تأسس « الحزب السوري القومي » فاستقطب الكثير من المسيحيين غير الموارنة وخاصة الروم الارثوذكس وكانت اهم مبادىء هذا الحزب الدعوة إلى وحدة « الأمة السورية » التي يقع لبنان من ضمنها . فكان على الكتائب إذاً أن تقف في وجه تيارين : التيار العروبي الذي يدعو إلى تأسيس دولة عربية كبرى يقع لبنان داخلها وتيار سوري يبغي توحيد سوريا الطبيعية في دولة واحدة . وكان هذان التياران يعتمدان ، كذلك ، على تبريرات تاريخية وجغرافية ولغوية وغيرها لاسناد دعوتها . وحتى تستطيع الكتائب تبرير دعوتها القومية اللبنانية كان عليها أن تختار حقلا مبهما باستطاعتها تفسيره على هواها ، فحقل اللغة لا يمكن

استعماله لأن « اللغة اللبنانية » هي اللغة العربية ، ومن الصعب ، بل من المستحيل البرهنة على أن اللهجة العامية اللبنانية هي غير اللغة العربية . وقد حاول الكثيرون استعمال اللغة العامية التي ليست إلا لهجة ، بدلا من اللغة الفصحى ، فباءت محاولتهم بالفشل ، تماما كما حاولت فرنسا ايهام الجزائريين أن لغتهم ليست اللغة العربية بل الجزائرية إلا أنها لم تفلح . فاللغة العامية التي يتكلمها اللبناني هي تحوير للغة الفصحى ذلك أنه لا فرق على الاطلاق بينها وبين لغة السوري مثلا وهي تفهم في اغلب البلدان العربية من تونس إلى مصر إلى سوريا والاردن والعراق . حتى أن اللهجة اللبنانية لا تفترق على الاطلاق عن اللهجة السورية . إلا أن الكتائب لم تيأس من استعمال حجة اللغة وها هو **« فيلسوفها » امين ناجي** يحاول في عدد **« العمل »** السنوي[٢١] أن يجد كيانا « للغة اللبنانية » المزعومة في معرض هجومه الشرس على القومية العربية متهما اياها « بالاسلامية » لكن اغلب امثلته المستقاة من اللغة العامية لا تفهم لأنه اعتمد على لهجة منطقة معينة . وهو بذلك قد وقع في تفسيرات عقيمة بعيدة كل البعد عن الواقع .

ونريد أن نسأل « الفيلسوف » امين ناجي هذا هل يفهم العامي الأمي اللغة الفصحى عندما يسمعها بالراديو والتلفزيون ؟ فهو لا يستطيع أن يقول لا طبعا ،فكيف إذاً، يفهم اللبناني لغة غير لغته الأم وهو لم يتعلمها في المدرسة ؟نرى إذاً، أن حجة اللغة لا تقف على

---

(٢١) الاحد في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٠ .

ارجلها حتى ولو سلمنا جدلا بأن اللغة الواحدة لا بد منها لتكوين الأمة ، الأمر الذي لا نستطيع أن نسلم به . وتجدر هنا الملاحظة إلى أننا لا نبني الواقع على مقومات مثالية ، ذلك أن « مفكري » الكتائب وغيرهم من المفكرين المتأثرين بالفكر القومي الغربي لم يستطيعوا أن يحيدوا عن التبريرات الاوروبية وقد قلنا بهذا الصدد : « إننا نبني المقومات في الفكر ثم نبحث عنها في الواقع فإذا وجدناها قلنا ان هذا الواقع صحيح وموجود فعلا ، وإذا لم نجدها نفينا صفة الوجود عن هذا الواقع فيصبح غير واقع فعلا . . . فما الذي يسبق الأمة أو مقوماتها ؟ »[٢٢] فنقاشنا مع الكتائب لن يبلغ هذا المستوى فإننا سوف نبقى على صعيدها وإن كنا لا نقر به اصلا لأن الأمة بالنسبة لنا ليست مجموعة مقومات فهي واقع اجتماعي وتاريخي معقد لا يمكن افراغه في مقومات مبسطة مهما بلغت درجة اتساعها وشمولها . ولنعد إلى اللغة ، فلما رأت الكتائب أنها لا تستطيع بناء فلسفتها القومية اللبنانية على اللغة عمدت للتفتيش عن عامل آخر اكثر ثباتا . فالجغرافيا لا يمكن الركون اليها لأن حدود لبنان لم تكن في يوم من الايام كما هي عليه اليوم ، فقد كانت تضيق وتتسع حسب الاوضاع السياسية ، وهكذا كان حال العوامل الاخرى مثل الدين ، وارادة العيش سوية ، وغيرها من عوامل مطاطة ومبهمة . فلم يبق إذاً، إلا عامل التاريخ الذي يسهل شده بأي اتجاه خاصة وأن الذين بحثوا في تاريخ هذه المنطقة قد اهملوا وتناسوا حركة المجتمع والشعوب ولم تستوقفهم إلا الاحداث الناتئة

(٢٢) دراسات عربية ـ عدد ٦ نيسان ١٩٧٣ ص ٥٣ .

التي يشدها خيط من الوحدة وإن كان غير محدد المعالم . فاصبح تاريخ لبنان ملتصقا بتاريخ بعض العائلات الاقطاعية التي بسطت سلطتها على الشعب لتجمع منه الضرائب لصالح الباب العالي . فهذا مثلا **انطوان نجم** والمعتقد انه كتائبي وهو على ما يظن صاحب الاسم المستعار نفسه امين ناجي « فيلسوف الكتائب » يصدر كتابا سنة ١٩٦٠ يعلن أنه سوف يدرس التاريخ اللبناني دراسة علمية « اسهاما في توطيد وحدة الأمة اللبنانية »[٢٣] وهو يعتقد أنه يقدم « صورة موجزة لاستقلال لبنان عبر تاريخه » . فالتاريخ اللبناني ليس إذاً، هذا التاريخ الموضوعي وإنما تاريخ الاستقلال حتى ولو كان استقلالا لعشيرة واغلب الظن أنه « استقلال » المسيحيين عن المسلمين والدليل على هذا « الاستقلال » انهم لم يسلموا !!! وإذ يعجز انطوان نجم أن يرى أي حقيقة تاريخية تدل على استقلال لبنان في العصور الأولى ، رغم أنه يتلفع بالعلمية ويعطينا في نهاية كتابه البالغ مئة وعشرين صفحة حوالى ٤٤ مرجعا ، فإنه يمر على العصور الاولى حتى العهد العثماني مرور الكرام فلم تأخذ معه هذه الحقبة سوى سبع صفحات ، فهو لم يستطع طبعا أن يرى فيها ما يبرر دعواه « الاستقلالية » . هل يكفي التأكيد أن لبنان كان مستقلا طيلة اربعة آلاف سنة دون البرهنة على ذلك ؟ فأين عهد الفينيقيين الزاهر الذي تتغنى به الكتائب وتعتبره تاريخ لبنان القديم ؟ نريد أن نعلم ما هي الوصلة بين العهد القديم والعهد الحديث ؟ ونريد أن نعلم ايضا أي لبنان نعني عندما نتكلم عن الاستقلال عبر التاريخ ؟

(٢٣) انطوان نجم ـ « الوحدة اللبنانية » ١٩٦٠ ، ص ٩ .

إن التاريخ الذي يريد انطوان نجم أن يعلمنا اياه قد يصبح تاريخ أي ضيعة أو مدينة قديمة العهد فهو ينطلق من فرضية اساسية وهي « الاستقلال » ، فاذا احتل كل لبنان وبقيت ضيعة في اعالي الجبال لم تحتل ، فإن كل لبنان يصبح هذه الضيعة !!! ولا يكتفي انطوان نجم بذلك بل ينتقي من التاريخ الحوادث التي تهمه وتهم مقصده وللتدليل على ذلك سوف ننقل الفصل الثاني برمته وهو بعنوان « في ميدان العصور الوسطى » ولا يجزعنَّ القارىء فهو لا يزيد عن صفحتين[٢٤] .

يقول :

« في زمن الفتح الاسلامي اعتصم فريق من اللبنانيين في الجبال عندما احتل المسلمون العرب ساحل لبنان بقيادة يزيد بن أبي سفيان .

واكتفى الفاتحون بالسيطرة على الساحل تاركين الجبال وشأنها لصعوبة اقتحامها . قال ابن الاثير : سار يزيد إلى صيدا وجبيل وعرقه وبيروت . . . وعلى مقدمته أخوه معاوية ففتحها فتحا يسيرا واجلا كثيرا من اهلها الذين كانوا يمالئون الروم واستقدم قوما من الفرس ليستوطنوا مكانهم فاتقى بذلك شرهم . اما الجبال فبقيت حصينة ولم تقو جيوش العرب على تسلقها وكبحها لوعورة مسالكها وشدة بأس اهلها .

فهذا الحصن الوعر بغاباته الكثيفة حفظ الاستقلال اللبناني

(٢٤) الوحدة اللبنانية ص ٢١ - ٢٢ .

عصورا عديدة عندما كان هذا الاستقلال يتقلص عن الساحل .

من هذه الجبال انطلق اللبنانيون الموالون للبيزنطيين يضايقون العرب مما دفع معاوية ، ثم عبد الملك بن مروان ، إلى طلب الصلح مع الامبراطور البيزنطي شرط وضع حد لنشاطهم ، فاحتال يوستنيانوس الاخرم عليهم وابعد منهم خلقا كثيرا . فنقم عليه انسباؤهم وانتقموا لانفسهم من الجيش البيزنطي . « وهكذا ظل لبنان مستقلا داخليا ضمن الامبراطورية الأموية » (رستم والبستاني) يستبسل ابناؤه في الذود عن حريتهم وكرامتهم .

وثار اللبنانيون على الدولة العباسية سنة ٧٥٩ . ولكنهم فشلوا في حركتهم . فانتقم العباسيون منهم بوحشية مما حدا بالامام الاوزاعي للاحتجاج بشدة على تلك المعاملة .

وفي سنة ٩٩٧ ، قام علاقة في صور ورفع اسوار مدينته بمؤازرة البيزنطيين واعلن استقلالها . ولكن سرعان ما قضى الفاطميون على الثورة وصلبوا علاقة زعيمها . فعاد الهدوء النسبي إلى المناطق اللبنانية . وعاش اللبنانيون ولا سيما في المناطق الجبلية عيشة لا يعترفون بسلطة أحد عليهم .

أما في العهد الصليبي فقد حكم الشعب امراء الطوائف ومقدموها وشيوخها حكما اقطاعيا وراثيا مستقلا في الشؤون الداخلية .

وأما المماليك فراحوا يصفون اعمال الصليبيين ، فاجتاحوا الساحل وهدموا قلاع صيدا وبيروت . ثم نظموا سنة ١٣٠٥ حملة

إلى كسروان هادفين ابادة المتمردين فيها واغلبهم من اهل الشيعة . فتمكنوا من سحق كل مقاومة ثم امعنوا حرقا وتقتيلا وتشريدا .

وبعد أن استتب الامر للمماليك وفقد الصليبيون كل امل بالعودة ، عاد اللبنانيون إلى السكينة وعاشوا بهدوء يحكمهم امراؤهم ومقدموهم وشيوخهم في اقطاعات مستقلة تعترف جميعها بسلطة المماليك .

وما زال لبنان على هذه الحال حتى فتح السلطان سليم سورية منذ سنة ١٥١٦ » .

هذا هو « تاريخ » لبنان خلال ألف سنة كما يراه انطوان نجم . . وإننا نترك للقارىء أن يحكم على هذا المؤرخ الذي هو اشبه بالحكواتي منه بالمؤرخ إلا أن هذه الصفحة لها دلالات كثيرة : فالمؤلف لا يقف إلا على أربع أو خمس حوادث مهمة يعتبرها دلالة على الاستقلال ، والجدير بالذكر أن هذه الحوادث تمت خلال ألف سنة وفي فترات انتقال بين عهود مختلفة كان من الطبيعي أن تنعكس على الاوضاع الداخلية . فنلاحظ مثلا أن ما يهم الكاتب من العصر العربي هو « اعتصام فريق من اللبنانيين في الجبال » وثورة الموارنة على العباسيين إذ يسميهم « اللبنانيين » . فهل تاريخ لبنان هو تاريخ احدى طوائفه ؟ لقد علق صاحبنا بالفخ وألمح بشكل خجول إلى ما يدور في خلده وخلد حزبه ، « فالقومية اللبنانية » ليست في الحقيقة إلا « القومية المسيحية » التي كان يصرح بها الانعزاليون الاوائل والتي بقيت حتى بعد الاستقلال عند بعض رجال الدين المسيحيين .

اما العهد العثماني الذي يستند اليه مؤرخو الكتائب للدلالة على استقلال لبنان فلم يكن ذلك الحكم المركزي الذي بسط نفوذه على جميع المناطق التي كانت تحت سلطته ، فكل ما كان يهم الباب العالي هو استيفاء الضرائب التي كان يدفعها الجبل اللبناني مثل غيره من الولايات العثمانية . فالدولة لم تتدخل في النظام الاقطاعي الداخلي إلا أنها كانت تؤكد سلطتها بواسطة خلعة الامارة كما أنها كانت تمنح الاقطاعات إلى الذين يتعهدون دفع اكبر قدر من الضرائب ، وكان من الطبيعي أن تلزمها إلى الامراء الاقوياء لأنهم يؤمنون لها الجباية بواسطة قواتهم العسكرية ، ولا بأس هنا أن نستعيد ما قاله أحمد الطربين في معرض رده على دعاة الاستقلالية اللبنانية عبر التاريخ[٢٥] .

« كتب بعض الكتّاب من ذوي النزعة « اللبنانية » يؤازرهم بعض الكتّاب الفرنجة أن لبنان كان يؤلف « كيانا » مستقلا عن ولايات بلاد الشام ، وأنه ظل محافظا على امتيازاته طيلة ايام الحكم العثماني في حين كانت بقية الاقطار السورية ترزح تحت وطأة حكم الولاة المباشر ، واخيرا أن حدوده ليست حدود جبل لبنان المعروفة وإنما حدود لبنان الكبير ! . . .

« من المعلوم ان السلطان سليم الاول لم يدخل تعديلاً يذكر على النظم الادارية التي كانت سارية في عهد المماليك ، اللهم إلاّ ما كان من المناطق المنيعة المنقطعة عن الحواضر تقريباً ، كان اهله

(٢٥) « أزمة الحكم في لبنان » ـ ص ٢٢ وما بعدها .

يدخلون في زمرة الطوائف والجماعات والقبائل التي كانت تعيش في الجرود والجبال والصحاري ، أي في المناطق التي كانت تترك خارج الترتيبات الادارية المعروفة في الايالات والالوية والاقضية . ولذلك كانت الدولة لا تتدخل في المنازعات القبلية التي تعم الجبل بين القيسية واليمنية ، كما حدث في موقعة عين دارة الشهيرة ، بل كان يترك لامراء هذه العشائر المارونية والدرزية ولمشايخها تصريف امورهم وفقا للعرف والتقليد . إن الفرمانات والبيورلديات الصادرة عن الولاة المجاورين لجبل لبنان كانت توجه لامراء العشائر بالجبل ومشايخه ، بل ان فرمان تعيين الامير بشير قاسم (١٨٤٠) خاطب « مشايخ عشائر الدروز زادهم الله طاعة » . وامراء الجبل وإن كانوا تحت نظرة ولاة الدولة (والي دمشق ووالي طرابلس ووالي صيدا) شأنهم في ذلك شأن بقية اصحاب العصبيات في الاقاليم في كل الولايات ، ولكن كان لهم مطلق التصرف في ادارة شؤون امارتهم وفي منح الرتب وألقاب الشرف الاقطاعية وفي الاعدام والعفو .

« إن المشاكل الدولية الخارجية والمشاغل الكبرى التي كانت تواجه الدولة العثمانية كانت تضطرها إلى ترك الامور بيد اصحاب النفوذ والعصبيات . والدولة دائما كانت مشغولة ـ باستمرار ـ باخماد ثورات البلقان الدائمة ، وبمجابهة روسيا وتهديداتها ، وقمع الثورات الداخلية وتأديب الولاة والعصاة . . . وكان اهتمام الدولة منصرفا إلى الولايات والسناجق القريبة من العاصمة ، اما في الاماكن البعيدة القاصية كالبلاد العربية فكانت خطتها تسوية الامور وتسهيلها قدر المستطاع . وكثيرا ما نقرأ في التواريخ العثمانية

الرسمية تعليمات الدولة للولاة والمتصرفين بما يتفق مع سياسة التساهل والتهاون التي درجوا عليها من جهة ، وحسب ما يرونه موافقا لمقتضى الحال من جهة اخرى .

إن هم الدولة الاكبر كان منصرفا إلى تولية من يضمن لها اضخم مبلغ من المال عن الولاية أو السنجق . وطبيعي أن يكون الامراء واصحاب النفوذ اعظم مقدرة من غيرهم على جمع ما يترتب عليهم من « مال الميري » .

أما فرض الضرائب واستيفاء المكوس الجمركية وابرام المعاهدات مع الدول الاجنبية فلم تكن من الامور التي تميز بها امراء لبنان فقط ، بل انها كانت شائعة في مختلف ولايات السلطنة قريبها وبعيدها . إن ضعف الدولة العثمانية والهزائم التي منيت بها في حروبها مع اوروبا ، خاصة مع روسيا ، كانت مما اظهر للملأ ضعف السلطنة ، ومما اغرى الحركات الانفصالية والاستقلالية التي كانت تحدث في مختلف ولايات الدولة بين حين وآخر حتى في الأناضول نفسها . إن ضعف الحكومة المركزية وفساد الجيش الانكشاري كان من شأنه أن يطلق اطماع الولاة من عقالها ، فيسترسلون مع المقاطعجية في ابتزاز المال من الناس وفرض الضرائب الثقيلة ، ومخالفة النظم الاساسية المقررة في الدولة . وقد حدث أن سليمان باشا والي بغداد اعلن الغاء « اصول مصادرة الاموال » ، وابطل الرسوم التي كان يتقاضاها القضاة من المترافعين ، وبدلا منها خصص لهم رواتب مقننة الخ . . وقد يتهم كل وال بتوسيع رقعة حكمه ومضاعفة ثروته ، أو يسعى لضمان ولاية ابنه على ولاية

مجاورة أو على ولايته بعد وفاته . اما عقد المعاهدات والاتصال بدول اجنبية أو الالتجاء اليها والاستعانة بها فله امثلة عديدة في التاريخ العثماني حيث نطالع صفحات كثيرة عن ولاة اتصلوا ـ على كره من السلطنة ـ بروسيا وانكلترا والنمسا وايطاليا وايران . . بل قد يستقل الوالي في امور ايالته استقلالا تاما مدة طويلة أو قصيرة من الزمن ، والامثلة على ذلك كثيرة في عصر انحطاط السلطنة (يذكر انجلهارت من هؤلاء باشا طرابزون عام ١٧٧١ ومحمود باشا في سكوتاري ١٧٧٣ وعلي باشا في يانينا ، وأحمد باشا في بغداد في العام نفسه ، وابراهيم باشا في مصر ١٧٣٦ وعلي بك في مصر ١٧٦٦ وبازونغ اوغلو في فدين ١٨٨٢) ، ولم تكن الامور الشاذة في تاريخ السلطنة كما يتوهم البعض ، بل لها امثلة حتى في القرن التاسع عشر في الولايات العربية وفي غيرها من ممتلكات الدولة العثمانية ، وليس تاريخ لبنان وتاريخ مصر بدعا في هذا الامر . ونظرة على تاريخ جودت باشا كافية للاحاطة بتفاصيل حركات وثورات قام بها ولاة معينون ، واستقلوا في شؤون بلادهم عن السلطنة ، وهذا ما لم يقدم عليه امراء جبل لبنان حتى في عهد فخر الدين الثاني الذي وصلت الامارة اللبنانية في عهده اوج عزها فيما يروي المؤرخون .

اما انتخاب امراء الجبل الوطنيين من قبل اصحاب الاقطاع عند انقراض اسرة الامارة ، واستمرار الولاية فيهم ، واقرار الباب العالي لذلك ، ثم الباسهم الخلعة عن يد احد ولاة الجوار حفظا لسيادة الدولة الاسمية ، فهو ايضا لم يكن من مميزات جبل لبنان ومن دلائل استقلاله ، لأن مثل هذا الأمر كان معروفا ومألوفا في

كثير من ولايات الدولة ، وثمة مثال صارخ نجده في ولاية آل الجليلي ، على متصرفية الموصل . فقد حدث في مستهل القرن التاسع عشر (حوالى ١٨٠٦) أن وجهت متصرفية الموصل إلى شخص ليس من آل الجليلي الذين كانت توجه المتصرفية المذكورة إلى اشخاص منهم منذ أمد طويل ، ولذلك فقد تألم اهالي الموصل عموما وآل الجليلي خصوصا، وتربصوا للثورة على المتصرف الجديد (احمد باشا) وسنحت لهم الفرصة فتغلبوا عليه وقتل اثناء المصادمات . وتباحث وزراء المابين فيما يجب عمله في هذا الشأن . قالوا : « إن الموصل مجمع للعشائر ، فمن يولى لتصريف شؤونها يجب أن يكون من اهالي المحلة الذين يعرفون احوالها ، فتعيين المتصرف كان خطأ يجب الرجوع عنه»، وقرروا انتخاب المتصرف من آل الجليلي . . وصدر الفرمان بتوجيه متصرفية الموصل إلى محمود بك افضل كبراء تلك الأسرة من حيث المال ومن حيث البدن ، مع منحه رتبة الباشوية ، وبذلك عادت المتصرفية إلى آل الجليلي . وثمة امثلة اخرى من سورية نفسها : بيت سيفا ، ظاهر العمر واختيار مشايخ البلد في مصر الخ » . .

لعل هذا ابلغ رد على ادعاءات الكتائب . اما نحن فلا نكتفي بهذا القدر لأننا نعتقد أن وراء مقصد الكتائب « العلمي » و« التاريخي » مقصداً أيديولوجياً لا يستعمل التاريخ إلا لتبريره وهذا اشد انواع الدوغمائية خطرا .وحتى على الصعيد الفلسفي يبرر امين ناجي استعماله للشروح الميتافيزيقية مدعيا اقتباس الفلسفة الكتائبية من الفلسفة الشخصانية خاصة ايمانويل مونيه . لسنا هنا في معرض

تفنيد « الفلسفة » الكتائبية وانما لنبرهن أن الادعاءات « القومية اللبنانية » عند الكتائب ليست في الاصل والاساس إلا دوافع طائفية ملفعة بجلباب ممزق من « العلمية » و« التاريخ » ، لذلك نراهم يعتمدون اطروحات دون نقاش فيقولون(٢٦) : « هناك عدة نقاط لا تقبل النقاش بالنسبة لنا :

١ ـ كان للبنان ، على مر القرون ، وجود تاريخي شخصي ظهر اكثر جلاء واكثر وضوحا خلال بعض الحقبات .

٢ ـ إن المجموعة الانسانية التي عاشت على الارض اللبنانية حافظت ، رغم الحوادث السياسية غير الملائمة احيانا لنمو شخصيتها ، على خاصة محددة وعادات خاصة بها وعلى نمط معين للعيش سوية .

٣ ـ هذه المجموعة حاولت ، بالتأكيد ومنذ مطلع القرن الثامن عشر أن تنتظم داخليا تحت ادارة سلطة عامة ، تارة قوية وطورا ضعيفة وفي اطار دولة تنعم باستقلال داخلي واسع ، بينما الاستقلال من ناحية القانون الدولي العام كان موضوعا خاضعا للنقاش » . وهكذا اضحت « القومية اللبنانية » « فعل ايمان ورفض مقبول ، رسالة وسياسة »(٢٧) . على هذه الغيبيات التي لا تستند إلى واقع تريد الكتائب أن تبني القومية اللبنانية . « فالاستقلال عبر التاريخ » ما لبث أن اصبح استقلالا عن دول المنطقة وليس استقلالا عن الدول الغازية والمستعمرة ، فها نحن نعود إلى

---

(٢٦) ص ٥٩ ـ ٦٠ . Connaissance des kataeb 1948.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٦١ ـ ٦٣ ـ ٦٤ .

الايديولوجية الانعزالية التقليدية . ألم يقل زعيمهم بيار الجميل مؤخرا أنه على استعداد للقبول بتقسيم لبنان(٢٨) ؟ فما هي هذه الأمة التي يرضى المنادون بحمايتها بتقسيمها ؟ وأي تقسيم هذا هو غير التقسيم الطائفي ؟ وليست هذه المرة الاولى التي يقف فيها بيار الجميل هذا الموقف فها هو سنة ١٩٥٤ يرسل كتابا مفتوحا لرئيس الجمهورية دعاه « بيان كتائبي خطير » وهو يرد فيه على بيان « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاسلامي العام » وفي هذا البيان ينصب نفسه محاميا وناطقا باسم المسيحيين إذ يقول : « ويسعدني ، أنا بيار الجميل المسيحي المعتز بنصرانيتي والمتمرس بالتزاماتها وفرائضها بكل ما في وسعي من دقة وامانة أن اكون ترجمانا لما يجول في خاطر سواد كبير من اللبنانيين من افكار ونظرات بصدد ما نحن فيه »(٢٩) . ولا يكتفي بالتكلم باسم مسيحيي لبنان بل يتعدى ذلك إلى مسيحيي البلدان الاخرى فيقول : « فعلى كون الكثرة في لبنان مسيحية فانها ما فكرت ، في أي ظرف من ظروف وجودها ، في أن تعامل القلات غير المسيحية المعاملة التي كانت هذه تلقاها في بلدان الكثرات المحمدية »(٣٠) . وفي معرض رد الجميل على مطلب الهيئات الاسلامية في « تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الوظائف بالمساواة » فإنه يسفر عن طائفية الكتائب وطبقيتها إذ يقول : « ونريد أن ينفذ هذا المطلب في الاربع والعشرين ساعة المقبلة ،

---

(٢٨) تصريح بيار الجميل ، اثناء حوادث الدفاع عن المقاومة الفلسطينية .

(٢٩) بيان كتائبي خطير في كتاب مفتوح ـ بيروت ١٩٥٦ ـ ص ٤٥ .

(٣٠) المرجع نفسه ص ٤٤ .

شرط أن يركز على قاعدته الطبيعية والصحيحة بحيث تسند الوظيفة للكفاءة الخلقية والعلمية وامكانات النتاج اكثر مما تسند إلى هذه أو تلك من الصبغات الطائفية ، وبحيث يجري التساوي في الالتزامات بقدر ما يطالب به للحقوق، فلا يدفع المسيحيون ثمانين في المائة من الضرائب بينما لا يدفع الآخرون سوى العشرين في المائة الباقية، وبحيث يعاد النظر في توزيع مبالغ من مال الخزينة تذهب إلى طائفة وتحرمها طوائف اخرى »[٣١] . هذه هي إذاً، « القومية اللبنانية » الكتائبية قومية مرتكزها الاساسي الطائفية وتوزيع الضرائب على الطوائف بالنسبة للعدد وليس بالنسبة للدخل وللربح . فماذا يفيد الكتائب بعد كل هذا « اسبوع الفكر الملتزم » لدراسة الغاء الطائفية[٣٢] ؟ فالغاء الطائفية كما يفهمونه يعني هيمنة الطبقات المتقدمة ماديا وعلميا على الدولة وبعبارة اخرى يعني هيمنة المسيحيين ، أليست هذه طائفية أشد وأدهى من الأولى ؟

وبينما كان الجميل يتكلم في بدء كلامه باسم مجموعة من اللبنانيين إذا به ينقلب في النهاية ليتكلم باسم المسيحيين فيقول[٣٣] : « فهل يحسب المريدون بالمسيحيين بغيا وطغيانا أن اولئك المسيحيين سينامون على ضيم ، ويستنكرون خاضعين طائعين ، ولا يثيرونها مقاومة صاخبة ، لاهبة ، تتيح للاجنبي أن يدخل من الابواب والنوافذ ، وأن يستتبع دخوله ما يألم له لبنان

(٣١) المرجع نفسه ص ٤٢ .

(٣٢) نظام الطائفية السياسية في لبنان ـ آب ١٩٦٨ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٣٨ .

نفسه والبلدان العربية جميعها ؟ » إن هذا التهديد يؤكد المخاوف من أن يصبح المتحدثون باسم مسيحيي لبنان حصان طروادة للاستعمار . فهذا بيار الجميل يقولها صراحة دون تورية أو مداورة ويصل به الأمر إلى أن يلفت « المسلمين في لبنان خاصة والعرب في مختلف اقطارهم عامة إلى أمر يجب أن يظل ماثلا في الاذهان ونصب العيون : من المصلحة الوطنية العليا أن نتجنب كل ما من شأنه أن ينفر المسيحيين ويفقدهم عنصر الثقة والاطمئنان ، حتى ولو دفع المسلمون ثمن ذلك من صميم مصالحهم وحقوقهم » فهل يجوز الكلام بعد كل هذا عن « القومية اللبنانية » ؟ ألا تعني كما يصورها الجميل استعباد المسيحيين للمسلمين حتى وأنه يأبى على الآخرين حق المطالبة بالمساواة ، إنها وايم الحق قومية ظاهرها مسيحي وخلفيتها عنصرية وفاشية ، وحتى ولو كان بيار الجميل نقيا متعبدا لدينه ، وحتى لو كنا غالينا قليلا في فهمنا « للبيان الكتائبي الخطير » فإن الاميركيين قد ذهبوا ابعد منا في ذلك واخذوا هذا البيان وطبعوه في نيويورك[٣٤] في كتيب وضعوا عليه صورة الجميل تحت عنوان : « نداء من لبنان المسيحي » Acall from Christian Lebanon. وينتهي المطاف بالكتائب إلى قفل أي نقاش في شأن التاريخ الذي اضحى بالنسبة لهم التفسيرات والتبريرات التي وضعوها وليس لأحد أن يبحث ويقول غيرها[٣٥] . ولا عجب في ذلك فهم يودون ممارسة « أبوية » على الشعب ويتبنون مقولات الدكتاتور البرتغالي

(٣٤) The Middle East press Review

(٣٥) وبقي بيار الجميل حتى وفاته يتابع النغمة نفسها في تصريحاته اليومية .

« سالازار » ويدعونه مصلحا وهذا ما يقولونه في اهدافهم(٣٦) :
« شرحا لشعارنا وردا على « النظريات » الرامية إلى اضاعة لبنان ، نتبنى من المصلح البرتغالي الشهير ، اوليغاريا سالازار » ، قانون الايمان التالي :

« لسنا نناقش في الوطن ، أي الأمة ، في كيانها الطبيعي والمعنوي وفي استقلالها الكامل ورسالتها التاريخية . هناك بلدان اوفر قوة وغنى وربما كانت اوفى جمالا ، غير أن هذه البلاد بلادنا ، وما من ابن بار يتمنى أن يكون ابنا لأم غير أمه . فلنترك للفلاسفة والمؤرخين أن يداعبوا احلاما تتعلق بامكان جمع شعوب عدة أو بالمنافع المادية الناجمة عن بعض المداورات التي لم يخلقها التاريخ بل التي نبذها وينبذها التاريخ » .

وهكذا نرى أن التبريرات التاريخية التي يعتمدها حزب الكتائب لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تعني إلا الانعزال الطائفي . و« القومية اللبنانية » ليست ذلك الواقع الاجتماعي والتاريخي المرتكز على حقائق علمية بل هي في اساسها دعوة طائفية لأنها تحوي هيمنة فئة من طائفة على الطوائف الاخرى ولن تكون مطلقا عنصر الصهر المطلوب لجعل لبنان وحدة مجتمعية صلبة .

والكتائب ليست وحدها في ميدان التبريرات التاريخية فهناك مفكرون ومؤرخون وقعوا في مثل هذه الدوغمائية وسوف نأخذ مثلا على ذلك : جواد بولس الذي كان عضو الجبهة اللبنانية .

(٣٦) اهدافنا ـ الكتائب اللبنانية ـ مصلحة الدعاية والنشر ص ١٢ .

ب ـ جواد بولس :

طالما أن آراء « المؤرخ » لن يكون لها تفاعلات على الصعيد السياسي فإننا سوف نناقشها على الصعيد العلمي البحت ، لذلك سوف نعود لمحاضرتين القاهما الكاتب في الندوة اللبنانية ، الاولى بعنوان « الأمة والدولة في القديم والحديث » القيت سنة ١٩٥١ ، والثانية تحت عنوان « التراث اللبناني ـ المحيط العنصري ـ الأمة اللبنانية وواقعها الاجتماعي » ألقيت سنة ١٩٥٣ . وهناك محاضرة ثالثة ألقاها المؤلف في جامعة الروح القدس في الكسليك سنة ١٩٧٠ وصدرت مع غيرها من محاضرات في كتاب دعي « ابعاد القومية اللبنانية » وقد وضع الكاتب لمحاضرته العنوان التالي : « جذور القومية اللبنانية » . والجدير بالذكر أن هذه المحاضرات مكتوبة باللغة الفرنسية ، كما أن جواد بولس هو صاحب كتاب « شعوب وحضارات الشرق الادنى » ـ بالفرنسية ايضا ـ وهو يقع في خمسة اجزاء . لا نسرد هذه المعلومات كي نبرهن عن معارفنا وانما لندلل على اهمية هذا المؤلف في ما يختص بالدعوة إلى « القومية اللبنانية » .

فاول ما يستوقفنا عند « المؤرخ » ، هو تحديده للأمة ، فنحن لا نكاد نعرف أي تحديد يعتمد فهو يستعير التحديدات من هنا ومن هناك ومن هنالك ويمزجها ببعضها دون أن يوضح فكرته إلا أنه رغم تقلبه يصل به الأمر إلى اعتماد تحديد اعتباطي دون بذل أي عناء في تمحيصه وبلورته فيقول : « إن الأمة الحديثة هي مجموعة بشرية متجانسة نسبيا ومستقرة في منطقة فريدة من نوعها ، ويوحد

اعضاءها رغبة وارادة ومصلحة العيش والتعاون سوية »[٣٧] إلا أنه رغم العناصر المتعددة التي يحتوي عليها هذا التحديد فإن المؤلف يعود فيؤكد على العنصر الاهم ، وهو على اغلب الظن قد استعاره من رينان في تحديده للأمة، وهذا العنصر هو ارادة العيش سوية أو المشيئة ، فالأمة إذاً، هي « مجموعة عائلات مختلفة تتحد اراديا اتحادا فيدراليا وتشكل ، في اطار منطقة محددة ، وحدة طبيعية ، وجسما عضويا ومتماسكا اي عائلة قومية »[٣٨] . نريد من القارىء أن يتخيل معنا ـ ونحن لم نكن لنتخيل ابدا في معرض بحث علمي ، لكن الكاتب الطوباوي يجبرنا على ذلك ـ قرية صغيرة لا يبلغ عدد سكانها الف نسمة : فهذه القرية هي مجموعة عائلات مختلفة وقد ترتد اصولها إلى مناطق مختلفة ، وهذه العائلات متحدة فيما بينها وهي مستقرة في « اطار منطقة طبيعية » حول نبع على شاطىء نهر الخ . . إن ارادة هذه العائلات هي العيش سوية لأن باستطاعة من لا يروقهم العيش ترك القرية ، إننا حسب تحديد جواد بولس نستطيع أن نقول ان هذه القرية هي أمة ، فهل من فرق بين هذه الضيعة والأمة الكبيرة ؟ فحسب التحديد الموضوع سابقا لا نستطيع أن نجد أي فرق !! ولعل المؤلف استدرك خطأه ولكنه ، وياللأسف ، لم يستدرك مثاليته ولن يستدركها حتى بعد مرور ما يقارب عقدين من الزمن . فإذا به يدخل التاريخ كعامل آخر من عوامل الأمة وهو مضاف على عامل الارادة كظاهرة زائدة

(٣٧) محاضرات الندوة ـ نيسان ١٩٥١ النشرة ٣ ـ ٤ ص ٤٩ .

(٣٨) المرجع نفسه ص ٤٩ ـ ٥٠ .

Epiphénomenique إلا أن هذه الاضافة اوقعته في خلط عقيم فعاد لا يفرق بين الأمة والامبراطورية قديمها وحديثها فهو رغم تأكيده أن الأمة « واقع جغرافي ، اجتماعي ، سياسي وتاريخي »[٣٩] لا يثق كثيرا « بالاتحادات التاريخية والسياسية » فيقول إنها « لم تلد دائما وحدات عضوية قابلة للحياة . فإن الجماعات المختلفة التي توحدت سوية تحت تأثير القوة تبقى دائما مختلفة عندما لا تحل المصلحة والارادة محل الضغط . هكذا كان حال الدول المركبة والامبراطوريات . . (مثل) الامبراطوريات الآشورية والفارسية والكلدانية والفينيقية واليونانية والرومانية والعربية ، واقرب منا ، العثمانية والنمساوية ـ الهنغارية »[٤٠] فالتاريخ إذاً، كما يبدو في كلام « مؤرخنا المرموق » ، ليس إلا تسلسلا زمنيا مجهول البداية ومجهول النهاية . فماذا نعني عندما نقول إن حقيقة ما ، هي حقيقة تاريخية ؟ إننا نعني أنها ولدت في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ، وتفاعلت مع هذه الظروف فطورتها وتطورت بها ، ولا تلبث ، تحت تأثير هذا التطور المستمر في حركة المجتمع ، أن تزول لتفسح مجالا لحقيقة اخرى اقوى منها وإن كانت تكونت على انقاض الاولى ومن تناقضاتها . هذا يعني أن الأمم كمفهوم سياسي واجتماعي ، كما يريد المؤلف ، تولد في ظروف معينة وفي حقبة تاريخية معينة ثم لا تلبث أن تزول مولدة واقعا جديدا . فالعصور القديمة والمتوسطة لم تشهد على الاطلاق وجودا حقيقيا للأمم وإن كنا

(٣٩) ابعاد « القومية اللبنانية » ص ١٠ .

(٤٠) محاضرات الندوة ـ شباط ١٩٥٣ ـ النشرة ٣ ـ ٤ ص ١٠٥

نرى لها بزوغا جنينيا في تلك العصور ، فليس هناك انقطاع كلي بين حقبة تاريخية وحقبة اخرى وإن كانت هناك تغييرات جذرية وثورية . فالأمم نشأت في اوروبا مع بدايات تقهقر الاقطاع وصعود البرجوازية التي حررت قوى الانتاج وطورتها ، وفي البلدان المتخلفة تكونت الوحدات القومية ازاء الاستعمار الاجنبي الذي اضحى وجوده عائقا امام تطور قوى الانتاج التي ساهم في تحريرها في المراحل الاولى ، وبالتالي اصبحت المرحلة القومية ضرورة تاريخية للتخلص من الاستعمار ولتطوير قوى الانتاج . هذا هو التاريخ الحقيقي تاريخ « الشعوب وحضاراتها » تاريخ تطور قوى الانتاج وليس كما يتصوره ويريدنا أن نتصوره معه جواد بولس ، فإذا لم يدخل التطور والتقدم عنصرا اساسيا في التاريخ الانساني أضحى جسما ميتا ومحنطا يتكرر بشكل ميكانيكي ومبتذل وهذا ما يعنيه المؤرخون العاديون - وجواد بولس منهم - بقولهم ان « التاريخ يعيد نفسه احيانا » . ولن نتوسع اكثر من ذلك ، لأن بحثنا الاساسي لا يدور حول الأمة ومفاهيمها وإنما حول « القومية اللبنانية » ونظرة جواد بولس لها . فانطلاقا من نظرته الخاطئة في الأمة ومقوماتها يواصل المؤلف تبريراته قائلا ان « الأمة اللبنانية هي حقيقة اجتماعية مكونة بالجغرافية والتاريخ ومتماسكة بارادة العيش عند السكان »(٤١) . فمقومات القومية اللبنانية إذاً، هي الجغرافيا والتاريخ وارادة العيش سوية ، وهذا عود إلى بدء ، إلا أن الكاتب يضيف شيئا جديدا ، فهو هنا ينصب نفسه عالما بنفسية وعقلية الشعوب

(٤١) محاضرات الندوة ١٩٥٣ ص ١١٠ .

التي يطبعها المحيط الطبيعي ، فكأن مونتسكيو قد بعث حيا ولكن بشكل كاريكاتوري ، يقول : « إن الشروط الطبيعية للبلاد ، أي التضاريس والمناخ والوضع الجغرافي تطبع بطابع مشترك العادات والطبائع والاستعدادات عند اللبنانيين لاي عرق أو دين انتموا . فهذا الطبع الخاص ، وليس العرق والدين ، هو الذي يفرق السكان اللبنانيين عن سكان البلدان الاخرى المجاورة أو البعيدة . بالاضافة إلى ارادة العيش سوية فعند اللبنانيين عوامل وحدة حقيقية لا نجدها إلا عند الشعوب المتجانسة جدا : قرابة أتنية ، لغة ، ثقافة ونشاط اقتصادي ، كلها عوامل مشتركة »(٤٢) فنحن لا ننكر طبعا هذه الاشياء المشتركة وإنما الذي ننكره أن تكون عوامل في تشكيل « الأمة اللبنانية » أو أي أمة اخرى . فخطأ مؤرخنا هو قبل كل شيء خطأ منهجي ، ثم شطط وخلخلة في التفكير وتزييف في التاريخ . فلا عجب في ذلك لأن مؤرخنا ينطلق من الوضع الراهن السياسي ويعكسه على التاريخ ويفتش في حناياه علّه يجد تبريرا لفكرته المسبقة هذه ، وهذا ما يدلنا عليه دفاعه عن « الميثاق الوطني » ذو الطابع التوفيقي ودلائله الاجتماعية والاقتصادية وهو اشبه بهدنة للطبقات المسيطرة كي ترسخ سيطرتها . أما جواد بولس فيرى أن « الميثاق الوطني » « يجيب بشكل دقيق على تحديد الأمة الحديثة »(٤٣) فهذه ، وايم الحق ، احدث بدعة في علم السياسة ، فعلى كل بلدان العالم التي تقاتل في سبيل التقدم أن تتشبه بنا وتقر

(٤٢) المصدر السابق ص ١١٠ .
(٤٣) المصدر السابق ص ١١٦ .

« ميثاقا وطنيا » يكرس سلطة المتسلطين ، وتجمد التناقضات ، وتجمد بالتالي التطور والتقدم ، هكذا يريد جواد بولس من لبنان « أمة » لا مكان فيها لأي احتجاج أو مطالب ، فإذا طالبت فئة بشيء قيل لها لقد ارتضيت دون اكراه بالميثاق الوطني فما عليك إلا أن تتحملي نتائج ذلك مدى الابد : فلعنة الآباء سوف تلحق الابناء ويبقى جواد بولس وامثاله متربعين في مراكز القيادة السياسية والفكرية ، وتبقى بالتالي فئة من طائفة تسيطر على الطوائف الاخرى . لذلك اضحي تعدد الطوائف شيئا حميدا لأنه نتيجة وليس سببا لوجود لبنان الماضي والحاضر : « فالجماعات الطائفية قد اتحدت دائما في شكل رابطة فيدرالية ذات ميثاق ضمني »[٤٤] فليس لنا من رد على ذلك إلا عبارة لكمال جنبلاط قالها في مؤتمر صحافي عقده في ١٠ شباط سنة ١٩٦٠ : « إن دكانا مفتوحا على البحر وفيدرالية طوائف لا تشكل أمة »[٤٥] .

ثانياً : التبريرات الفلسفية « للقومية اللبنانية » ـ كمال الحاج :

رغم أن كمال الحاج يستند إلى تبريرات ومماحكات يدعوها بالفلسفية لتركيز وترسيخ « القومية اللبنانية » على العقل والمنطق ، إلا أن محاولته هذه هي اقرب إلى الدفاع المستميت عن الواقع

(٤٤) ابعاد القومية اللبنانية ص ١٧ .

(٤٥) Dominique Chevallier Société du mont - Liban - au temps de la revolution industrielle en Europe.

السياسي الراهن بجميع شوائبه ومشاكله وتعقيداته ، فهو بنظره ، الواقع الامثل . فعندما نقرأ كمال الحاج تبدو لنا بكل وضوح « تعاسة فلسفته » التي تدعي أنها تدخل العقل إلى مفهوم « القومية اللبنانية » ، لكنها تعود فتطرده من جديد لما تدخله من غيبيات ابعد ما تكون عن المنطق الصوري ، فكم بالحري عن المنطق الجدلي الذي لا يمكن معالجة الواقع الاجتماعي بدونه ؟ لن نتوقف كثيرا على الحجج والبراهين الفلسفية عند كمال الحاج ، فإن ناصيف نصار ، في كتابه « نحو مجتمع جديد » ، قد افاض في ذلك مستندا إلى مؤلفين لكمال الحاج هما : «الطائفية البناءة، أو فلسفة الميثاق الوطني » ـ و« في غرة الحقيقة » . وقد أتت محاولة نصار ، من بعض نواحيها الفلسفية ، عملا لا بأس به ـ فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات ـ لهذا لا نود التكرار ونرشد القارىء اليه[٤٦] .

اما نحن فسوف نعود إلى محاضرتين القاهما « الفيلسوف » كمال الحاج ، الاولى بعنوان « الوحدة القومية والكيان السياسي ـ مدخل فلسفي إلى القومية اللبنانية » القيت في قاعة محاضرات وزارة التربية الوطنية.بدعوة من مجلة « الانطلاق » في ٢٤ نيسان ١٩٦٣ . والمحاضرة الثانية بعنوان « قوميات ازاء القومية اللبنانية » سنة ١٩٧٠ . لا يمكن طبعا لمحاضرتين أن تكفيا لبلوغ اعماق التفكير عند مؤلف ما ، وانما بالنسبة لكمال الحاج نراه كافيا اكثر من اللزوم ، ذلك أن « الفيلسوف » يدخل في ترديدات لا نهاية لها

(٤٦) ناصيف نصار : « نحو مجتمع جديد » : المقالة الثانية : « عودة إلى القرون الوسطى » ص ٥٣ ـ ٧٣ .

ويجتر نفسه باستمرار فهو يضع فكرة مسبقة في البداية ويبدأ يدافع عنها بشتى الاساليب . يمكننا إذاً، أن نوجز فرضيات كمال الحاج بما يلي :

« القومية اللبنانية » موجودة لأن كيان لبنان السياسي موجود ، وقد تبلورت هذه القومية في الميثاق الوطني الذي يوفق بين التطلعات اللبنانية المتناقضة وبين الاديان المختلفة ، فالقومية إذاً، مرهونة بالدولة أو بالكيان السياسي ، والكيان السياسي هذا هو النظام الطائفي للدولة ؟

سوف نضرب صفحا عن التوفيقية والانتقائية « الكمالية » وعن الحملة على العلمانية التي تدفعه إلى رفضها لأنها رفض للدين ، فالطائفية ، كما يراها كمال الحاج ، هي من صلب الاديان ولا يجوز المساس بها .

فأول ما يستوقفنا عند كمال الحاج هو تعريفه للقومية، فهو يبغي اثبات وجودها بمقارنتها مع ضدها وهذا الضد لا يجده إلا في تخطي القومية أي في « العالمية » أو الأممية ، غير مكترث إلى ما سبق القومية ، فهي بالنسبة له أزلية ، اي ولدت مع ولادة الانسان ولا يمكن للانسان أن يكون انسانا الا بالقومية ، « فإذا كانت الانسانية غايتنا أو تاجنا ، فالقومية واسطتنا أو سبيلنا إلى الانسانية . من اراد الانسانية طلب القومية ، والا جاءت انسانيته ضربا من الخيال المترهل »[٤٧] . فهذا ربط احادي وصوري عقيم يدل على جهل للتاريخ ولحركة المجتمع ، فهل يستطيع كمال الحاج أن يصف لنا

(٤٧) الوحدة القومية » ص ١٧ .

القومية قبل العصور الاقطاعية ؟ فهو لا يستطيع ذلك مطلقا ، ولكنه يحاول على غير هدى ، فإذاً، القومية اضحت شيئا من شعور وحنين إلى الوطن : « إنه حنين إلى ارض معينة لأن مطلق ارض لا يمكن أن تكون وطنا لمطلق انسان »[٤٨] . فالقومية انتقلت إذاً، من حيز الوجود الفعلي إلى حيز الحنين والشعور . اليس هناك حنين إلى القرية أو إلى المنطقة ؟ فابن القرية الذي يسكن المدينة يحن دائما إلى قريته ، فهل هذه هي القومية ؟ إلا أن الفيلسوف يستدرك ليقول ان الارض هي الصالحة لتؤمن عيش الانسان عليها : فأين الرابط بين الحنين وبين امكانية العيش التي تحتويها الارض ؟ طبعا لا يستطيع كمال الحاج أن يجيب على ذلك ولا يمكن لغيبياته أن تطأ ارض الواقع ، واجدى له أن يظل سابحا في المطلق ، فهو يتأثر ولا يستطيع التأثير !! وإذ يفشل كمال الحاج في تركيز القومية على فلسفة غير دوغمائية يجنح إلى التفتيش عن عناصر القومية رغم أنه يرفض العلم إذ يقول : « أنا لا انطلق مما وصل اليه العلم ، لأن العلم لم يستطع أن يحل شيئا من الرموز القومية التي استعصت عليه كما استعصت عليه معاضل الوجدان الاخيرة ، وأنا لا انطلق بالمقارنة مما حصل في بلاد الغرب كايطاليا مثلا والمانيا ، لأن الغرب ذو اسانيد اتنية تختلف عن اسانيد شرقنا الاتنية »[٤٩] . بعد هذا التأكيد ماذا تنفع العناصر ، فالقومية هنا هي أشبه بنور يقذف في الصدر ، هي « ايمان » لا جدال فيه ، وليس للعلم أي معنى ،

(٤٨) « الوحدة القومية » ص ٣٠ .

(٤٩) ابعاد « القومية اللبنانية » ص ٣٦ .

وليست للمعرفة أي قيمة ، رغم التعابير « الكمالية » المنمقة « كالعرفنة » و« الأنسنة » و« التمكن » و« التزمن » وما شابهها . إلا أن تخلخل عالم الغيبيات يعيد كمال الحاج إلى التطلع من عليائه فيرى أن « القومية مثل الانسان ، هي جسم يتمكن ونفس تتزمن . الجسم هو العنصر الطبيعي أو القطر الصالح . . اما الذي اقصد بالقطر الصالح والقوم المؤهلين فأربعة اشياء : ارض ، اقتصاد ، تاريخ ، لغة . هذه العناصر اعتبرها الاساس العلمي لكل قومية »[٥٠] . فهذه القومية الروح تجسدت إذاً في ارض واقتصاد وتاريخ ولغة فاضحت نوعا من ثنائية ومثالية ووقع صاحبنا في التوفيقية على غرار الدوغمائيين ، فالعقيدة بالنسبة له تسبق الوجود الذي يؤكدها . لن ندخل في هذا الجدل العقيم فهو لا يمكن أن يكون فلسفيا ، إنه مماحكة لا اكثر ولا أقل . وهكذا اضحت القومية دينا وايمانا ، فكي يدافع عنها يدافع عن الدين فالانسان حسب زعمه لا يمكن إلا أن يكون متدينا ومؤمنا . فما نفع العناصر المار ذكرها وهي حقائق موضوعية ومادية ما دامت القومية ذاتية إلى هذا الحد ؟ كيف يمكن لهذه الذاتية الفردية أن تصبح اجتماعية ؟ وهل الايمان بشيء والايمان بعكسه امران مقبولان فلسفيا ؟ كان الاحرى لكمال الحاج أن يقول : أنا اؤمن بالقومية ، فإنها موجودة ، وكذلك اؤمن بالقومية اللبنانية ، فهي موجودة ، لكان كفانا عناء سماعه ومطالعته ولكنا نتجه نحو ذاته نفتش في خباياها عن الحقيقة التي يريد أن يعكسها على الخارج ، وإذا لم نستطع ذلك

(٥٠) « الوحدة القومية » ص ٢٨ - ٢٩ .

عمدنا إلى التحليل النفسي علنا نستطيع تفسير هذه الهلوسة !!
وزبدة القول في فلسفة كمال الحاج القومية أنه يؤكد شيئا فإذا عارضناه وقلنا له أن هذا غير صحيح اجاب أن مجرد مناقشتنا له هو اعتراف منا بأن الذي نناقشه حوله موجود : فالموجود بالنسبة له ليس ملموسا بل هو فكر وإن كان فكرا غيبيا . اهناك سفسطة اكثر من هذا ؟ لعل « الفيلسوف » يريدنا أن نعتقد أن هذه المحاكمة هي جدل فنراه مثلا يعتبر جوهر الشيء في الاسم إذ يقول : « لا جوهر في الداخل بدون شكل في الخارج . تلك هي الجدلية الهوية التي تعني ايضا أنه لا شكل لجوهر بدون اسم يعبر عن شكل هذا الجوهر . بالاسم نطل من جهتنا على داخل الشيء أو باطنه . إذاً الاسم واجب وجود كي يصبح المضمون لفتة من لوافت المعرفة . لا معرفة لنا بمعزل عن الاسم وربما قلت لا معرفة لنا الا بالاسم »[٥١] . . وهكذا فبعد وقوعه بالتوفيقية والثنائية عاد صاحبنا ليقع بالاسمية Nominalisme كل هذا من اجل تبرير « القومية اللبنانية » فلسفيا . ولا يكتفي « فيلسوفنا » بهذا القدر بل ينصب نفسه عالما اجتماعيا فيتوصل بذلك إلى افراغ القومية في الكيان السياسي ، في الدولة ، إذ يقول « إن المجتمع والدولة متلازمان . إذ لا يمكن أن يوجد مجتمع بدون سلطة سياسية تحفظ الأمن والنظام . الدولة مستودع السلطة العليا ومستقرها »[٥٢] . طبعا لا نعرف أي مجتمع يعني كمال الحاج ،فلمعلوماته الاجتماعية نقول إن

(٥١) « ابعاد القومية اللبنانية » ص ٣٣ .
(٥٢) « الوحدة القومية » ص ٤٠ .

هذا التعبير فضفاض ، فقد يعني عشيرة أو عائلة في مرحلة معينة وقد يعني الأمة ، فالدولة العشائرية كيف تتلازم مع المجتمع العشائري ؟ فإذا صح أن للعشيرة سلطة على افرادها تنظم العلاقات وتحفظ النظام السائد فهل يمكن اعتبار هذه العشيرة أمة أو ذات وحدة قومية ؟ مع كل هذا يريد كاتبنا أن يسمع « صوت العقل في السياسة »[٥٣] فيقول « إن مفاهيم ذات شأن في قاموس السياسة ، كالقومية والدولة ، إذا انجلت مدلولاتها ، انقلب الموقف رأسا على عقب » لماذا هذا التأكيد فهل الواقع هو في المفاهيم ؟ وإذا صح ما يقوله مؤلفنا لماذا لم يتكلم عن مفهوم المجتمع طالما أن هذا المجتمع هو الذي يحمل مفهوم الدولة؟ نكتفي بهذا القدر من « فلسفيات » كمال الحاج الواضحة لكل متبصر أنها ترتيبات لتبرير فكرة مسبقة كوَّنها المؤلف عن القومية اللبنانية ، ولننتقل إلى القومية اللبنانية بحد ذاتها لنرى عناصرها وتعريفها .

إن هذا لم يأخذ من استاذ الفلسفة قسطا كبيرا طالما أنه حل المعضلة الاساسية واعطانا اطارا منسقا تماما ومفصلا على قد « القومية اللبنانية » لذلك يطرح سؤالا ويجيب عنه ، بكل بساطة : « اثمة قومية لبنانية ام لا ؟ . . إذا كان ثمة قومية لبنانية فلا وجود لغيرها من القوميات فوق ارضنا وتحت سمائنا . والعكس بالعكس . إذا كان ثمة غير قوميتنا ، عندنا ، فلا وجود للقومية اللبنانية ، اذن لا وجود للبنان . ذلك أن الدولة الواحدة لا تحتضن

(٥٣) المصدر نفسه ص ٤٤ .

قوميتين في آن واحد . وهكذا يدور صراعنا حول كيان سياسي لنا ، هو امتداد لمئات السنين الماضية اكتمل نموه في ميثاق ١٩٤٣ ، اذن القومية اللبنانية قائمة وسواها غير قائم في ربوعنا »[٥٤] ، هذه هي التبسيطية بعينها . اولا ، لأن هذه العبارات ربطت الوجود بالقومية ، وثانيا لأنها قفز عن واقع نلاحظه في كثير من الاماكن : هناك دولة في الاتحاد السوفياتي وفيها قوميات كثيرة ، وثالثا المرور بسرعة على « مئات السنين الماضية » التي شهدت تحقيقا لكيان سياسي في لبنان ، فهذا من باب التأكيد وليس البرهنة ، ورابعا السرعة في الاستنتاج التي تقفل أي بحث ، إننا لسنا من الذين يقنعون بفعل ايمان حتى ولو كان ناتجا عن « فيلسوف » فعلينا البحث والتدقيق والتمحيص . إن كمال الحاج يحتقر سامعيه وقارئيه ويريد أن يجرهم من انوفهم ، فهو صاحب العقل وعلينا أن نصدقه ، وكفانا تفكيرا فهو يفكر عن الجميع فلا حاجة بنا أن نفكر فنحن لسنا فلاسفة !! ولكن لنجار كمال الحاج في لاهوته القومي ولنر كيف يبرهن على القومية اللبنانية . فهو يقدم برهانين كبيرين : «البرهان الجدلي والبرهان الواقعي»[٥٥]. لم نفهم في البداية ما يعنيه كمال الحاج بالبرهان « الجدلي » وكدنا نعتقد أنه يبغي ادخال المنطق الجدلي أو الديالكتيكي في البحث ، إلا أننا بعد مطالعتنا لهذا البرهان تبين لنا أن الجدل بالنسبة لفيلسوفنا يعني البرهنة على الشيء بالمحال Demonstration par L'absurde فهو ينطلق من فرضية أن

(٥٤) « الوحدة القومية » ص ٤٦ .

(٥٥) « ابعاد القومية اللبنانية » ص ٣٢ .

لبنان موجود لأن اسمه موجود والاسم لا يعني لبنان الكبير ولا
الوطن ولا الكيان ، فإذا البرهان الجدلي ينزلق إلى البرهان الواقعي
دون أن نشعر بذلك : « فالقومية اللبنانية » موجودة لأن هناك
هجوما عليها من قوميات اخرى ، الهجوم على لبنان باسم قوميات
لا لبنانية يضع لبنان في الاطار القومي »[٥٦] ، فهل يكفي أن نؤكد
وجوداً ما على نفي هذا الوجود ؟ برأي كمال الحاج هذا نوع من
برهان الشيء بالاستناد إلى ضده ، « ثمة ضدان يجب أن يتساويا في
البيان والتبيين . يعني إذا كان الذين لا يريدون لبنان يهاجمونه باسم
القومية فعلى الذين يريدون لبنان أن يذودوا عنه باسم القومية . لقد
حصل رفض باسم القومية فعلى رفض الرفض أن يحصل باسم
القومية »[٥٧] هذا التفكير الاحادي وهذا المنطق الصوري يريد
كمال الحاج أن يطبقه على فلسفته القومية . إنه منطق قد دل على
فشله في العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، إن ما يسمى
بالبرهان « الجدلي » لم يكن كافيا فإذا بالمؤلف يضيف برهانا
« عمليا » فيعود بذلك إلى ارسطو ومبدأ القوة والفعل فيقول إن
البرهان الجدلي يدل أن « القومية اللبنانية » موجودة **بالقوة** اما
البرهان العملي فيدل أنها موجودة **بالفعل** . وكأن القومية الواقع
اصبحت في البرهان لا اكثر ولا اقل . فالبرهان العملي يرتكز في
البدء على الشعور القومي الذي لا يكفي وحده ، بل عليه أن
يتجسد في واقع اكثر بروزا ، هذا الواقع هو الواقع السياسي الذي

(٥٦) المصدر نفسه ص ٣٦ .
(٥٧) المصدر نفسه ص ٣٧ .

يقوي الشعور القومي . وهذا الواقع السياسي ليس إلا الدولة . **هنا**
لا يسعنا إلا أن نقف قليلا لنسأل كمال الحاج ماذا يقصد **بالدولة؟**
وكيف تتغير هذه الدولة وفقا للانظمة السياسية ؟ طبعا أن المؤلف لا
يجيب عن هذا السؤال ولن يستطيع الاجابة . فالدولة بالنسبة له
هي الجهاز السياسي الذي يرتضيه الشعب . ولكن ماذا يقصد بـ
« يرتضيه » وما هي طبيعة الدولة الاجتماعية ، وما علاقة الدولة
بالاستعمار الذي لا يلغي الدولة ؟ وقد يرتضي قسم كبير من الناس
هذا الاستعمار . طبعا ان الفيلسوف يأنف من الخوض في مثل هذه
الواقعيات فهي بعيدة عن الفلسفة وستظل بعيدة ولن تستطيع فلسفة
كمال الحاج فهمها وتفسيرها ، هنا يستطرد الكاتب إلى التأكيد على
الفوارق القومية بين البلدان العربية التي اكتملت ، فلبنان إذاً هو
ذاك الخالق أو الصانع للقوميات،يصدرها ، فإذا بها فوارق « وليدة
جبرية في الطبيعة وموضوعية في الاقتصاد ومنطق في التاريخ »[٥٨] .
فها إننا نقع من جديد في عناصر القومية : لا يكفي أن نقول ان
هناك فوارق دون تحليلها ، وهل سنة التطور هي في السير نحو الغاء
الفوارق والتكامل ام لا ؟ فإذا بقيت الطائفية ، وهذا ما يأمل به
كمال الحاج ، فإن الفوارق ستزداد لكنه لا يدرك أن ترابط
الاحداث يسير حتما إلى تخطيها واضعافها . ولما شعر صاحبنا
بكرتونية تحليله عن الدولة عمد إلى تبريرها مستندا إلى الاتنية
فاضحت الدولة وجودا اتنيا يعود إلى مئات السنين وهي بالتالي
تتعلق بالشعب . ولكن ماذا نعني بالاتنية وماذا نعني **بالشعب؟**،

(٥٨) « ابعاد القومية اللبنانية » ص ٤٣ .

كلها مفاهيم غامضة يطلقها كمال الحاج ولا يجيب عليها ، فما علينا أن نصدقه ونؤمن بما يقول ! اما إذا صح ما يقوله عن الشعب ـ الاتنية فما عليه إلا أن يشرح لنا الاتنية ، فهذا من بديهيات حقوقنا بالنسبة لكاتب غامض لا يعي اغلب الاحيان ما يقول !! ولا يتوقف عند هذا الحد فإذا بالمؤلف يطلق سيلا من الادعاءات الفارغة وتوهمات بعيدة كل البعد عن البرهان الواقعي فيقول ان لبنان مهد القوميات ، خلق القومية العربية ثم القومية السورية ثم القومية اللبنانية وهي تنقلب عليه ، فيخلق نقيضها ، إلا أن التناقض يقف عند القومية اللبنانية ! لماذا يا ترى ؟ لا ندري ، علينا أن نؤمن بذلك وكفى ! ثم يصل إلى نقطة تصنيع لبنان فيقول : « وعندي أن عدم السماح للبنان كي يجاري الشعوب الكبيرة في قطاعات الصنائع الضخمة هو من حسن حظه لأن عوارض التخلف الروحي بدأت تبين بالذات في تلك الشعوب المتمدنة »[٥٩] هل من رجعية اكثر من ذلك ؟

اما طائفية كمال الحاج فلانحتاج إلى عناء كبير كي ندل عليها طالما أن « الفيلسوف الكبير » قد تبناها صراحة دون مواربة ، وهو بذلك وقف منفردا وبعيدا حتى عن الطائفيين المتسترين ينادي على سامعيه أن يتبنوا تفكيره موهما اياهم أن ما يخرج من تحت قلمه هو صوت العقل ، اما في الحقيقة فهو صوت العصبية والانفعال . فالطائفية التي يريدها كمال الحاج ليست مجرد طائفية بل تلك التي

(٥٩) « ابعاد القومية اللبنانية » ص ٥٦ .

تقوم حاليا وهي تكرس سيطرة فئة من طائفة على الطوائف الاخرى . فأيّ مقاييس واقعية يعتمد المؤلف يا ترى ؟ انها المقاييس التي وضعت في الميثاق الوطني ، فهو يتكمش بها ولا يريد أن يحيد عنها ، طبعا لأنها تكرس الهيمنة نفسها ، فما رأيه إذا تغيرت المقاييس واختلت التوازنات العددية ، هل يبقى على طائفيته ؟ اما نحن فنقول لكمال الحاج بئس هذا الفعل وبئس هذا « التفكير » المطلق ، فإن حركة المجتمع لها منطقها ولها مبادؤها في التطور فلن يؤثر صوت الحاج فيها حتى ولو ملأ الدنيا ضجيجا وصراخا . فالتاريخ لا يعود إلى الوراء ، والطائفية ، ولو بقيت حقبة اخرى من الزمن ، لن تظل تلك الطائفية التي يريدها ويبشر بها كمال الحاج .

هذا هو إذاً « الاتجاه الفلسفي » المرتكز على واقع سياسي هش هو في الاساس اشبه بمثال اعلى في فكر اصحابه ، اما التفتيش في الواقع فهو يأتي ، عندهم ، من قبيل استقراء هذا الواقع لاكتشاف ما يبرر هذا التفكير المسبق ، وما ابعد الفلسفة والعلم عن المنطق التبريري !!

إن دعاة القومية اللبنانية الطائفيين لم ييأسوا ، فإذا كشف التاريخ زيف دعوتهم ، وقادتهم الفلسفة إلى طريق مسدود ، فلعل الثقافة والانتروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس تصب الماء في طاحونتهم وهذا ما حاول القيام به سليم عبو الكاهن اليسوعي وجوزف مونّس الكسليكي ومنير شمعون استاذ علم النفس .

ثالثا : التبريرات الثقافية والاجتماعية والنفسية للقومية اللبنانية :

أ ـ التبرير الثقافي = الاب عبو :

هذه بدعة اخرى في حقل التبريرات يطلقها ويدافع عنها سليم عبو الكاهن اليسوعي ، واستاذ علم الاجتماع في مدرسة الآداب العليا سابقا ، وعميد كلية الآداب اليسوعية حاليا ، انها بدعة الازدواجية في اللغة ، هذه الازدواجية التي خصص لها عبو كتابا نظريا ضخما يقع في خمسمئة صفحة[٦٠] ، وتحقيقا اجراه بناء لاستمارات نشرت في كتاب خاص ، تأتي لتكون اساس « القومية اللبنانية » . اما توقفنا على نظرية عبو فله اهمية من حيث أن البعض وخاصة المؤلف نفسه في مقدمة كتابه ، يعتبر أن هذه المحاولة هي من العلمية والسوسيولوجية بمكان بحيث تصلح لتبرير القومية اللبنانية ولتركيزها على ظاهرة فريدة من نوعها لها علاقة وثيقة « بالثقافة الذاتية للبنان » . فعلى ازدواجية اللغة العربية ـ الفرنسية يريد عبو أن يبني الخصائص القومية للبنان وهو لذلك ، يغوص في سلسلة من التبريرات « السوسيولوجية » و« الانتروبولوجية الثقافية » موهما ايانا في مقدمته أنه لا يتوخى إلا العلم . ولكن سرعان ما ينزلق فيفتضح امره ونلمس لمس اليد

(٦٠) Le bilinguisme arabe Français au Liban-S:Abou Paris 1962 puf.

افكاره المسبقة التي يدافع عنها ، ومهما اطال في كتابه وفي تحقيقاته فإن نظريته كان يمكن أن تفرغ في صفحات لا بل في اسطر قليلة . ومجمل القول أنه يعتبر « الأمة اللبنانية » واقعا لا جدال فيه يرتكز على الازدواجية ، بشكل رئيسي ازدواجية الدين واللغة وحتى الانتماء إلى الشرق والغرب . وهو رغم تبسيطيته يحاول أن يضعنا على ضوء « العلم » فيبدأ في مستهل بحثه بعرض الفرضيات الاساسية ولكن لا نلبث أن نرى أن هذه الفرضيات اصبحت « وقائع علمية » وهي بالحقيقة ليست إلا افكارا مسبقة . اما الفرضيات ـ الافكار المسبقة التي يبني عليها عبو نظريته الانتروبولوجية فهي التالية :

إن « الأمة اللبنانية » لا جدال فيها ، اما مقوماتها فهي ازدواجية اللغة العربية ـ الفرنسية بشكل رئيسي وازدواجية اللغة على مر التاريخ . وهذا يعني أن الثقافة اللبنانية خاصة تقوم على تلاقي الشرق والغرب ، والأمة اللبنانية ترتكز على هذه الثقافة . اما من الناحية الاجتماعية فالمرتكز هو ازدواجية الدين أو بعبارة اوضح الطائفية ، اما من الناحية السياسية فإن الميثاق الوطني الذي يكرس الازدواجية في السياسة هو علة وجود « الأمة اللبنانية » وهناك صلات وتفاعلات على جميع هذه الاصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية . اما الظاهرة الاهم فهي الظاهرة الثقافية التي تأتي لتربط الاصعدة الاخرى فتصبح « القومية اللبنانية » نتيجة للثقافة اللبنانية القائمة على اتصال الشرق والغرب الممهد له بازدواجية اللغة العربية ـ الفرنسية .

هذه الحقيقة هي بشكل عام افكار سليم عبو المسبقة وسوف نعرض لكل فكرة على حدة مفندين هذه المزاعم وباحثين عن العلمية التي تحويها ومبرهنين كيف تصب في الطائفية وبالتالي في التخلف الفكري والسياسي والاجتماعي ، هذا التخلف الذي يلقن الاب عبو مبادىء التمسك به إلى الشبيبة اللبنانية في محاضراته التي يلقيها على طلاب الفلسفة وعلم الاجتماع - هذا طبعا إن لم يكن قد تخلى عن تكتيكه الرجعي المفضوح ليستعمل تكتيكا آخر اكثر تخفيا . بالاضافة إلى هذه « الفرضيات » يدخل عبو في تحليله الاجتماعي اتجاها اخلاقيا ، وهو يريد أن يقف التطور عند الازدواجية التي هي احسن الاشياء وكل محاولة لتغييرها هي نوع من العنف لا يجوز التكلم عنه . والغريب أن حضرة الأب المحترم لا يرى عنفا إلا في التغيير ، اما كبح التطور والمحافظة على الاستغلال بشتى الوسائل فليس عنفا : ومن هذا القبيل يمكننا أن نصم فكر عبو بكل راحة ضمير أنه فكر رجعي مثالي يبدأ وينتهي باحكام اعتباطية واخلاقية تبتعد شيئا فشيئا عن العلمية والواقعية حتى توقع صاحبها بما يشبه الصوفية .

كيف يحدد عبو ازدواجية اللغة ؟ فهو يرفض أن تكون هذه الازدواجية موضوعا للعلوم الاختبارية مثل علم اللغة Linguistique وعلم النفس وعلم الاجتماع التي يمكنها أن تبحث في ظاهرية ازدواجية اللغة وليس في اعماقها ، أن العلم المهيأ لذلك هو الانتروبولوجيا الثقافية : « إن العلوم الاختبارية لا تحيط بازدواجية

اللغة إلا في تشعباتها وتعدد اشكالها »(٦١) . فحسب رأيه، إن ازدواجية اللغة هي ظاهرة انسانية كلية لا يمكن أن تحول إلى مجموع العوامل المكونة لهذه الظاهرة(٦٢) . لذلك فإن ازدواجية اللغة يجب أن تشكل موضوعا لعلم انساني أي موضوعا للانتروبولوجيا : « فإن وجهة نظر الانتروبولوجيا هي وجهة نظر الشمولية الثقافية »(٦٣) إن من حق الأب عبو أن يعتبر ازدواجية اللغة ظاهرة كلية ولكن ليس من حقه على الاطلاق أن يؤكد ذلك دون برهان ودون البحث عن هذه الازدواجية على مختلف مستويات الاجتماع البشري . ولعل ما دفعه إلى اعتبار ظاهرة ازدواجية اللغة ظاهرة كلية هي بروزها على حد زعمه على الصعيد اللغوي والاجتماعي والنفسي فيقول : « تظهر ازدواجية اللغة كاساس لتلامس الثقافات (حقيقة لغوية) . وباعتبارها نتيجة لماض فهي نوع من مؤسسة اجتماعية (حقيقة اجتماعية) . وباعتبار نتيجتها حية حاليا ، فهي اتخاذ موقف من قبل كل فرد تجاه المؤسسة (حقيقة نفسية) » .

اولا : إن هذا التأكيد مبالغ فيه وهو في الواقع يرتكز على دوغمائية شديدة وإن كان المؤلف قد اجرى بحثا حقليا اوقعه من هذه الناحية بالتجريبية .

وثانيا : إن صاحبنا لم يفهم معنى الشمولية أو الكلية في

(٦١) Bilinguisme ص ٧ .

(٦٢) Bilinguisme ص ٨ .

(٦٢) Bilinguisme ص ٩ .

الظاهرات الانسانية أو الاجتماعية فالحقيقة الاجتماعية ليست « المؤسسة الاجتماعية » بل هي شتى المستويات المختلفة درجة العمق على حد تعبير جورج غورفيتش تبدأ من الاشياء التي تبدو للملاحظة كالعمران والسكن والسكان وتنتهي بالافعال العقلية مرورا بالمواقف والرموز والادوار الخ . .

ثالثا : إن مقصد المؤلف السياسي يبدو جليا منذ اول الطريق في تحديده شبه العلمي لازدواجية اللغة ولاعتبارها ظاهرة انسانية كلية ، فهو يبغي افراغ جميع ظاهرات السياسة والاجتماع وحتى الاقتصاد إذا استطاع في هذه الظاهرة الجزئية ويريد أن يجعلنا نعتقد أن جميع مظاهر حياتنا ترتكز على ازدواجية اللغة ، وبما أن هذه الازدواجية تكون اساسا لشخصيتنا فلا داعي إلى تغيير أي شيء بل يجب القبول به كما هو ، وكل عملنا يتوقف عند حدود فهم هذا الواقع حتى لا نسعى إلى تطويره : إنها لحتمية ثقافية اشد وادهى من أي حتمية مادية ميكانيكية . ولعلنا إذا استعلمنا عن الحقبة التاريخية التي كتب فيها هذا الكتاب لادركنا بوضوح مقصد الكاهن اليسوعي من وراء محاولته : إنه كتب ما بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦١ ولعل فكرته ولدت سنة ١٩٥٦ ، وهي حقبة الهجوم الاستعماري الغربي على الأمة العربية ، وحوادث السويس ، والوحدة السورية ـ المصرية ، وبروز فكرة الكيانات الطائفية في منطقة الشرق الاوسط ، وضرب المد المتصاعد للوحدة العربية . طبعا لا يمكننا ايجاد رابط سببي مباشر بين ما يكتبه عبو وبين تلك الاحداث ، إلا أن الاطار التاريخي يضفي نوعا من الضوء على أي

تفكير دوغمائي يدعي العلمية والتجرد .

بالاضافة إلى هذه الملاحظات الطرائقية هناك ملاحظات عملية ، فحضرة عالم الانتروبولوجيا يعتبر أن ازدواجية اللغة هي شأن كل لبناني حتى الذي لا يعرف إلا اللغة العربية لذلك اضحت ذات وجود بنيوي في الريف[٦٤] . وهو يستشهد على ذلك بالبحث العملي الذي اجراه مكونا عينة من القرى اغلبيتها الساحقة مسيحية . مثال ذلك يأخذ من الجنوب قرية عين ابل والنبطية وكلنا يعرف أن عين ابل هي قرية مسيحية فيها مدرسة يسوعية منذ مئة سنة والنبطية هي مدينة صغيرة فيها مدارس راهبات ومؤسسات مسيحية تعلم اللغات وهي ليست قرية كما يعتبرها عبو . ولحسن الحظ أن كتاب عبو وضع بالفرنسية وعدم تناوله ولو بأي نقد منذ سنة ١٩٦٢ اكبر دليل على كون ايديولوجية اليسوعي في الازدواجية اللغوية خاطئة وإذا ما اردنا الغوص في تحليل كتاباته لمسنا عنده نوعا من انسلاخ ثقافي Acculturation خطير ، فهو لا يحسن العربية !!

اما في معرض تأكيد خاصية الثقافة اللبنانية فيحاول سليم عبو التفتيش في حنايا التاريخ فيرى أن الصلة بين اللبنانين والفينيقيين ليست صلة تاريخية بل هي صلة ثقافية ، « أليس من المبرر ، حتى من الواجب ، على الصعيد الانساني البسيط ، التكلم عن ارث ثقافي فينيقي ، والاعتقاد أن هذا الارث يؤثر بشكل اساسي على لبناني اليوم ، كما كان يؤثر ، خلال جميع العهود ، على مجمل

---

(٦٤) Bilinguisme ص ٨٨ - ١١٨ .

سكان هذه الارض مهما كانت اجناسهم »[٦٥] ؟ وفي هذا الصدد لا يمكننا إلا الاستشهاد بأحد المؤرخين الفرنسيين الذي يرد على عبو قائلا[٦٦] : « سليم عبو ، مثل كثير من المسيحيين المثقفين ، يتبنى الارث الفينيقي ، يلاحظ في البداية بصورة ذكية ، أن الامر يتعلق «بأركتيب سيكولوجي» Archétype psychologique وليس بصلة قربى مباشرة، لكنه بدل أن يتابع برهانه في هذا المعنى، يقبل هذا « الاركتيب » كدلالة على حقيقة تاريخية يكفيه أن يعتنقها مطلقا بعض المقاربات الفولكلورية وعاكسا صفات رجل الاعمال اللبناني المعاصر على الفينيقي المثال الاعلى القديم - بينما النشاط المركانتيلي للموارنة لم يبدأ في النمو إلا مع القرن السادس عشر وانتعش في القرن التاسع عشر في جو اقتصادي مختلف جدا عن الجو الذي كان يحيط بالمدن الفينيقية » . يتضح من هذا أن الأب عبو يريد أن يقنعنا أن هناك حتمية ثقافية تسيطر على اللبناني ولايستطيع أن يفلت منها ، هذه الحتمية تجعل منه انسانا متطورا لأنه يتصل بالغرب وانسانا متخلفا لأنه متصل بالاسلام والعرب . « على كل حال ، يقول شوفالييه[٦٧] ، هذا مثل ممتاز للتبرير الطائفي ، لأن هذا النمط من التفكير يهدف لتبيان أن لبنان يتخطى قدرية التخلف من جراء وجود الغرب الذي يأتي به المسيحيون » . وهذه نقطة لا يذكرها عبو في

---

(٦٥) Bilinguisme ص ٣٣ .

(٦٦) La société du mont - Liban au temps de la revolution industrielle en Europe. D. Chevallier ص ٢١ .

(٦٧) المصدر نفسه ص ٢١ .

نبذته التاريخية ، فهو يحاول التهرب من التأثير الاستعماري في فرض ازدواجية اللغة . وهذه مسألة تعاني منها الشعوب التي كانت مستعمرة ، فهي خضعت إلى نوع من الاستلاب الثقافي كاد يفقدها شخصيتها الوطنية لولا الوعي القومي المناهض لجميع اشكال الاستعمار . ولا عجب من موقف عبو هذا ، فهو لم يفهم معنى الاستعمار ، لذلك نراه يصب جام غضبه على كتاب فروخ وخالدي عن « التبشير والاستعمار » ويوصلنا إلى الانتداب فيقول : « الأمر يتعلق بالحماقات الاكيدة والاختلافات في وجهات النظر التي قد نوه عنها الفرنسيون واللبنانيون منذ زمن بعيد وحولوها إلى حجمها الحقيقي ، هذا لا يمكن أن يسوِّد ايجابية السنوات ١٩٢٠ - ١٩٤٣ »[٦٨] . هذا الفهم للانتداب ولاياديه البيضاء ولاخطائه البسيطة التي عرفها اللبنانيون والفرنسيون على السواء لا يمكن أن يدل إلا على جهل الأب عبو لظاهرة الاستعمار ولمحاولته استغلال الشعوب اقتصاديا عن طريق قهرها ثقافيا وتجزئتها سياسيا واجتماعيا . هذا الجهل لظاهرة الاستعمار قاد المؤلف إلى جهل حركة القومية العربية واعتبرها حركة اسلامية أو شبه اسلامية ، ومع هذا كله فهو يقبلها في لبنان على هذه الصورة لأنها قطب في الازدواجية التي يريد عبو أن يبني عليها القومية اللبنانية . فها هو يقول : « أن ينمي الموارنة نوعا من « اسطورة مذهبه » حول علاقاتهم التاريخية بفرنسا ، وأن تغنى هذه غالبا من قبل كتابهم على أنها بلد الابطال والقديسين فهذا أمر مشروع يتلاءم مع شكل

---

(٦٨) Bilinguisme ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

العلاقات التي كانت تقيمها الطائفة مع فرنسا خلال اربعة قرون، ومع الحسنات التي ليس لها مثيل والتي جنتها من هذه العلاقات . وأن يتجه مسلمو لبنان دائما في تظاهراتهم الثقافية المختلفة نحو التغني بملحمة الفتح الاسلامي ، ونحو التذكير بعطاء الاسلام الثقافي للغرب أو نحو التأكيد بشكل مطلق على الوجه العربي للبنان ، فهذا ليس أقل شرعية »[٦٩] نرى إذاً، أن المؤلف يؤكد ويبارك هذه الازدواجية في لبنان وهي لا يمكن أن تعني الا التمسك بالطائفية السياسية ، وهي بالاضافة إلى أنها تقوده إلى طمس دور الاستعمار تؤدي كذلك إلى طمس الطبقية والاختلاف الاجتماعي بين المسيطرين ماديا وبين الذين يخضعون لاستغلالهم . فالأب عبو يدافع إذاً بضراوة عن الواقع الحالي وهو في كتابه يبدو معاديا لكل تطوروتغيير،ويمكننا أن نصنف تفكيره هذا « بالتجميدية » لأنه يضعنا امام اختيار واحد وهو القبول بواقع الازدواجية ، اما إذا رفضنا هذا الواقع فيتهمنا بالعنف ويقول اننا نرفض بالتالي لبنان ، وهو بذلك يريد أن يقنعنا أن كل شيء في لبنان قائم على الازدواجية ويستشهد « بالفيلسوف » التوفيقي ميشال شيحا[٧٠] القائل : ماذا نستطيع أن نعطي الشرق إذا لم نأخذ من الغرب والعكس بالعكس ؟ فلبنان بالنسبة لعبو وشيحا ومن لف لفهما ليس إلا هذا الوسيط حتى على الصعيد الثقافي ، ليس إلا هذا التاجر على جميع الاصعدة . ولا عجب أن يطلق ميشال شيحا مثل هذه الشعارات فإن مركزه

(٦٩) Bilinguisme ص ١٩٩ .

(٧٠) Bilinguisme ص ٢٩٤ .

التجاري والكومبرادوري يتلائم تماما مع دعوته هذه[٧١] .

اما من ناحية الاختلاف الاجتماعي فلا يتوقف عبو إلا على شكل آخر من الازدواجية هو الجبل والمدينة ، لكنه لا يعطيه تلك الاهمية فإنهما من ناحية ازدواجية اللغة يكمل الواحد منهما الآخر، فاللغة الفرنسية تزحف من المدينة إلى الريف حتى اضحى هذا الريف مزدوج اللغة . بشرى للفلاحين الذين يبلغ عددهم نصف سكان لبنان فإنهم يعرفون الفرنسية ، فقد نزلت عليهم من السماء وهم من الآن وصاعدا يستطيعون أن يكلموا اولادهم وحتى حيواناتهم الداجنة بالفرنسية . لعل الذي جعل الأب عبو يغوص في هذه الغيبيات سماعه لذلك الفلاح الذي اقتنى سيارة أو تراكتورا أو تاكسيا يردد أسماء ادوات السيارة بالفرنسية كأن يقول : انارييه - فيتاس - كولاس - ديفرنسيال - بريميه - دوزيام الخ . . لعل القارىء يعتقد بأننا نهزأ، لا وأيم الحق، إنها سخرية القدر: ان هذه الفلسفة العبويه لا تلبث أن تقودنا إلى طائفية صريحة مقبولة ، كيف لا ، فهي ازدواجية وكل كيان قائم على مثل هذه الازدواجية ، حتى أن عبو لا يخفي مباركته لازدواجية الطبقات : « إن اللبناني ، المهتم بايجاد اوراق ثبوتية لازدواجية لغته ، ينقسم هنا إلى مسيحي ومسلم ، بمعنى أن مؤيدي ازدواجية اللغة الاساسية يشكلون اكثرية الطائفة المسيحية ، اما معارضوها فهم اكثرية الطائفة الاسلامية ، فالمسلم حساس بشكل مطلق للارث الثقافي العربي ، والمسيحي يضيف له وبالشعور نفسه الارث الثقافي الغربي وخاصة الفرنسي . فالارث

(٧١) انظر تأثير ميشال شيحا في الدستور والميثاق الوطني ومركزه التجاري .

الاخير إذا هو موضع اتهام : بالنسبة للمسلم فإن اللغة والثقافة الفرنسيتين كما تستعملان في لبنان ، هما من رواسب حالة التبعية السياسية ، اما بالنسبة للمسيحي فهما على العكس من ذلك تدلان على امانة للتاريخ الذي كون الدولة اللبنانية والتي بدونه ما كان لبنان كما هو» . شكرا على هذا التصريح فهو اقرار بأن لبنان مصنوع من قبل الاستعمار كما يريده المسيحيون فإذا كان هذا التصريح ينم عن فكرة صاحبه الخاطئة فإنه لا يعني المسيحيين بشيء فهذه اهانة لهم أن يقال عنهم من قبل احد الكهنة المحترمين أنهم عملاء للاستعمار . ويضيف صاحبنا قائلا : « فهذا النزاع بمجرد ما يفتح فإنه يشكل خطرا على ازدواجية اللغة اللبنانية . ولكن طالما أن ازدواجية اللغة العربية ـ الفرنسية موجودة وتتقدم ، يعني أن الازمة قد حلت بنسبة كبرى ، أي أن اللغة والثقافة الفرنسيتين قد قبلتا كضرورة من قبل المجتمع اللبناني كما هو، وبشكل محسوس من قبل اكثرية الطائفة المسيحية والنخبة الاسلامية الفاعلة التي ، في الاوقات العادية ، تتزعم بشكل لا يقبل الجدل ، مصير طائفتها »[٧٢] فليهدأ إذاً بال الأب عبو طالما أن النخبة الاسلامية المتزعمة تستطيع كبح جماح اكثرية طائفتها لصالح المسيحيين المطالبين بازدواجية اللغة !! هل يعقل أن يكتب « عالم اجتماعي » هذا الكلام ؟ إنه لا يمكن أن يصدر إلا عن شخص امتلأ بالحقد الطائفي والطبقي . فبينما نراه في بداية كتابه يضع الاحصائيات جانبا إذا به يعود ليحصي الذين يؤيدون ازدواجية اللغة ، فلا

(٧٢) Bilinguisme ص ١٥٧ .

يجدهم إلا بين « الاكثرية المسيحية » والنخبة الاسلامية . إن هذه الازدواجية تقوم إذاً على الطائفية . فنحن نريد أن نسأل الأب عبو : ماذا يحل بازدواجية اللغة في ظل نظام سياسي علماني قابل للتطور ؟ إن جواب الكاتب سيكون حتما أن مثل هذا النظام لن يوجد وإذا وجد زال لبنان ! نحن ايضا لا نعتقد أن هذا النظام سيوجد بين ليلة وضحاها انما نحن على يقين بأننا نتطور مع حركة التاريخ ، والطائفية ستزول حتما في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة ، فهل يزول لبنان إذ ذاك ؟ نعم إن لبنان الطائفي سيزول !! إن لبنان الوسيط سيزول ، وسيحل محله لبنان العربي ، لبنان المحقق للعدالة الاجتماعية ، لبنان المناهض للاستعمار بجميع اشكاله ! إن هذا طبعا من قبيل استقراء المستقبل : فالشعب اللبناني لا يعيش منغلقا على ذاته ولا منفردا ، فالتطور الذي يحكمه يحكم جميع الشعوب وإن بنسب متفاوتة .

بالاضافة إلى هذه المغالطات على الصعيد النظري والعملي هناك تناقضات فاضحة في الكتاب نفسه اكتشفها وانتقدها دومينيك شوفالييه ، وإذ ننهي عرضنا ونقدنا لفكر عبو فلا بأس من استعادة ما كتبه المؤرخ الفرنسي : « أن تحليل (عبو) لازدواجية اللغة يهدف للحلول في قلب الشخصية الثقافية للبنان ومنها استخلاص الملامح « القومية » : فاللغة العربية فرضت على المسيحيين الذين كانوا يستعملون لغة سامية اخرى ، لكن اللغة الفرنسية التي تعلموها فيما بعد تبقي على صلة القربى بينهم وبين العالم اللاتيني . « إن وظيفة ازدواجية اللغة هذه ، يقول الكاتب (عبو) ، هي ،

بشكل دقيق ، تغذية تركيز ازدواجية الجنسية الثقافية العربية - الغربية ، وهي معترف بها رسميا وبشكل اجماعي من قبل اللبنانيين على أنها الركيزة للدولة كوحدة سياسية مستقلة ، والمعبرة عن الروح الموضوعية أو عن الشخصية الثقافية الكلية للأمة اللبنانية . ينتج عن ذلك أنه ، مهما بلغت الاهمية الكمية للغة الواحدة العربية بالنسبة لازدواجية اللغة العربية - الفرنسية ، فهذه تبدو وكأنها البنية الرئيسة التي ينجرف فيها كل الافراد اصحاب اللغة الواحدة أو مزدوجو اللغة »(٧٣) .

« هذه الشهادة ، لوجهة نظر طائفية مسيحية ، معبرة لأنها ، بانطلاقها من حالة خاصة ، تعمم على كل اللبنانيين . ألا تخشى من الاستمرار في النقاش باستعمال تأكيدات متناقضة ؟

« إن الفائدة التاريخية من ظاهرة ازدواجية اللغة في لبنان هي في كون اللغة العربية واللغة الفرنسية لغتين ذَوَاتَيْ اصل وبنية وتطور مختلفة جدا وهي تحمل مفاهيم مبلورة من قبل ثقافتين لم يكن لهما أي تطور متواز ، وغالبا لا تتطابق هذه المفاهيم مع بعضها البعض . فهذه المفاهيم لا يمكن الحكم عليها فقط بالنسبة لمعناها الاصلي وانما بالنسبة لكيفية اخذها وفهمها من قبل مختلف الاطراف الاجتماعية اللبنانية ، وبالنسبة للشكل الجديد الذي تظهر فيه وتؤثر في الحركة التاريخية للفكر الذي يدعوه علماء الاجتماع اليوم انسلاخا ثقافيا Acculturation فهذا التحليل اساسي بالنسبة للمؤرخ لأن تأكيد الوجود القومي ، حسب سليم عبو ، يرتكز على الثنائية

(٧٣) La société du mont-Liban ص ١٨ .

اللبنانية التي تشكل ظاهرة ازدواجية اللغة تعبيرها الثقافي ، ولأن هذا اللبناني المسيحي يطلق هذا التأكيد مدمجا اياه في تقويم سياسي» .

« يقول الكاتب ايضا « إن ازدواجية اللغة ضرورية للبنان ضرورة الميثاق الوطني . فلا يمكن التخلي عنها إلا إذا تخلى عن الميثاق . فإذا (اوقف الميثاق واخفقت ارادة العيش سوية ، فإن الأمة اللبنانية لا تعود موجودة) . واستنتاجا يمكننا القول أن الاختفاء المحتمل لازدواجية اللغة هو دليل على كون فئة من الفئتين اللتين تشكلان البلاد قد استعبدت » .

« ينتج عن هذه الملاحظة أن القبول بازدواجية اللغة كتعبير عن « الشخصية الثقافية الكلية للأمة اللبنانية » أمر بعيد عن الاجماع حتى ولو اراد المؤلف أن يبرهن بذلك على الفعالية العملية مقابلا القيمة « الغربية » للجبلي اللبناني بالوضع السيء للفلاح الذي هو بالنسبة له ، « متخلف » تاريخيا لأنه مسلم وعربي » .

هذا الرأي لدومينيك شوفالييه يكشف كما نرى الارتباك والتخلخل في فكر الأب عبو ، فأتت محاولته في ايجاد الأسس للقومية اللبنانية فاشلة فلسفيا وتاريخيا وسوسيولوجيا ، نظرا لارتكازها على افكار مسبقة سياسية ، وعلى نوع من العصبية الطائفية .

هذا ولم تيأس الانعزالية ، فأخذت تجرب حقولا فكرية اخرى منها حقلي علم الاجتماع وعلم النفس .

ب - التبرير الاجتماعي - النفسي جوزف مونس ومنير شمعون :

إن الحرب الأهلية، لم تغير شيئا، كما يعتقد البعض، في

مفاهيم التنظيم الاجتماعي وفي بلورة الآفاق الثقافية المزعومة لما يسمى « بالمجموعات الحضارية » والمقصود بها المجموعات القومية ، وبالتالي الطوائف المذهبية ، ولم تخلف ارادة جماعية عند هذا الفريق أو ذاك ، يعبر عنها في التشكيلات الاجتماعية التي تتكون في اطار الحرية والديمقراطية السياسية البعيدة عن الارهاب الفكري ورقابة الاجهزة الفاشية القائمة على عصبيات آنية لا يمكنها أن تستمر لأنها لا تلبث أن تفقد مبرر وجودها عندما تفقد نقيضها المعبر عنه بعصبية مماثلة . قد تكون الحرب خلقت هذا النمط من العصبية والايديولوجية الانعزالية الاستعلائية الناتجة اصلا عن احساس لاواعٍ بالدونية: هذه الدونية الاستعلائية قد تكون احدى عقد الفاشية المعاصرة ، عقد الرأسمالية اللبنانية التجارية ازاء سطوع نجم الاوليغرشية العربية البترولية، التي راكمت الاموال دون أي عناء .

هذا الاستطراد الضروري قد ابعدنا عن الثقافة ، لا بل لعل العصبية والانطوائية هما مظهر ثقافي ايضا ، خاصة عندما تصبحان نمط معيشة لجماعة معينة أو لحزب معين . هذا ما يدفعنا إلى تفسير ما نفهمه بالثقافة أو بالحضارة . هذا التفسير الذي قام به منذ زمن علماء الانام والاناسة Ethnologues et anthropologues واعطوا تعريفات لا تعد ولا تحصى يمكن أن نستخلص منها ما يلي : أن الثقافة مرتبطة ارتباطا كليا بالمجتمع أو بالجماعة ، فهي تشكل احدى اهم خصائص المجتمع ، وهي بالتالي من انتاج المجتمع ، اما الحضارة فهي تراكمات ثقافية عبر التاريخ لمجتمع واحد أو لعدة مجتمعات متقاربة في مساحة جغرافية معينة ، لذلك فتعبير « مجموعة

حضارية » لا يمكن تحديده علميا لا بالرجوع إلى علم الاجتماع ولا إلى علم الانام أو الاناسة ، فهو مصطلح خارج عن اطار المفاهيم العلمية .

وبما أن الثقافة ملتصقة بحياة الجماعة التصاقا كليا ، فهي شاملة ومعقدة تتناول ابسط العادات والتصرفات والرموز في الجماعة حتى اعقد الامور الفكرية والعقائدية . وبما أن الثقافة شاملة ومعقدة أي غير بسيطة فيجري تحديدها باتجاهات أو بتراكيب متغيرة ومتطورة وليس بثوابت ومقولات . لذلك نقول إن الثقافة تشمل التراكيب التالية :

التركيب اللغوي : ويحوي اللغة المكتوبة أو المحكية والاشارات والدلائل والرموز الاجتماعية وكل ما من شأنه أن يشكل وسيلة اتصال. **التركيب التكنولوجي** ، ويحوي الادوات والتقنيات على اختلاف انواعها ، التي يخترعها الانسان الاجتماعي وتساعده في السيطرة على الطبيعة ، وفي تأمين حاجاته الاساسية البيولوجية والاجتماعية. **التركيب الديني أو المعتقدي** ، ويحوي الدين والمعتقدات حتى الخرافية والاسطورية منها ، فالدين ليس وحده المعتقد ، بل هناك مجموعة من المعتقدات الشعبية تلازم الاديان ، وحتى أنها قد تتعارض معها في بعض الاحيان . **التركيب الاجتماعي** ، ويحوي التنظيمات الاجتماعية والمؤسسات وما ينتج عنها من عادات وتقاليد وقيم ونسق اخلاقي ؛ واخيرا **التركيب الجمالي** الذي يحوي الفنون والآداب والاذواق ومعايير الجمال .
والملاحظ من هذه التراكيب أنها كلها تعبر عن اجتماعية

الثقافة بمعنى أن كل تركيب يتعلق بالآخر ، ويغنى نتيجة التغيرات التي تحدث على الصعيد الاجتماعي : فالتكنولوجيا مثلا ، عندما تتطور لا بد وأن تطور معها اللغة والمعتقدات والتنظيمات والجماليات ، ولو حدث هذا التغير بنسب مختلفة .

إذا تفحصنا جيدا هذه التراكيب في المجتمع اللبناني ، هل نجد ، كما يدعي التعدديون ، ثقافات أو حضارات في المجتمع الواحد ؟ الاجابة عن هذا السؤال تحتاج بالفعل إلى تحقيق موضوعي منزه ، لا مكان بعده للتأكيدات المسبقة المبنية على عصبيات آنية واثارة وحماس مرضي يقرب من جنون العظمة المنبثق اصلا عن شعور بالاضطهاد أو عن مركب الخوف غير المبرر . اما أن نخضع الواقع الاجتماعي أو الثقافي إلى خيارات سياسية فكرانية وذاتية ، فهذا مرفوض لأنه بعيد كليا عن العلم ، ويؤدي إلى تجميد المجتمع في اطر محددة مر عبرها في مرحلة معينة ولكنه ما لبث أن تخطاها . وهذا التحقيق ايضا له شروطه ولا يمكن أن يتم في ظروف الاثارة والتعبئة النفسية والشحن الانفعالي .

ولكن مع اقرارنا بعدم استطاعة أي كان اجراء مثل هذه التحقيقات في الوضع الراهن ، فلا بد من استنباط طريقة أو نمط معرفي لكشف حقيقة الثقافة ، هذا ما يمكن أن نجده ، كما رأينا ، في التاريخ ، تاريخ المجتمع اللبناني وليس تاريخ لبنان السياسي السردي وحسب ، تاريخ الشعب بكافة فئاته وطبقاته ، تاريخ الصراعات التي حدثت وادت إلى تغيرات متعددة على مختلف الاصعدة .

لقد دلنا التاريخ ، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، أن المجتمع اللبناني بدأ يتكون منذ مطلع القرن التاسع عشر ، حيث كان قبلا مجموعات طائفية وعشائرية لم يكتمل توحدها المجتمعي ، نظرا للصراعات المتكررة التي حدثت داخل هذا المجتمع وبينه وبين مجتمعات اخرى مسيطرة أو حليفة . ولا يزال مجتمعنا اللبناني حتى الآن غير مكتمل الوحدة ، شأنه في ذلك شأن الكثير من المجتمعات المتخلفة التي تراكمت فيها الحقب الرأسمالية والرأسمالية التجارية المصرفية المتطورة على البنى ما قبل الرأسمالية والاقطاعية والقبلية والطائفية وغيرها من عوامل التجزئة التقليدية في المجتمعات القديمة . وهذا ما يجعل وحدته موضوع جدل دائم : فالتاريخ يدلنا أن كل الصيغ القديمة التقسيمية المبنية ، بشكل رئيسي على الطائفية قد فشلت لأن النزوع الاساسي للشعوب هو نحو الوحدة ، ولأن عوامل التجزئة التي اشرنا اليها لم تتلاش تماما ، كما حدث في البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية . من هنا كان النضال لاجل العلمانية مهما جدا ، لأنه يقضي على اهم عوامل التفسخ ، وهي الطائفية ، ويفتح الطريق امام عقلنة المجتمع وترسيخ النظام الديمقراطي الذي هو اشد ما نحتاجه في المنطقة العربية في المراحل الراهنة من التطور السياسي . فالمنطقة تتوق للتخلص نهائيا من الاستبداد الشرقي المحافظ على البنى التقليدية التقسيمية وانهاء حكم الدويلات والتمييز .

هذا هو منطق تاريخنا الحديث ، تاريخ اندماجنا مع المنطقة العربية عبر نضالنا المستمر ضد عوامل التفسخ الداخلي والقومي .

من هنا ، فإن مشروع العودة إلى عصر الدويلات الطائفية والقبلية والعنصرية لا يمكنه أن يصمد امام منطق التاريخ النازع دوما نحو الوحدة . هذا النزوع يجب أن يتبلور ، وقد تبلور فعليا في لبنان ، في ممارسات ثورية رافقت الوعي الجماهيري العارم .

فالتاريخ إذاً لا يعود للوراء مهما كانت ارادات بعض المتعصبين ، فالوحدة التي تحققت لن تعود إلى التفسخ ، خاصة على الصعيد الثقافي . فإذا استعرضنا التراكيب الخمسة للثقافة فأين يكمن التعدد والاختلاف ؟ هل هناك لغات خاصة لكل من الفئات اللبنانية ؟ لقد جرت عدة محاولات ذاتية وفردية لخلق لغة وهمية خاصة بالمجتمع اللبناني ، فقام سعيد عقل بالدعوة أو بتكرار الدعوة للهجة العامية ، معتبرا اياها اللغة اللبنانية ، فكتب فيها الاشعار ووضع لها الاحرف الخاصة المستعارة من اللاتينية ، فباءت محاولته بالفشل ، وقد مرت معنا محاولة سليم عبو في تركيز « اللغة اللبنانية » على ازدواجية العربية ـ الفرنسية فكان مصيرها الوقوع في الاهمال . وبقي الجمهور بعيدا عن هذه المماحكات الفكرانية المعزولة ، غير الواقعية ، فإذا بالتبريرات السياسية تأتي لتقول أن اللغة ليست عاملا مهما للوجود القومي ، فالثقافة ليست لغة فقط .

عندها بدأت محاولات اخرى على الصعيدين الاجتماعي ـ النفسي والديني ـ المعتقدي جميعها ، قبل الحرب ، فكانت تنادي بالخصوصية اللبنانية بين البلدان العربية ، هادفة إلى تبرير وجود قومي لبناني مزعوم ، لا علاقة له بالظاهرة القومية العربية .

اما اثناء الحرب فتحولت هذه التبريرات لصالح فئة واحدة وكأنها هي لبنان ، وما عداها لا علاقة له بلبنان ، فانكشفت تلك الادعاءات الملفعة بهالة من العلمية المزيفة . وحتى أنها توضع في اطار تاريخي يقطع لبنان بشكل اعتباطي عن محيطه العربي ، ويجري التفتيش عن بعض الاستعارات الثقافية الغربية ، الناتجة اصلا عن الارتهان الثقافي بغية تقريب لبنان من الغرب .

على الصعيد الاجتماعي ـ النفسي ، قام كل من منير شمعون والأب جوزف مونس بعزل وابراز الخصائص الاجتماعية والنفسية للنموذج الاثني اللبناني ، والمقصود بذلك خلق « ثقافة » وهمية خاصة باللبناني ، تؤدي في نهاية المطاف إلى تبرير وجوده القومي المعزول . فهذه الابحاث حول خصوصية اللبناني الاجتماعية ـ النفسية لا تلبث أن تنقلب بسحر ساحر لتبرر خصوصية المنتمي إلى احدى فئات المجتمع اللبناني ، وبالتالي المنتمي إلى احدى طوائفه . « فأبحاث » جوزف مونس مثلا ، التي هدفت في اطروحته (العناصر البنيوية للشخصية اللبنانية) إلى تحديد الشخصية الاساسية للبناني، قد تحولت أثناء الحرب (من خلال احدى دراسات الكسليك ـ رقم ١٢ ـ واغلب الظن أن مونس نفسه هو الذي اعدها) إلى تبرير وجود شخصيتين اساسيتين في لبنان ، متناقضتين : الشخصية الاساسية المسيحية والشخصية الاساسية الاسلامية .

من الناحية العلمية ، إن مفهوم الشخصية الاساسية قد تم تجاوزه على صعيد علم الاجتماع وعلم النفس . فالشخصية

الاساسية تعني أن هناك خصائص ثقافية نجدها عند جميع عناصر المجموعة أو القوم أو الاثنية ، لذلك من الممكن فهم الجماعة من خلال تحليل الشخصية الفردية لاكتشاف ما هو اساسي فيها ، وبالتالي ما هو ثقافي . من الناحية المنهجية ، هناك تناقض : نبدأ من الثقافة فنكتشف وجود شخصيات اساسية متعددة ، اي تعدديةُ ، وإذا بداخل هذه الشخصيات ثوابت ثقافية تهيمن على الشخصية . إن هذا المفهوم للشخصية الاساسية قد يخدم النظرية الانعزالية ـ الانطوائية والفاشية : إننا نوهم جميع افراد المجموعة بأن هناك حتمية معينة تحدد مسلك وحياة كل منهم ولا يستطيع احدهم أن ينفلت من ثوابت الشخصية الاساسية، فهذه طريقة الفاشية ، فبدل استخدام الثوابت الاحيائية (البيولوجية) لتصنيف الناس ، يجري استخدام الثوابت النفسية والاجتماعية . على كل حال ، لقد جرى التخلي نهائيا عن هذا المفهوم في العلوم الانسانية، واستبدل بمفهوم الشخصية الوسيطة الشبيهة بالوسط الحسابي ، فهي ليست واقعا ملموسا ولا تحد شخصيات الافراد ، ويمكن الاقتراب منها والابتعاد عنها .

هذه النظريات الخاطئة أدت في السابق إلى « استخلاص تصرف ـ نموذج عند اللبنانيين، على الرغم من التنوع الثقافي بين الطوائف، وعلى الرغم من الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية» (منير شمعون) ، وإلى اكتشاف « النموذج الاثني اللبناني » ، وهي تؤدي اليوم إلى اكتشاف اثنيات متعددة في المجتمع اللبناني ، ليس بينها اي لحمة . طبعا ، إن الدافع السياسي هو وراء هذه الهلوسة ،

والحقد الفاشي الاستعلائي هو وراء الايديولوجية التعددية في الاثنيات ، وبالتالي في الثقافات ، لأن الواقع هو غير هذا تماما .

لا يمكن لأحد أن ينكر التنوع في مجتمع معين ، لأن التنوع هو من خصائص الشمولية ، لا بل فالتنوع هو غنى[٧٤]، ولكن لا معنى لهذا التنوع إلا في الوحدة ، ولا يمكنه أن يؤدي إلى التمايز والانفصال وهناك ارتباط جدلي بين التنوع والوحدة ، هنا اختلاف في البلد الواحد بين سكان الارياف وسكان المدن ، بين الطبقات الاجتماعية ، بين الطوائف ، بين المناطق ، بين المثقفين وغير المثقفين ، الخ . . يمكن أن نطيل السلسلة إلى ما لانهاية ، حتى نبلغ عدد الجماعات في المجتمع . ولكن هل يصح لهذه الجماعات أن تسمى اثنيات ؟ أي ذات خصائص ثقافية وقومية تؤدي بها إلى تكوين جهازها السياسي والاقتصادي والامني ، وتنشىء علاقاتها الثقافية مع الخارج ، وغيرها من امور استقلالية لا نجدها حتى في المجتمعات ذات القوميات المتعددة ؟ بالطبع لا يمكن للطوائف في لبنان أن تشكل اثنيات ، وليس ذلك من قبيل نكران حقوقها ، بل من قبيل ادراك وفهم الواقع المجتمعي اللبناني ، فحبذا لو كان عندنا هذا التعدد في الاثنيات ، لكنا أحد اغنى المجتمعات في العالم ، من قبيل تقديم نماذج حسية وواقعية عن تعايش وتفاعل مثل هذه الاثنيات ! فالحقيقة أن جميع الذين درسوا المجتمع اللبناني من علماء الاناسة والانام لم يقعوا فيه على الغنى الثقافي (بمعناه

(٧٤) كمال جنبلاط ـ هذه وصيتي ـ ص ٦٣ ـ ٦٤ .

الشمولي) الذي ينادي به التعدديون (مثلا دراسات كرسويل R.Cresswell عن بعض مظاهر التكنولوجيا الفلاحية التقليدية وعلاقات القرابة في المجتمع اللبناني ـ ظهرت في مجلة L'homme الفرنسية) . Etudes Rurales بل على العكس من ذلك ، فدراسة القرابة دلت أن علاقاتها لا تختلف اطلاقا بين اللبنانيين ، وبالتالي لا تختلف عن العلاقات القرابية عند العرب عموما .

على كل حال قد لا يكون هذا مجال المقارعة الاساسي ، فالتعدديون يبررون ادعاءاتهم بالاستناد إلى الدين أو إلى المذهب أو إلى الطائفة ، وهم غالبا لا يصرحون بذلك كي يحصلوا على المؤيدين من الطوائف الاخرى ، وهؤلاء امثالهم من الانعزاليين المرتبطين بهم بمصالح آنية ومستقبلية . إلا أن دراسات الكسليك ، التي سنتناولها في مكان آخر ، تحت عنوان « القضية اللبنانية » ، تكاد تكون بمعظمها (وهي ٣٢ دراسة) لابراز الفوارق والتناقض الذي يؤدي إلى الانفصال بين المسيحيين والمسلمين، يعني ذلك أن لب التناقض وجوهر الاختلاف ، والتبرير الاساسي للتعددية قائم اصلا على الدين والمعتقدات . وتأتي الدراسة رقم ١٢ ـ بعنوان ، « لبنان المستقبل ، من الانصهار السياسي إلى الانشطار النفسي والجغرافي » ـ لتفضح التبريرات العلمية للتعددية ، فإذا هي مجموعة عصبيات واحكام اعتباطية هادفة ، لا تستند إلى أي منطق أو واقع ، فمن خلال هذه الدراسة يبدو أن كلا من المسيحي والمسلم لا يتصرف أو يفكر أو يعيش أو يشعر إلا من خلال كونه مسيحيا أو مسلما ، هذا يعني أن اللبناني يخضع لحتمية دينية ـ اجتماعية لا يمكنه

أن يتخلص منها مهما كانت ارادته في الحرية راسخة . وتنكر هذه الدراسة انضمام لبناني إلى أي جماعة أو فئة غير طائفية أو دينية ، فكل الجماعات التي يتكون منها المجتمع اللبناني تأتي من ضمن الطوائف ، فاللبناني يدخل الجماعة من خلال طائفته ، والعكس ليس صحيحا . إذا كانت هذه المقولة صحيحة في بعض المجتمعات التقليدية ، ما قبل الرأسمالية ، كالمجتمعات التيوقراطية مثلا ، فلا يعني أنها مطلقة ، رغم امتداد بعض الخصائص القديمة إلى مجتمعنا الحديث . فهذه حالة تحوي نقيضها ولا يلبث المجتمع أن يتغير ويتطور ، فالصراع الدائر حاليا هو بين الطائفية ونقيضها العلمانية التي ترتبط بالتحديث والعقلنة وهي لا بد وأن تتجاوز البنى التقليدية مهما طال الزمن .

اما إذا اردنا أن نعمق بحثنا في المعتقدات اللبنانية عموما فنرى أنها لا تفترق عن بعضها البعض عند مختلف الطوائف وحتى أنها لا تختلف عن معتقدات شعوب البلدان العربية المجاورة : فالخرافات والاساطير والايمان ببعض الغيبيات كصيبة العين والتبصير ، وكشف المستقبل والاحجبة والرقية وغيرها من مظاهر معتقدية تشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافة اللبناني . كل هذه الامور هي نفسها عند معظم الفئات اللبنانية ، فالفوارق بينهم ليست طائفية أو دينية ، بل اجتماعية : فسكان المدن ، مثلا ، لا يذهبون بعيدا ، مثل سكان الارياف ، وراء الايمان بهذه الخرافات ، وذلك ناتج عن نشوء بنى مدينية واقعية تعمل على تفسير الواقع تفسيرا علميا ، بينما سكان الارياف يفسرونها تفسيرا غيبيا لا علاقة له

بالواقع . وحتى هذا الاختلاف ليس جذريا بحيث يشكل سببا للتعددية الثقافية أو للتعددية الاثنية . فالاثنية لها خصائص اعقد بكثير مما يلصق بها . على كل حال هذه امور تحتاج إلى تحقيقات ، كما اسلفنا ، لا يمكن القيام بها حاليا . إلا أن بعض التحقيقات التي اجريت قبل الاحداث لا تعطي فوارق ذات دلالة بين الفئات أو الطوائف . اما وأن نستغل هذا الظرف لنطرح مقولات من نوع « التعددية » و« المجموعات الحضارية » وتقرير مصير « الاثنيات » وغيرها فهذه انتهازية لن يكون لها أي انعكاس على المستوى التاريخي . فطالما أن الثقافة هي تاريخية ، فإن لنا ملء الثقة بأن هذه الدعوة لن تمر لأنها ضد منطق التاريخ ، ففي عصر التكور البشري والتوحد ، لا مكان للجزر المعزولة وللعصبيات المريضة وللفاشية العدمية .

بالطبع ، إن انهيار المقولات الانعزالية والتقسيمية لن يتم دون نضال ودون ارادة ، لأن الناس ، في النهاية ، هم الذين يصنعون تاريخهم . من هنا يجب مواجهة اصحاب هذه المخططات على جميع المستويات ، على المستوى العملي الثوري وعلى المستوى الفكري الايديولوجي ، وبالتالي على المستوى الثقافي .

القسم الثالث

الآفاق المستقبلية للفكر الانعزالي التهافت (*)

لا شك بأن تقويم المرحلة الحالية والمقبلة للفكر الانعزالي هي قضية سابقة لأوانها خاصة على ضوء الطرائقية التاريخية ـ الاجتماعية ، فنحن امام سيل من الاطروحات والايديولوجيات والمواقف السياسية وغير السياسية تتبدل وتتغير تبعا للاحداث اليومية التي ما زالت تهيمن وتضغط على « الفكر » . فهذا الامر يجعل قيمة هذا المبحث نسبية وغير مكتملة ، على أمل أن نتابع مستقبلا تعرجات الافكار الانعزالية لنقف على اتجاهاتها ومضامينها العميقة .

إلا أنه تجدر الاشارة بأن الذي سوف نتناوله في باب « الآفاق المستقبلية » هو الذي تم التحضير له فعلا في الماضي عبر التاريخ الطويل الذي حكم نشوء وتطور الانعزالية منذ بدايات القرن الماضي . هذا ولن نتمكن من الاحاطة بكافة جوانب الفكر الانعزالي المستقبلي في هذا المؤلف ، لذلك سوف نكتفي ببعض المؤشرات والملامح التي ، كما نعتقد ، لها الاثر الاكبر على

(*) بعض هذه الكتابات نشرت في جريدة اللواء اثناء صيف ١٩٧٩ .

استمرارية مثل هذا الفكر رغم تغير الظروف الاجتماعية والتاريخية في لبنان والمنطقة العربية والعالم .

واهم ما عملت له ـ وتعمل ـ الانعزالية هو تبرير ذاتها على اصعدة مختلفة : ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا . هذا التبرير للذات كمحاولة تاريخية بدأ ثقافيا منذ مطلع الاستقلال عام ١٩٤٣ وجرى التحضير له في ظل الانتداب ، لكنه لم يتبلور على الصعيد السياسي إلا في تسوية الاستقلال التي لم تكن مرضية وبقيت الآمال معلقة على امكانية تجاوزها ، هذه الامكانية وجدت فرصة لها مع بداية الاحداث الاخيرة في عام ١٩٧٥ عشية التراجعات العربية امام الهجمة الامبريالية والصهيونية .

إلا أن التمايز الثقافي لم يستطع أن يستمر إلا على ارضية التمايز الديني والطائفي ، على اعتبار أنّ الاقليات الدينية تشكل اقليات اثنية وبالتالي قومية . فاستخدام الدين في عملية التمايز يفضح الادعاءات العلمانية للانعزالية ويطرح مشكلة كون الدين أو الطائفة مرتكزا للقومية . من هنا يتفرع بحثنا حول مفهوم الوحدة القومية لجماعة معينة والترابط الجدلي بين المواقف الفكرية والايديولوجية من جهة والممارسة العملية من جهة اخرى، بالنسبة لهذا الموضوع هذه الامور تفرض في نهاية المطاف التوقف على الحركة الانعزالية وعلاقتها بمنطق التاريخ والحكم عليها وعلى مستقبلها : انه بالحقيقة مستقبل اليأس والتأخر وبالتالي مستقبل التهافت ، فهي لن تصل إلا إلى مستقبل مسدود على الصعيد التاريخي لأنها لا تحقق

ذاتها إلا في نكران ذات الآخرين ، ذات الأمة العربية ، ذات الحركة التحررية العالمية .

هذه الابواب سنعالجها إذاً في هذا القسم مع اعادة التركيز بأنها غير شاملة لعدم شمول واستكمال الايديولوجية الانعزالية ذاتها .

الفصل الأوّل

تبرير الذات في العداء والعدمية للآخرين

لقد عكف « مفكرو » الانعزالية ، منذ مطلع هذا القرن ، أو قل منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى ومع الانتداب ، إلى البدء بتمييز الكيان الانعزالي وفصله عن كل ما يجري في المنطقة من حركة قومية ووعي سياسي هادف للتحرر من الاستعمار . هذا ولم تكن بعد الانعزالية قد ولدت فكرا ومفكرين ، لأن المثقفين الاوائل في القرن الماضي ، امثال اليازجي والبستاني وغيرهم كانوا دعاة تحرر من النير العثماني ودعاة تضامن ووحدة قومية ونهضة عربية . لذا تزعم الحركة الانعزالية في البداية رجال الدين الموارنة خاصة لما كان لهم من كبير الاثر على السواد الاعظم من الناس وخاصة الفلاحين البسطاء ، وهم كانوا تاريخيا القادة الحقيقيين للشعب ووسائل اعلامه الوحيدين : فرجل الدين يلقي المواعظ في المناسبات ويحرض وحتى أنه كان يحمل السلاح ويقود المقاتلين . فهذه الوظائف السياسية والاجتماعية والاعلامية رافقت تقريبا كل رجال الدين في كل مكان من العالم ، في ظروف واحوال تاريخية مختلفة ، اكان ذلك في الاديان السماوية أو في الاديان الوثنية . هذا وقد عمد رجال

الدين هؤلاء إلى العمل على جعل فرنسا هي الدولة المنتدبة في لبنان وسوريا ، وقد كان ذلك ، كما رأينا ، ضد آمال واماني شعوب المنطقة . اما الهدف من استقدام فرنسا فكان ، كما اتضح فيما بعد ، هو رعاية التجزئة في المنطقة وزيادة التمايز بين الاقليات بدل خلق مناخات ملائمة للانصهار المجتمعي ، وبالتالي السياسي .

وبدأ ، تحت الحماية الفرنسية ، برعايتها وفي مدارسها ، اعداد الكوادر والمثقفين الانعزاليين ممن سيطروا على اجهزة السلطة ولا يزالون مسيطرين .

إن تبرير الذات عند الانعزاليين أتى على شكل مؤلفات تعبر عن تطلعات واماني « الشعب المسيحي » كما يدعونه ، لكنه ارتكز بشكل اساسي على العداء للآخرين وليس على بلورة كيان ثقافي وقومي معين ، وذلك لاعتقادهم ، أن تبرير الذات لن يحصل إلا بخلق تناقض مع العرب والمسلمين ، وجرى تعميق هذا التناقض المبرر اجتماعيا ، نتيجة العامل الديني ، حتى اصبح عداء شوفينيا للعرب والمسلمين عموما ، هذا العداء يرتكز على قاعدة من التخويف والترهيب ، عمل اركان الجبهة اللبنانية على تعميمها في اوساط المسيحيين منذ بداية احداث ١٩٧٥ .

واهم ما يعبر عن هذا العداء منشورات الكسليك حيث كانت تقوم ، اثناء الاحداث ، هيئة للبحث والتخطيط ، لتوجيه كل سياسة الانعزالية . فحتى حزيران ١٩٧٧ صدر عن مؤسسة الكسليك هذه ٣٦ كراسا ، منها ٢٤ تحت عنوان « القضية

اللبنانية » ، وثمانية باللغة الفرنسية ، ومذكرتان ودراسة ، ولا يزال الحبل على الجرار ، فكلما ظهرت مسألة بادرت إلى اصدار منشور بشأنها . وقد انشىء لهذا العمل جهاز من بعض المتعلمين المتعصبين ضم معظم طاقم جامعة الكسليك من اساتذة ورهبان بالاضافة إلى فؤاد افرام البستاني وشارل مالك وادوار حنين العاملين على مورنة كل ما هو لبناني « والساعين إلى بناء ايديولوجي و« فلسفي » ، وذلك بانتقاء بعض الافكار الفلسفية الغربية . وقد دعي هذا الجهاز « بمركز البحوث اللبنانية » .

وقد يظن البعض أن هذه الكراسات والدراسات تشكل ابحاثا بالفعل ، مبنية على منطق علمي ، حقوقي واجتماعي ، لكن من يستعرضها يرى فيها عصبية وحقدا لا مثيل لها وتشكل تمسكا بالتأخر والتخلف الفكري والاجتماعي . كما أنها مبنية بمنطقها على افكار مسبقة ومقولات جاهزة ، وعلى من يناقشها أن يقبلها كما هي كمسلمات للفكر لا جدال فيها . هذه المقولات سوف نستعرض بعضها في سياق ردودنا ، وندل على عقم هذا الفكر الذي يريدونه حصيلة « حضارات » بينما هو بالفعل حصيلة انفعالات واحقاد لا تمت إلى الثقافة والحضارة والعلم بأي صلة ، رغم أن بعض هذه الدراسات موجه اصلا للدعاية في الاوساط الاجنبية والاوروبية ـ مثلا الدراسات الفرنسية ـ فكأني بهم لا يعرفون من الفكر الانساني الاوروبي شيئا ، لأنهم يركزون على الدين والطوائف في دعايتهم ، وتنضح كتاباتهم بالاستعلاء والفاشية ، وهي امور يرفضها الغرب ويأباها . بينما تركيزهم على خطر الاسلام لا يكون له أي رد فعل

غربي إذا لم تربط هذه القضية بقضية النفط والطاقة ، وهذا لم يجر
استخدامه . اما مناشدتهم للغرب كي يحافظ على هذه « الشعلة
الانسانية المسيحية » ويحميها من « طغيان الاسلام والهمجية
الشرقية » ، فهي ايضا تمنيات تدل على الجهل بالفكر الغربي
وبتطوره . فقد كانت هذه المناشدات تفعل فعلها في العصور
الغابرة ، عصر الامتيازات الاجنبية ، عصر الاستعمار القديم ،
وحتى عصر الانتداب . اما حاليا فاستجداء عطف الغرب والعالم لا
يمكن أن يتم بهذه الاساليب المتخلفة والبالية .

لذلك سوف نتناول الكراسات التي صدرت باللغة الفرنسية ،
وهي إلى حد ما ، ذات طابع دعائي يفترض أن تكون مبنية على
العقل والمنطق لأنها تتوجه للاجانب الذين لا يعرفون عن القضية إلا
القليل ، ولا يهتمون لها إلاّ بما يتماشى مع افكارهم وقيمهم
ومصالحهم . سوف نرى إلى أي مدى يمكن أن تقترب هذه
الكتابات من الفكر الغربي ، فتعلم اللغة الاجنبية واتقانها لا يعني
أبدا تعلم واتقان الحضارة الاجنبية .

اما الطريقة التي سوف نستخدمها فهي بسيطة وعادية :
سنعرض كل كتيب على حدة ، فنحلل افكاره ومغالطاته ونرد
عليه ، وننتهي إلى تحديد طبيعته وخلفياته ومقاصده ، وإذا امكن
سنحاول ربطه بالممارسات الحية في الماضي والحاضر . وعندما
ننتهي من هذا العمل سنحاول تقويم الاتجاهات العامة لمجمل
الافكار والمواقف حتى نستجلي الخطة المستقبلية للانعزالية .

١ - الكراس الاول : يحمل العنوان التالي : « شهادات حية
عن الأزمة التي يجتازها لبنان » ، ١٩٧٥ . فهو يبدأ بطرح المشكلة
على صعيد ديني وطائفي فيتساءل « ضد من ولماذا يقاتل مسيحيو
لبنان » ؟ ويجيب عن هذا السؤال : « فهم يقاتلون ضد الشيوعية
وحلفائها » ، والدليل على ذلك أن الاسلحة المستخدمة هي من
صنع سوفياتي وأن سوريا والعراق ، اللذين يدعمان اخصام
المسيحيين بالرجال والسلاح والمال ، هما البلدان الوحيدان ، في
الشرق الاوسط ، المؤيدان بالكامل للاتحاد السوفياتي . والدليل
الآخر هو أن القوى الفلسطينية المشاركة في معركة « تهديم لبنان »
هي شيوعية .

هذه الفقرة وحدها تحوي على مغالطات عدة وحتى على
تلفيقات : فالاسلحة السوفياتية كانت في ايدي جميع الاطراف ، اما
العراق وسوريا فالكل يعلم أنهما نظامان بعيدان عن الشيوعية رغم
صداقتهما للاتحاد السوفياتي الذي يقدم العون للعرب في مواجهتهم
للخطر الصهيوني ، إلا أن استخدام مقولة الخطر الشيوعي ، هو ذو
مقصد وهدف واضح ، فالانعزالية تريد أن تبرز للغرب بأن لبنان
هو ضحية مؤامرة شيوعية وخارجية لا يستطيع أن يجابهها إلا
بمساعدة البلدان الرأسمالية الغربية . بالطبع ، هذه الدعاية لم تنطل
على أحد في الغرب حيث كان الاعتقاد سائدا - وهو الصحيح - بأن
المؤامرة هي ضد الفلسطينيين وثورتهم .

اما « العدو » الآخر للمسيحيين فيكمن بالفلسطينيين وخاصة
الماركسيين الذين - على حد زعم الكتيب - جروا الفلسطينيين

الآخرين ضد لبنان . ويستعرض الكتيب الويلات التي جرها وجود الفلسطينيين على لبنان ، بينما لم يذكر اطلاقا الخدمات والمداخيل التي حصل عليها لبنان من جراء القضية الفلسطينية ، حيث دخلت اليه رؤوس الاموال ، وتحول لبنان إلى المرفأ الوحيد على المتوسط الذي تنقل منه البضائع إلى الداخل العربي ، اما الفلسطينيون كشعب فقد اقاموا في مخيمات في ضواحي المدن ، وقد قدمت لهم بعض الاوقاف اماكن لاقامة المخيمات ، ليس كعمل انساني ، وانما تحت طلب بعض الرأسماليين ، وبالفعل كانت اليد العاملة الفلسطينية عاملا مهما في انطلاق الصناعة في ضواحي بيروت القريبة ، كما ساهمت اعمالهم الزراعية في استصلاح وبستنة كل الشاطىء بين صيدا وصور .

ويقاتل المسيحيون ايضا ضد الاسلام والمسلمين أو ضد « قسم من السكان المسلمين اللبنانيين الخاضعين للشيوعيين والفلسطينيين » . . هؤلاء وضعوا كل الاسلام في خدمة الشيوعية ، والدليل على ذلك أن ليبيا دخلت المعركة ضد لبنان إلى جانب هؤلاء ـ ونظام القذافي هو الذي « طرد الايطاليين وحول كنائسهم إلى ابنية اسلامية عامة » (ص ٤) . الواضح من هذه الفقرة أنها موجهة للغرب لتؤلب الشعب الاوروبي ضد المسلمين من جهة ، ولتظهر أن المسلمين متخلفين ومن السهل جرهم وراء الشيوعيين من جهة اخرى . وتحتوي هذه الفقرة على تناقض فاضح وهو اتهام المسلمين بالشيوعين والغريب أن هذه الفقرة ـ وكل الكتيب بالتالي ـ تزور الوقائع بشكل يخدم مقاصد واهداف الانعزالية : فلا ذكر

اطلاقا للاحزاب اليسارية الاخرى ، الاحزاب القومية والحزب الاشتراكي وغيرها ، فالشيوعيون لا يشكلون إلا جزءا بسيطا من الحركة المناهضة للانعزالية ، بينما زعيم التيار الوطني كمال جنبلاط ، رئيس الحزب الاشتراكي الذي ما كان ليقف المواقف السياسية المؤيدة للمسلمين مثلا ، إلا لاعتبار هؤلاء مهضومي الحقوق امام هيمنة الفئة الحاكمة التي كانت تعمل لصالح المسيحيين بشكل عام والموارنة بشكل خاص . من ناحية اخرى ، أن معظم زعماء التيار الشيوعي هم من المسيحيين ، كما ان الاحزاب التقدمية والقومية تضم في صفوفها نسبة محترمة من المسيحيين الرافضين للمنطق الانعزالي . بالطبع ليست الدعاية في الخارج وحدها وراء هذه المحاولات ، بل هناك ايضا ارادة واعية لتحويل كل الصراع إلى شكله الطائفي وحسب ، لأن هذا الشكل يخدم الانقسام الاهلي الحاصل ويعمقه ، ويؤدي في النهاية إلى بناء الدولة الانعزالية المتصهينة .

هذا القتال السلبي للمسيحيين كما يصوره الكتيب ، يقابله قتال ايجابي : فهم يقاتلون من اجل « الديمقراطية وضد الدكتاتورية » من اجل « الحرية وضد الاضطهاد » ، من اجل « الشرعية وضد الفوضى » ، من اجل « التسامح وضد التعصب » ، واخيرا من اجل العيش بكرامة ، وضد محاولة الفلسطينيين جرهم إلى الحرب مع اسرائيل . (ص ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧) .

هذه المقولات ينقضها الواقع ، ولا نحتاج إلى عناء كبير كي

نفضح ما تخفيه ، فالقتال من اجل الديمقراطية والحرية لا معنى له
إلا إذا كان شاملا وانسانيا ، أي أن الذي يريد الحرية والديمقراطية
لنفسه لا ينكرها على الآخرين ، مهما كانت حججه ، فالديمقراطية
والحرية التي نعم بها لبنان نسبيا ، يعود الفضل فيها إلى نضال
الفئات الوطنية والتقدمية مسلمين ومسيحيين ، بينما كان الانعزاليون
دائما ضد مظاهر الديمقراطية ومع قمع الاضرابات والتظاهرات
العمالية والشعبية ، ومع قمع الصحافة الوطنية . والدليل على ذلك
ما جرى بعد الحرب واثناءها من ممارسات فاشية ودكتاتورية ،
وفرض الخوات والاتاوات على المواطنين ، وتهجير وضرب كل من
يخالفهم الرأي من مسلمين ومسيحيين على السواء .

اما الشرعية التي يقاتل من اجلها الكسليكيون فهي شرعية
سيطرتهم لا اكثر ولا اقل ، بينما لم يمكنوا السلطة والرئيس سركيس
وحكومته من ممارسة عملهم على كامل الاراضي اللبنانية . فبعد
الحرب الاهلية لم يسمح لاجهزة الدولة بالعودة إلى المناطق الانعزالية
إلا في ظل رقابة وسيطرة احزاب « الجبهة اللبنانية » . اما التسامح
الذي يريده « مركز البحوث اللبنانية » فهو تسامح المسلمين تجاه
المسيحيين وليس العكس ، فباسم هذا التسامح ، على المسلمين أن
يتخلوا عن حقوقهم السياسية والاجتماعية كي يكونوا متسامحين ،
بينما تهجير المسلمين و«تنظيف» جميع مناطق الانعزالية منهم لا يعتبر
تعصبا ! فالمسيحيون في المناطق الوطنية لم يتعرضوا للمضايقات
والقمع والتهجير الا نادرا خلال الاحداث ، وكردات فعل على
اعمال الانعزاليين ، وكان يجري تطويق محاولات المساس بالمسيحيين

بسرعة ، بينما كان التمثيل والتعذيب بالمسلمين والوطنيين وحتى
بالخصوم المحليين يعد فخرا عند الانعزاليين ، كما يبدو ذلك في
اناشيدهم واحاديثهم . اما العيش بكرامة فلا يعني إلا التخلص من
أي وجود للمسلمين في دولة الغيتو ، لأن هذا الوجود حسب زعم
الانعزاليين سيهدد دائما وجودهم ، وهم يبررون هذا الحق بالانعزال
بالادعاء الذي يعتبر المسيحيين مضطهدين في البلاد العربية
المجاورة ، وهو ادعاء باطل اصلا ، فالمسيحيون
اللبنانيون انفسهم، رغم ما قامت به الانعزالية من قمع واضطهاد
ضد المسلمين، لا يزالون يعملون ويثرون في جميع الاقطار
العربية ، شأنهم شأن المسلمين ، لا بل اكثر منهم في بعض
الاحيان ، اما الذرائع التي تقول بأن المسيحيين تعرضوا للاضطهاد
في المناطق الوطنية ، فهي لا تشكل حجة كافية ، لقد حدثت فعلا
بعض التجاوزات اثناء الحرب ، ولكنها توقفت تماما ، فالانعزاليون
هم الذين قاموا بأعمال يأباها الضمير الانساني ضد المسلمين
والوطنيين في مناطقهم .

وينتهي هذا الكراس الاول بتعداد الاعمال التي اقترفها
« المسلمون والفلسطينيون والشيوعيون » ضد المسيحيين وامكنة
عباداتهم ومدارسهم في بعض المناطق اللبنانية . وقد رافق هذا
التعداد سيل من التعصب والاثارة والوصف المغالي لهمجية
الخصوم ، حتى أنهم يذكرون بعض الحوادث التي اقترفوها هم عن
قصد أو عن خطأ ويلصقونها بالمسلمين والوطنيين، مثل حادث

اطلاق النار على المونسنيور يوحنا مارون واصابته بالشلل ثم موته، هذا الحادث جرى على حاجز عند التباريس حيث مر المونسنيور مارون بسيارته فأمره الحاجز بالتوقف فلم يمتثل فأطلق عليه النار .

بالفعل جرت بعض الحوادث المتفرقة، وغير الانسانية، اثناء الحرب في مناطق الوطنيين ، إلا أنها كانت تلقى الاستنكار الشديد في صفوف الاحزاب والمسؤولين شأن ما حدث بعد الاعتداء على تل عباس وبيت ملات والقاع وغيرها ، بينما لم يرتفع عند الطرف الآخر أي صوت يستنكر اعمالهم في المسلخ والكرنتينا وسبنيه وتل الزعتر وضبيه والكورة وغيرها ، بل كنا دائما نجد التبرير الجاهز لكل عمل . ولا يزال هناك آلاف المفقودين ممن لا يعرف شيء عن مصيرهم حتى اليوم ، ومقبرتهم الجماعية عند التيرو في فرن الشباك تشهد على ذلك .

إلا أن الطابع العام لهذا الكراس هو دعائي موجه للغربيين لاظهار المسيحيين في لبنان بأنهم ضحية المسلمين والفلسطينيين، وهم ضعفاء لا سبيل لاستمرارهم في الحياة الا بمساعدة مسيحيي الغرب . هذه الاثارة الصليبية لم تلق اذانا صاغية عند الاوروبيين الذين تجاوزوا مرحلة العصبية الدينية إلى مفاهيم اكثر انسانية .

٢ ـ **الكراس الثاني** : هو بعنوان « تعليق حول المسألة اللبنانية » . صدر في تشرين الاول ١٩٧٥ ، فهو يحاول أن يطرح القضية اللبنانية على الصعيد السياسي والحقوقي العام ، ولكنه

ينزلق فورا إلى الصعيد الطائفي . فلبنان ، بالنسبة لمفكري الكسليك ، ليس وطنا بالمعنى الحقيقي ، وإنما هو تجمع طوائف أو فدرالية طوائف ، فهذه مسلمة أو فرضية مسبقة ، فالكتيب المذكور يعتبر أن «الميثاق الوطني» عام ١٩٤٣ هو اتفاق للعيش المشترك، وهذا الاتفاق تعرض للنقض عام ١٩٥٨ ، والسبب في ذلك يعود إلى ارادة المسلمين اللبنانيين الاندماج في الدولة الاسلامية الموحدة (الجمهورية العربية المتحدة) . ونتيجة لاحداث ١٩٥٨ خسر لبنان ارادته وحريته على الصعيد الخارجي واصبح تابعا للجمهورية العربية المتحدة . اما احداث ١٩٧٥ فلا يرى فيها الكتيب إلا محاولة من المسلمين للسيطرة على لبنان وجعله بلدا اسلاميا ، وذلك بمساعدة المقاومة الفلسطينية .

هذه المقولات لا تحتاج بالطبع إلى رد ، فهي ايضا ذات طابع دعائي فيها الكثير من التزوير للاحداث ومن التشويه للتاريخ ، ونحن هنا لا نريد أن نؤرخ لحدث لم تكتمل فصوله بعد ، وإنما لا يمكن السكوت عن هذا التلفيق الفاضح : فمن الذي فجر احداث ١٩٧٥ وخطط لها ، ومن الذي حاول قطف ثمارها؟ ثم لماذا التعامي عن الاسباب الاخرى ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاحداث ، والتوقف فقط على السبب الديني أو الطائفي ؟ من يستطيع أن يصدق هذه الادعاءات ، بأن الصراع الديني ، حتى ولو كان الابرز تعبويا ، هو الاساس في الصراعات الاجتماعية ؟ فعلى الصعيد العلمي والاجتماعي تعتبر هذه المقولات ترهات واقاويل

لأنها تفسر الكل بالجزء وتعتبر أن العامل الديني والطائفي هو العامل المهيمن على جميع العوامل الاخرى . من ناحية ثانية يفسر الكتيب مقاصد كل من المسيحيين والمسلمين بالاستناد إلى بعض المؤشرات البسيطة ولا يطرح المشكلة بشموليتها ، فهذا العمل هو ضد الامانة العلمية التاريخية ، فلا يمكن لأي كان أن يتحدث باسم جماعة إلا إذا اجرى تحقيقا مسبقا لمعرفة كوامن افكارها ومشاعرها . فالكراس ينصب نفسه ناطقا باسم المسيحيين ، فيقول بأنهم يجمعون تقريبا على الاعتقاد بأن لبنان ١٩٤٣ ، أي لبنان الميثاق الوطني ، ليس قابلا للحياة ، فالمسيحيون يريدون العيش لوحدهم في وطن خاص بهم ، يحكمونه كما يحلو لهم ، وهم لذلك يقبلون العيش في منطقة صغيرة . ويتهكم الكراس على بعض السذج من المسيحيين الذين لا يزالون ينادون بوحدة لبنان ، ويعتبر أنهم لا يمثلون اطلاقا ارادة المسيحيين ، فالتقسيم آت لا محالة ، وقد يكون ذلك في القريب العاجل . بالطبع ليس لنا أن نرد فكريا على هذه الامور ، بل على جمهور المسيحيين انفسهم ، عندما تحين الظروف ، أن يكذبوا هذه المقولات بممارساتهم الواقعية : ففي عصر التكور البشري تنزع الأمم المستقلة ذات الثقافات المختلفة إلى الوحدة ، كما يجري حاليا في اوروبا ، افيعقل أن ننزع نحن نحو التجزئة ؟ إلا إذا كنا نتشبث بأهداب التخلف وننكر التطور والتقدم .

فالكراس يتهم المسلمين بأنهم دعاة وحدة مع البلدان العربية الاخرى بسبب الدين ، وهم مرتبطون بالدول الاسلامية والعربية

اكثر من ارتباطهم بلبنان . صحيح أن جمهور المسلمين يتطلع وينشد الوحدة العربية ، وقد يكون صحيحا ايضا أن للدين أثره الفعال على هذا التطلع ، ولكن ليس صحيحا أبدا أن الدين هو العامل الوحيد للشعور القومي الذي ولد من جراء الصراع مع الاستعمار ومع السيطرة الاجنبية على الأمة العربية . بل اكثر من ذلك ، ان الشعور القومي قد ولد الاحزاب القومية وادوات النضال القومي التي لم تكن مقتصرة على المسلمين ، بل كان للمسيحيين دورهم واثرهم الفعال في انشاء وقيادة الاحزاب القومية . وحتى في الصراع الدائر في لبنان حاليا ، من يستطيع أن ينكر دور وفعالية قسم كبير من المسيحيين في مواجهة المد الانعزالي ؟ فالاحزاب القومية والتقدمية مليئة بالمناضلين والقادة المسيحيين الذين يكذبون في كل لحظة آراء وادعاءات « الباحثين » الكسليكيين . حتى المقاومة الفلسطينية التي تسميها « ابحاث » الكسليك بأنها جزء من الجهاد الاسلامي ، مليئة بالمناضلين المسيحيين الفلسطينيين واللبنانيين . اما التجني الاكبر الذي يحويه الكراس ، فهو اتهام العرب عموما بأنهم وراء الاحداث في لبنان لاهداف محض دينية اسلامية : فالدول البترولية اشترت الصحافة ضد المسيحيين ، والدول التقدمية ساعدت المسلمين بالسلاح والرجال والمال . . . هذه اقوال لا تستند إلى أي واقع ، بل ربما كان العكس هو الصحيح . امن المعقول أن يتهم المسلمون في لبنان بالشيوعية وينالون التأييد من الدول الاسلامية المؤمنة ؟ فالحقيقة أن النضال الوطني ضد الانعزالية اتخذ طابعا قوميا واجتماعيا . فالحركة الانعزالية ليست انتفاضة آنية ، بل

هي حركة تاريخية يحضر لها منذ أمد بعيد ، فعندما شعرت بأن الفرصة قد سنحت ، وهي فرصة انقسام العرب ، بدأت عدوانها ، وما كتابات الكسليك ذاتها إلا حلقة في هذا العدوان ولكن على صعيد آخر .

ويخلص الكراس في قسمه الاول ، إلى اتهام كل الناس : اسرائيل والعرب والأمم المتحدة ، اما لأنهم وراء احداث لبنان ، واما لأنهم تجاهلوها ، وينتهي إلى الطلب من المجتمع الدولي كي يضع يده على القضية اللبنانية ويحقق رغبات المسيحيين بتقرير مصيرهم في مناطقهم ، وبالتالي تحقيق وطن لهم لا علاقة له بالمسلمين الذين يودون الاتحاد مع الدول العربية الاسلامية ، فالكراس يحاول أن يبين بأن التقسيم هو مطلب اسلامي ، وأن المسيحيين يريدونه على مضض لاستحالة العيش مع المسلمين ، إلا أنه يقع في النهاية عندما يرسم ما يشبه الخطة لهذا التقسيم فيقول : من الممكن الحوار حول رسم الحدود بشكل سلمي ، ومن ثم يعمد إلى تبادل السكان والاملاك . فالرد على ذلك بسيط وهو ، إذا كان بعض المسيحيين يريدون الانقسام وتشكيل دولة لهم منفصلة عن القسم المتبقي من لبنان ، فإن غالبية المسيحيين لا يريدون ذلك بدليل أنه رغم اساليب الترغيب والترهيب التي استعملتها الانعزالية لجذب المسيحيين إلى مناطق سيطرتها ، فإنها باءت بالفشل وبقي اكثر من ثلث المسيحيين يعيشون في المناطق الوطنية ، وقد هجر قسم كبير من المسيحيين إلى المناطق الوطنية هربا من التعسف والجور

والتفرقة ، خاصة من الاقليات المسيحية غير المارونية مثل الأرمن والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك وغيرهم(*).

اما القسم الثاني من الكراس فينبري للرد على مطالب بعض الهيئات الاسلامية ، معتبرا اياها ناطقة باسم كل المسلمين ، وبالتالي باسم كل القطاع الوطني . بالطبع ليس لنا اعتراض على أن تكون هذه الهيئات جزءا مهما من التيار الوطني العريض ، وإنما أن تنبري مؤسسة البحوث الكسليكية لاعتبارها الفريق الآخر ، فهذا له دلالة . فهم يأبون الحوار إلا مع الفئات الطائفية . أن يكون للمسلمين مطالب ، فهذا لا ضير فيه ، وليس بمستغرب ، فمطالبهم تشكل ولا شك جزءا من المطالب الوطنية ، اما مطالب الفئات الوطنية عموما فتتعدى مطالب المسلمين . إن مسألة تعريب لبنان ، والغاء الطائفية وصولا إلى العلمانية ، هي مطالب كل الوطنيين . فليس في منشورات الكسليك اي اشارة لبرنامج الحركة الوطنية . فالانعزالية تريد أن توهم الغرب بأن الصراع هو بالدرجة الأولى طائفي ، بين مسيحيين ومسلمين ، وكل ما عدا ذلك يدخل ضمن عملية الاستقطاب هذه ، ومن جهة اخرى تتهم المسلمين بأنهم ادوات في أيدي الشيوعية . فكيف نستطيع أن نفهم هذا التناقض ؟ طبعا كل ما يخدم منطق الانعزاليين مبرر ، حتى ولو لم

(*) اما بعد الانسحاب الاسرائيلي ١٩٨٥ ، استطاعت الانعزالية ان تهجِّر القسم الاكبر من المسيحيين إلى الغيتو لتسيطر على قرارهم .

يكن يستند إلى اساس . واغرب ما في الأمر أن الكتيب عندما يرد على مطلب تجنيس المكتومين وعرب وادي خالد ، واجراء الاحصاء العام للسكان ، يجزع من عدم التوازن العددي بين المسلمين والمسيحيين ، ويعتبر أن زيادة عدد المسلمين ناتجة عن تعدد الزوجات ، وهي نقطة حساسة تثير الاوروبيين وتؤلبهم ضد الفئات التي تمارس تعدد الزوجات فهذه هي المرة الاولى التي تستعمل فيها الانعزالية مثل هذه الذريعة وهي تعلم حق العلم أن تعدد الزوجات اصبح نادرا .

ومجمل القول أن هذه الاطروحات ذات طابع دعائي صرف لا يستند إلى الواقع ، وليس من الصعب استجلاء طبيعة وخلفيات ومقاصد هذه الآراء ، انها تبغي اظهار المسيحيين بأنهم يشكلون فئة اجتماعية مختلفة عن المسلمين ، لذلك يحق لهم أن ينشئوا دولة خاصة بهم . هنا بيت القصيد : اما أن ينفصل لبنان تماما عن الأمة العربية وينعزل بمجمله ، واما أن ينفصل المسيحيون عن لبنان ، وبالتالي عن العرب .

٣ ـ **الكراس الثالث** : وهو يحمل العنوان التالي : « اضواء صريحة على المسألة اللبنانية » ، ويكرر كسابقيه بعض الادعاءات ضد المسلمين والفلسطينيين والعرب . اما من الناحية المنهجية ، فكل الكراسات تقريبا لها طابع واحد : تضخم الحدث ، تنتقي من التاريخ النواحي ذات الاوجه الطائفية والتقسيمية ، وتؤكد أن عناصر الانقسام هي التي تتغلب على عناصر الوحدة ، وتخلص في

النهاية إلى استحالة التعايش لتبشر بالانفصال .

يبدأ هذا الكراس ، ككل بحث علمي رصين ، بتحديد الكلمات ، فيقول « بأن عبارات الديمقراطية والحرية والمساواة والعلمانية . . . ليس لها في لبنان ، والشرق عموما ، المعنى نفسه الذي لها في الغرب » (ص ١) ، كذلك فإن التجمعات التي تدعو نفسها احزابا اشتراكية وشيوعية وتقدمية وديمقراطية ووطنية ودستورية الخ . . ، ليست اكثر من جماعات ذات صفة محلية ، اقطاعية ، عشائرية أو طائفية . قد نتفق مع هذه المقولة لو أن الهدف كان اجراء بحث اجتماعي عن التنظيمات الاجتماعية في بلادنا ، وهو بحث ضروري وشيق يجب أن يستند إلى تحليل البنية الاجتماعية اللبنانية فيعمد إلى اكتشاف عوامل التماسك والتفكك فيها الخ . . ولكن عندما نقرأ الفقرات التي تلي نعلم المقصد من وراء هذا المدخل ، فبعد هذه المقدمة الصغيرة التي لم تتجاوز الاسطر ، ينتقل الكتيب إلى الاسلام ، فينتقي بعض الفقرات المنعزلة ليعطي حكمه بشأنها ، ويعتبر أن الأمة العربية هي مرادفة للأمة الاسلامية . هذه السذاجة في تحليل دين معين استقطب الملايين من الناس وفرض نفسه على بلدان واسعة ، وخاض صراعا مع قوى ومعتقدات مختلفة دام اكثر من عشرة قرون ، تخفي حكما مسبقا ضد هذا الدين . فالدين ، أي دين ، هو حسب مفهومنا ، ظاهرة اجتماعية شاملة ومعقدة ، لا تفهم فقط من خلال علاقة الدين بالسلطة السياسية ، بل من خلال علاقتها بكافة ظواهر الحياة الاجتماعية الاخرى ، كالمعتقدات على انواعها ، والمعرفة بجميع

اوجهها واشكالها ، والاقتصاد والتنظيم الاجتماعي ، الخ . .
فالدين لا يمكن أن يكون منقطعا عن كل هذه الامور ، وإلا اصبح بدعة تحملها جماعة صغيرة لا علاقة لها بالمجتمع أو بالانسانية عموما . أما كون الاسلام دينا ودولة ، كما يقول الكراس ، فهذا لا شك فيه ، ولكن الكراس لا يشرح لماذا ، فهو يعود لاسباب محض اجتماعية . فعندما ظهر الدين الاسلامي في القرن السابع، كانت المنطقة ممزقة في صراعات عشائرية واقليمية ، لا تعرف التنظيم الاجتماعي والسياسي الحديث ، فكان على الدين الاسلامي أن يقدم نموذجا لهذا التنظيم ، وحلا للمشاكل التي تتخبط فيها المنطقة ، والا اعتبر ناقصا . إلا أن هذا لا يعني أن الحلول نفسها يمكن أن تطبق في جميع المجتمعات، وفي هذا الشأن نجد تباينا واختلافا بين المجتهدين الذين كانوا ينظرون إلى تطبيق الشريعة من خلال فهمهم لاوضاع مجتمعاتهم الخاصة . على كل حال ، من الناحية التاريخية ، لم يقم حكم اسلامي شامل لكل الاقطار الاسلامية إلا فترة قصيرة ، عادت بعدها الاوضاع الخاصة للبلدان والشعوب إلى البروز مشكلة عوامل اساسية في تكوين حكومات خاصة ، ذات اساس اسلامي ، صحيح ، ولكن يغلب عليها الطابع الاقليمي ، هذه التجزئة في العالم الاسلامي كانت ايضا وليدة اسباب داخلية ذات علاقة باوضاع المجتمعات ، واسباب خارجية متعلقة بالموجات العسكرية المتعاقبة . وآخرها الاحتلال الاستعماري لمعظم البلدان الاسلامية . بعد هذه المحن التي مرت على العالم الاسلامي عامة ، والعالم العربي خاصة ، من الطبيعي أن

تقوم بعض الفئات فتدعو إلى الوحدة الاسلامية واعادة حكم الاسلام في مواجهة الغرب والثقافة الغربية التي ارتهنت هذه المنطقة ولا تزال ترتهنها . هذا طبعا لا يبرر التعصب والتزمت ، ولكن يجب فهم الحركات التاريخية على ضوء التحليل الاجتماعي ، وما ينطبق على البلدان الاسلامية يمكن أن ينطبق على بلدان اعتنقت اديان أخرى : فالمسيحية التي قامت اساسا على فصل السلطات الدينية عن السلطات السياسية (اعط ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله) لم تكن كذلك في جميع الأزمنة وفي البلدان كافة . لقد بقيت الكنيسة تتدخل في السياسة حتى العصر الحديث ، فأيدت الاقطاع ضد حركات التحرر البرجوازية ، وكانت سلطة الملوك والحكام لا تكتمل إلا بمباركة سلطة الكنيسة ورجال الدين . ولا نزال حتى اليوم نجد في بعض بلدان اوروبا الغربية احزابا ونقابات ومنظمات سياسية ذات صفة دينية مسيحية . هذا الاستطراد المقتضب والسريع يبين تبسيطية اطروحات جماعة الكسليك التي تنصب نفسها ناطقة سياسية باسم المسيحيين عندما تخترع لهم مطالب معينة : أليست هذه المطالب الداعية إلى تكوين دولة خاصة بالمسيحيين مناقصة اصلا لطبيعة الدين المسيحي من جهة ، ولمفهوم الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية الذي يُتهم المسلمين بعدم احترامه من جهة اخرى ؟

اما الاديان عموما فلا دخل لها بحد ذاتها بهذه المواقف السياسية أو تلك ، فالناس هم الذين يقوِّلون الاديان ما يريدون ، ويفتشون فيها عن تبرير لمصالحهم ومخططاتهم السياسية وغير السياسية . فالصراعات هي قبل كل شيء اجتماعية ، تتخذ تارة

وجها دينيا أو طائفيا ، وتارة وجها سياسيا ، وتارة وجها اقتصاديا . . . وقد تختلط هذه الاوجه عند الصراعات الكبرى ، فالساذج هنا هو الذي يغلِّب أحد هذه الصراعات على الاخر ، وهذا ما يفعله اصحابنا الكسليكيون .

اما النقطة الثانية المهمة في هذا الكراس فهي اعتبار القومية مبنية على العرق ، وهي بدعة جديدة لا نجدها عند دعاة القومية اللبنانية قبل حرب ١٩٧٥ . لقد كانوا يخشون وصمهم بالعنصريين ، اما اليوم فقد سقطت الاقنعة ، واصبحت العرقية هي الاسطورة الوحيدة لتفسير الصراع الاجتماعي . بالنسبة لجماعة الكسليك، العرب ليسوا عربا بالفعل لأنهم اعراق مختلفة، فالجامع الوحيد بينهم هو الدين الاسلامي ، تضاف اليه « لهجة » من اللهجات العربية ، والمسلمون اللبنانيون ليست لهم اصول عربية فقد تكونوا من موجات « من الاكراد والسلجوقيين والتركمانيين والاتراك والالبانيين والبربر والفرس » (ص ١٧) . اما الموارنة فهم من « العرق الآرامي . . . الذين استطاعوا ، عند اقامتهم في لبنان ، استيعاب احفاد الكنعانيين » (ص ١٩) . هذه المقولات ، كما نلاحظ ، تعبر تعبيرا صريحا عن فاشية وعنصرية القائلين بها ، فضلا عن أنها تحوي تناقضا فاضحا : فالموارنة استطاعوا استيعاب الكنعانيين، أما العرب فلم يستطيعوا لا استيعاب الاقليات الاخرى، ولا استيعاب الموارنة والمسيحيين ، لماذا ؟ طبعا ليس هناك اي تفسير ، فعلى القارىء أن يقبل هذه الآراء دون تساؤ ل لأن علم وعبقرية علماء الكسليك لا يجوز ولا يمكن أن يناقش . اما الحقيقة

الاجتماعية اللبنانية ، كما يبين لنا التاريخ ، فلا تفترق كثيرا عن التشكيلات الاجتماعية في البلدان المتخلفة . صحيح أن المجتمع اللبناني قد تكون من اقليات متعددة ، إذ كان لبنان يشكل ملجأ للهاربين من وجه الاضطهاد ، وحتى كان ملجأ لبعض قطاع الطرق . إلا أن هذه الاقليات قد دمجت فيما بينها مولدة مجتمعا جديدا يحوي على تناقضات شأن كل المجتمعات ، فالتناقض هو اساس الحركة وسبب كل تطور وتقدم . ولكن رغم الوحدة في المجتمع بقيت عناصر التفسخ قائمة نتيجة للتدخلات الاجنبية الاستعمارية ، وحماية كل قوة استعمارية لاقلية معينة ، وكان كلما اقترب المجتمع اللبناني من الوحدة والتلاحم ، تعمد القوى الاجنبية أو عملاؤ ها المحليون إلى فركشتها انطلاقا من الصراع الابرز ، أي الصراع الطائفي . اما عروبة لبنان ، أي انتماؤه وانخراطه في الأمة العربية ، فليست ولا يمكن أن تكون قضية عرقية ، وليست بالتالي قضية منتهية ، شأنه في ذلك شأن أي قطر عربي آخر ، أو أي مجتمع عربي آخر ، فالانتماء القومي هو عملية صراع اجتماعي طويل تحاول فيه القوى الموحدة والمتقدمة التغلب على القوى المفسخة والمتخلفة ، والطائفية في لبنان هي من بين هذه القوى الاخيرة . فالاحداث التي انفجرت في لبنان عام ١٩٧٥ ، ولا تزال مستمرة نفهمها نحن على أنها عملية صراع بين هذين النوعين من القوى ، القوى التي تبغي دمج لبنان بالامة العربية للاضطلاع بدوره التقدمي فيها ، والقوى الانعزالية المرتبطة بالاجنبي وباسرائيل التي تعادي الوحدة العربية لأن مصالحها الاقتصادية والسياسية لن تتحقق

وتستمر إلا إذا استمرت التجزئة العربية .

اما ادعاء الكراس بأن العرب عموما يهدفون إلى ابتلاع لبنان من اجل تحويله إلى بلد اسلامي . فلا اساس له من الصحة ، فمنذ أن بدأ العرب يعون ضرورة طرد الاستعمار ، وضرورة وحدتهم ، بعد الحرب العالمية الاولى ، لم ينفكوا عن مداراة لبنان رغم نظامه الانعزالي ، حتى في الأزمة الحالية لم يقف العرب تماما إلى جانب المسلمين والوطنيين في مواجهتهم المشروعة للانعزالية ، بل على العكس فقد وقوها الصدمة التي كانت ستتلقاها لا محالة ، وعملوا على اعادة التوازن بين الفرقاء اللبنانيين ، معتقدين أن هذا العمل يمنع احباط الفئات المسيحية ، بينما معالجة الفاشية الانعزالية والهلوسة التي خلقتها لن تتحقق إلا بالصدمة .

ويعرج الكراس على تاريخ لبنان ، فيعتبر أن هذا التاريخ كان دوما صراعا مع المسلمين : صراع القوى الحية ، المتقدمة والمتحضرة ، ضد القوى الغاشمة والمتخلفة . هذا التاريخ ليس تاريخا بالفعل ، بل هو انتقاء ابتر ، على اساس الافكار الانعزالية والطائفية المسبقة . كما يدمج الكراس بين العرب والحكم العثماني الذي عانى منه المسيحيون والمسلمون على السواء ، وقامت الثورة العربية للمساهمة بطرد العثمانيين . إننا لن نتوقف كثيرا على هذا التاريخ الذي تناولناه في القسم الاول من بحثنا ، ولكن ما يهمنا هو التوقف على المراحل الاخيرة التي لها علاقة بالتكون الاجتماعي . فالانعزاليون يتهمون كل رجال السياسة الذين تعاقبوا على الحكم منذ الاستقلال بالخيانة ، لأنهم رضخوا للضغوطات الاسلامية من

جهة ، وافسحوا المجال امام فساد الدولة والموظفين ، من جهة اخرى ، كل ذلك لأنه كان يجري باسْم التوازن الاسلامي - المسيحي . صحيح أن التركيب الاجتماعي ادى إلى نشوء عقلية خاصة عند اللبناني الذي اضحى مطبوعا بحب الاثراء السريع ، فهو يستخدم شتى الوسائل لتحقيق هذه الغاية ، فعمت الانتهازية والرشوة والوساطة صفوف المجتمع ، وسيطرت القيم التجارية على الاخلاق . ولكن من المسؤول عن هذا الوضع الذي وصلنا اليه ؟ تقع مسؤولية كبرى على النظام الطائفي ، وانما المسؤولية الاساسية تقع على الانعزاليين انفسهم لأنهم كانوا يقفون بوجه جميع اشكال التطوير الاجتماعي والاقتصادي ويأبون تطوير وتعزيز الانتاج الوطني ، حتى يتمكنوا من استغلال الوكالات التجارية التي حصلوا عليها منذ بداية القرن تقريبا . بالطبع يقر الكراس بالاسباب الاجتماعية للأزمة ، ولكن يعتبرها اسبابا ثانوية ، بينما هي في الحقيقة جزء مهم من المشكلة ، واساس التمايز الطائفي وغير الطائفي .

وكغيره من الكراسات ، يخلص هذا الكتيب إلى بيت القصيد ، وهو تدويل « المسألة اللبنانية » والعودة إلى صيغة لبنان القديم ، لبنان المتصرفية . حيث يصبح لبنان مستقلا ومحايدا بضمان القوى الكبرى والأمم المتحدة ؛ التقسيم طبعا ، ثم التقسيم ، هذا هو هدف الانعزالية النهائي .

٤ - الكراس الرابع : عنوانه « الأزمة اللبنانية في ابعادها الرئيسة » ، ويردد المعزوفة نفسها حول الصراع الاسلامي -

المسيحي المزعوم في لبنان ، الذي اصبح صراعا فلسطينيا - مسيحيا نتيجة دخول الفلسطينيين إلى جانب المسلمين لاخلال التوازن القائم . وبعد ذلك يتوقف الكراس على ثلاثة مطالب للمسلمين :

المشاركة ، فيعتبر أنها حاصلة لأن توقيع رئيس الحكومة على المراسيم ضروري لاصدارها .

ثم الغاء الطائفية السياسية في التمثيل النيابي ، وهي تهدف إلى سيطرة المسلمين على الحكم ومجلس النواب نتيجة سيطرتهم العددية .

والغاء الطائفية في الوظائف ، يعتبرها الكراس تخفي ارادة المسلمين اغراق الجيش وقوى الأمن بالعناصر الاسلامية بغية الاخلال بالتوازن في هاتين المؤسستين .

هل من تبسيطية اكثر من هذا ؟ إذا كان المسلمون هم الذين حملوا هذه المطالب ، فلا يعني أنها محض اسلامية ، فهي مطالب ديمقراطية بالفعل لأنها تساهم في تطوير النظام السياسي العفن .

فالمشاركة لا تهدف فقط إلى اشراك بعض زعماء المسلمين في ممارسة السلطة ، أو في تقاسمها مع بعض الزعماء المسيحيين ، ومن ثم تقاسم المغانم كما كان يحصل منذ مطلع الاستقلال حيث تحول هذا البلد إلى مزرعة حقيقية للتجار والمتمولين . فالمشاركة تعني تعزيز الرقابة الشعبية على الحكم ، من خلال تعزيز مفهوم ودور التمثيل النيابي ، واشراك المجلس النيابي باختيار رئيس الحكومة ، وخلق هيئات ومجالس للرقابة الشعبية يكون لها الدور في اعداد

كوادر واطارات البلاد السياسية ، مثال ذلك المجالس على مستوى الاقضية والمحافظات التي تضطلع ، إلى جانب دورها في الرقابة ، بمهمة انماء المناطق بدل أن تبقى اقطاعا لبعض المتنفذين والزعماء والمتمولين ، كما هو الحال في نظامنا السياسي القائم . هذه هي المشاركة كما يفهمها التيار الوطني ، وليست تخصيص هذه الوزارة أو تلك ، هذا المركز أو ذاك ، لهذه الطائفة أو تلك !

اما الغاء الطائفية السياسية فيشكل خطوة متقدمة على طريق تعزيز الديمقراطية وتحسين التمثيل الشعبي ، ففي النظام الطائفي ينعدم الولاء الوطني ، ويصبح الولاء للطائفة اهم بكثير من الولاء للوطن ، فالانعزالية لا تريد إلا الولاء الطائفي ، لذلك تعارض الغاء الطائفية بحجة طغيان المسلمين العددي ، والمطالبة بالغاء الطائفية ليست ثورة على النظام السياسي ، فالميثاق الوطني الذي يتذرع به الانعزاليون ، وعد بتجاوز الطائفية ، كما أن الدستور اعتبرها تدبيرا مؤقتا .

وطائفية الوظيفة هي ايضا احدى اهم اسباب فساد النظام الاداري الذي يشتمه الكسليكيون ، فلماذا إذاً يعارضون الغاءها ؟ فعندما تشطب الطائفية عن الهوية ، وتلغى الطائفية السياسية والوظيفية ، هل يعود بالامكان أن نفرق بين مواطن ومواطن ؟ فإذا كان الاسم والمنطقة تفرق ، فإن المعايير العلمية والثقافية والكفاءة سوف توحد . والتوازن الطائفي في الجيش ماذا يعني ؟ هل يود الانعزاليون منع المسلمين من الدفاع عن بلدهم؟ أليس النظام الطائفي

والتوازن المزعوم هو الذي خرب الجيش ؟ لقد كانت المطالب الوطنية تؤكد دوما على بناء جيش وطني لا طائفي يساهم فيه جميع المواطنين عن طريق الخدمة الالزامية ، بينما الانعزالية كانت ترفض هذا المطلب وتصر على بناء جيش قمعي يكون اداة في يدها لحماية النظام السياسي ومنعه من التطور .

٥ ـ **الكراسان الخامس والسادس** : لا يأتي الكراس الخامس (مذكرة تفسيرية حول الوضع في لبنان ـ ١٩٧٦) بجديد ، بل يكرر معظم ما جاء في الكراسات السابقة حول الفوارق بين المسيحيين والمسلمين ، وارادة المسلمين الاندماج في الامة الاسلامية ، وحول عدم التوازن الذي احدثه الوجود الفلسطيني . إلا أنه يتهم السوريين والفلسطينيين باشعال الشرارة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ وما لبثت هذه الشرارة أن عمت كل البلاد ، وينتهي إلى دعوة اوروبا وفرنسا ، بشكل خاص ، لانقاذ لبنان .

اما الكراس السادس (لبنان ٧٥ ـ ٧٦ ، ماذا عملنا وماذا علينا أن نعمل ؟) فيعتبر بمثابة فحص ضمير أو نقد ذاتي : « منذ الانتداب الفرنسي عاش مسيحيو لبنان فترة غير صحية من استراحة المحارب . فنعموا بالرفاهية والملذات والغنى والمراكز العالية التي احتلوها » (ص ٢) . هذا الوضع جعلهم يهملون اصلاح شأن البلاد ومفاسد النظام . « وراء هذه التعاسة هناك نقص في القيم الاخلاقية ، ونقص في الاصالة المسيحية » (ص ٤) . فالضمانات التي حصل عليها المسيحيون تحولت لتصبح امتيازات .

هذه المحاكمة الاخلاقية لا نستطيع إلا أن ننوه بقيمتها ، ولكن حبذا لو اخذ بها منذ ما قبل الاحداث ، أو أنها طبقت في الواقع ! فهي نبراس في كومة الاحقاد والظلمات التي اطلقتها الانعزالية : إنها نوع من نور ، ولكن « تحت مكيال » . ولكن ، رغم كل شيء ، تبقي الامل في اعادة وحدة لبنان قائما . ولنعطي هذا الكراس حقه سنتابع بعض افكاره :

المسؤولية الاولى والكبرى تقع على الكنيسة ، لأنها تحمل رسالة المحبة وتملك الوسائل لفعل الخير ، ولأن الذين حكموا لبنان من المسيحيين وحتى بعض المسلمين تربوا في مدارسها ، ولأن سلطة الدولة لم تضايقها . فالكنيسة تعاني من الكسل والفريسية فتهمل ادارة املاكها ، كما تهمل ادارة الناس والرعية ، فلم تُعِدّ التلاميذ ليكونوا مسيحيين حقيقيين ولم تنصف المعلمين الذين اضربوا . على امراء الكنيسة التخلي عن عقلية ومظاهر السادة الاقطاعيين ويصبحوا خداما للرعية .

ويعترف الكراس بأن الأزمة هي سياسية ـ اجتماعية في اساسها ، ولكنها انزلقت إلى حرب دينية ، فلو أن المسيحي عاش مسيحيته كما هي ، والمسلم عاش اسلامه كما هو ، لكنا ، في جو هذا التسامح ، توصلنا إلى انشاء وطن . ثم يشجب هذا الكتيب العنف ، ويلاحظ أن العنف يمكن أن يمارس ببطء عن طريق الظلم الاجتماعي . ويعترف بأن المسيحيين مارسوا العنف بشكل لا يقبله

الضمير الانساني ولا المسيحية الحقة ، فيذكر مجزرتي عين الرمانة والسبت الاسود .

وينتهي الكراس إلى اقتراح وحدة شخصانية بين اللبنانيين دون أيّ هوية دينية أو فلسفية ، ويدعو اليسار إلى التخلص من الوصمة الطائفية لكي يستقطب الجميع في اطار المطالب الاجتماعية المحقة .

هذه الموضوعية النسبية التي نجدها في هذا الكتيب تغيب تماما عن جميع منشورات الكسليك والجبهة اللبنانية، مما يجعلنا نعتقد أن آراءه لا تمثل إلا حفنة ضئيلة ، أو ربما كان ذلك رأيا شخصيا لأحد الباحثين .

ولكن لا نكاد نترك هذا الكراس ونتصفح السابع والثامن حتى نعود إلى الافتراء والتجني . الكراس السابع يصف اعمال القتل والتعذيب والتهجير التي تعرض لها المسيحيون في المناطق الاسلامية والوطنية . اما ما تعرض له المسلمون والفلسطينيون والوطنيون في مناطق الغيتو الانعزالي فيعتبره جزءا من خطة عسكرية استراتيجية مبررة ، فهو ، فيما خص العنف الذي تعرض له بعض المسيحيين ، لا يترك أيّ حادثة إلا ويذكرها ، حتى ولو كان ذلك ضربة كف ، اما الاعمال الشنيعة والتمثيل التي قام بها الانعزاليون في السبت الاسود حيث هلك اكثر من ٣٠٠ مسلم ، وعين الرمانة وسبنيه والمسلخ وتل الزعتر وغيرها ، فلا تعد إلا من قبيل العمل الاستراتيجي . هذا هو منطق الانعزاليين الابتر ، وتبريراتهم التي لا

تستند إلا إلى ذاتية مريضة .

بالطبع ان الهدف واضح وراء كل هذه الآراء : فهي تريد أن تبين أن العيش مستحيل بين المسيحيين والمسلمين لتخلص إلى ضرورة انشاء وطن خاص بالمسيحيين ، وبالتالي بالانعزاليين الذين سيستأثرون بحكمه ويمارسون على شعبه جميع اشكال القمع والارهاب ، كما يحصل يوميا في الغيتو المذكور ، حيث بدأت ترتفع الاصوات لتستنكر هذه الاعمال واولها صوت البطريرك خريش الذي ادان « الأمن الذاتي » المزعوم . وقامت في الاوساط الانعزالية صراعات دموية على السلطة ، وعلى تقاسم الخوات وغيرها ، ونذكر هنا الاصطدام بين الكتائب والاحرار ، ولا ننسى الهجمة البربرية التي شنها الكتائبيون ضد الرئيس فرنجية ، فاغتالوا نجله وحوالى ثلاثين معه ، ذلك لأنه رفض التعاون مع اسرائيل وتفجير منطقته ضد السوريين .

الفصل الثاني

التعددية والتنظير لمسألة الأقليات الدينية آخر سهم في جعبة الانعزالية

منذ خلوة سيد ألبير في كانون الثاني ١٩٧٧ ، واوساط الجبهة اللبنانية الاعلامية ، واجهزتها الفكرية ، تجهد لشرح وتبرير وفلسفة مقولة التعددية ، وكان البيان الصادر عن هذه الخلوة قد اقر « اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الاصيلة اساسا في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد ، تعزيزا للولاء المطلق له ، ومنعا للتصادم بين اللبنانيين ، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها ، وخاصة ما يتعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة المجتمعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج ، وفقا لخياراتها الخاصة » .

هذا البيان كان ، بالطبع ، موضوع تحليلات وانتقادات كثيرة ، واعتبر من قبل الفئات الوطنية دعوة إلى التقسيم في ظل دولة واحدة ، إلا أن الوحدة التي يريد أن يبقي عليها البيان لا تعني شيئا لأن القسم الاخير من المقطع المذكور قد نسف كامل اسس هذه الوحدة ، لأن علاقة كل مجموعة مع الخارج ، من الناحية الثقافية، لا تلبث أن تتعداها إلى الناحية السياسية ونصبح امام

وطنين مستقلين تماما ، لأن حرية العلاقة الثقافية مع الخارج لا نجدها في أي نظام يعتمد على تعدد القوميات والاثنيات .

بالطبع ليس هذا اساس بحثنا ، لقد أشرنا في مقالات سابقة إلى ركائز هذه الافكار عند جماعة الكسليك التي كان لها التأثير القوي على تبني الجبهة اللبنانية لهذه المقولات ، دون أن ننسى بالتأكيد تأثير كل من شارل مالك وفؤاد افرام البستاني في هذا المجال ، فهما منظرا الجبهة ومفلسفا مواقفها وافكارها ، يضاف إلى هذه الشلة ايضا بعض ايديولوجيي حزبي الكتائب والاحرار . فالجميع يعملون جاهدين على تكوين فكر وفلسفة وايديولوجية تعددية تكون سلاحا بيد المفاوضين لاستخدامها في أي حوار مرتقب ، ويجري تعليم هذه الافكار للشباب وغرسها في عقول الاطفال عن طريق اقاصيص تحكي صراع الموارنة مع العرب (كما في قصة موران المصورة باللهجة العامية ، التي أصدرها الكسليك ايضا تحت اشراف قيصر نصر) . لقد ادرك مفكرو الجبهة اللبنانية أن تبرير الذات لن يتم إلا في الصراع ، لذلك بدأوا يكتبون تاريخ صراع الموارنة مع العرب ، وابراز هذا الصراع بأنه اساس التعددية في لبنان . هذه الافكار يجري غرسها إذاً في اطار من الاستعلاء على الخصوم ، وفي الهاب الحماس بما يشبه ويذكر بالطريقة الفاشية أو النازية . وقد خلقت لاجل ذلك الرموز البطولية امثال الباش (بشير الجميل) وغيره من قادة القوات اللبنانية . اما على الصعيد السياسي فتعرقل الجبهة اللبنانية مساعي السلطة المركزية التوحيدية، وتبقي جماهيرها في اطار غيتو مقفل ، مخافة أن

يفلت الامر من يدها ويصبح ولاء الجماهير في مناطقها للدولة ، فالابقاء على التوتر قضية مدروسة ، وتولي المليشيات للامن تأتي ايضا من ضمن المخطط . اما الحدود الجغرافية التي رسمتها الجبهة اللبنانية ، فيجري تسييجها بالجيش اللبناني من خلال بعض الحوادث المفتعلة ، وهي تأمل ، بالضغوطات التي تقوم بها ، بابقاء الجيش اللبناني على صورته السابقة ليسهل استخدامه لصالحها عندما تحين الفرص . هذه إذاً بعض ملامح الخطة التي نستعد لمواجهتها ، خاصة بالوسائل الفكرية .

والجانب المهم من المخطط هو الجانب « التعددي » لأنه سيشكل محور أي حوار في المستقبل . وفي هذا الصدد ، نحن امام مؤلف جديد صادر عن مركز البحوث في الكسليك وكتبه وليد فارس بعنوان « التعددية في لبنان » . يقع هذا الكتاب في حوالى ٣٥٠ صفحة ، وهو مدعم بالخرائط والمراجع التي ذكرت في آخر الكتاب ، ولم يؤت على ذكرها خلال البحث لاسناد التأكيدات التاريخية الواردة . هذا وقد جرى انتقاء مقصود لبعض الامور من التاريخ لأنها تخدم الفكرة التي يدعو لها المؤلف .

لكن هذا الكتاب يحتوي على امور جديدة ، فمما لا شك فيه أن الفكر التعددي يحاول أن يطور نفسه في مواجهة الانتقادات التي انصبت عليه ، فهذه ناحية ايجابية رغم السلبيات الاساسية . ولعل النقد والحوار الهادىء ، العلمي والرصين يؤدي إلى بلورة النقاش والتخفيف من الشحن العاطفي ، والوصول في نهاية المطاف إلى

قاسم مشترك معين . هذا هو الامل الوحيد المتبقي الذي يدفعنا إلى معالجة التعددية في تعرجاتها المختلفة . إن وليد فارس ، في كتابه الجديد ، يعبر عن معاناة وجدانية شديدة ، خاصة في المقدمة ، حيث يعتبر أنه يبحث عن الحقيقة ويتقبل النقد البناء ، ويستعد للاخذ به إذا اقنعه . والجديد في هذا الكتاب أنه لا يحتوي استعلاء ، بل فيه من الاحترام لجميع الفرقاء ، لعقائدها وافكارها ونمط حياتها ، فهو يعتبر ذلك من صلب التعددية . هذا ويحتوي الكتاب على ثلاثة ابواب رئيسة : التعددية في التاريخ - التعددية في العالم - التعددية والجمهورية اللبنانية .

ففي الباب الاول يحاول المؤلف أن يكتب تاريخ المنطقة ولبنان على ضوء مفهوم التعددية الذي لم يجر توضيحه على الاطلاق سوى ببعض الاشارات : « فالواقع التعددي الحضاري بسيط ومعقد . . فإذا راقبنا - موضوعيا التحولات الاساسية ، التي جرت ولا تزال داخل البيئة اللبنانية، رأينا أن المحرك الاول لهذه التحولات هو تواجد كتلتين اساسيتين على ارض مشتركة اسمها اليوم الجمهورية اللبنانية . . . الكتلتان الاساسيتان هما المسيحية والاسلام . . كل كتلة تريد الحياة وتحاول العيش حسب تصورها المميز» (ص٢) . هذا التعريف الاولي للتعددية الذي شكل اساس الكتاب ليس إذاً واضحا البتة، فارادة الحياة ، ومحاولة العيش حسب التصور المميز لا يعني شيئا لأنها عموميات غير محددة ، لأننا لا نعرف ما هي هذه التصورات المميزة ، هذا طبعا خطأ منهجي نربأ بالكتابة العلمية أن تقع فيه . ولكن لعل المؤلف أراد أن يكتشف

التعددية من خلال عرضه التاريخي حيث يصبح منطقه اقوى ، وحججه دامغة لا ترد . وهذا التحليل التاريخي من حيث المبدأ استقاه وليد فارس ، كما يبدو ، من دراساته الاكاديمية ، حيث كان التيار اليساري في الحركة الطلابية يتباهى بعمق تحليله التاريخي . إلا أن الطريقة التاريخية لا تكفي وحدها لاظهار الحقيقة ، بل يجب أن تقترن بالتحليل الاجتماعي الذي يتناول تفاصيل الاوضاع الاجتماعية للشعوب . وهذا ما لم يقم به صاحبنا لأنه اقتصر اساسا على مرجع واحد تقريبا هو تاريخ الموارنة للاب بطرس ضو ، الذي يروي تاريخ الصراع الماروني - العربي أو الصراع المسيحي - الاسلامي في لبنان والمنطقة .

ولكن رغم عدم وجود تعريف وتفسير لمفهوم التعددية كمبدأ اساسي للبحث ، يحاول المؤلف أن يكتب تاريخ لبنان التعددي ، فإذا به يقع في حتميات وثوابت يريدنا أن نقبلها ، وهي أن المسيحيين في لبنان من اصول آرامية ولا علاقة لهم بالعرب ، وقد قاوموا التعريب على جميع الاصعدة ، وقد كانوا يتوسعون ويتقلصون حسب الاوضاع السياسية التي تسمح لهم بذلك التوسع أو تضيق عليهم . والدليل على اختلاف المسيحيين عن العرب كونهم بقوا على دينهم ولم يسلموا . والقضية الثانية التي توصل اليها نتيجة استعراضه التاريخي ، هي أن « التعددية طبعت الشرق كله منذ الفتح العربي . فالمنطقة المسيحية الشرقية دخلها عنصر عربي اسلامي ، وحولها إلى ارض مشتركة لنوعيتين من الوجود وإلى وجود تعددي » (ص ١٣٤) . هذا يعني أن الفتح العربي ، رغم قوته

العارمة التي عربت المنطقة بكاملها ، لم يقو على تعريب المسيحيين .

ليس لنا اعتراض على التاريخ الديني ولا على تاريخ الموارنة أو المسلمين أو أي طائفة من الطوائف ولكن أن يحول التاريخ الديني إلى تاريخ الشعوب ، رغم أهمية الدين ، فهذا أمر يبتعد كثيرا عن الموضوعية التي يبتغيها المؤلف ، كما أن بقاء المسيحية في الشرق لا يعود فقط إلى تكتلها وصراعها ضد الاسلام ، والكل يعلم أن المسيحية عند مجيء الاسلام كانت مفككة تمزقها الصراعات الداخلية . ولماذا لا نعتبر أن بقاء المسيحية هو نتيجة للتسامح الاسلامي تجاه دين يعتبره من الاديان السماوية ، وإلا كيف نفسر بقاء اليهود والمسيحيين حتى في مكة المكرمة ؟ لعل العودة إلى كلود كاهين ، الذي اعتمدنا عليه في القسم التاريخي ، هي افضل بكثير من الانجرار وراء مؤرخي الطوائف .

والفرضية الثالثة ، التي يتبناها المؤلف هي أن الموارنة والمسيحيين عامة ، هم من اصل ارامي في لبنان ويشكلون شعبا ، برزت عناصره القومية منذ ثلاثة عشر قرنا ، كان خلالها يناضل للاستقلال عن العرب ، وينكفىء للجبال عندما تقوى الحملات عليه ، ويعود لاحتلال السواحل عندما يضعف العرب . فالمسيحيون نتيجة لهذا المد والجزر ، ينشدون منذ الفتح العربي بناء وطن قومي مسيحي لهم « يعيشون فيه حضارتهم وثقافتهم دونما التعرض إلى نكسات ومذابح » . على هذه الفرضية لنا عدة ردود وتساؤلات : من ناحية الاصل الآرامي للموارنة والمردة وغيرهم ، فهذا لا يستطيع احد أن يثبته ، وهو يقودنا في نهاية المطاف إلى

العنصرية ، ابنة النازية المدللة . فالشعوب ، في هذا العصر ، لا تتوحد على اساس اصلها العرقي ، لأن الاختلاط والتمازج الذي حصل يفشل تماما هذا الاسلوب ، كما أننا ننصح بالبحث عن اصول العائلات المسيحية في الجبل وكيف وصلت اليه ، وعدم الاكتفاء باطلاق احكام اعتباطية بأن اللبنانيين المسيحيين اراميون أو مردة أو فينيقيون أو أي عنصر آخر غير عربي .

اما الشق الثاني من هذه الفرضية الذي يعتبر أن القومية المسيحية تكونت منذ ثلاثة عشر قرنا ، فهو ايضا مردود وخاطىء ، فعصر القوميات حديث جدا ، حتى الشعوب التي كانت تؤسس دولا ثابتة تتحول إلى ممالك وامبراطوريات شاسعة ، لم تشكل قوميات ابدا : فالعرب مثلا لم يكونوا أمة بالمعنى الحالي للكلمة ، بل كونوا دولة قوية على اساس الدين الاسلامي الذي وحد بين القبائل العربية والهب مشاعر الناس بأنهم اصحاب رسالة للانسانية يجب أن ينشروها على الملأ . لكن الدولة الاسلامية الكبرى والموحدة لم تدم طويلا ، ففي العصر العباسي بدأت الصراعات القبلية والاقليمية والشعوبية تمزق جسم الدولة العربية ، لكن قوة الحضارة العربية ورسوخ الاسلام فيها ، جعلها تسيطر على شعوب كثيرة في المناطق التي وصل الاسلام اليها ، حتى ولو لم تعتنق الدين الاسلامي ، وكان رسوخ الحضارة العربية اكثر من الحضارة اليونانية لارتباطها بالمعتقد . والمسيحيون في لبنان والمنطقة لم يشذوا ابدا عن الشعوب الاخرى ، فقد كانوا قبل الفتح العربي قبائل متناحرة فيما بينها ، لارتباطها بمذاهب مختلفة ، ولما جاء الاسلام كانت علاقاتها به مبنية

على اساس صراعاتها الداخلية والقبلية ، بعضها تعاون مع الاسلام ، وبعضها اسلم ، وبعضها بقي مرتبطاً بالبيزنطيين . فهذا الصراع الديني والقبلي الذي يضخمه وليد فارس نقلا عن بطرس ضو ، ليس إلا امرا طبيعيا ، فهو لم يكن مقتصرا على المسيحيين اللبنانيين ، حتى المذاهب داخل الاسلام دخلت فيما بينها في صراع عنيف يرتبط ايضا بالانتماء الاقليمي والقبلي : هذا كان شأن الفرس والخوارج والاتراك والبويهيين وغيرهم . اما المسيحيون فكانت تتوافر لهم على الدوام مساندة الممالك الاوروبية المسيحية التي تحلم بمد ممالكها إلى الشرق مهد المسيحية ، لأن السيطرة عليه تمكنها من السيطرة على العالم المسيحي بكامله ، وهناك اعتبارات اخرى في صراع بيزنطية وروما على تزعم المسيحية لعبت دورا في الحفاظ على الصلة بمسيحيي الشرق ومدهم بالمساعدة لتأمين استمرارهم، بغية استخدامهم كموطىء قدم في حال غزو هذه المنطقة ، وهذا ما حدث فعلا اثناء الحملات الصليبية ، واثناء التدخلات الاوروبية في الدولة العثمانية لحماية الاقليات المسيحية وما تخفيه من ارادة السيطرة وتقاسم الامبراطورية العثمانية .

اما « التعرض للنكسات والمذابح » التي يريد المسيحيون تلافيها في بناء وطن قومي مسيحي لهم ، فهو منطق لا يستند إلى اساس ، بل العكس هو الصحيح ، فانشاء الوطن المسيحي الطائفي سيعرض المسيحيين إلى اضطهاد الفئات المتعصبة في شتى البلدان الاسلامية ، والتعرض للنكسات والمذابح لم يكن وقفا على المسيحيين ، بل ان المذاهب الاسلامية المختلفة كانت تضطهد

بعضها البعض اكثر من اضطهادها للمسيحيين . فمن المبرر إذاً لهذه المذاهب أن تنشىء اوطانا لها تقيها « المذابح والنكسات » ! فهذا يوقعنا في الدويلات الطائفية التي ستكون وبالا على كامل المنطقة ، فهل يتحمل المسيحيون نتائج هذه الاحداث ؟ اما الحقيقة ، فهي أن اسباب الصراعات والتناحرات والمذابح ليست دينية ولا حضارية أو ثقافية أو قومية ، فهي بالدرجة الاولى اجتماعية ، نتيجة تحرك الشعوب إلى وعيها وتحررها ، فالصراع هو بين قوى التخلف والتقدم من أي فئة كانت . وهنا نريد أن نسأل وليد فارس لماذا عرض المسيحيون أنفسهم للقتل والذبح في صراعات زغرتا والكتائب ، صراعات العاقورة والبترون وعين الرمانة والارمن وغيرها ؟ نكتفي بهذا القدر من العودة إلى التاريخ لأننا قد فصلناه في قسمنا الاول ، إلا أننا هنا اعطينا الملامح العامة لتاريخ التعددية ولفرضيات البحث التاريخي التي اعتمدها صاحبنا ، وكلها تقريبا لا تجيب عن هاجسه بالموضوعية والعلمية اللتين بشر بهما منذ بداية كتابه .

اما الباب الثاني لهذا الكتاب فيدور حول التعددية في العالم دون أن يتكلف ايضا بتحديد هذه التعددية ، فهي « موجودة في جميع انحاء العالم . . . تنمو مع تشابك مصالح الشعوب المتعايشة بقرب بعضها على ارض واحدة . إذاً فالشرط الاولي للتعددية هو وجود شعوب متعددة ومختلفة في بقعة واحدة » (ص ١٣٨) . هنا ايضا نحتاج لمعرفة معنى شعب ، وهذا لا نجده عند وليد فارس . فقد لا يكون هذا حقله المعرفي لأنه سيضطر للتعمق بعلم خصائص

الشعوب أو علم الانام والاناسة .

وطالما ، كما يبدو ، لا يلم بهذه العلوم ، فهو ينزلق إلى امثال سياسية عن انظمة متعددة القوميات ، أو عن صراعات لا تزال قائمة ، فيذكر في هذا الاطار كيبيك في كندا والاتحاد السوفياتي وبلجيكا والبيافرا في نيجيريا وقبرص وارتريا والفليبين وكردستان وجنوب السودان . والهدف من هذه الامثلة هو وضع القضية اللبنانية على مستوى القضايا العالمية المطروحة نفسها ، والتي ليست لها حلول إلا بتقرير المصير لجميع الاقليات القومية ، وبالتالي يجب أن يعترف للمسيحيين في لبنان ، الذين يشكلون قومية ، بحق تقرير المصير ، وبناء كيان لهم . لذلك سنضرب صفحا عن هذا الباب لنتوقف على الباب الاخير الذي يشكل المحور الاساسي لهذا الكتاب ، الا وهو التعددية في الجمهورية اللبنانية .

إن التعددية في لبنان تبنى بالطبع على تاريخه ، لذلك فتاريخ المسيحيين ، كما يؤكد المؤلف ، كان دوما يتجه إلى فرض نوع من الاستقلال لهم عن المنطقة المحيطة ، واحسن مثل على هذا الاستقلال هو عصر المتصرفية حيث برز « الوطن القومي النصراني » . إلا أنه يقر فيما بعد أن هذا الاستقلال الذاتي للمسيحيين كانت تفرضه تدخلات مسيحية خارجية (ص ٢٠٨) . فهذا صحيح وذو دلالة ، لأن الاستناد إلى التدخلات الاجنبية هو أمر خطير ويثير مخاوف البلدان المجاورة ويقوي عداءها للمسيحيين لأنهم قد يصبحون ذريعة لفرض السيطرة الاجنبية .

هنا ايضا تفعل الفرضيات الاساسية والثوابت الايديولوجية فعلها: « فالمسيحيون في جبل لبنان أو لبنان الصغير ، ينتمون إلى الحضارة الآرامية ـ المسيحية التي شاركت في ثقافة العالم الغريكو ـ لاتيني ، التي كانت هدية المشرق قبل الفتح الاسلامي . والمسلمون في الاقضية الاربعة ، أو لبنان العربي ، ينتمون إلى الحضارة العربية وإلى الأمة العربية. إذاً فللمجموعتين المسيحية والاسلامية في لبنان الكبير حضارتان وتاريخان مختلفان يجمعهما داخل حدود واحدة ، نحصل على بيئة تعددية حضارية قومية » . (ص ٢١٤ ـ ٢١٦) هذه التأكيدات بالطبع لا تستند إلى تحليل علمي حول مفهوم التعددية ، ولا على استجلاء عناصر الحضارة الآرامية ومحاولة التفتيش عنها عند المسيحيين ، بل هي تأكيدات تستند إلى بعض الحوادث والانتفاضات المسيحية التي جرت عبر التاريخ ضد العرب والمسلمين ، وقد جرى طمس التسامح والتعامل في هذا التاريخ .

ويعتبر الكاتب أن توحيد لبنان سنة ١٩٢٠ كان خطأ ، رغم أن المسيحيين قد قبلوا به لاعتبارات لم تعد قائمة اليوم ، واهم هذه الاعتبارات المصلحة الاقتصادية للبرجوازية المسيحية العليا (ص ٢١٩) . إن هذا القبول عند المسيحيين جر إلى كارثة فيما بعد ، إذ خلق بينهم تيارا متعاملا مع العرب تزعمته الكتلة الدستورية التي سيطرت على الحكم وانشأت صيغة التعايش والميثاق الوطني سنة ٤٣ الذي طمس التعددية فترة من الزمن ، رغم مطالبة فئات كثيرة من المسيحيين باقامة وطن قومي مسيحي . فنتيجة لهذا الوضع بدأ الصراع بين « القوميتين » الساكنتين فوق ارض لبنان : القومية

المسيحية الآرامية والقومية العربية .

وفي نهاية المطاف تكون لبنان من جسمين مختلفين تمام الاختلاف : لا تصورات مشتركة ولا اماني سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية واحدة ، ولا حضارة جامعة ، ولا ثقافة واحدة . إن ارض الجمهورية اللبنانية منشطرة إلى شطرين ، مسيحي واسلامي ، فهذا ليس تقسيما لأن التقسيم هو لجسم واحد . بينما في لبنان جسمان مختلفان (ص ٣٥٥) . الانشطار الاسلامي - المسيحي الذي طمسه الميثاق الوطني نتيجة لتعامل فريق من المسيحيين مع العرب ، لم يلبث أن ظهر على السطح في مناسبات متعددة : ٥٨ - ٦٩ - ٧٣ واخيرا سنة ١٩٧٥ . ويمضي وليد فارس في تحليله ، فيعتبر أن المشكلة ليست بالانشطار بحد ذاته ، أو بوجود مجموعتين مختلفتين ، بل المشكلة هي في ارادة شطر أو في فرض مجموعة ارادتها على المجموعة الاخرى: فالمسيحيون يريدون، إذا استمروا في التعايش مع المسلمين ، قطع لبنان عن العرب وتكوين قومية لبنانية مختلفة ، وهذا غير واقعي لأن المسلمين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، فلا يحق للمسيحيين سلبهم هذا الحق ، ولا يجوز أن يؤخذوا بالمظاهر كما حدث عام ١٩٤٣ ، لأن صيغة « وجه لبنان العربي » لن تحل المشكلة . اما المسلمون فيريدون فرض العروبة على كل اللبنانيين ، وبالتالي على المسيحيين ، فقبولهم بصيغة التعايش عام ٤٣ لم يكن إلا حلا مؤقتا ، فما لبثوا أن بدأوا يطالبون بتعريب لبنان وتعريب المسيحيين في شتى المجالات ، واخصها المجالات الثقافية ، فإذا كان من حق المسلمين تعزيز ارتباطهم بالقومية العربية وتأكيد هويتهم

العربية ، فليس من حقهم فرض ذلك على المسيحيين لأن هؤلاء ليسوا عربا .

هذه هي النتيجة التي توصل اليها كتاب « التعددية في لبنان » ، وخلاصتها أن في لبنان قوميتين وحضارتين يجب الاعتراف لكل منهما بحق تقرير المصير عن طريق الاعتراف بالتعددية كواقع قائم لا جدال فيه ، ويعتبر المؤلف أن المسيحيين قاموا بما عليهم وصرحوا عن نيتهم وافكارهم التي طلبها منهم المسلمون ، وذلك باعلان أنهم يعتبرون لبنان بلدا تعدديا ، جاء ذلك في بيانات « الجبهة اللبنانية » ، وعلى الاخص بيانها التاريخي الصادر عن خلوة سيدة البير . ويؤكد وليد فارس أن « الجبهة اللبنانية » ، ممثلة بحزبي الكتائب والاحرار ، تعبر عن آراء الاكثرية الساحقة من المسيحيين ، بل ان الشعب المسيحي متطرف اكثر من احزابه (ص ٣٤٨) . اما المسيحيون الذين يدورون في فلك الزعماء الاقطاعيين أو البرجوازيين ويريدون المحافظة على صيغة التعايش القديمة ، فلا يشكلون الا نسبة ضئيلة من المسيحيين لا تتجاوز « ٤٪ من مجموع الشعب المسيحي » (ص ٣٤٧) . والمسيحيون الوطنيون هم من اختراع الحركة الوطنية « ولا يمثلون ٠,٥٪ من مجموع المسيحيين » (ص ٣٥١) .

ويستدرك الكاتب اخيرا ، أن الاعتراف بالتعددية لا يعني هدم الكيان اللبناني ، بل يرسخ التعايش على أسس صلبة ، ويمكن ، نتيجة لهذا الاعتراف ، الحوار حول شكل الدولة التي يمكن أن تقوم : لا مركزية سياسية أو فدرالية أو كونفدرالية ، « حتى

النظام الوحدوي المركزي البرلماني يمكنه استيعاب الصيغة التعددية إذا اعترف بها (ص ٣٥٣).

هذه هي بعض ملامح الفكر التعددي اراد وليد فارس أن يبنيها على التاريخ وعلى التجارب العالمية ويرسخها على مقولات وفرضيات وثوابت لم يجر توضيحها ولا تعريفها . علينا إذاً أن نرد على هذه الآراء لنشرح حقيقة التعددية ومدى انطباقها على الاقليات الدينية وهل تظهر في المجتمع اللبناني ؟

وباعتقادي ان موضوع التعددية ومقولاتها تشكل تقدما ملموسا عن الدعوات السابقة ، فهذه ايجابية يجب تسجيلها ، لقد كان المسيحيون قبل الحرب ، بلسان بعض زعمائهم ، يهدفون إلى اضفاء خصائصهم على لبنان بمجمله ، فيعتبرون أنه بلد لا علاقة له بالأمة العربية رغم تعاونه معها ، فهو يشكل قومية خاصة هي القومية اللبنانية ، حيث سعى الكثيرون إلى كتابة تاريخ لها مستقل عن تاريخ المنطقة . وكان بعضهم فيما سبق ، يطلب بناء وطن قومي للمسيحيين في لبنان يكون مميزا عن البلدان العربية . اما نظرية التعددية فتعترف أن لبنان لا يمكن أن يكون لفئة أو لطائفة ، بل هو بلد يحتوي على شعبين مختلفين وقوميتين : القومية المسيحية والقومية العربية التي يحملها المسلمون ، والاعتراف بالقوميتين يعني الاعتراف لهما بحق تقرير المصير .

بالطبع لن نأبى حق تقرير المصير للقوميات شرط ألاّ يكون هذا الحق على حساب القوميات الاخرى ، أو أن تكون الاقليات

المعهودة قوميات بالفعل ولا تتجمع في ظروف محددة تحت الوية قادة يشحنونها عاطفيا ويعبئونها لتسير بالاتجاه الذي يرسمونه لها[1]. ففي الجو المشحون لا يمكن ولا يجوز تقرير أي شيء قد يجر علينا لعنة الاجيال المقبلة . إن التجربة التي تخوضها الجبهة اللبنانية لا تنطلق من واقع أن هناك قومية يجب قيادتها في اطار تقرير المصير ، بل من أن هذه القومية يجب بناؤها وخلق المناخات الملائمة لجعلها تستمر في تماسكها ، كما يجب خلق الاطر الايديولوجية لهذه القومية . من هنا اصرار الجبهة اللبنانية لأن تكون وتبقى سيدة الموقف في المناطق التي تسيطر عليها لأن أي خرق لهذا التماسك من قبل السلطة المركزية سيعني انهيار الحكم الذي بنت عليه الجبهة كل مستقبلها السياسي . من هنا ايضا رفض القوى الوطنية والاسلامية للنظرية التعددية ولمبدأ تقرير المصير . فإذا كانت المسيحية تشكل قومية ، فلماذا لا يعاد توحيد البلاد واشاعة الجو الديمقراطي ومنع القمع السياسي والفكري ، لجعل قوة العقل تتكلم لا قوة السلاح ، عندها سوف نرى إذا كان المسيحيون سيستمرون بمطالبهم القومية ويختارون ممثلين عنهم بحرية تامة يعبرون عن امانيهم ورغباتهم وتطلعاتهم السياسية والاجتماعية . عندها تصلح مطالبتنا بالاعتراف بحق تقرير المصير . طبعا سيردون علينا بأنهم لن يتركوا السلاح ولن يخففوا من قبضتهم على مناطقهم طالما أن هناك مقاومة فلسطينية مسلحة فوق ارض لبنان وان الفريق الآخر يحمل السلاح ، فهذا البحث إذاً مؤجل ، ولسنا على استعجال ابدا ، فبناء الاوطان لا يتم بين ليلة وضحاها ، ولا بين الورود والرياحين . ولكن رغم هذا

الانتظار لا بد دوما من التذكير بطموحات البعض ومطالب البعض الآخر ، لأن من حق الشعب أن يعلم كيف يلعب السادة المسيطرون بمصيره وهو لا يستطيع أن يردعهم . فإلى أن يحين يوم النهوض الشعبي العام سوف نستمر نشرح ونحلل ، نرد ونفسر ، ننتقد ونبني صرحا فكريا ثابتا لهذا الشعب اللبناني العظيم الذي يضحي ليبني كل المنطقة على اسس ديمقراطية صحيحة .

من هنا سنحاول أن نفرد بحثا حول ماهية التعددية لنـر ما إذا كانت تنطبق على دعوات الجبهة اللبنانية ومنظريها . التعددية لفظة يراد بها الاختلاف جذريا ، وهي غير التنوع الذي يعني اختلافا ثانويا أو جزئيا ، بينما تبقى وحدة المجتمع هي السائدة . فالتعددية إذاً تعني تعدد الشعوب أو تعدد القوميات ، وبالتالي تعدد المجتمعات ، فلا معنى إذاً لعبارة تعددية المجتمع اللبناني ، وكان يجب أن يقال تعددية المجتمعات اللبنانية . فلبنان حسب هذه النظرية يتكون من شعوب عدّة ومجتمعات عدّة ، وبالتالي قوميات عدة ، لكل منها مقومات مختلفة تمام الاختلاف عن مقومات وعناصر المجتمعات الاخرى اما في الواقع فما الذي يجعل شعبا معينا يختلف عن شعب آخر ويتميز عن الشعوب الاخرى ؟ سيعيدنا هذا السؤال إلى مقومات القومية ، وهي التي افاض فيها الباحثون منذ مطلع القرن التاسع عشر عصر بزوغ القوميات ونزوعها لتكوين دول لها مستقلة ، منذ ذلك العصر بدأت الخارطة السياسية وخاصة في اوروبا تتغير ، فقد توحدت مناطق لتشكل دولة قومية واحدة ، وتجزأت مناطق وامبراطوريات لتنبثق عنها دول قومية ، فالذي دفع

إلى هذا التوحيد وهذه التجزئة ، دعي مقومات الأمة . وانعكست هذه الامور على البلدان المتخلفة في القرن العشرين وبدأت ، نتيجة وعيها لضرورة تصفية الاستعمار والسيطرة والتوصل للاستقلال ، تعمل على تكوين دول قومية مستقلة . إلا أن هذه البلدان اصطدمت فيما بعد بواقع التخلف على جميع الاصعدة ، حتى على الصعيد القومي ذاته ، حيث تبين أنها تتكون من اقليات أو عشائر أو قبائل ، أو حتى شعوب وحّد فيما بينها عنصر واحد ، هو عداؤها للاستعمار ، وقد لعبت المعتقدات ، ومنها الدين ، إلى جانب عنصر العداء هذا ، دورا طليعيا ، إذ طبع النضال ضد الاستعمار بطابع رسولي يزيد التعبئة الشعبية ويلهب حماس الجماهير .

إلا أن هذه الاقليات والقبائل بدأ تحليل اوضاعها على ضوء الفكر القومي التقليدي الذي نشأ وتطور في اوروبا والغرب ، وليس بعيدا عن هذا التحليل دور مؤسسات الابحاث الانتروبولوجية التابعة لاجهزة المخابرات الغربية[1] التي يهمها الابقاء على وضع التجزئة في البلدان المتخلفة لاعتبارات لا مجال لذكرها الآن . ومجمل القول أن هذا التحليل يعتبر جميع هذه الاقليات قوميات يجب الاعتراف لها بحق تقرير المصير وبحق انشاء دول خاصة بها ، وقد لعب الفكر اليساري المتغرب دورا لا يستهان به في هذا المجال ، وقد ساهمت طبيعة الانظمة الحاكمة في بلدان العالم الثالث

---

(١) جان كوبان .
Anthropologie et impérialisme Copans , maspéro Paris.
١٩٧٥

وعدم قدرتها على حل مشاكل المجتمع وحل مشاكل الاقليات في الذهاب بعيدا في هذا النمط من التحليل ، حتى توصل إلى اعتبار اقل قبيلة في منطقة محددة قومية يجب اعطاؤها الاستقلال إذا ما طالبت به . وبدل أن تتحد الشعوب المتخلفة للقضاء على التخلف ومواجهة نهب وارتهان البلدان المتقدمة ، اصبحت تتلهى بانقساماتها ومشاكلها الداخلية . هذا لا يعني أبدا أننا ننكر وجود قوميات طمست وجرى استيعابها بالقوة في دول كبيرة نتيجة لاعتبارات وظروف عدة ، إلا أن الطابع العام هو هذا ، واكبر مثال على ذلك كامل القارة الافريقية التي كان يمكن أن تشكل دولة واحدة أو أن تشكل ألوف ، بل عشرات ألوف الدول ، إلا أن تقسيمها كما هي الآن أتى بناء لارادة الدول المستعمرة وليس لضرورات اجتماعية أو قومية .

يتضح من ذلك أن المفهوم القومي في العالم غير الاوروبي ليس له المعنى نفسه ، وليست له المقومات نفسها ، ولا يتكون من العناصر نفسها ، حتى أننا نستطيع القول بأننا اصبحنا امام نماذج لا تعد ولا تحصى من الخصائص القومية ، يلعب فيها الارتهان الاستعماري الذي سبق تصفية الاستعمار دورا مهيمنا .

بعد هذا الاستطراد يمكننا أن نعود إلى التعددية فنقر مع القائلين بها بأن بلدان العالم الثالث ، ومنها لبنان والعالم العربي ، قد تكونت من اقليات عدة منها ما له طابع ديني طائفي ، ومنها ما له طابع قبلي ، ومنها ما له طابع قومي بالفعل ، وقد كان هذا التكون نتيجة لارادة المستعمرين المسيطرين لأنه خدم مصالحهم

بالدرجة الاولى وخلق انظمة سياسية لم تستطع التخلص من تبعيتها للاستعمار حتى بعد زواله . ولبنان لم يشذ عن هذه القاعدة ، فقد تكون من اقليات ذات طابع ديني لم تكن أيّ واحدة منها قادرة على انشاء دولة بمفردها ، فخافت فرنسا أن يذوب انصارها في اطار دولة عربية كبرى بدأ الوعي لضرورة انشائها يبرز منذ بداية القرن العشرين ، نتيجة الوعي القومي عند الانتليجنسيا العربية في لبنان وفي كل مكان من العالم العربي تقريبا ، فعمدت إلى انشاء لبنان بتوازن اسلامي - مسيحي معين حتى تتمكن من استخدامه كرأس جسر للعبور إلى المنطقة كلها . وهكذا فبدل استخدام التعدد القبلي ، كما حدث في بلدان اخرى ، جرى استخدام التعدد الديني أو الطائفي . ولكن هل يمكن للتعددية الدينية أن تشكل تعددية قومية ؟

بالطبع يمكن للدين أن يشكل احد اسس القومية ، كما يمكنه أن يكون احدى وسائل التعبير عن الهوية ، وذلك خاصة في ظروف القمع والاضطهاد والاستعمار ، كما حدث مثلا في الجزائر وايران ويحدث في بلدان اخرى حيث يبرز العامل الديني كاداة اولى في الصراع بدل العوامل الاجتماعية الاخرى ، وينعكس هذا التمسك بالدين على نواحي الحياة الاجتماعية الاخرى فتصبح الممارسات اليومية مطبوعة بالعامل الديني ، وتصبح الثقافة بجميع اوجهها متأثرة بالفرائض الدينية ، ويصبح الاتجاه نحو تطبيق الشريعة الدينية في السياسة والاقتصاد سائدا ، إذ ذاك نشهد اندماجا فعليا بين الدين والقومية . ونتيجة لذلك تعم مظاهر التدين والعبادة وادخال الفرائض الدينية في الحياة العامة .

فهل نحن في لبنان امام مظهر من هذا النوع ؟ فهل الاقليات الدينية تشكل فعلا اقليات قومية ؟ فخلال الثلاثين سنة الاخيرة على الاقل ، لم يشهد لبنان اي قمع أو اضطهاد ديني رغم بعض الفوارق الاجتماعية ورغم بعض الحرمان الذي كانت تخضع له طوائف دون اخرى ، ولم تتخذ أي اجراءات سياسية أو قضائية عامة من شأنها أن تجرح شعور احدى الفئات الدينية ، بل على العكس تركت الطوائف تمارس شرائعها من حيث الاحوال الشخصية ، رغم تأثير ذلك السلبي على مركزية السلطة وتوحيدها للسكان . ولم يدع احد في لبنان إلى تطبيق الشرائع الدينية على السياسة والاقتصاد ، واصبح تأثير الدين يقل شيئا فشيئا في الحياة اليومية ، حتى بتنا لا نلاحظ أي فوارق بين الناس خارج اماكن العبادة ، اما في الثقافة فلم يعد للعامل الديني تأثير كبير خارج التركيب المعتقدي ، أي مثلا في الآداب والفنون والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي واللغة والاشارات والدلائل والرموز الخ(*) . . .

وهكذا يمكننا أن نقول بشكل اولي أن التعدد الديني في لبنان لم يؤد كما ينشر اقطاب « الجبهة اللبنانية » ، إلى تعدد قومي أو حضاري أو ثقافي وما إلى ذلك . لقد كان المسيحيون ، واعني ارباب النظام المسيطرين منهم ، يقررون مصير لبنان كله ، بما في ذلك مصير المسلمين ، ماذا دهاهم ليطالبوا اليوم بتقرير مصيرهم كأقلية قومية ؟ فهل هناك قوة مسيطرة تقمعهم لكي يطالبوها بهذا

(*) لا شك اننا نلاحظ منذ انتصار الثورة في ايران اتجاها اسلامياً واضحاً يتبنى هذه التجربة وينادي بانشاء جمهورية اسلامية في لبنان .

الحق ؟ ولو فرضنا أن هناك قمعاً معنوياً ، فهل يطال الجانب الديني أو الثقافي ؟ فالحقيقة هي عكس ذلك تماما : إن « الشهوة القومية » عند بعض غلاة المسيحيين أو الموارنة قد تفتحت عندما شعروا أن محيطهم العربي مجزأ ، وفي مواقع الضعف ، فاصبحوا هم ، بحليفهم الخارجي ، في مواقع القوة ، فلماذا لا يحققون رغباتهم ورغبة حليفهم ، ولو استخدموا الشعور الديني لجماهيرهم ، في فترة صوِّر الاسلام فيها فاغرا فاه ، من خلال الفلسطينيين و« العروبيين » واليساريين ، لابتلاع واقتلاع كل مسيحي من لبنان !! إلى متى سيدوم هذا التصور الخاطىء عند الجماهير المسيحية البسيطة والعفوية ، التي وإن اشتدت على قسم منها وطأة الحرب ، لاحظت أن هذه الوطأة قد اشتدت على الجميع ، وكذلك على المسلمين ، ولاحظت أنها عندما ارادت حل مشاكلها الاقتصادية ، ارسلت افرادا من عائلاتها للعمل في البلدان العربية الاسلامية ، دون أن يجري ابتلاعها .

وهكذا نرى أن الدعوة التعددية اللبنانية ليس لها أي اساس اجتماعي وعلمي ، وإلا لكانت اقترنت بتحقيقات واقعية واحصائية لاعطاء البراهين الدامغة على الاختلافات الجذرية بين المسيحيين والمسلمين ، وعن الاتجاهات المتناقضة لتنمية هذه الاختلافات ، اما أن يقال أن المسلمين عرب ومن حقهم الارتباط بالقومية العربية ، والمسيحيين آرميّون غير عرب ومن حقهم تكوين كيان مستقل لهم ، فهذا كلام غير واقعي ، وإن جرى انتقاء في الاحداث التاريخية لتبريره . إن مأساة قادة المسيحيين المتطرفين أنهم اضطروا لتغيير

ايديولوجيتهم وتبريرها ثلاث مرات خلال ثلاثين سنة ، وفي كل مرة تتناقض الايديولوجية مع الايديولوجيات الاخرى . وهنا لا بد لنا من أن نستعرض عناصر التعددية الحقيقية ، أي العناصر التي تجعل ثقافة الشعب خاصة به لا يشارك بها أي شعب من الشعوب ، وإن تقاطعت احيانا بعض البنى الثقافية بين قوميات عدة . فالقوم أو الشعب يختلف عن غيره من الاقوام والشعوب ببنيته السياسية والاقتصادية والثقافية ، وإذا كانت البنيتان السياسية والاقتصادية تشكلان في النهاية جزءا من البنية الثقافية ، إلا انهما تعرضتا لتأثيرات خارجية كثيرة ، بعيدة نوعا ما عن ثقافة القوم الذاتية : فاصبحت الانظمة السياسية والاقتصادية تستعير من بعضها البعض ، حتى ولو لم يكن ذلك موجودا في البنية الثقافية القومية . ولكن هذه الاستعارة يجري استيعابها ودمجها ، في كثير من الاحيان ، في الهيكلية الثقافية العامة للقوم . ولا بد من التنويه بأنّ هذا العصر هو عصر الانفتاح الثقافي للشعوب ، فهي تستعير السمات الثقافية من الشعوب الاخرى دون أن تتكبد عناء اكتشافها أو اختراعها من جديد . وقد زادت وسائل النقل والاعلام والاتصال من هذا الانتشار الثقافي ، ولكن رغم هذا الانتشار الواسع للسمات الثقافية ، فإن كل قوم يأخذها ويستخدمها بما يتوافق وبنيته الثقافية الخاصة . اما الحضارة فهي بالحقيقة تراكمات ثقافية عبر الزمن ، تظهر في الآثار الفكرية وفي البناء والفن والنظم وغيرها .

ولكن رغم أن الثقافة تشكل بنية متماسكة لا يمكن فصل عناصرها ، لأن اندماج العنصر بكامل البنية يشكل جزءا من هذه

الثقافة بالذات . على كل حال ، لقد وجد علماء خصائص الشعوب أن الثقافة تحوي العناصر التالية : بنية المعتقدات وبنية الجماليات والبنية اللغوية والبنية التكنولوجية والبنية الاجتماعية .

فإذا ما أردنا أن نتبسط بالتعددية الثقافية في لبنان ، فلا بد لنا من أن نتناول هذه العناصر بالتحليل حتى نكتشف الاختلافات الجذرية بين الفئات اللبنانية .

لقد سبق وقلنا بأن المعتقدات لا تقتصر فقط على الدين ، فإذا كان هناك اختلاف في الدين بين المسيحيين والمسلمين في لبنان ، فإنّ هناك معتقدات مشتركة تتعلق بالاساطير والخرافات ، وهي قد تكون ذات اصول دينية أو غير دينية ، وهنا لا بد من اجراء دراسات حول هذه الامور تشمل المقدسات والمحرمات المرتبطة بالمعتقدات الشعبية ، فالملاحظة الاولية تعطي فوارق طفيفة ، خاصة وأن هناك عوامل اخرى غير الدين تضاف إلى المعتقدات ، كالانفتاح الثقافي على الخارج ، والخضوع لوسائل الاعلام وتأثير التجمعات السكنية ، حيث تختلف المعتقدات المدينية عن المعتقدات الريفية . إن الاكتفاء باعتبار المسيحيين مرتبطين بالحضارة المسيحية الغربية ، والمسلمين بالحضارة الاسلامية العربية دون تكبد عناء البحث في اسس المعتقدات ، يعد عملا متسرعا لا يمكن الأخذ بتأكيداته على صعيد العلم .

اما العنصر الجمالي في الثقافة فيشمل جميع نواحي الفنون والآداب والتصوير والرسم والنحت والموسيقى ، من منا يستطيع أن

يفرق بين لوحة لمسلم ولوحة لمسيحي ، أو بين شعر لمسيحي وشعر لمسلم ، وحتى تذوق هذه الفنون . هل هناك اختلاف ؟ قد يظن أن المسيحيين يتذوقون الفنون الراقية كالموسيقى والرسم والنحت والمسرح اكثر من المسلمين ، خاصة الفنون الاوروبية . بالطبع هذا تأكيد يجب اسناده بوقائع وتحقيقات علمية، وحتى لو كانت هذه الفوارق صحيحة فإنها ليست نتيجة للعامل الديني أو القومي ، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بتلقي العلم والثقافة وبنوعيتهما : فالفلاح الماروني أو الشيعي أو الدرزي له الموقف نفسه من تذوق الموسيقى الكلاسيكية مثلا . بينما وليد فارس يؤكد « أن المسيحيين ينظرون إلى الموسيقى والأدب والفن والاعمال اليومية من وجهة نظر مسيحية » (ص ٣١٨) . فكيف يجوز لنا التأكيد على هذه الأمور دون ابحاث معمقة ؟

اما العنصر اللغوي فلا يحتوي فقط اللغة المحكية والمكتوبة ، بل يشمل جميع الرموز والاشارات والدلائل ووسائل التعبير المختلفة ، وجميع وسائل الاتصال ، فهل تختلف بين المسلمين والمسيحيين ، هنا ايضا نطرح المشكلة ولا نحلها لأننا لا نملك المعطيات الضرورية لهذا الحل . وقد حاول منظرو القومية المسيحية حل المأزق اللغوي عن طريق اعتبار المسيحي مزدوج اللغة ، بينما المسلم لا يتعلم ولا يهتم الا باللغة العربية ، إلا أن الوقائع ايضا ، على هذا الصعيد ، تكذب النظريات والافكار المسبقة : اين الاحصاءات التي تسمح بمثل هذه التأكيدات ، إننا نلحظ حاليا اقبالا لتعلم اللغات الاجنبية عند شباب كثيرين ، مسلمين كانوا ام

مسيحيين ، لقد أخذ اللبناني يدرك بأن تعلم اللغة الاجنبية ضروري ولكن شرط ألّا تكون عائقا امام اقباله على العلم بشكل عام .

اما على الصعيد التكنولوجي، اي صعيد استخدام الادوات على انواعها ، فهل هناك فوارق بين المسيحيين والمسلمين ؟ فهل الفلاح المسيحي يستخدم التراكتور والمسلم يستخدم المحراث الروماني القديم ؟ إن المسيحي يستخدم الاسمدة الكيماوية بينما المسلم يستخدم الاسمدة العضوية ؟ ما هي الادوات التي اخترعها أو التي استخدمها المسيحي في لبنان ولا يستطيع أن يستخدمها المسلم ؟ بالتأكيد إن هذا الحقل لن يكون مجالا صالحا لتأكيد الاختلاف الثقافي ، وبالتالي الحضاري بين المسيحيين « الآراميين » والمسلمين العرب .

ونصل إلى البنية الاجتماعية ، التي يعتقد وليد فارس أن الاختلاف فيها كان مكبوتا ولم يخرج إلى العلن إلا بعد ١٩٧٥ ، هذه البنية تحتوي على التنظيمات الاجتماعية ، وعلى الاشكال والنماذج والقيم الاجتماعية ، وعلى المواقف الجماعية ، وحتى على الحياة اليومية وتنظيم شؤون المنزل والمهنة ، فإذا كانت هناك بعض الفوارق على هذا الصعيد ، فللعامل الديني أثره ولا شك ، في الممارسات الاجتماعية والتنظيمية وغيرها ، كما هناك تأثير للموقع الاجتماعي وللانقسام الطبقي . ولكن اين التأثيرات ذات الطابع القومي هل بالامكان أن نعزلها ، وحتى الفوارق ، هل هي بالقدر الذي يسمح باعتبارها فوارق قومية ؟ فإذا أخذنا فرنسا نجد فوارق

اجتماعية اكثر عمقا مثلا بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب والوسط ، فهل هذه الفوارق قومية ؟ مع أنها اكثر بكثير من الفوارق الاجتماعية بين الطوائف . هنا ايضا يلزمنا تحقيقات دقيقة لنبني عليها مقولاتنا ، فمن يستطيع أن يقوم بكل هذه الدراسات في الظروف القمعية الراهنة ؟

على كل حال ، هذه الامور تشكل ابوابا رئيسة كان على ارباب التعددية تناولها قبل التأكيدات العفوية ، فالحرب التي فجروها لتطمس عناصر وحدة الشعب اللبناني ، لن يمكنها أن تفعل ذلك لأن الثقافة القومية والشعبية هي اعمق من أن تطالها الأزمات والحروب وإن دخلت كعامل مؤثر ومهم .

ولا بد لنا اخيرا ، أن نتوقف على مقولة ترد عند غلاة المسيحيين منذ بداية القرن ، وهي ترد بالحدّة والجدية نفسيهما عند جماعة « الجبهة اللبنانية » ، فهم يعتبرون أن ما يحقق قومية المسيحيين ، إلى جانب مسيحيتهم ، اتصالهم وعلاقاتهم مع الغرب ، أو على حد تعبير بيان خلوة سيدة البير ، « علاقاتهم الثقافية والروحية مع الخارج». فهل يريدون بناء قومية مسيحية بالاتكال على الخارج ؟ ماذا يستطيع الخارج أن يقدم سوى التدخل وارتهان الداخل ، مهما كانت هذه العلاقات ديمقراطية ، إلا أنها غير متكافئة اطلاقا . اما إذا كان يراد من الاتصال بالخارج ، وهو ما لا نعتقده ، نهل العلم والثقافة والتكنولوجيا وكل ما يطور ويغني الثقافة الذاتية دون أن يرتهنها ، فهذا لا يمكن أن يكون وقفا على المسيحيين وحدهم ، فالعلاقات بالخارج ضرورية لجميع الفرقاء ولا يمكن أن

تكون ميزة لفئة إلا إذا كان الهدف من ورائها استخدام هذه العلاقة للسيطرة على الفرقاء الآخرين ، ولتعزيز وجود قومي وهمي لا يمكن أن يصمد في الاوضاع الطبيعية .

الفصل الثالث

في إطار التنظير التعددي
للسياسة والاقتصاد الليبرالية التجددية

في اطار التنظير لحزب الوطنيين الاحرار طلع علينا موسى برنس بمؤلف ضخم يحمل عنوان « الليبرالية التجددية ، ليبرالية المشاركة » وهو يقع بحوالى ٥٠٠ صفحة . سنتوقف في بحثنا على جانب واحد من جوانب الكتاب له علاقة مباشرة بكتابنا هذا ، اما الجوانب الاخرى فسنتركها لدراسات مختلفة النوعية .

منذ بداية بحثه يرفض برنس المسلمات التي « ارتكزت عليها مركزية بناء بنيان المؤسسات اللبنانية » ويدعي أنه يعلن « ولادة الليبرالية التجددية المتطورة وفقا لمضامين ومفاهيم نابعة من صميم واقعنا اللبناني والملتزمة ببناء وتطوير المؤسسات اللبنانية ، أكانت سياسية ـ اقتصادية أو اجتماعية وذلك ضمن اطار الليبرالية التجددية الدولية التي هي ثمرة دراسات خاصة بنا في عالم الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية » .

فالليبرالية التجددية هي إذاً دراسات لموسى برنس في حقل الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغية تكوين نظرية شاملة

لكل العالم ، صالحة لكل زمان ومكان ، وبالتالي هي صالحة للبنان لأنها ولدت فيه ولأنه حقل تجربتها الاولى على يد حزب « الوطنيين الاحرار » الشمعوني . هذه الليبرالية التجددية تثور على المركزية في المؤسسات وتدعو إلى تطويرها .

ليس لنا اعتراض بالطبع على هذه المقولات المنفصلة والمعبرة عن تخيلات واحلام . ولكن من الناحية المنهجية والعلمية الاجتماعية لا نستطيع أن نجاري برنس في تخيلاته : فالعلم الاجتماعي ، سياسة كان أم اقتصادا ، لا يقر بالمسلمات وبالمقولات الجاهزة ، بل ينطلق من تحليل الواقع الاجتماعي والتاريخي - الاجتماعي فيستنبط منه نظرية تبقى خاضعة للتعديل والتبديل وفق الاوضاع الاجتماعية لكل بلد من البلدان . فكل النظريات التي تدعي الشمول لم تستطع أن تصمد وتؤكد ذاتها امام الاوضاع الاجتماعية الخاصة ، فبقيت معرضة لاعادة النظر والتجديد ، ولا يضير النظرية شيئا إذا ما تغيرت وتطورت ، فهي تشكل عمدا من اعمدة المجتمعات ، لا بد وأن تتطور بتطورها . فالنظرية إذاً - وهذا شأنها - لا تولد باعلان أو بمحاضرة أو بمؤتمر صحافي، فهي ليست نورا يقذف في الصدر ، فتسطع بالتالي من على منابر الانتهازية السياسية . « فالاحرار » الذين يتكلم باسمهم الكاتب واستهووه فدخل حزبهم متأخرا ، لم يكن لهم أيّ نظرية ، بل كان جامعهم الاوحد شخص كميل شمعون من جهة ، وعصبية العداء لكل ما هو وطني وعربي من جهة اخرى . فالصاق الليبرالية التجددية على واقع تنظيمي مهترىء وجامد سيقود حتما إلى خلق

التبريرات والذرائع .

يعترف الكاتب بأن الازمات السياسية سببها الاوضاع الاقتصادية التي تنظم في هيكليات جامدة « فأحسن الهيكليات الاقتصادية تحمل غالبا في طياتها سبب دمارها إذا لم يبن اساسها على المتطلبات الانسانية الرئيسية» . . . فالانتاج « يجب أن يكون متجاوبا مع متطلبات الشخص - الانسان » . . « اما عصر التقنية فمدعو إلى خدمة الانسان . . ولكنه يعرض الشخصانية . . إلى اخطار مذهلة جسيمة » لذلك فإن تجاوز كل هذه العقبات والاخطاء يحتم الانتقال إلى عصر الليبرالية التجددية، هكذا وبسحر ساحر يمكن الانتقال من عصر إلى عصر ، هنا ايضا يتوقف هذا الانقلاب الاجتماعي الشامل على قرار .

اما تفاصيل هذه الليبرالية واسسها فإنها « مبنية على مثلث متساوي الاضلاع يقوم اقتصاديا واجتماعيا على توازن بين عناصره الثلاثة : رأس المال وادارة العمل والعمال متكافلين متضامنين . . في مشاركة حقيقية دون اشتراكية . . فلا افتراء من احدهم على احد ولا تكتل بين اثنين ضد ثالث » . هذه التعابير والعناصر والمعادلات تستحق التوقف عندها : إن من حق موسى برنس أن يبني ليبراليته على هذه المقولات المطلقة ويدعو الناس للايمان بها دون نقاش أو تفاصيل ؟ ولكن من حقنا وحق القارىء أن يسأل عن معاني هذه العناصر : ما معنى رأس المال وكيف يتكون ؟ لماذا هذه العناصر متساوية ، هل لأننا نريدها كذلك ، أم لأنها في الواقع متكافلة متضامنة ؟ برأينا ان هذه العناصر ، رغم وحدتها وتكاملها ، هي في

الوقت نفسه متناقضة ومتعارضة ، وهذا التناقض هو سبب أي تطور في الانظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، فرأس المال لا ينزل من السماء في جيوب أو ممتلكات الرأسماليين ، بل يتكون من تراكم العمل ، أو نتاج العمل ، هذا التراكم لا يتم لصالح العاملين ، بل لصالح الرأسماليين ، كما أن الادارة ليس لها وجود مستقل فهي اما ادارة رأس المال ، واما ادارة العمال . هذا الخلط بين العناصر الثلاثة وجعلها متساوية دون التكلف بتحليلها لتبيان طبيعتها ، يهدف إلى نكران التناقض الاجتماعي لاغراق القارىء أو السامع في عواطف وحماس لا معنى لها، مثل : « رأس المال وادارة العمل والعمال . . في خدمة وطن الارز المفدى والتاريخ المجيد لشعب تليد ، وطن الانسان » . في هذا السياق ينكر برنس الاشتراكية وكأنها آفة أو انحطاط اخلاقي ، بينما هي في الحقيقة نتاج للرأسمالية وللصراع الاجتماعي .

اما « الليبرالية التجددية اللبنانية فقد اردناها تعددية على صورة لبنان نفسه ، تعتبر ، في الحقل الاقتصادي والاجتماعي ، إن الفئات الثلاث كلها منتجة في المؤسسات التي هي بدورها في خدمة الشعب ، وأن رب العمل الحقيقي هو لبنان » . هنا يترك الكاتب التبشير ليلاحظ الواقع اللبناني التعددي ، فيقبل بهذه التعددية دون نقاش ، فهي تعددية ، حاول استكشافها غيره في الثقافة والحضارة ، فما عليه إلا أن يبررها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي . فالليبرالية التجددية هي بالمطلق تعددية لأنها تقوم على مثلث ، ولكن لا نستطيع أن نفهم كيف ستنطبق تعددية

العناصر الثلاث على التعددية الثقافية أو الدينية أو الطائفية التي يبشر بها اطراف الجبهة الانعزالية ؟ طبعا ، كل التحليلات والمقولات التي تصب في تبرير التعددية وتنظيرها لا بأس بها ، حتى ولو كانت ضد المنطق والواقع ، والتركيز على التعدد ، رغم ذكر الاتحاد والوحدة على الهامش ، يهدف إلى تعزيز الانقسام والوصول إلى الانفصال ، اما في الحقيقة فالتعددية شيء والتنوع شيء آخر ، فالاولى تؤدي إلى الانفصال ، بينما الثاني يؤدي إلى الوحدة المجتمعية . فالعناصر الثلاثة ، المذكورة من قبل الليبرالية التجددية ، لا تدل على تعدد بل على الوحدة الراسخة في المجتمع المتطور من جراء التناقض بين هذه العناصر ، فالنظام الاجتماعي الجديد هو في النهاية حصيلة انفجار التناقض الداخلي وليس حصيلة اوهام واحلام وتمنيات . فمهما كانت هذه الليبرالية التجددية صالحة ، فلا قيمة فعلية لها إلا إذا نتجت عن هذا التطور الاجتماعي .

أما السياسة التي هي حقل تطبيق الليبرالية التجددية فعليها أن تأخذ « بنظام ينيط حكم الشعب بحاكمين من نخبة الشعب ، شرط مراعاة التوازنية في المشاركة بين العناصر الثلاثة : رأس المال وادارة الاعمال واليد العاملة . . . وذلك بنتيجة قيام سلطة قائمة مؤلفة من نخبة مندوبين عن الاوساط المالية والتقنية الادارية والعمالية في السلطتين التنفيذية والتشريعية » . جميل هذا الكلام من حيث أنه تصور وخيال وشعر ورغبات وتمنيات : ولكن كيف سنصل إلى تطبيق هذا ؟ وماذا نعني بالاوساط المالية والعمالية والتقنية ؟ ما

هو المفهوم الاجتماعي والتنظيمي لهذا الوسط أو ذاك ؟ ما الفرق
بين الوسط والطبقة ؟ وكيف سيختار الوسط نخبة من المندوبين عنه
للاشتراك بالسلطة ؟ لماذا هذا الهروب من الواقع الاجتماعي الذي
افرزته الانسانية في تطورها ؟ لماذا لا نقر للفئات الاجتماعية بحقها
الديمقراطي في بناء تنظيمات لها تمكنها من اختيار مندوبيها كما تبشر
الليبرالية التجددية ؟ هذه التنظيمات لماذا لا تكون احزابا معبرة عن
حقوق ومصالح الفئات ؟ ان الابهام في هذه التعابير البرنسية يهدف
إلى تمويه السيطرة والطغيان في علاقات المثلث المذكور ، وبالتالي إلى
اغتيال الديمقراطية عندما تحين الفرص لذلك . فالكاتب لا يثق
« بالديمقراطية التقليدية التي كثيرا ما تنزلق إلى ديمقراطية بروليتارية
ملحدة أو ديمقراطية برجوازية دينية » . كيف يكون هذا
الانزلاق ؟ وما هي هذه الديمقراطية ؟ فإذا كان من حسنة لليبرالية
الغربية هي أنها انتجت هذه الديمقراطية السياسية التي تسمح
للفئات الاجتماعية بأن يكون لها تنظيماتها المعبرة عن مصالحها ،
فتتمكن بالتالي من ايصال ممثليها إلى السلطة . اما موسى برنس فإنه
يريد أن يلبسنا هذه الديمقراطية من فوق ، ان المؤمنين بالليبرالية
التجددية هم النخبة التي يحق لها أن تفصل الديمقراطية على هواها .
وهكذا نرى الكاتب يحتقر الاضرابات والتظاهرات ويشتمها
ويعتبرها تخريبا للاقتصاد اللبناني . ونحن نسأل المؤلف كيف يعبر
الوسط - إذا ما اصر على اطلاق هذه التسمية - عن آرائه ومصالحه ،
إذا لم يسمح له بالاشتراك في السلطة ، بغير اساليب الاحتجاج
والاضراب والتظاهر وغيرها ؟ انها اساليب من صميم الديمقراطية ،

أن هذا الحق لا يمكن أن يبخس في الانظمة الديمقراطية ، وقد
ناضلت الشعوب طويلا لنيله ، حتى الليبرالية المنبثقة عن الثورة
الفرنسية - والتي يعتبرها البرنس مثلا لليبرالية التجددية - وشرعة
حقوق الانسان ، اعترفت للمواطنين وللفئات الاجتماعية بهذا
الحق ، وحتى بحق الثورة على النظام . طبعا هذا الحق مقدس
للبعض وممنوع عن البعض الآخر !! فامتلاء « شوارع المدن اللبنانية
بالصخب والضجيج واليافطات والتكسير والتخريب .. (هو)
تعبير عن سخافة لا شعورية في اكثر الاحيان » بينما « ثورة ايار
١٩٦٨ في فرنسا (ليست إلا) ايذانا باوج الانتفاضة » ضد
التكنوقراطية . إن الديمقراطي الحقيقي - ولا اقول الليبرالي المجدد -
هو من يقر بالحق نفسه للجميع ، حتى ولو كان ذلك على حساب
مصلحته الذاتية ومصلحة الفئة التي ينتمي اليها .

في نبذته التاريخية ينتقي برنس بعض القضايا التي يريد أن
يؤكد عليها : فإذا « الليبرالية متحالفة منذ القدم مع معركة
الحريات » ، وإذا بها « ترفض اساسا ، منذ تكوينها ، اهتراء
الدولة ، كما ترفض تأليهها » . فالليبرالية في الحقل الاقتصادي
تستند إلى نظرية جون لوك ، وفي الحقل الفلسفي إلى نظرية
سبينوزا ، وفي الحقل السياسي إلى الثورة الفرنسية واعلان حقوق
الانسان . ويرى المؤلف تواصلا وتكاملا بين الليبرالية والدراسات
المستقبلية ، ويخلص إلى ضرورة أخذ الليبرالية التجددية ما يلائمها
من العصرانية التي هي في الاساس تطور الليبرالية التقليدية .
ويتوقف عند العصرانية ليدل على علاقتها بالتكنوقراطية ، ثم يبشر

بضرورة سيطرة « رجل السياسة الليبرالي الحديث المتمرس بتقنيات الظواهر الاجتماعية والذي يكون حتما أكثر تحسساً بالواقعية منه بالاعتبار الإجتماعي وبعبارة اخرى يجب على السلطة أن تبقى رهن ارادة الذين يسيطرون على العلم والنظام الاجتماعي والمؤسسات ، لا أن تبقى بيد الرأسماليين والاعيان والتقليديين » . كل هذا جميل ومثالي ، ولكن لن يخرج عن حدود التمنيات ، شأنه شأن الذين بنوا انظمة في الفكر وفي عالم المثل لا يمكن أن تطبق على واقع محدد . إلا أن هذه التمنيات والرغبات تتناقض اصلا مع طموح الكاتب الذي يسعى لأن تكون اراؤه قابلة للتطبيق وخاصة في الواقع اللبناني .

ويستدرك موسى برنس عندما يلاحظ أنه لا يستطيع أن يرمي بالماركسية والاشتراكية والليبرالية التقليدية في « سلة مهملات التاريخ » كما فعلت العصرانية ، فيغرق في توفيقية عقيمة بين الماركسية والديمقراطية المسيحية والليبرالية التي « تنصهر جميعا . . . في بوتقة وطنية لبنانية واحدة » . كيف يتم هذا الانصهار ووفقا لاي انتقاء ؟ يجيب الكاتب : وفق التمازج التالي : « التعبير الفلسفي لمفهوم الجدلية الماركسية والنقاوة الفلسفية الدينية في الديمقراطية المسيحية والاصول الاقتصادية ـ الاجتماعية في الليبرالية » . من التوفيق ننتقل هنا إلى الانتقاء ، كل ذلك يتم بومضة دون تكبد عناء تحليل هذه الايديولوجيات والنظريات التي شغلت البشرية ولا تزال تشغلها . إن النظريات التي ذكرت لم تكن وليدة قرار فكري لشخص معين أو لعدة اشخاص ، شأن الليبرالية التجددية ، وإنما

كانت وليدة اوضاع اجتماعية معقدة افرزتها كما افرزت التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وفي معرض التأريخ لليبرالية يعرج الكاتب على التاريخ اللبناني فيلاحظ أن لبنان، منذ عهد الفينيقيين كان موطنا للديمقراطية ، ويتوقف عند حقبتين : الحقبة الاولى ، عهد فخر الدين الذي نهل الليبرالية من علاقاته بالمدن الايطالية ، وعهد بشارة الخوري الذي استوحى افكار ميشال شيحا ، وقد ظهر ذلك في الازدهار الاقتصادي الذي بلغ اوجه في عهد كميل شمعون « زعيم الدستورية التجددية » . هذا هو القصد من وراء العرض التاريخي للازدهار اللبناني ، هو الوصول إلى العهد الشمعوني ، دون ذكر أي تحليل للواقع الاقتصادي اللبناني . ولتدفق الاموال على لبنان نتيجة الازمات السياسية التي عصفت بالمنطقة ، ونتيجة لفتات النفط المتساقطة على التجار والوسطاء والمصارف . اما العهد الشهابي فلا يذكره برنس بكلمة ، رغم أنه وضع لبنان نسبيا على عجلات الحداثة والتخطيط والنمو .

ولا يتوانى برنس من أن يصب غضبه على معظم القوى السياسية العاملة في لبنان فيتهمها بالجهل لأنها لا تعرف الواقع اللبناني ولم تعمل على « ايجاد النظرية المثلى التي تطابق هذا الواقع » . ويركز هجومه على القوى « المسماة بالتغييرية التقدمية » التي جندت الناس وراء شعارات زائفة ووعود كاذبة ، ويتساءل « ماذا فعلت الاشتراكية في لبنان المتمثلة بالحزب التقدمي الاشتراكي يا ترى ؟ ماذا فعلت الشيوعية المتمثلة بالحزب الشيوعي

اللبناني ؟ . . . ماذا اثمرت كل هذه القوى المدعية بالتغييرية والتطويرية والتقدمية سوى خراب لبنان وتدمير اقتصاده وتهجير شعبه والقضاء على تراثه » ؟ من موقعه في حزب الوطنيين الاحرار ، نفهم أن يهاجم برنس كل القوى السياسية الاخرى وينتقدها ، فليس هناك أي تنظيم معصوم ، ولكن أن ينبري إلى دحضها واسقاطها بشحطة قلم ، من موقع المفكر والمنظر دون أن يتكبد عناء عرض وتحليل آرائها ، فهذا أمر مستهجن حقا ، وهو لا يضير هذه التنظيمات شيئا ، بل انه يدل على تسرع وتبسيطية الكاتب . فلو أنه كبد نفسه مثلا الاطلاع على ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي لرأى فيه الكثير من المقولات الانسانية مصاغة في قالب نظري شامل ومتكامل لتشكل قاعدة التقدمية الاشتراكية التي تحالف معها شمعون ليصل إلى سدة الرئاسة ، ومن ثم اخل بوعوده الاصلاحية وببرنامج الجبهة التي اوصلته إلى الحكم . أهذه هي الامانة التاريخية التي تعلمنا اياها الليبرالية التجددية ؟ من ناحية اخرى ، كيف يجوز اتهام قوى سياسية بالعقم وهي لم تصل إلى السلطة ولم يؤخذ برأيها ولا ببرامجها الاصلاحية التي نشرت على الملأ ؟ إن التنكر لكل هذا لا ينقص فقط من قيمة الكتاب بل يوجب تصنيفه في باب « وجهة نظر ذاتية لا واقعية » .

واخيرا وليس آخرا لا نستطيع أن نفهم مقاصد برنس واهدافه إلا إذا تركنا مقدمة « الليبرالية التجددية » لنطل على الفصل الاول من الكتاب حيث تظهر انعزاليته العميقة المبنية على التعددية المبررة عرقيا وعنصريا ودينيا . فنراه يصب غضبه على السياسة الخارجية

اللبنانية وموقفها من الجامعة العربية التي تنكرت للبنان « مرتين بصورة فاضحة : الاولى سنة ١٩٥٨ والثانية سنتي ٧٥ ـ ٧٦ » . ثم يتهكم على انتماء لبنان العربي فيتبنى الاستشهاد التالي : « اين السياسة الخارجية اللبنانية الجريئة المطلوبة في هذا الاطار من الامثال عندنا ـ من نعوت الاشقاء والشقائق في الجامعة العربية على افراد هذه الجمهرة من المخاليق ، المتبايني السحنات ، المتفاوتي الهيئات والتقاطيع والقيافات ، المتدرجي الالوان من الاصهب الابهق إلى الاسمر البرونزي ، إلى الخلاسي المصفر المخضر كذنب الشرقراق ، إلى الاسود اللماع البراق ؟ وأي منطق سليم يقبل بأن يكونوا اشقاء وشقيقات » ؟ ما نفع البرنس أن يتكلم عن الانسانية والشخصانية التي هي انفتاح قبل كل شيء ، ومن ثم يغوص في العرقية والعنصرية ، قد تكون عنصرية « الشخصاني » مبررة فقط تجاه العرب ، ويستشهد بفؤاد افرام البستاني ليتهكم على الصومال وعروبته ، وكأن الانتماء القومي يحتاج إلى اذن انعزالي كي يصبح قائما .

وفي نهاية المطاف ينكشف القناع وتبدو الانعزالية بأبهى حللها : « حقا لقد اصبح لزاما على الجامعة أن تخلع عنها العباءة العربية وتستبدل باسمها الزائف اسما جديدا متوافقا ، ولم الخوف والحياء ؟ أليست جامعة الدول الاسلامية المتكلمة كليا أو جزئيا لهجة عربية ، وهو الاسم الصحيح المطابق وحده للمسمى ، وذلك بعد أن ينسحب منها لبنان » . هكذا تفهم الليبرالية التجددية القومية العربية ، لا بل القومية في بلدان العالم الثالث عموما ،

وتعتبر أن الدين الاسلامي هو اساس التضامن العربي ، وذلك لتصل إلى تبرير الانعزالية وبناء وطن قومي على الدين المسيحي .

خاتمة

الآفاق المسدودة - التهافت

لا يسعنا في نهاية بحثنا إلّا التساؤل ، ماذا حل بالدعوة العلمانية التي كان يمكن أن يجري الحوار بشأنها بين مختلف الفرقاء لبناء وطن يحترم الاديان ويكون وطنا للعقل والانسان ؟ هل كان طرح العلمانية تكتيكا أم استراتيجية : ولماذا نصمت عنه في هذه المرحلة ونعود للتأكيد على تعدد القوميات في لبنان ونطالب بحق كل منها في تقرير مصيره ؟

إن أفق هذا النقاش برأينا مسدود ولا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة طالما المبادىء والفرضيات الاساسية مختلفة ومتناقضة . اما الذين يأملون في حل الأزمة اللبنانية عن طريق ما يسمى « بالوفاق الوطني » الذي يجعل الاطراف الوطنية تقدم التنازل اثر التنازل للحفاظ على وحدة لبنان ، فليسمح لنا بمخالفتهم ، لأن تاريخ وفكر الانعزالية كما رأينا ، ليس في وارد هذا الحل العادل والمتوازن المنشود . فنحن لا نشارك ابدا في هذا الامل ، ما دامت للانعزالية

روابطها الوثيقة باسرائيل ، وما دام لديها السلاح تشهره في وجه من يريد وحدة لبنان وعروبته .

ولكننا لسنا طبعا دعاة يأس ، فكل المعضلات يمكنها أن تحل بما يتوافق مع مصالح الشعوب في النهاية ، وقد تحسم الامور عن طريق السياسة أو عن طريق القوة ، ولكن على الصعيد الفكري لا بأس من محاولة الحوار والنقاش لبلورة المفاهيم . هنا قد يأتي دور الاختصاصيين في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية لاجراء الابحاث والتحقيقات حول اتجاهات الوحدة في المجتمع اللبناني أكان ذلك في المجال المعتقدي أو في المجال اللغوي أو في المجال الثقافي والادبي والفني والجمالي أو في المجال الاجتماعي أو في المجال التقني وغيرها من مجالات ، كلها يجب أن تستند إلى التاريخ وإلى الطريقة التاريخية الفاعلة في بلورة المعطيات والوقائع الاجتماعية .

ونحن نأمل في أن يكون هذا البحث قد قدم صورة اولية شاملة لتاريخ وتطور الطائفية الانعزالية منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم ، وكشف ارتباطاتها الماضية والراهنة ودل على آفاقها المستقبلية ، وبذلك قد يكون نافعا للباحثين كأرضية اولى للعمل وللبحث والتنقيب ، كما قد يصلح اداة نضالية تمكن العاملين في حقل السياسة المحلية من الاسترشاد بالحقائق .

كلمة اخيرة نسوقها للتاريخ ، وهي اقرب إلى التنبؤ منها إلى الواقع ، لأن تحقيقها يتطلب جهودا طويلة ومستمرة ، وهي أن الانعزالية في تفجيرها للحرب الاهلية ، وفي طرحها للمقولة

التعددية تلعب ورقتها الاخيرة ، فإذا ما اسقطت من يدها ، فإن سقوطها سيكون نهائيا ، فهي قد بلغت القمة واليوم تبدأ مرحلة التهافت . فالخيار الوحيد المطروح امامها هو التالي : اما التراجع والاندماج في المنطقة العربية بما يتطلبه ذلك من تضحيات ويحصل عليه من مكاسب ، واما الاندثار والتشتت ، إن المنطقة العربية تغلي وتتحرك ولا شيء يمكن أن يقف في وجه تحركها، ونحن اللبنانيون لنا دور فعال وقيادي في هذا التحرك ، عبرنا عنه منذ بداية القرن وقد تبلور وتنظم في السبعينات ، فالانعزالية التي تشدنا إلى الوراء لتمنعنا من لعب هذا الدور العظيم ، لن تستطيع إلى ذلك سبيلا وستتساقط لا محالة وهذا ما أسميناه «التهافت» .

مراجع الكتاب

- ابراهيم طرخان - النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٨ .
- كمال الصليبي - تاريخ لبنان الحديث - دار النهار للنشر - بيروت ١٩٦٩ .
- انيس صايغ - لبنان الطائفي - دار الصراع الفكري - بيروت ١٩٥٥ .
- ميشال غريب - الطائفية والاقطاعية في لبنان - بيروت ١٩٦٤ .
- فؤاد قازان - الاقطاعية ومراحل تطورها في عهد المماليك - الطريق عدد ٨ - أيلول ١٩٦٩ .
- فؤاد قازان - الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر في لبنان بقيادة طانيوس شاهين - الطريق عدد ٣ - آذار ١٩٧٠ .
- فؤاد قازان - الوضع الاقتصادي وتطور البرجوازية المشوه للبنان وسوريا خلال القرن التاسع عشر - الطريق عدد ٤ - نيسان ١٩٧٢ .

- فؤاد قازان - نظرة جديدة إلى « الثورة اللبنانية » ١٨٤٠ حتى الوجود المصري وتحالفه مع البشير الكبير - الطريق عدد ٦ - حزيران - تموز ١٩٧٢ .
- بولياك - الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان - دار المكشوف - بيروت ١٩٤٨ .
- احمد علبي - ثورة الزنج أو التعريف بثورة طبقية في الاسلام - الطريق عدد ٦ - حزيران - تموز ١٩٧٢ .
- سنجر ديفيتشيو غلو - النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر - الطريق عدد ٨ - أيلول ١٩٦٩ .
- دومينيك شفالييه - الاسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في لبنان عام ١٩٥٨ - الطريق عدد ٩ - تشرين الاول ١٩٦٩ مترجم عن مجلة
Les Annales No. 1 Janvier 1959
- سميليانسكايا - المقدمات الاجتماعية - الاقتصادية للحركة المناوئة للاقطاع في لبنان خلال القرن التاسع عشر - الطريق عدد ٩ - ١٩٧١ .
- احمد الطربين - أزمة الحكم في لبنان ١٨٤٢ - ١٨٦١ - دمشق ١٩٦٦ .
- احمد الطربين - لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠ القاهرة ١٩٦٨ .
- يوسف مزهر - تاريخ لبنان العام - بيروت (دون تاريخ) جزءان .

- الياس مرقص - نقد برنامج الحزب الشيوعي اللبناني - دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٠ .
- كمال جنبلاط - حقيقة الثورة اللبنانية - دار النشر العربية - بيروت ١٩٥٩ .
- مرسيل ايمريت - الازمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠ - دراسات عربية عدد ٥ آذار ١٩٧٢ - مترجم عن الفرنسية - Revue Historique ك ٢ - آذار ١٩٥٧ - ترجمة خليل أبو رجيلي .
- فروخ وخالدي - التبشير والاستعمار - المكتبة العصرية - صيدا بيروت ١٩٧٠ .
- جورج انطونيوس - يقظة العرب - دار المعلم للملايين - بيروت ١٩٦٩ .
- يوسف السودا - في سبيل الاستقلال - دار الريحاني - بيروت ١٩٦٧ .
- الجمعية اللبنانية في القاهرة - سوريا ولبنان في اعتبار جريدة الطان - القاهرة ١٩٢٨ .
- لوتسكي - تاريخ الاقطار العربية الحديث - دار التقدم - موسكو ١٩٧١ .

- Karl Wittfogel - Le despotisme oriental - Ed de minuit - Paris 1964
- L'histoire sociale sources et méthodes (Colloque) Ed puf 1967.

-Claude Cahen- l'Islam des origines au début de l'Empire ottoman.

- William R.Polk-The opiningof south Lebanon 1788-1840- Harvard University press-1963.

-Joseph Hajjar-Le christianisme en orient 1684-1968- Librairie du Liban- Beyrouth 1971.

-Joseph Hajjar- L'Europe et les destinées du proche orient (1815 - 1848) Belgique - Blond et Gay 1970

—Pierre Rondot- Les chrétiens d'orient-Ed. Peyronnet et C.. Paris 1966.

— Gurvitch - Traité de Sociologie - article de Braudel (histoire et sociologie) PUF.

-Klineberg- psycologie sociale T.I et II-PUF.

-Senger Divitcioglu- Modéle économique de la société ottomane (Les 14ém et 15ém siécles)- Pensée No. 144- Avril 1969.

-F.Charles- Roux- France et Chrétiens d'orient- flammarion Paris 1939.

-Charles Issawi- The economic history of the middle east 1800-1914.

-Anonyme- La France en Syrie- Paris 1860.

-G.Ducousso- L'Industire de la soie en Syrie et au Liban Paris 1913.

— Congrés Français de la Syrie - III - Section de L'En - seignement 1 - section economique - Prais 1919.

-Washington Serruys-Notice sur le Liban- 1900.

-Anonyme- Le Liban «Foyer Chrétien» du proche orient (sans date).

-Le grand- Liban de Syrie à la conférence de la paix- Paris 1919.

-L'Alliance Libanaise d'Egypte et la question du Liban- Le Caire 1921.

-Les revendications du Liban- mémoire de la délégation Libanaise à la conférence de la paix- Paris 1919.

- منشورات الكسليك تحت عنوان القضية اللبنانية .

٢٤ كتيبا باللغة العربية .

٨ كتيبات باللغة الفرنسية .

- موسى برنس : الليبرالية التجددية .

- وليد فارس : التعددية في لبنان ـ الكسليك ١٩٧٩ .

- كمـال جنبـلاط ، هــذه وصيتي ـ « الـوطن العـربي » ، بـاريس ١٩٧٨ .

-Abdallah Naaman; Le Français au Liban Ed. Naaman- Beyrouth 1979.

-P.Rondot-Les institutions politiques au Liban, des communautés traditionnelles à L'Etat moderne 1947.

-Dominique Chevallier: La société du Mont - Liban à L'époque de la révolution industrielle en Europe 1971.

ـ ناصيف نصار : نحو مجتمع جديد : مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي دار النهار .

-Samir Amin: L'Accumulation à L'echelle mondiale Ed. Anthropos- Paris et Ifan- Dakar 1970.

-Salim Abou: Le bilinguisme Arabe- Français au Liban P.U.F Paris 1962.

ـ ابعاد القومية اللبنانية ـ منشورات الكسليك .

ـ ندوة الفكر الوطني في مواجهة المشكلة الطائفية . شارك فيها :

١ ـ د . اسامة فاخوري ، عصام نعمان ، كريم مروة ، فرحان صالح ، جان داية ، عبد الله قبرصي ، طارق شهاب ، فؤاد شبقلو ، جوزف السبعلي ، عدنان طيارة ، ماجد ابو شرار ، ، د . مروان فارس ، عبد العزيز قباني ، يوسف حداد ، كمال يونس ، نصري صايغ ، عصام المحايري ، جهاد سالم ، حيدر الحوماني ، وليد زيدان ، جورج ناصيف، فواز طرابلسي .

منشورات مجلة فكر ـ ١٩٨١ .

٢ ـ تعدد الأديان وأنظمة الحكم . جورج قرم ، دار النهار للنشر ١٩٧٩ .

٣ ـ نحو مجتمع جديد ـ ناصيف نصار ـ دار الطليعة ط ٣ ١٩٧٧ :

٤ ـ اسس الكيان الطائفي ـ المحامي حبيب نمر ـ دار الكاتب ١٩٧٨ .

٥ ـ من يحكم لبنان ـ ايليا حريق ـ دار النهار للنشر ـ ١٩٧٢ .

٦ ـ لبنان المشكلة والمأساة ، نجلاء عطية ١٩٧٧ .

٧ ـ في اصول لبنان الطائفي ـ وضاح شرارة ـ دار الطليعة ١٩٧٥ .

٨ ـ الطائفية والحرب الأهلية في لبنان ـ فضل شلق ـ دار الحقيقة ١٩٧٨ .

ـ نافذة على المستقبل ـ د . سليم الحص ـ دار العلم للملايين ـ ١٩٨١ .

ـ الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ـ ١٦٩٧ ـ ١٨٦١ . د ـ مسعود ضاهر ـ ٨١ ـ معهد الأنماء العربي .

الفهرس

هذا الكتاب

لا حاجة بنا للدلالة على أهمية هذا البحث ، فالكل أصبح يعرف معرفة واضحة أن الطائفية هي من أهم المعوقات التي تمنع مجتمعنا اللبناني من التطور والتقدم . والتطور ليس مفهوما مجردا بل حقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية ؛ أي حقيقة تاريخية لها اسبابها ودوافعها التي هي بدورها تاريخية ايضا . فعندما نقول إن الطائفية تعوق التطور لا نعني أنها تقف في وجه التاريخ وتمنعه من السير نحو الافضل ، بل نعني أنها دخلت التاريخ اللبناني من خلال دخولها في عقول اللبنانيين وعاداتهم وأعرافهم فأصبح فعلهم في التاريخ يتمّ على ضوئها وبتأثيرها المباشر وغير المباشر . وبما أن التاريخ هو من صنع الناس ، والطائفية هي ظاهرة تاريخية أضحت كذلك من فعل الناس ، ليس طبعا كل الناس وإنما الذين يملكون السيطرة على الآخرين ، فمهما اختلفت الآراء والنظريات فمما لا شك فيه أن الطائفية هي من صنع هؤلاء أكان ذلك عن وعي أو عن لا وعي .

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
لبنان . بيروت ص . ب ١٤/٥٦٣٦